

إقتصاديات التنمية والتخطيط

دكتور
إبراهيم الشاذلي
أستاذ الإقتصاد المساعد
ووكيل شعبة العلاقات الصناعية

دكتور
محمد الشيخ
عميد فرع الجامعة العمالية
بالمنصورة (سابقاً)

إهـــــــداء ٢٠٠٩
دار الكتب و الوثائق القومية
القاهرة

الجامعة العمالية
أكاديمية الدراسات المتخصصة

اقتصاديات التنمية و التخطيط

دكتور
إبراهيم الشاذلى
أستاذ الاقتصاد المساعد
ووكيل شعبة العلاقات الصناعية

دكتور
محمد الشيخ
عميد فرع الجامعة العمالية
بالمنصورة (س)

٢٠٠٩

مقدمة

إن موضوع " التخلف والتنمية والتخطيط " بات منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، ومازال حتى الآن ، من أهم الموضوعات التى تحتل مكان الصدارة من إهتمام الدوائر الأكاديمية والرسمية والشعبية على الصعيدين المحلي والدولي.

ولعل السبب الرئيسي الذي يكمن وراء ذلك الإهتمام الأكاديمي والرسمي والشعبي سواء كان محليا أو دوليا ، إنما يتمثل في الصورة المفجعة أو الوضع المأسوي لخريطة العالم الاقتصادي.

ولقد بدأت تلك الصورة الاقتصادية تتشكل خطوطها وملامحها الأساسية ، بشكل تدريجي في أعقاب قيام الثورة الصناعية في إنجلترا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، وانتشارها في عدد كبير من الدول الأوروبية والولايات المتحدة خلال القرن التاسع عشر ، إلى أن اكتملت معالمها الرئيسية بشكل مجسد وواضح في أعقاب الحرب العالمية الثانية أو اعتبارها من بدايات النصف الثاني من القرن العشرين ، وذلك على نحو تمثل انقسام دول العالم إلى ثلاث مجموعات متميزة هي :

الأولي : تضم دول يشكل سكانها أكثر من ثلثي سكان العالم وتحصل على أقل من سبع الدخل العالمي.

الثانية : تضم دول يشكل سكانها أقل من سبع سكان العالم وتحصل على أقل من خمس الدخل العالمي.

الثالثة : تضم دول يشكل سكانها أقل من خمس سكان العالم وتستأثر بنحو ثلثي الدخل العالمي.

وبالإضافة إلى هذه الصورة الإجمالية التى توضح الوضع المفجع لخريطة العالم الاقتصادية في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، فإنه يمكن النظر إلى بعض المؤشرات الإحصائية التى تؤكد الحقيقة السابقة منها:

الأول: بينما كان سكان الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٤٩ يمثلون حوالي ٦,٥% من مجموع سكان العالم ، فإن دخل ذلك البلد كان يمثل في ذلك

الوقت حوالي ٤١% من إجمالي الدخل العالمي ، هذا في الوقت الذي كان فيه سكان آسيا يمثلون حوالي ٥٢% من مجموع سكان العالم ويحصلون فقط على حوالي ١١% من إجمالي الدخل العالمي في نفس العام.

الثاني: بينما كان متوسط دخل الفرد في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٤٩ يزيد عن ١٤٠٠ دولار أمريكي سنويا ، فإن متوسط دخل الفرد في أندونيسيا مثلا لا يزيد على ٢٥ دولار أمريكي سنويا ، أي متوسط دخل الفرد في البلد الأول يزيد عن خمسون ضعفا لمتوسط دخل الفرد في البلد الثاني.

والآن يمكن القول أنه بالرغم من مرور أكثر من أربعة عقود من الزمان ، فإن العالم مازال ليس فقط منقسما بين مجموعتين من الدول " هما الأولي يعيش فيها غالبية سكان العالم ويعاني الفقر والجهل والمرض ، والثانية يعيش فيها قلة من سكان العالم وتنعم بالرخاء والرفاهية " وإنما أيضا إزدادت الفوارق أو الفجوة بين تلك المجموعتين بالرغم من مابذل من محاولات تنموية عديدة.

وسوف نركز في دراستنا في هذا الكتاب على معالجة الاشكالية الرئيسية من خلال تناول ثلاث موضوعات رئيسية في هذه الدراسة وهي موضوع التخلف الاقتصادي والاجتماعي وموضوع التنمية الاقتصادية ، وموضوع التخطيط الاقتصادي فنتناولها كما يلي:

يعالج الفصل الأول الفصل الأول : ماهية التخلف الاقتصادي ، أما الفصل الثاني فيعالج مفهوم وعناصر التنمية الاقتصادية ، أما الفصل الثالث فيعالج التنمية وسياسات الاستثمار ، أما الفصل الرابع فيعالج التنمية وسياسات التصنيع ، أما الفصل الخامس فيعالج : ماهية التخطيط الاقتصادي وأنواعه وأهدافه ، أما الفصل السادس فيعالج أركان التخطيط الشامل ، أما الفصل السابع فيعالج أدوات التخطيط الاقتصادي.

والله ولي التوفيق،

المؤلفان

الفصل الأول
ماهية التخلف الاقتصادي

يهدف هذا الفصل بعد دراسته إلي أن يكون الدارس قادرا علي أن:

- يناقش الفرق بين الاصطلاحات المختلفة التي أطلقت علي الدول الفقيرة ، وأن يعي المضمون الجوهري لهذه الاصطلاحات.
- يحلل مفهوم التخلف الاقتصادي و الاجتماعي ويستنتج هل هو حاله يوجد عليها المجتمع أم أنها عملية تاريخية.
- يوضح خصائص الدول المتخلفة أو خصائص التخلف و يربط بين الانفجار السكاني في هذه الدول و بين انخفاض مستوي التراكم الرأسمالي.
- يفسر سبب اختلال الهيكل الانتاجي في الدول المتخلفة.
- يتعرف علي البنيان الاجتماعي في الدول المتخلفة و يستنبط علاقته بالتخلف الاقتصادي في هذه الدول.
- يناقش نظرية الحلقة المفرغة للتخلف.
- يوضح نظرية المراحل لروستو.
- يوضح نظرية شكل العلاقات الاقتصادية الدولية و التقسيم الدولي للعمل في القرن التاسع عشر.

محتويات الفصل الأول

المبحث الأول:
الدول المتخلفة و مفهوم التخلف.

المبحث الثاني:
الدول المتخلفة و خصائص التخلف.

المبحث الثالث:
الدول المتخلفة و تفسير التخلف.

المبحث الأول
الدول المتخلفة و مفهوم التخلف

تؤكد الدراسات و الإحصاءات علي أن العالم قد انقسم عقب الحرب العالمية الثانية إلي مجموعتين من الدول: مجموعة من الدول الغنية المتقدمة، و مجموعة من الدول الفقيرة المتخلفة. و قد ظلت الفجوة بين هاتين المجموعتين من الدول قائمة حتى الآن مما يجعل الكتابات الاقتصادية ما زالت مهتمة بالبحث عن أسباب هذه الظاهرة و كيفية علاجها عن طريق التنمية الاقتصادية.

و قد تعددت المسميات التي استخدمتها الكتابات المختلفة في هذا الموضوع لهذه المجموعة من الدول. فالبعض أطلق عليها اصطلاح "الدول المتأخرة" و عرفت الدول المتأخرة بأنها تلك الدول التي لم تصل إلي مستوي مرتفع من التقدم الفني و الاقتصادي او هي الدول التي تسودها المستويات المنخفضة من التقدم الاقتصادي و التكنولوجي بحيث يترتب علي ذلك شيوع الفقر بين سكانها.

والبعض الآخر أطلق علي هذه المجموعة من الدول اصطلاح " الدول المتخلفة " و هو اصطلاح ساد الكتابات الاقتصادية مدة طويلة. وعرفت الدول المتخلفة بأنها تلك الدول التي تنخفض فيها مستويات المعيشة عن تلك المستويات السائدة في دول أوروبا الغربية و أمريكا الشمالية و أستراليا. وبمعني آخر هي تلك الدول التي ينخفض فيها مستوي الدخل الحقيقي للفرد عن متوسط دخل الفرد السائد في الدول المتقدمة.

وقد حاول البعض إحلال اصطلاح الدول المتخلفة باصطلاح الدول النامية حتى لا يختلط مفهوم الركود بالتخلف إذ تقوم هذه الدول بمجهود إنمائي. و ساعد علي شيوع هذا الاصطلاح ازدياد الدول المستقلة بعد الحرب العالمية الثانية و ظهور الأمم المتحدة كمنظمة عالمية تضم الدول المستقلة و تدعم سعيها إلي التقدم.

كذلك حاول البعض الآخر الاستغناء عن الاصطلاحات السابقة و استخدام اصطلاح آخر هو " دول العالم الثالث " و ذلك علي أساس أنه الاصطلاح الوحيد الذي يتجاوز العديد من الصعوبات و أهمها أن الدول النامية أو المتخلفة لا تمثل مجموعة متجانسة يمكن أن يشملها تعريف واحد.

والحقيقة أنه لا يوجد أي فرق جوهري بين هذه المصطلحات السابق ذكرها فاستخدام أي منها مقبول طالما أن هناك اتفاق علي مضمون الاصطلاح المستخدم و يستوي بعد ذلك أن نطلق عليه اصطلاح متخلف أو متأخر أو نامي. هذا المضمون هو ما سنتناوله في النقطة التالية!!

أولا: مفهوم التخلف:

تعددت الاتجاهات في تحديد و تعريف مفهوم التخلف و سنقتصر علي ثلاثة اتجاهات رئيسية و هي:

١- الاتجاه الأول:

لا يري في التخلف إلا حصر لسمات و مظاهر التخلف القائمة كانخفاض متوسطات الدخول و مستويات المعيشة وانخفاض مستويات الاستثمار وتدهور معدلات الإنتاجية، وسيادة ظاهرة البطالة وخاصة المقنعة، وبروز مشكلة الانفجار السكاني اختلال العلاقة بين الموارد المادية و الموارد البشرية، ونقص الموارد الإنتاجية وخاصة رأس المال، وسيادة ظاهرة التخصص في إنتاج المواد الأولية (المواد الخام والمنتجات الزراعية).

ويركز هذا الاتجاه علي أن التخلف يتمثل في انخفاض في الدخل القومي (الناتج الكلي) مما يؤدي إلي انخفاض متوسط دخل الفرد ، وذلك يؤدي إلي انخفاض مستوي الاستثمار الجاري لا من حيث القيمة المطلقة فقط بل من حيث القيمة النسبية كذلك، ولما كان معدل الاستثمار هو أحد العوامل الحاسمة في تحديد معدل زيادة الدخل القومي ، فإنه يمكن أن نجد في هذا تفسيرا للنمو البطئ جدا للدخل القومي في البلاد المتخلفة و من ثم للتخلف ذاته، وإذا ما كان معدل زيادة السكان في هذه البلاد يكون عادة مساو او أكبر من معدل زيادة الدخل القومي، ومن هنا يكون ركود متوسط الدخل للفرد أو حتى تناقصه، ومن ثم تكريس التخلف و استمراره

و يستخلص أصحاب هذا الاتجاه من هذا التحليل النتائج التالية:

١- لا يمكن للبلاد المتخلفة أن تخرج من وضعها الحالي إلا بالاستعانة بالاستثمارات و رؤوس الأموال الأجنبية.

٢- في داخل البلاد المتخلفة ينبغي تشجيع زيادة الفوارق في الدخول، لأن الدخول المرتفعة هي وحدها التي تقدم ادخارا يستخدم في الاستثمار.

٣- لما كانت عادات الاستثمار و الادخار ضعيفة عند الطبقات التقليدية في البلاد المتخلفة، فلابد من تشجيع نشأة طبقة من المنظمين الراسماليين في الريف و المدينة و هذه الطبقة هي التي ستقوم و تعجل بالتنمية الاقتصادية لاسيما إذا قدمت لها الدولة التسهيلات الكافية.

إن التعريف السابق للتخلف عند أصحاب الاتجاه الأول يركز علي العوامل الاقتصادية فقط، بل يقتصر بالنسبة لهذه العوامل علي انخفاض متوسط دخل الفرد فقط، و هو في هذا لا يعرض إلا لأحد مظاهر التخلف فانخفاض الدخل هو نتيجة للتخلف و مظهر له ينشأ بعد أن يكون التخلف قد تحقق و عليه فإن هذا المفهوم لا يوضح كيف نشأ التخلف؟ و ما هوة سبب نشأته؟ و لماذا يستمر حتى الآن؟

كما أن التخلف ظاهرة متعددة الجوانب من اقتصادية و اجتماعية و سياسية و تنظيمية و علمية و لم يتم الإشارة إلي هذه الجوانب.

كذلك فإن جوهر استدلال هؤلاء الاقتصاديين يتركز في أنه من الملائم من أجل القضاء علي تأخر البلاد المتخلفة أن نجعلها تتبع الطريق الذي اتبعته غيرها من البلاد الراسمالية المتطورة " الصناعية " مع الحرص علي قطعه بسرعة اكبر و العون الذي تقدمه رؤوس الأموال الأجنبية من عامة و خاصة.

٢- الاتجاه الثاني:

يري أصحاب هذا الاتجاه أن التخلف هو ظاهرة تصيب بعض المجتمعات و تعني بطء الحركة في تحقيق النمو الذاتي(و ليس في اللحاق بغيرها) و هي تنبع أصلا من تأثيرات تفاعلية خارجية و ليست متأصلة في كيان المجتمع و تتجسد في سوء استغلال الطاقات المادية الكامنة، وضعف التركيب الاجتماعي و الإطار الثقافي القائمين، وعدم كفاية النظام السياسي في تحقيق استقرار المجتمع.

و تنجم عن هذه الحالة مشكلات تعترض الهيكل الاقتصادي (التبعية أشهرها) و تخلخل البناء الاجتماعي و الثقافي (و نسق و نظام القيم

أوضحها) و تؤدي كذلك إلي عدم استقرار النظام السياسي (و فقدان الوعي و التربية السياسية أظهرها).

و إذا كان هذا الاتجاه يتقدم كثيرا عن الاتجاه الأول حيث يري في التخلف ظاهرة متعددة الجوانب من اقتصادية و اجتماعية و ثقافية و سياسية ... إلا أنه لا يعرض للتكوين التاريخي للتخلف أي لا يشير إلي نشأة التخلف، ومسبباته، كما أنه يري في التخلف حالة و ليست عملية.

٣- الاتجاه الثالث:

و يري أصحاب هذا الاتجاه أن التخلف عبارة عن عملية و ليس حالة و معني أنه ليس حالة أو مرحلة تاريخية، أن التخلف لم يكن سمة أو خاصية أساسية، أو قدر محتوم للدول المتخلفة، بل إنه عملية تاريخية نشأت و تكونت من خلال ممارسات اقتصادية وسياسية و اجتماعية و ثقافية بين نوعين من المجتمعات ترتب عليها إخضاع و إجبار الدول المتخلفة (و التي كانت معظمها مستعمرات) منذ بدايات القرن التاسع عشر علي أن تكون تابعة للدول الاستعمارية الرأسمالية (الدولة الأم) و ترتب علي ذلك إدماجها في السوق الرأسمالي العالمي، ويكون لها دور محدد في تقسيم العمل الدولي ابتداء من هذا التاريخ (القرن ال ١٩).

و يمكن القول أن التخلف كظاهرة اجتماعية و اقتصادية و سياسية يستلزم بالضرورة دراسة تحليلية للعملية التاريخية التي أدت إلي ظهور المجتمعات المتخلفة إلي جانب المجتمعات المتقدمة و ظاهرة التخلف هي ظاهرة من نتاج الاستعمار و عملية التطور الرأسمالي في وقت كانت تسود فيه طريقة الإنتاج الرأسمالي العالمي حيث تمخضت عملية التطور عن نوعين من المجتمعات : الاقتصاديات الرأسمالية المتطورة و الاقتصاديات المتخلفة و التي كانت جميعها تقريبا مستعمرات تابعة للدول الاستعمارية الكبرى.

إن التخلف الاقتصادي و الاجتماعي هو إذن عملية تاريخية و ليس مجرد حالة يوجد عليها المجتمع الذي اصبح متخلفا ، وتتمثل اقتصاديا في عملية تحول وتغيير الهيكل الاقتصادي على نحو يجعل الانتاج يتم استجابة لاحتياجات في خارج المجتمع هي احتياجات رأس المال المسيطر و الاقتصاد الأم (أي الدولة المتبوعة و المستعمرة) كما تتم تعبئة الفائض

الاقتصادي نحو الخارج مما يعرقل من تطور المجتمع المتخلف، هذه العملية تتحقق من خلال إدماج الاقتصاد في السوق العالمي ويصبح جزء من الاقتصاد الرأسمالي العالمي من خلال تقسيم العمل الدولي.

و يرتبط بهذا التخلف الاقتصادي سلسلة من التغييرات في البناء الاجتماعي و السياسي و الإداري و القانوني و الثقافي تعمل على تكريس التخلف و استمراره و ذلك من خلال شبكة من علاقات التبعية و الاستغلال و التجميد.

ونحن نري أن مفهوم التخلف طبقا لهذا الاتجاه الثالث هو المفهوم الحقيقي و العلمي للتخلف و سيكون نقطة البدء و الأساس في تحليلنا لظاهرة و عملية التخلف ويتم استكمال هذا التحليل بتحديد مفهوم الدولة المتخلفة.

ثانيا: مفهوم الدولة المتخلفة :

رأينا مما سبق أنه لابد أن يحل محل التحليل المضلل للتخلف تحليل واقعي يضع البلاد المتخلفة في شبكة علاقات التبعية و الاستغلال و التجميد التي تحيط بها.

وهذا التحليل الواقعي إذا ما تم ربطه بتلك العملية التاريخية التي أدت إلي ظهور المجتمعات المتخلفة إلي جانب المجتمعات المتقدمة فإننا نجد كما ذكرنا أن ظاهرة التخلف ظاهرة من نتاج الاستعمار و عملية التطور الرأسمالي و أن هذه العملية خلقت دولا متخلفة تتميز بتخلف هيكلها الاقتصادي والاجتماعي، وبذلك يمكن التوصل إلي مفهوم الدولة المتخلفة: فهي تلك الدولة التي تتميز بتخلف هيكلها الاقتصادي أي تخلف قوي الإنتاج وسيادة أساليب إنتاجية تكرس عملية التخلف.

غير أن الأمر لا يقف عند هذا الحد، فالتعريف السابق ما زال قاصرا بعض الشيء فتطور قوى الإنتاج لا يتم من فراغ، وعلاقات الإنتاج السائدة في مرحلة محددة تعكس مستوي تطور قوى الإنتاج أو أن قوى الإنتاج هي البلورة المادية لعلاقات الإنتاج السائدة فكما رأينا لابد أن يكون هناك نوع من التشابك بين مستوي تطور قوي الإنتاج و نوع علاقات الإنتاج السائدة حيث الاثنين معا يكونان ما يطلق عليه طريقة الإنتاج أو علي وجه التحديد الهيكل الاقتصادي، ومن ثم فإن تخلف قوى الإنتاج يعني كذلك تخلف علاقات الإنتاج السائدة، أو أنها كذلك تحول دون تطور قوى الإنتاج بما تتضمنه من شكل لتوزيع الفائض والدخول و الثروات وملكية وسائل الإنتاج وما يترتب علي ذلك من تركيب اجتماعي يعكس سيطرة طبقات وفئات اجتماعية لا تمارس دورا فعالا في عملية الإنتاج و لكن تحصل علي القدر الأكبر من الناتج بالإضافة إلي الأشكال التنظيمية و الإدارية التي تعوق تطوير العملية الإنتاجية.

علي أن الدولة المتخلفة ليست هي فقط التي يتميز هيكلها الاقتصادي بالتخلف (قوى الإنتاج و علاقات الإنتاج) و لكن تتميز أيضا بوجود بناء اجتماعي و علمي و إداري و سياسي متخلف، وبعبارة أخري فليست العلاقات الاقتصادية هي وحدها التي تتسم بالتخلف فهناك العلاقات الاجتماعية الأخري غير الاقتصادية من سياسية و قانونية و اجتماعية و علمية و ثقافية و التي تعبر عما يطلق عليه البناء العلوي للمجتمع، والذي يتضمن العديد من التنظيمات و المؤسسات و علي رأسها الدولة، وتوجد علاقة جدلية (تأثير و تأثر) بين البناء

المـادي (الهيكـل الاقتصـادي) و بـين البنـاء العلـوي (البنـاء الاجتمـاعي و السياسي و الإداري و القانوني) و هذا الأخير يتصف هو الآخر بالتخلف.

و بذلك يمكن القول أن الدولة المتخلفة هي تلك التي تسود فيها طرق و أساليب الإنتاج المتخلفة أي هيكل اقتصادي متخلف فضلا عن تخلف البناء الاجتماعي و السياسي و الإداري و العلمي و التنظيمي (البناء العلوي) حيث تسود العلاقات و القيم و المؤسسات التي تعوق عملية التطور و من ثم تكرس و تعمل علي استمرار عملية التخلف.

و مع ربط هذا التعريف بنشأة التخلف كعملية تاريخية فإنه لا يقتصر علي متوسط دخل الفرد، ولكنه يشير إلي التخلف (و من ثم الدولة المتخلفة) بوصفه ظاهرة ذات أبعاد متعددة و يربطها بنوع التنظيم الاجتماعي السائد، ويستبعد تلك الحالات الاستثنائية من الدول الغنية بل و يضعها في إطار الدول المتخلفة كالكويت و قطر و الإمارات العربية المتحدة و البحرين و المملكة العربية السعودية.

المبحث الثاني
الدول المتخلفة و خصائص التخلف

يمكن تقسيم خصائص التخلف إلي نوعين من الخصائص: أما النوع الأول فهو الخصائص المادية أو الاقتصادية، أما النوع الثاني فهو الخصائص غير المادية و يمكن أن يطلق عليها تخلف البنيان الاجتماعي، ونتناول هذه الخصائص وفقا لما يلي:-

أولا: الخصائص المادية أو الاقتصادية للتخلف:

تتمثل الخصائص المادية أو الاقتصادية للتخلف في اختلال العلاقة بين الموارد البشرية و المادية، واختلال الهيكل الإنتاجي، والبطالة المقنعة، واختلال هيكل الصادرات.

١- اختلال العلاقة بين الموارد البشرية و المادية:

وهذه الخاصية يمكن إرجاعها إلي عاملين أساسيين هما الانفجار السكاني و انخفاض مستوى التراكم الرأسمالي و نتناول كلا منها علي حدة.

الانفجار السكاني:

تواجه الدول المتخلفة بلا استثناء انفجارا سكانيا و إن اختلفت درجته و حدته، ولقد بدأ هذا الانفجار يظهر بحدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إذ في أعقابها بدأ معدل التزايد السنوي للسكان في الارتفاع عن المعدلات السائدة قبلها، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلي عديد من العوامل لعل أهمها هو تحسين وسائل وأساليب الصحة العامة مما ترتب عليه انخفاض شديد في معدل الوفيات مع بقاء معدل المواليد عند مستوي مرتفع، وبالتالي ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية للسكان.

و قد يعترض البعض علي الانفجار السكاني بوصفه من خصائص التخلف و ذلك علي أساس أن معدل النمو السكاني في بعض البلدان المتقدمة مثل أستراليا و نيوزيلاند يفوق ذلك المعدل السائد في بعض البلدان المتخلفة، ولكن الواقع أن هذه المعدلات المرتفعة للنمو السكاني في الدول المتقدمة يمثل

استثناء للقاعدة العامة، وهي تعود إلي ارتفاع معدلات الهجرة إلي هذه البلدان كما تعود إلي سياسات من جانب حكومات هذه الدول لتشجيع الزيادة السكانية. و يترتب علي الانفجار السكاني في الدول النامية نتائج متعددة و يمكن تقسيم نتائج الانفجار السكاني إلي نوعين:

● تميز الدول النامية بتركيب سكاني معين يمثل فيه صغار السن (أقل من ١٥ سنة) أهمية نسبية كبيرة حيث تزيد نسبة صغار السن في الدول النامية عن ٤٠% بينما هي في الدول الأوروبية تتراوح بين ٢٠ – ٢٥% فقط فمثلا نجدها في مصر ٤٤% و **في الأردن** ٤٥% و في العراق ٤٦% من جملة السكان و ينتج عن ذلك انخفاض حجم القوة العاملة كنسبة إلي إجمالي السكان في هذه البلدان بالمقارنة بالبلدان المتقدمة.

● يؤدي الانفجار السكاني في الدول النامية إلي أن تبدأ هذه المجموعة من البلدان عملية التنمية، وهي محملة بكاهل هذا الانفجار السكاني، و يكون علي حكومات هذه الدول أن تقدم الخدمات العامة المطلوبة للسكان بصفة مستمرة حتى ولو كان ذلك علي حساب الموارد الموجهة إلي الاستثمار و بالتالي التنمية الاقتصادية.

● تؤدي زيادة النمو السكاني إلي زيادة الطلب الاستهلاكي لضمان الحد الأدنى من المواد الغذائية و السلع الضرورية اللازمة للسكان و يتم ذلك علي حساب الموارد الموجهة للاستثمار و زيادة الطاقة الإنتاجية في المجتمع.

و مما سبق يمكن القول أن ارتفاع معدلات المواليد أحد الصفات الرئيسية للمجتمعات التي تسودها قوى الإنتاج المتخلفة و لقد ترتب علي هذا المعدل المرتفع للمواليد تولد ظاهرة الانفجار السكاني، نتيجة للانخفاض الشديد الذي مارسته هذه الدول في معدل الوفيات فيها في الوقت الذي بقي فيه معدل المواليد علي ما هو عليه.

كذلك يمكن الاستنتاج مما سبق أن قضية الانفجار السكاني جزء لا يتجزأ من قضية التخلف و أن القضاء علي التخلف، سوف يضمن بالتالي القضاء عليها وهذه النتيجة من الأهمية بمكان فيما يتعلق بسياسات الإنماء الاقتصادي وبأسلوب معالجة قضية السكان، فقد جرت العادة في عديد من البلدان علي النظر إلي المشكلة السكانية بوصفها مشكلة منفصلة عن مشكلة التنمية و بالتالي يمكن معالجتها بعدد من سياسات تحديد النسل، غير أن هذه

السياسات في كثير من الأحيان يصيبها الفشل، والسبب في ذلك هو النظر إلي مشكلة الانفجار السكاني كمشكلة منعزلة يمكن معالجتها بسياسات خاصة بها و لكن الأمر غير ذلك فالمشكلة السكانية جزء لا يتجزأ من مشكلة التخلف و يجب النظر إليها بوصفها كذلك.

انخفاض مستوى التراكم الرأسمالي:

يعتبر انخفاض مستوي التراكم الراسمالي العامل الثاني المسئول عن المظهر الاول من مظاهر الاختلالات الهيكلية وهو اختلال العلاقة بين الموارد المادية والموارد البشرية . فالانفجار السكاني في هذه البلدان يؤدي الي انخفاض نصيب الفرد من مساحة الارض القابلة للزراعة . ويؤدي انخفاض مستوي التراكم الراسمالي الي عدم القدرة علي تصحيح هذا الاختلال في العلاقة بين الموارد الارضية والموارد البشرية . فانخفاض مستوي التراكم الراسمالي يعني عدم القدرة علي توسع الانشطة الاخري غير الزراعية (الصناعة وغيرها) ى. كما يجعل من الصعب استصلاح اراضي جديدة وبالتالي زيادة المساحة القابلة للزراعة وهذا علما بان المساحة اتلقابلة للزراعة بطبيعتها محددة في عدد ليس بالقليل من هذه البلدان ....

وانخفاض مستوي التراكم الراسمالي (الاستثمار) صفة اساسية مميزة للمجتمعات التي تتميز بتخلف قوي الانتاج السائدة فيها . فانخفاض مستوي التراكم الراسمالي يعني الزيادة الطفيفة في الطاقة الانتاجية للمجتمع ومن ثم عدم قدرة قوي الانتاج علي النمو والتطور . كذلك يعني انخفاض مستوي التراكم الراسمالي عدم القدرة علي استخدام وتطبيق المعارف الفنية والتكنولوجية الحديثة في مجالات الانتاج، ولا يغني عن انخفاض مستوي الاستثمار تواجد الموارد الطبيعية بكثرة، اذ من الممكن ان يوجد التخلف مع وفرة الموارد الطبيعية ، كما هو الحال في بعض بلدان افريقيا وامريكا الالتينية .

كما انه من الممكن الوصول الي معدلات مرتفعة للتقدم دون وجود قدر يذكر من الموارد الطبيعية ، كما هو الحال في سويسرا واليابان فاليابان دولة تفتقر الي الموارد الطبيعية ، ومع هذا استطاعت ان تحقق معدلات مرتفعة للانماء الاقتصادي وان تلحق بركب التقدم ، والسبب في ذلك انه يوجد لديها المستوي اللازم من الاستثمارات ، كما توافر لديها المعارف

الفنية والقدرات الادارية والتنظيمية التي مكنتها من استغلال هذا المستوي من الاستثمارات استغلالا منتجا فالموارد الطبيعية يمكن ان توجد بكثرة دون استغلالها اذا لم تتوافر الموارد الاستثمارية التي سوف تقوم باستغلال هذه الموارد الطبيعية واستخدام إخسن ما وصل يه العلم والتكنولوجيا في استغلالها.

كذلك عديد من الموارد الطبيعية قد توجد ولكن عدم توفر المعرفة الفنية والعلمية لم يجعل منها موردا يمكن استغلاله . فالبترول كان موجودا في باطن الارض . غير انه لم يصبح موردا له اهمية الا بعد ان تطورت المعرفة الفنية بحيث اصبح من الممكن استغلاله اقتصاديا كمولد للطاقة ، وبالتالي فان ما هو مورد طبيعي يتوقف علي العديد من العوامل منها تقدم المعرفة الفنية والتكنولوجية . ومن ثم فمن المتصور وجود دولة لديها وفرة من الموارد الطبيعية غير انها غير قادرة علي استغلالها لعدم توفر القدرات اللفنية والادارية ورؤوس الاموال اللازمة لاستغلالها . ولكن هذا لا يعني الاقلال من تواجد الموارد الطبيعية ، فهو عامل مساعد ولكنه ليس شرطا ضروريا للانطلاق في التنمية. كل ما في الأمر من وجود الموارد. الطبيعية مع توفررؤووس الاموال يجعل الخوض في طريق التنمية اكثر سهولة وايسر سبيلا.

وحينما تشير الي انخفاض مستوي التراكم الراسمالي فاننا نعني بذلك انخفاض مستوي الاستثمار بنوعيه المادي واللبشري ، أي انخفاض مستوي الاستثمار في المعدات والالات وراس المال الاجتماعي وكافة الاصول الثابتة ، وكذلك انخفاض مستوي الاستثمار الموجه لرفع مقدرات ومهارات ومعارف القوي البشرية العاملة فانخفاض مستوي تقدم قوي الانتاج يعني اولا انخفاض مستوي القدرات والمهارات السائدة لدي هذه القوي البشرية ، ويرجع هذا الي انخفاض مستوي الاستثمار البشري والمادي معا.

ويظهر انخفاض مستوي التراكم الراسمالي في عدة مظاهر اساسية منها انخاض مستوي الاستثمار في الزراعة وزبالتالي التقدم الفني فيها ، لذا يتسم القطاع الزراعي في الدول المتخلفة بانخفاض انتاجية العمل فيه وبتخلف مستوي قوي الانتاج المستخدمة بعكس الحال في الدول المتقدمة ، كذلك يؤدي انخفاض مستوي التراكم الراسمالي الي ضعف الاهمية النسبية للقطاعات غير الزراعية ، وبصفة خاصة القطاع الصناعي فهو يمثل في

الدول المتخلفة ما بلين ٨ الي ١٢ % من الناتج القومي ولا تزيد نسبة العاملين فيه علي ١٠ % من جملة العاملين ، وحتي ذلك القطاع الصناعي السائد يتميز ايضا بتخلف قوي الانتاج المستخدمة فيه ، اذ تمثل الصناعات الصغيرة والحرفية اهمية نسبية كبيرة من حيث عدد العاملين فيها بالنسبة لعدد العاملين الكلي في القطاع الصناعي .

وبالتالي فان القطاع الصناعي ذو الوحدات الانتاجية الكبيرة والمستخدم للفنون الانتاجية المتقدمة مازالت اهميته النسبية ليست كبيرة في اقتصاديات الدول النامية .، ويتميز القطاع الصناعي ايضا في الدول النامية بانخفاض مستوي الانتاجية بالنسبة للمستوي السائد في الدول المتقدمة ، ويرجع هذا بالدرجة الاولي إلي تخلف قوي الانتاج المستخدمة كما يرجع ايضا الي انخفاض مستوي الاستثمار البشري والي انخفاض مستوي القدرات الادارية والتنظيمية في هذه البلدان ، ويترتب علي انخفاض مستوي الاستثمار انخفاض حجم راس المال الاجتماعي او ما يطلق عليه احيانا براس المال التحتي مثل الطرق والسكك الحديدية ووسائل النقل والسدود ومحطات توليد الكهرباء ..... الخ .

ويقاس انخفاض حجم التراكم الراسمالي بنسبة الاستثمار الي الناتج القومي في هذه البلدان . فبينما تتراوح نسبة الاستثمار الاجمالي الي الناتج القومي في هذه البلدان من بين ٦ . ١٥ % في هذه البلدان (١٩٦١) ، تتراوح النسبة في الدول المتقدمة الصناعية الي بين ٢٠ ، ٣٥ % من الناتج القومي . هذا مع العلم ان هذه النسبة تتعلق بالاستثمار الاجمالي مما يعني ان الاستثمار الصافي لا يتعدي ١٠ % في هذه البلدان.

وقد جري العرف بين الاقتصاديين علي الاشارة الي أن انخفاض مستوي الاستثمار يرجع الي انخفاض مستوي الدخل الفردي ، ذلك ان انخفاض مستوي الدخل يؤدي الي استيعاب الحاجات الضرورية للفرد في الدول النامية الي الجزء الاكبر من هذا الدخل ، بحيث ان الجزء المتبقي للادخار ومن ثم الاستثمار يمثل نسبة ضئيلة من الدخل في مثل هذه المجتمعات المتخلفة . وتساق هذه الحجة عادة للتدليل علي انخفاض حجم الاستثمار في الدول النامية . غير ان هذه الحجة في الحقيقة حجة واهية لا تقودنا الي نتيجة ايجابية فيما يتعلق بالسياسة الواجبة الاتباع لزيادة حجم الادخار ومن ثم الاستثمار .

كل ما تؤدي اليه هو ان تضعنا في حلقة مفرغة لا نستطيع الخروج منها : انخفاض مستوي الدخل يؤدي الي انخفاض مستوي الادخار فانخفاض مستوي الاستثمار ، وانخفاض مستوي الاستثكمار بدوره يؤدي الي انخفاض مستوي الدخل وانخفاض مستوي الادخار وهي حلقة مفرغة تؤدي الي غموض القضية اكثر من توضيحها فاغلب الدراسات الاحصائية التي قدمت في هذا الصدد قد اثبتت عدم وجود علاقة ارتباط قوية بين مستوي التكوين الراسمالي (نسبة من الدخل القومي) وبين متوسط مستوي الدخل الفردي.

٢ - اختلال الهيكل الانتاجي

سبق الاشارة الي ان الهيكل النتاجي يقاس بالتوزيع النسبي للانتاج علي الانشطة الاقتصادية او بالتوزيع النسبي للقوة العاملة علي نفس الانشطة الاقتصادية ويعني اختلال الهيكل الانتاجي في الدول النامية انحراف هذا الهيكل عن نمط الهيكل الانتاجي السائد في الدول المتقدمة الصناعية فالهيكل الانتاجي في الدول المتقدمة يتميز بكونه هيكل انتاجي صناعي بمعني ان القطاع الصناعي يحتل اهمية نسبية كبيرة من حيث الدخل المتولد فيه او من حيث استيعابه لحجم القوة العاملة .

اما الهيكل الانتاجي في الدول المتخلفة فيتميز بكونه هيكل انتاجي زراعي ، اي ان الزراعة تحتل الاهمية النسبية الاولي من حيث الدخل المتولد فيها او استيعابها للقوة العاملة . فيساهم القطاع الزراعي في الدول المتخلفة بحوالي ٣٠ الي ٦٠ % من الناتج القومي ويستوعب من ٥٠ الي ٨٠ % من القوة العاملة في هذه المجتمعات . وتعتبر هذه نتيجة طبيعية وصفة ملازمة لتلك المجتمعات التي تتميز بسيادة اساليب الانتاج المتخلفة.

وتوضح الدراسة التناقض الواضح بين الهياكل الانتاجية في كل من الدول المتقدمة والدول المتخلفة . فالدول المتقدمة جميعا تنخفض فيها الاهمية النسبية للقطاع الزراعي ويلعب فيها القطاع الصناعي دورا رئيسيا وفعالا . وينطبق هذا التعميم حتي علي تلك الدول الذي تلعب فيها الزراعة دورا فعالا في صادراتها مثا استراليا وكندا والدانمارك .

ففي جميع هذه البلدان ، وهي جميعا بلدان متقدمة ، تحتل الصناعة اهمية نسبية اكبر من الزراعة . ولا يعني انخفاض الاهمية النسبية للزراعة

انخفاض مستوي الدخل او الانتاج فيها، انما كل ما يعنيه الامر هو ان الانتاج الصناعي يتزايد بمعدل اعلي من معدل نمو الانتاج الزراعي ومن ثم تتزايد الاهمية النسبية للصناعة وتنخفض الاهمية النسبية للزراعة، فالدول المتقدمة تتميز جميعا بتقدم القطاع الزراعي فيها انتاجيا وتكنولوجيا.

اما الدول المتخلفة جميعا وبلا استثناء فهي دول ذات هياكل انتاجية زراعية، اذ يزيد عدد العاملين في القطاع الزراعي عن ٥٠ % من جملة عدد العاملين بينما لا يتجاوز عدد العاملين في القطاع الصناعي ١٠ % من جملة العاملين .

وقد جري العرف بين الاقتصاديين علي تقسيم القطاعات الاقتصادية الي ثلاثة قطاعات رئيسية وهي القطاع الاول ويشمل الزراعة والانشطة الاستخراجية والقطاع الثاني ويشمل الصناعة التحويلية والبناء، والقطاع الثالث ويشمل الخدمات ويدخل فيها خدمات النقل والمواصلات ، خدمات التجارة والمال ، الخدمات الحكومية والشخصية ، ويلاحظ ان الدول المتخلفة هي الدول التي يسودها القطاع الاول او النشاط الاول بينما يلعب القطاع الثاني والثالث دورا هاما في الدول المتقدمة.

٣ - ***البطالة المقنعة :***

تعتبر البطالة المقنعة نتيجة طبيعية ومنطقية للتفاعل بين خصائص التخلف السابق ذكرها وهي الانفجار السكاني ، انخفاض مستوي التراكم الراسمالي ، واختلال البنيان الانتاجي ، فالانفجار السكاني حينما ياخذ مكانه في اقتصاد قومي يسوده قطاع واحد هو القطاع الزراعي . وحينما يصاحب ذلك انخفاض مستوي الاستثمار ، فان النتيجة الحتمية لابد وان تكون ظهور البطالة المقنعة ، فالانفجار السكاني يعني ارتفاع معدلات النمو السكاني سنة بعد اخري مما يؤدي الي الزيادة المستمرة في حجم القوة العاملة .

فاذا حدث ذلك في هيكل انتاجي منحرف (أي هيكل انتاجي زراعي) . فان الزويادة في القوة العاملة ليس لها سبيل سوي اللجوء للقطاع الزراعي نتيجة لعجز القطاعات غير الزراعية عن التوسع بدرجة تسمح باستيعاب هذه الاعداد المتزايدة من القوة العاملة .

ويقوي من هذا الاتجاه انخفاض مستوي التراكم الراسمالي ، اذ يعني ذلك عدم وجود الموارد الكافية لتوسع القطاع الصناعي ليستوعب الزيادة في القوة العاملة . وهكذا فان الزيادة في القوة العاملة المترتبة علي الزيادة السكانية ليس لها ملجأ سوي القطاع الزراعي .

وتسمح طبيعة الفن الانتاجي المستخدم باستيعاب هذه الاعداد المتزايدة في الزراعة ويترتب علي هذا الاستيعاب المستمر للعمالة في القطاع الزراعي ان يصل ذلك القطاع الي خد الاشباع بعد مرحلة معينة ، وبعد ذلك يصبح القطاع الزراعي مستوعبا لقوة عاملة تزيد عن حاجه الانتاج الزراعي أي يصبح القطاع الزراعي حاملا لقوة عاملة تزيد عن حاجته الفعلية وبالتالي تظهر ظاهرة فائض القوة العاملة او البطالة المقنعة .

وتعرف البطالة المقنعة بانها وجود اعداد من القوة العاملة تزيد عن حاجة مستوي الانتاج السائد، مما يترتب عليه ان تصبح الانتاجية الحدية لهذه القوة العاملة الفائضة (البطالة المقنعة) مساوية للصفر ، وقد يبدو ظاهريا ان هذا الجزء من القوة العاملة يساهم في الانتاج لكن حقيقة الامر ان مساهمتهم في الانتاج مساوية للصفر .

وتسود هذه الظاهرة بصفة اساسية في القطاع الزراعي بوصفه القطاع الذي يستوعب النسبة الكبري من القوة العاملة .

٤ - *اختلال هيكل الصادرات :*

تلعب التجارة الخارجية دورا فعالا في اقتصاديات الدول المتخلفة ويتضح ذلك من الاهمية النسبية التي يمثلها الدخل المتولد في قطاع التصدير ، اذ تبلغ هذه النسبة في المتوسط ما يزيد علي ٢٠% من الناتج المحلي الاجمالي في الدول النامية وهذا يعني بدوره ان الدول المتخلفة تعتمد في جزء كبير من دخلها القومي علي صادراتها الي الخارج اي علي السوق الدولية .

غير ان هذا الامر ليس وقفا علي الدول المتخلفة وحدها ، اذ تلعب التجارة الخارجية دورا فعالا في اقتصاديات بعض البلدان المتقدمة مثل انجلترا وهولندا واستراليا واليابان فما هو وجه الخلاف اذن ؟ وجه الخلاف بين المجموعتين من الدول لا يكمن في الاهمية النسبية للدخل المتولد في

قطاع الصادرات انما يكمن الخلاف اساسًا في هيكل صادرات كل من المجموعتين من الدول.

فهيكل صادرات الدول المتقدمة يتميز اساسا بالتنوع (diversified) بحيث لا تحتل سلعة واحدة او سلعتين اهمية نسبية كبيرة في حجم الاقتصاد الكلي ، ويعني هذا التنوع ان اي اضطراب يصيب السوق الدولي لسلعة من السلع الداخلة في صادرات الدول المتقدمة لن يترتب عليه تاثير يذكر لا علي حجم الصادرات الكلية ولا علي اقتصادها القومي ، اذ ان انخفاض الطلب علي صادرات احدي السلع يمكن تعويضه عن طريق زيادة الصادرات من السلع الاخري، ذلك لان الاهمية النسبية التي تمثلها كل سلعة في المجموع الكلي للصادرات ضئيلة للغاية .

اما الوضع في الدول المتخلفة فيختلف تمام الاختلاف ، اذ ان هيكل الصادرات فيها متميز باحتلال سلعة واحدة هي في العادة سلعة اوليه (primary commodity) الاهمية النسبية الكبري في جملة الصادرات ولذا توصف الدول النامية عادة بانها دول مصدرة للمواد الاولية ، ويتضح ذلك من الاهمية النسبية لحصيلة الصادرات من هذه السلعة الاولية للحصيلة الكلية للصادرات ، فمثلا ٥٢% من حصيلة الصادرات من هذه السلعة للاكوادور تاتي من تصدير الموز ، ٥٩% من حصيلة صادرات كوبا من السكر، ٦٢% من حصيلة صادرات غانا من الكاكاو، ٧٤% من حصيلة صادرات بورما من الارز ،و٧٢% من حصيلة صادرات مصر من القطن الخام ، ومما لا شك فيه ان هذا الاختلاف في هيكل الصادرات في المجموعتين من الدول يعكس مستوي تقدم القوي الانتاجية في المجموعتين من الدول .

ففي الدول المتقدمة الصناعية حيث تتميز بارتفاع مستوي تقدم قوي الانتاج، فيها وحيث يكون هذا التقدم شاملا للاقتصاد القومي في مجموعة وليس لقطاع واحد فيه ، فان ذلك يعني ولا شك تنوع الاقتصاد القومي ومن ثم تنوع الصادرات ، وهذا التنوع (diversification) في الاقتصاد القومي ومن ثم في الصادرات يوضح المرونة العالية للجهاز الانتاجي في هذه المجتمعات وقدرة هذا الجهاز الانتاجي علي الاستجابة للتغييرات في ظروف الطلب الدولية.

ومما لا شك فيه ان مرونة الجهاز الانتاجي تتناسب مع درجة تقدم قوي الانتاج السائدة، اما حيث تكون قوي الانتاج متخلفة او يقتصر تقدمها علي قطاع واحد دون بقية قطاعات الاقتصاد القومي فإن هذا يبدو في سيارة قطاع واحد او سلعة واحدة او عدة سلع ينتجها ذلك القطاع في الاقتصاد القومي ، وهذا يؤدي الي انخفاض درجة تنوع الاقتصاد القومي والصادرات . ولقد سبق ان اشرنا الي ان تخلف قوي الانتاج يصاحبها دائما سيادة القطاع الاول بوصفه القطاع الرئيسي في الاقتصاد القومي .

وهكذا نري الدول النامية جميعا دولا يحتل فيها القطاع الاول الاهمية النسبية الكبيرة ويسود هذا القطاع انتاج سلعو واحدة تحتل الاهمية النسبية الكبري مثل القطن في مصر ، الكاكاو في غانا . المطاط في الملايو ، البن في البرازيل . الشاي في سيلان . الارز في بورما . وقصب السكر في كوبا ...... الخ

وترجع نشاة هذه الخاصية من خصائص التخلف(اختلال هيكل الصادرات) الي ظروف تاريخية معينة تم فيها اندماج اقتصاديات الدول المتخلفة في السوق الراسمالي في القرن التاسع عشر .

وقد استتبع هذا الاندماج قيام نوع من التخصص الدولي في اطار هذا السوق العالمي بموجبه تتخصص الدول المتخلفة في انتاج المواد الاولية وتتخصص فيه الدول المتقدمة (وهي الدول التي حدثت فيها الثورة الصناعية) في انتاج السلع الصناعية .

وقد تم هذا الاندماج مع حركة انسياب رؤوس الاموال من اوروبا وتركزها في قطاعات انتاج المواد الاولية لتصدير في دول العالم الثالث لسد احتياجات الاقتصاد الاوروبي للمواد الغذائية والمواد الاولية اللازمة للتقدم والتوسع الصناعي، واستتبع هذا الاندماج نمو هذه الاقتصاديات المتخلفة نموا غير متوازنا (lop- sided) وانعكس ذلك بالتالي علي هياكل هذه الدول اذ تركز النمو اساسا في قطاع تصدير المواد الاولية .

ثانيا : تخلف البنيان الاجتماعي :

تصورت الكتابات الاقتصادية ان مجرد رفع معدل الاستثمار (التراكم الراسمالي) سوف يولد قوي سحرية (لا نعرف من اين) سوف يترتب عليها وضع الاقتصاد القومي علي مسار النمو الذاتي . وهكذا امتثلت الكتابات الاقتصادية بموضوع النماذج الاقتصادية للنمو (في الدول النامية) ، وهي نماذج في مجموعها تركز علي عنصر راس المال والتراكم الراسمالي بوصفه العنصر الاساسي في النمو .

ونظر ايضا الي التصنيع علي انه الحل الحاسم لقضية التخلف ، ومن ثم فان زيادة الاستثمار في الصناعة سوف يترتب عليها تغير هيكلي ثوري في اقتصاديات العالم المتخلف، غير ان القضية في تطبيقها العملي اثبتت انها اكثر تعقيدا من هذه المعادلة الرياضية السهلة ، كما ان القضايا العديدة التي اثارتها مشاكل التنمية في هذه البلدان اثناء التطبيق العملي اثبتت انها اكثر تعقيدا وصعوبة من تلك الاستنتاجات والاحكام المنطقية التي تصورتها هذه النماذج والكتابات الاقتصادية فلقد شهد العالم المتخلف الارتفاع في معدلات الاستثمار بصورة لم يسبق لها مثيل ، كما شيدت المصانع والوحدات الانتاجية المختلفة واقيمت الخزانات والسدود ، ومع ذلك فان معدلات التقدم الاقتصادي التي احرزت كانت ضئيلة للغاية ولم تستطع الدول النامية ان تتخطي جزءا كبيرا من الفجوة الاقتصادية بينها وبين العالم المتقدم ، بل زادت الفجوة اتساعا وحدة . ومن ثم كان علي الاقتصاديين وغير الاقتصاديين ان يتساؤلوا عن العوامل والظروف التي ادت الي احباط هذه المجهودات الانمائية.

فالتنمية الاقتصادية تقوم علي الانسان ومن اجل الانسان ، فهو الذي يحول الموارد الطبيعية ويستغلها لمصلحته ، وهو الذي يقوم بتغيير الاطار المادي الذي يعيش فيه مستغلا مهاراته وخبراته وقدراته ، وهو في تغييره لهذا الاطار المادي الذي يعيش فيه يغير هو من نفسه ويكسبها قدرات جديدة وخبرات جديدة .

فما جدوي اقامة المصانع والمشاريع الاستثمارية الضخمة اذا لم تتوفر المهارات الفنية والقدرات الادارية القادرة علي استغلالها استغلالا منتجا.

فالتخلف كما راينا هو سيادة اساليب الانتاج المتخلفة ، وهو يمثل الاساس الاقتصادي او البنيان التحتي للمجتمع . وان هذا الاساس

الاقتصادي لابد له ان يتعايش مع بنيان علوي متلائم ومتوازن معه من العلاقات والنظم الاجتماعية والسياسية والافكار والعادات والتقاليد .... الخ ولقد اكدنا ضرورة وجود نوع من التوازن بين هذا البنيان العلوي وبين اسلوب الانتاج السائد وهذا التوازن هو الذي يضمن للبنيان الكلي للمجتمع الاستمرار .

ويتكون البنيان العلوي من مجموعه من العلاقات الاجتماعية غير علاقات الانتاج . ففضلا عن العلاقات الاقتصادية التي تتشكل فيها الرابطة الاجتماعية من خلال الاشياء المادية ، هناك علاقات اجتماعية اخري تنتج مباشرة من سلوك الناس ازاء بعضهم البعض ، اي من سلوك يتكرر باستمرار وفق نمط معلوم . فالافعال التي تتكرر باستمرار تشكل الأساس الذي تقوم عليه انماط الانتظام الذي نراه في الحياة الاجتماعية . وهذه هي العلاقات الاجتماعية التي تتولد من الحياة العائلية ، والعادات والقواعد الاخلاقية التي يعترف بها المجتمع . ويؤدي النشاط الذي تقوم به سلطة الدولة الي قيام علاقات سياسية ، وهناك ايضا قواعد قانونية ناتجة عن قواعد تضعها الدولة لتنظيم النشاط البشري .

ثم هناك الافكار القانونية والسياسية والاخلاقية والدينية والفلسفية التي علي اساسها يقوم الافراد العلاقات الاجتماعية السائدة والتي تكون النسيج الذي يمسك بعناصر البنيان الاجتماعي كله . وهذا الاطار الفكري يخلق الاديان والاقناع العام بالعلاقات والنظم الاجتماعية والاقتصادية السائدة . هذه المجموعة من العلاقات والعادات والتقاليد والنظم السياسية والاجتماعية نطلق عليها البنيان الاجتماعي . وحينما نطلق عليها لفظ التخلف فاننا نعني هنا معني محددا وهي كونها غير متلائمة بل معرقلة للنمو الاقتصادي بالمعني الذي حددناه .

إن عملية النمو الاقتصادي تقتضي توافر عامل هام لا غني عنه هو (ارادة التنمية)، وارادة التنمية يقتضي توافرها علي مستوي المجتمع بأسره ولا يجب ان تقتصر علي فئة منه . ويقتضي توافر ارادة التنمية حدوث تغيير جوهري في طرق التفكير السائدة واسلوب العمل السائد والسلوك والاتجاهات السائدة في المجتمع . كما تقتضي تغير جوهري في عديد من المنظمات الاجتماعية والاقتصادية السائدة لتسمح لهذه الارادة ان تؤتي مفعولها . وتتكون ارادة التنمية من ثلاثة عناصر رئيسية :

اولا : الوعي بقضية التخلف وابعادها المختلفة .

ثانيا : الوعي بضرورة القضاء علي التخلف .

ثالثا : الوعي بالاساليب والادوات اللازمة والضرورية لاحداث التنمية ولا يكفي في هذا المجال مجرد المعرفة بالتخلف وضرورة القضاء عليه ، اذا لابد من توافر عنصر الوعي . فالوعي هو المعرفة المصاحبة بارادة التغيير.

وتؤثر العلاقات الاجتماعية والمؤسسات الاجتماعية السائدة علي النمو الاقتصادي من عدة نواحي ، بحيث تسود وترسخ العلاقات العائلية والقبلية حيث يكون الولاء لها وبالتالي تقاس مكانة الفرد بانتمائه العائلي والقبلي ويؤثر ذلك علي طرق اختيار الافراد للوظائف الادارية الهامة . فحيث يكون معيار الاختيار هو الانتماء العائلي والقبلي وليس الكفاءة يكون الفساد الاداري وانعدام حسن سير الاداء. وهذا ينعكس بالتالي علي تركيب الجهاز الاداري للدولة مما يكون عاملا مشجعا للفساد وانعدام الكفاءة الادارية .

وتؤثر القيم والعادات السائدة في انماط الاستهلاك والاستثمار السائدة مثال ذلك الانفاق الاستهلاكي علي الطقوس الدينية والأفراح والمآتم والاعياد وتؤثر القيم السائدة علي زيادة الاستهلاك التفاخري للاعتقاد بان ذلك سوف يرفع من المكانة الاجتماعية كما تؤثر القيم والعادات السائدة في شكل الاحتفاظ بالمدخرات في شكل حلي وذهب او استثمارها في اوجه غير منتجة .

وتؤثر القيم والعادت السائدة علي دوافع العمل في المجتمعات التقليدية ، وعلي تقييم العمل كمجهود انساني . بل تؤثر القيم السائدة في كيفية النظر في تقييم الفرد لمباشرة النشاط الاقتصادي. ان حاجات الفرد المحدودة التي ترجع الي ضيق نطاق معرفته تجعل العامل في تلك المجتمعات يترك العمل حين يصل الي مستوي معين من الدخل ويترتب علي ذلك انتقال عرض العمل بعد الوصول الي مستوي معين للدخل ، وبالتالي يتميز عرض العمل في هذه المجتمعات بانه منحدر للخلف (back ward sloping) بعد الوصول الي مستوي معين من الدخل.

وتؤثر القيم والمعتقدات السائدة علي تقييم الافراد لمباشرة النشاط الاقتصادي ونوعية النشاط الاقتصادي الذي يجب مباشرته ولعل المثال الذي يمكن ان نذكره في هذا الصدد ما ساد في العصور الوسطي من تعاليم دينية من ضرورة الاعتدال في مباشرة النشاط القتصادي وعدم تشجيع النشاط التجاري ودفع الفائدة ، واعتبار تراكم الثروة نشاط غير مقبول لان فيه ينشغل الانسان بأمور الدنيا علي حساب الواجبات الدينية والعمل للحياة الاخري، وكان لابد من سيادة هذه التعاليم لضمان استقرار النظام القائم والعلاقات الاجتماعية السائدة . وكذلك حين تسود القيم التي تضع مالك الارض في مركز اجتماعي ممتاز فان ذلك يشجع الاستثمار في شراء الارض ويؤدي ذلكم الي ضيق حجم الاستثمار الصناعي وبالتالي تمثل هذه القيم عائقا للتقدم الفني والتكنولوجي .

المبحث الثالث
الدول المتخلفة و تفسير التخلف

نتناول في تفسير التخلف ثلاثة نظريات هي :
١- نظرية الحلقة المفرغة للتخلف.
٢- نظرية شكل العلاقات الاقتصادية الدولية.
٣- التقسيم الدولي للعمل.

اولا :- نظرية الحلقة المفرغة للتخلف:

تقوم هذه النظرية على أن استخدم منطق السببية الدائري في الربط بين مظاهر وسمات التخلف، وبالتالي في تفسير ظاهرة التخلف و مؤدى هذه الفكرة إن هناك مجموعة من القوى أو العوامل ترتبط مع بعضها بطريقة دائرية من شانها إبقاء الدول المتخلفة في تخلف مستمر، وبناء على هذه العلاقة الدائرية يمكن النظر إلى خصائص التخلف على أنها نتيجة للفقر (التخلف) و سببا له فى نفس الوقت.

ومن أمثلة الحلقات المفرغة: الحلقة الرئيسية للفقر أو التخلف وتتضمن : إن انخفاض دخل الفرد يؤدى الى انخفاض مستوى التغذية ،وهذا بدوره يؤدى إلى انخفاض المستوى الصحي ، وهذا يؤثر على انخفاض مستوى الكفاءة الإنتاجية مما يؤدى إلى انخفاض مستوى الدخل – وهكذا يلتحم طرفا الحلقة ، و تعيش الدول المتخلفة حبيسة في هذه الحلقة و لا تستطيع الفكاك منها اى الخروج منها.

ويرجع تفسير التخلف طبقا لنظرية الحلقة المفرغة للتخلف ، الى ان الدول المتخلفة تسودها العديد من الحلقات و الدوائر المفرغة للفقر و التخلف ، بحيث تبقى اقتصاديات هذه الدول حبيسة فى داخل هذه الحلقات لا تستطيع الخروج منها ، وهذا هو سبب استمرار ظاهرة التخلف في هذه الدول ، وتتعدد الحلقات المفرغة التي يقدمها الكتاب بغرض بيان الصعوبات التي تعترض طريق النمو والتطور فى الدول المتخلفة ، او بغرض بيان العوامل التي تتفاعل مع بعضها بطريقة دائرية لابقاء ظاهرة التخلف و الفقر كظاهرة مميزة لهذه الدول.

فالتخلف يؤدى إلى انخفاض الإنتاجية الزراعية ، وهذا يؤدى إلى سوء التغذية ، مما يؤدى إلى انخفاض الإنتاجية ، وهذا بدوره يؤدى الى التخلف

،وهناك الحلقة المفرغة بخصوص وجود فئة المنظمين:بدون منظمين لا توجد تنمية ، ولا تنمية بغير منظمين.

كذلك يتكلمون عن وجود حلقات مفرغة تؤدى إلى شيوع الفساد الادارى، وأخرى تجعل انهيار نظام الحكم ضروريا او حتميا و حلقة مفرغة ثالثة عن التضخم وانعدام الثقة فى قدرة الجهاز الاقتصادي والنظام النقدي....

ويشير نيركس إلى وجود حلقتين رئيسيتين للتخلف و الفقر فيما يتعلق بندرة رؤوس الأموال فى الدول المتخلفة :أحداهما من جانب الطلب فمستوى الاستثمار يتوقف على عرض الادخار من ناحية وعلى الحافز على الاستثمار اى الطلب علية من ناحية أخرى.

ويمكن بيانها كما يلي :

(١) فمن ناحية العرض يؤدى انخفاض مستوى الدخل إلى انخفاض مستوى الادخار وهذا يؤدى إلى انخفاض مستوى الاستثمار للفرد ، وهذا يؤدى إلى انخفاض مستوى الإنتاجية وهذه بدورها تؤدى إلى انخفاض مستوى الدخل مما يؤدى إلى التحام طرفي الحلقة.

(٢) إما من ناحية الطلب ، فيرجع انخفاض الحافز على الاستثمار إلى ضيق حجم السوق ، وهذا يعود بدوره إلي ضعف القوة الشرائية التي ترجع الى انخفاض مستوى الإنتاج والدخل الفردي. وهذا يرجع إلى انخفاض مستوى الكفاءة الإنتاجية ، وهذه ترجع إلى انخفاض مستوي الاستثمار بالنسبة للفرد الذي يعود بدوره الي انخفاض الحافز علي الاستثمار.

يتضح مما سبق ان مضمون فكرة الحلقة المفرغة للفقر هو ان الدولة الفقيرة ستظل فقيرة لمجرد كونها فقيرة ، او كما يشير سينجر singer فان تطبيق فكرة الحلقة المفرغة علي البيئة السائدة في الدول المتخلفة تشير الي وجود علاقة قوية متبادلة بين السبب والنتيجة، مما يترتب عليه ان يظل الاقتصاد القومي محبوسا في اطار خصائصه المتخلفة ، فكل نتيجة لسبب معين تكون في نفس الوقت سببا لنتيجة مشابهة، بمعني ان الوضع القائم يكرر نفسه بصفة مستمرة ، وهذا يعني ان يظل الاقتصاد المتخلف في حالة من التوازن عند مستوي التخلف ، اي في حالة من التوازن التي تكرر نفسها بصفة مستمرة.

وهكذا لم يستطع مؤيدي هذه النظرية التخلص من تاثير فكرة التوازن التي تسود النظرية التقليدية فاستخدموا فكرة الحلقة المفرغة لتوضيح ان الاقتصاد القومي في الدول المتخلفة يعيش في حالة من التوازن المستقر عند مستويات التخلف ، وهو بالتالي نوع من التوازن لا يمكن الهروب منه اي ان اي فعل سوف يولد رد فعل مماثل له في القوة ومضاد له في الاتجاه ، فأي مجهود انمائي من شانه الاخلال بهذا التوازن ، سوف يولد قوي تعمل في الاتجاه المضاد مما يترتب عليه العودة الي حالة التوازن السابقة وتفسير التخلف طبقا لهذه النظرية واضح فالتخلف يعود الي شيوع الحلقات المفرغة التي تؤدي ، نتيجة لطبيعة العلاقات بين المتغيرات السائدة إلي ابقاء المجتمع في حالة من التوازن عند مستوي التخلف .

هذا وقد اشارت عديد من الدراسات الاجتماعية وغيرها الي وجود الحلقة المفرغة في مجال الصحة العامة والفقر والمرض ، وفي مجال الظواهر الاجتماعية ، وأهمها دراسات الاقتصادي ميردال.

<u>والواقع ان نظرية الحلقة المفرغة تعجز عن تقديم تفسير لظاهرة التخلف ، بل انها تقوم علي تحليل مضلل يخفي التفسير الحقيقي للتخلف وذلك للاسباب الاتية:</u>

أولا: ان نظرية الحلقة المفرغة تغفل اغفالا تاما التكوين التاريخي للتخلف ، وبالتالي تعجز عن تحديد النشاة التاريخية لهذه الظاهرة واسبابها .

ثانيا : ان العوامل والمتغيرات التي تشير اليها نظرية الحلقة المفرغة ليست سمات ومظاهر التخلف ، وليست هي بذاتها ظاهرة التخلف ، فانخفاض الدخل ، وانخفاض الادخار وانخفاض الاسعار ليست الا خصائص عامة تصاحب ظاهرة التخلف ولا يمكن القول ان انخفاض الدخل وانخفاض الادخار هما سببا التخلف انما هما من سمات مظاهر التخلف واما مشكلة التخلف فهي مشكلة مركبة ذات ابعاد متعددة اقتصادية واجتماعية وسياسية وعلمية .

ثالثا : ان علاقة السببية التي تقدمها نظرية الحلقة المفرغة بين بعض خصائص التخلف فارغة من المعني ، ذلك ان عديدا من خصائص التخلف التي تقدم احيانا سبب للفقر او نتيجة له ليست الا جانب من جوانب الفقر نفسه فالقول بان انخفاض الدخل يؤدي الي انخفاض الاستهلاك كما يؤدي الي انخفاض الادخار ليس الا تحصيل حاصل ذلك ان انخفاض الاستهلاك ليس الا انخفاض الدخل،

وانخفاض الادخار ليس الا انخفاض الدخل، فالدخل يساوي الاستهلاك مضافا اليه الادخار ، فالقول بانخفاض الاستهلاك يعني بالضرورة الانخفاض في الدخل ولا يعني هذا وجود علاقة سببية ما ، فانخفاض الاستهلاك وانخفاض مستوي الادخار مظاهر مختلفة لانخفاض الدخل .

رابعا : ان علاقة السببية بين المتغيرات المختلفة ليست بالبساطة ولا بالشكل المباشر الذي تقدمه نظرية الحلقة المفرغة ، مثال ذلك انخفاض الدخل يؤدي الي انخفاض الادخار ، وانخفاض الادخار يرجع الي انخفاض الدخل والواقع ان انخفاض الادخار لا يرجع فقط الي انخفاض الدخل ، انما تتحكم في ظروف ومتغيرات متعددة وتؤثر عليه مثل : نمط توزيع الدخل القومي ، علاقات الانتاج السائدة وطبيعة الفئات التي تحصل علي اكبر جزء من الدخل ، السلوك الاستهلاكي والقيم والعادات للفئات والطبقات الاجتماعية المختلفة عدم وجود المؤسسات القادرة علي تعبئة المدخرات ... الخ ،....
كما ان الاهم ان منطق نظرية الحلقة المفرغة يتضمن تجريدا من الواقع الاجتماعي الذي تعمل فيه هذه المتغيرات .

خامسا : تستخدم الحلقات المفرغة في تفسيرها لظاهرة التخلف ما يمكن ان نطلق عليه بالسببية البسيطة وذلك بتركيزها علي عنصر واحد بوصفه سببا ونتيجة للتخلف .. ومشكلة التخلف مشكلة مركبة ذاات ابعاد متعددة يحسن في تفسيرها استخدام ما يمكن ان يطلق عليه السببية المركبة ، حيث تساهم وتتفاعل مجموعه من العوامل تعتبر جميعها ضرورية في تحقيق ظاهرة معينة .

سادسا : يقوم مفهوم الحركة التراكمية للحلقة المفرغة علي اساس ان اي تغيير اجتماعي يولد من القوي ما يعزز اتجاه هذا التغيير (تصور ميردال) وهذا تعميم لا لزوم له فان اي تغيير قد يولد من القوي ما يقويه ، كما انه قد يولد من القوي ما من شانه اضعافه والقضاء عليه ، فالتغيير الذي يؤدي الي ازدياد الفقر ، قد يولد قوي تدفع الي مزيد من الفقر ، كما قد يولد قوي يترتب عليها القضاء علي هذا الفقر ، اذ تكون لدي السكان نتيجة الفقر ، الايمان والعزيمة بضرورة القضاء عليه .

ثانيا : نظرية روستو في مراحل النمو :

اخذت اراء روستو شهرة واسعة في النمو الاقتصادي عن من سبقوه ، حيث انها تعكس الي حد كبير الايدولوجية الراسمالية وتوصي باتباع نمط التنمية الراسمالية وقد ركز روستو دراسته حول فكرة مراحل النمو فابرزها كوحدة قائمة بذاتها (ولعل ما اعطاها شهرة وانتشار واسع راجع الي انها جاءت مقابلة للنظم المتتابعة التي تري النظرية الماركسية ان كافة المجتمعات الانسانية تمر بها : النظام البدائي ، نظام الرق ، نظام الاقطاع ، النظام الراسمالي ، النظام الاشتراكي) .

ويلاحظ ان فكرة مراحل النمو ادرجها من قبل كتاب المدرسة الالمانية ضمن ابحاثهم ودراساتهم التاريخية الاقتصادية دون تركيز فاي اقتصادي لا يستطيع ان يخلق نظرية سليمة من فراغ دون صلة بما سبقها . وان الفكر الاقتصادي سلسلة متصلة من الاراء والافكار تسير في تتابع وتعتمد بعضها علي البعض

١. وقد انتقد روستو الفروض الاقتصادية للنظرية التقليدية ، التي جمدت كافة المتغيرات المتعلقة بالنمو والتي حاول التقليديون الجدد (النيو كلاسيك) ممن تاثروا بتعاليم كينز التغلب عليها بتقديم متغيرات حركية لها اثرها الفعال علي النشاط الاقتصادي ، كتغيرات السكان وفنون الانتاج والتنظيم والادارة ، دون ان ينجحوا تماما في رايه في رسم نماذج للنمو تاخذ ظواهرة الاساسية بطريقة مرحلية .

٢. الفكرة الاساسية لمراحل النمو عند روستو وتفسير التخلف ، تقوم فكرة المراحل اساسا علي ان الاقتصاد القومي يسير في طريق شاق ويقطع المرحلة تلو الاخري متخطية الصعاب والعقبات . حتي يصل الي اعلي درجات النمو الاقتصادي (ويتضمن الفكر الاقتصادي عدة تقسيمات لمراحل نمو لكتاب عاشوا قبل روستو امثال بوشر وليست وهيلد برهنه وروشر لا تختلف في جوهرها عنها لديه بغض النظر عن عدد ومسميات هذه المراحل والعوامل التي تؤدي الي انتقال المجتمع من مرحلة الي اخري) وأن المرحلة الاولي والي حد كبير المرحلة الثانية يمكن ان نطلق عليهما مرحلتي التخلف .

ويؤكد روستو ان عملية التنمية الاقتصادية التي تنشدها البلدان المتخلفة التي حققت استقلالها السياسي بعد الحرب العالمية الثانية مسالة ممكنة طالما انها قد وعت العوامل التي تنقلها من مرحلة الي اخري علي طريق النمو متخطية في ذلك الصعاب والعقبات التي تعترض تقدمها وتطور اقتصادها القومي بما تطلبه كل مرحلة ويرتب بناء الهيكل الاقتصادي للمجتمع علي اساس مراحل خمسة هي :-

١. مرحلة المجتمع التقليدي
٢. مرحلة ما قبل الانطلاق او التهيؤ للانطلاق
٣. مرحلة الانطلاق
٤. مرحلة النضج
٥. مرحلة الاستهلاك الكبير او الوفير

والاهم ان هذه المراحل – هي المراحل التي مرت بها اقتصاديات الدول الراسمالية المتقدمة ونجحت في تحقيق التنمية من خلالها .

١. مرحلة المجتمع التقليدي:

وهو المجتمع الذي يحده اطار محدود من الانتاج حيث يرتكز الانتاج فيه علي تكنولوجيا بدائية تستخدم وسائل انتاج بدائية تقليدية وهو ليس مجتمع ساكن جامد يستبعد اي زيادة في الانتاج وانما هناك حدود لما يمكن ان يبلغه متوسط انتاج الفرد فيه لان امكانيات العلم الحديث وفنون الانتاج العصرية غير متاحة له ويتميز بسيادة الانتاج الاولي (الزراعي استخراج المواد الاولية) مع ما يترتب علي ذلك من تركيب اجتماعي يعتمد علي الطبقة الاقطاعية.

ويضيف روستو انه في هذا المجتمع تلعب العلاقات الاسرية والعصبية دورا هاما في تنظيمه وان هذا المجتمع من الناحية التاريخية هو الذي ساد قبل عصر نيوتن الذي تميز بانتشار العلوم والتكنولوجيا الحديثة ولا يزال قائما في دول كثيرة في افريقيا واسيا لم تحركها بعد قدرة الانسان علي اتباع الطريق العلمي من اجل النمو الاقتصادي .

٢. مرحلة ما قبل الانطلاق :

تتميز بوجود ظروف اقتصادية واجتماعية تهيئ لانتقال المجتمع نحو الانطلاق حيث تتاح للبعض فرص افضل من التعليم ويتجه المجتمع الي استغلال ثمار العلم الحديث، وتتقدم الصفوف فيه فئة جديدة هي فئة المنظمين ، التي تعمل علي تعبئة الموارد الطبيعية والمادية كما تظهر المؤسسات المالية والمصرفية.

ويزداد الاستثمار فيي قطاعات النقل والتجارة وتظهر بعض المشروعات في الصناعات التحويلية تستخدم فنون انتاجية حديثة وهي مرحلة دخلتها معظم دول غرب اوروبا في واخر القرن السابع عشر واوائل القرن الثامن عشر عندما بدات استخدام العلم الحديث في مجالات الانتاج الصناعي والزراعي وظهر بعض التوسع في الاسواق العالمية واشتد الصراع من اجلها كسبا للمستعمرات، ويوجد في هذه المرحلة عدد كبير من الدول المتخلفة .

٣. مرحلة الانطلاق :

وهي عند روستو اهم المراحل الخمس ، وفيها تتلاشي العوامل المعاكسة للنمو المضطرد والمستمر، ويبدا الاقتصاد والمجتمع في سلسلة عمليات متتباعة من النمو المتلاحق، فيبدا متوسط الناتج في الازدياد مقرونا بتغيرات جزرية في فنون الانتاج وتتميز بسيطرة فكرة التغير الدائم وتغلغل التكنولوجيا الحديثة في القطاعين الزراعي والصناعي ، وظهور قوي سياسية تعمل علي تجديد الاقتصاد القومي باعتباره عملا سياسيا من الطراز الاول ، وحدوث نمو سريع في الصناعات وتوسع المدن والمشروعات الصناعية وازدياد دخول المنظمين واصحاب رؤوس الاموال الذين يضعون اموالهم في خدمة الانتاج.

ويشترط روستو توافر ثلاث شروط لنقل المجتمع لمرحلة الانطلاق وهي :

أ – ارتفاع معدل الاستثمار السنوي الي نحو ١٠% من اجمالي الدخل القومي .

ب- تحقيق تقدم ونهوض في قطاع رئيسي او اكثر يكفل دفع عجلة لتقدم في غيره من القطاعات .

ج- خلق الاطار السياسي والاجتماعي الملائم التقدم والذي يعمل علي تيسير توفير رؤوس الاموال المحلية والاجنبية واللازمة لهم .

كما يحدد ويليام روستو مرحلة الانطلاق في بعض الدول التي قطعتها فعلا بما بين :- ١٧٨٣- ١٨٠٢ في انجلترا ، ١٨٣٠-١٨٦٠ في فرنسا ، ١٨٤٣- ١٨٦٠ ٦في الولايات المتحدة الامريكية ، ١٨٥٠-١٨٧٣ في المانيا ، ١٨٧٨- ١٩٠٠ في اليابان ، ١٨٩٠-١٩١٤ في الاتحاد السوفيتي ، ولم يدخل هذه المرحلة الا عدد محدود من الدول المتخلفة منها :- الهند ، الصين ، كوريا ، مصر ،وذلك في الستينيات من هذا القرن الماضي .

٤. مرحلة النضج او النضوج :

وتتبع مرحلة الانطلاق عند روستو مرحلة النضج ، ويصفها بفترة طويلة من النمو المضطرد يتخلله بعض التقلبات ، ويتجه الاقتصاد القومي خلال هذه المرحلة ، الي نشر فنون الانتاج الحديثة لمختلف فروع النشاط الاقتصادي، ويزداد معدل الاستثمار فيها الي ما يتراوح ١٠% ، ٢٠% من الدخل القومي مما يحقق ناتجا يفوق بكثير زيادة السكان ويتغير وجه الاقتصاد تبعا للتحسن المضطرد في فنون الانتاج ، وتطور الصناعات الحديثة ، ويقل او يتضائل استيراد السلع الصناعية وتظهر الحاجة إلي تصدير فائض منتجاتها تبعا لنمو الجهازالانتاجي .

كما يتم اجراء بعض التعديلات اللازمة في هذه المرحلة في مواجهة اساليب الانتاج الحديثة المرتفعة الكفائة، ويحتل الاقتصاد القومي مكانا دوليا مرموقا ، ودخلت هذه المرحلة كل الدول الراسمالية المتطورة والدول الاشتراكية ولم يدخلها بعد اي من الدول المتخلفة .

٥. مرحلة الاستهلاك الكبير أوالوفير :

عند روستو ، فانه بمرور الوقت تتحول قطاعات رئيسية في الاقتصاد الي انتاج السلع الاستهلاكية المعمرة بكميات كبيرة وعلي مستوي متطور

ورفيع، وعندئذ يدخلا المجتع او مرحلة الاستهلاك الوفير، وتمميز بارتفاع مستوي الدخل الحقيقي للفرد الي ما يجاوز حاجاته الاساسية وازدياد الاعمال التي تتطلب مهارات علمية وثقافية خاصة كما يستمتع الافراد بشبكة رفيعة من الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والدينية والسياسية تحقيقا لما يعرف عند روستو وغيره من الاقتصاديين بدولة الرفاهية .welfare- state

وعنده أيضا إن الولايات المتحدة قد دخلت هذه المرحلة بالفعل وثبتت إقدامها فيها كما بدأت دول غرب أوروبا تدخلها حثيثة وكذلك قطعت اليابان شوطا كبيرا في مرحلة النضج، وبدا الاتحاد السوفيتي يطرق أبواب هذه المرحلة الخامسة ، حيث بدأت محاولات جدية لدخول مرحلة الاستهلاك الكبير ، لم تتضح نتائجها بعد بسبب ما يواجه الخط الاقتصادية لديه من مشكلات اقتصادية واجتماعية تقتضي الحل.

وكما ذكرنا في البداية فانه يلاحظ علي نظرية المراحل لروستو وجود كثير من التشابه بينها وبين نظرية ماركس في تفسير تطور المجتمع (بالطبع مع اختلاف الهدف من التحليل – ومنطلقات كل منهما وكذا ما يوصي به كل منهما) حيث قسم روستو تطور المجتمعات إلي خمس مراحل تماما كما فعل ماركس الذي تتمثل المرحلة الأولي لديه في الشيوعية البدائية ، التي يعيش فيها الإنسان علي الصيد والالتقاط وتكون بصدد نوع من الملكية الجماعية (المشاعة) وتليها مرحلة الاقتصاد العبودي (مرحلة الرق) حيث تكون بصدد العمل العبودي كأساس لعملية الإنتاج – ويعتبر العبد إدارة من أدوات الإنتاج (أدوات حية كما عبر عن ذلك أرسطو مبررا وجود العبودية كضرورة اقتصادية وله في ذلك حاجتين – فلسفية واقتصادية) .

<u>ثم مرحلة الإقطاع</u> حيث تقوم طريقة الإنتاج الإقطاعية علي عمل القن (وهو الشخص الذي يرتبط بالأرض وله حريته القانونية ولكن ليست له الحرية الاقتصادية – ويعتبر في مرحلة ودرجة أكثر رقيا من العبد) .

<u>ثم مرحلة الرأسمالية</u> التي تسيطر تماما علي الإنتاج والتوزيع تدعمها في ذلك الثورة الصناعية – ثم سرعان ما تظهر المتناقضات العديدة للرأسمالية الاستعمارية المستغلة ، وتنتقل المجتمعات بعد ذلك كما يري ماركس إلي الاشتراكية التي تعالج المساوئ الاقتصادية والاجتماعية

للرأسمالية ويقوم البنيان الاقتصادي والاجتماعي عندئذ علي أساس اشتراكي فكلاهما يعبر عن أراء تتصف بكيفية تطور المجتمعات من الناحية الاقتصادية ويرد التغير الاقتصادي إلي أسباب اجتماعية وثقافية وكلاهما يعترف بوجود هدف اسمي تحاول المجتمعات تحقيقه هو التنظيم الاشتراكي الذي يمجد العمل والعمال عند ماركس – ومرحلة الاستهلاك الوفير التي ينطلق فيها طبقة الرأسماليين وتكون لهم الهيمنة.

تقييم نظرية المراحل لروستو

أولا : لعل أهم ما يمكن توجيهه من نقد لهذه النظرية هو كاف لإظهار حقيقتها – إن هذه النظرية والتي يري صاحبها انه يوجهها إلي الدول المتخلفة- لكي تخرج من التخلف ، فانه حينما قدم الحل والعلاج للخروج من هذا التخلف لم يتعرض لأصل الداء وهو هذا التخلف حتى يكون العلاج صحيحا وسليما وبعبارة أخري لم يتعرض للتكوين التاريخي للتخلف ولنشأة التخلف كظاهرة اقتصادية واجتماعية مرتبطة بالتطور الرأسمالي كما سبق أن عرضنا – والأخطر من ذلك انه يعتبر أن هذا التخلف (المرحلة الأولي لديه) كمرحلة تاريخية يعقبها مرحلة التقدم طبقا للمراحل التي سردها علي أساس إتباع نفس الطريق الذي اتبعته دول أوروبا الغربية .

ثانيا : إن النظرة الأولي علي نظرية النمو لروستو هي إمعانها في التفاؤل الخطر ووجه الخطورة هو إن المتتبع لمراحل النمو لروستو سيعجب ولا شك بحسن عرضه للمشكلة وبراعته في نقل المجتمعات من مرحلة لأخري بطريقة تقنع القارئ غير الحصيف وغير المتخصص ، وكأن المسالة لا تخرج عن إن تكون طريقا طويلا تسير فيه هذه الدول لتصل حتما وبشكل قاطع إلي مرحلة الاستهلاك الكبير بينما ليست هناك حتمية إطلاقا في وصول المجتمعات الفقيرة إلي هذا المستوي .

أن نظرية النمو لروستو تعطي للقارئ فكرة تفاؤلية مضللة لأنها تحكي له قصة المجتمعات الغربية التي وصلت بالفعل إلي مرحلة الاستهلاك الكبير – صحيح – بعد جهود مضنية وفي ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مواتية للتقدم – ولكن الأهم في ظل نمط للعلاقات الاقتصادية الدولية فرض علي أساسها تقسيم العمل الدولي الرأسمالي اقل ما يقال فيه انه قام علي شبكة من الاستغلال والنهب وتجميد

قوي الإنتاج في الدول المتخلفة – هل تتوافر هذه الظروف الآن في الدول المتخلفة ؟ بالقطع والحتم لا (وسوف نري ذلك فيما بعد) .

ثالثا : كذلك فان نظرية روستو باشتراطها لمعدل استثمار يصل إلي ١٠% من الدخل القومي في الدول النامية سنويا لنقلها من مرحلة ما قبل الانطلاق إلي مرحلة الانطلاق ، ثم معدل ما يقرب من ٢٠% لنقلهما إلي مرحلة النضج – يجعلنا نتساءل– هل تستطيع هذه الدول وأمامها مشاكل سياسية واقتصادية لا يستهان بها– استثمار هذه المبالغ الضخمة سنويا ؟

ثالثا : نظرية شكل العلاقات الاقتصادية الدولية وتقسيم العمل الدولي في القرن التاسع عشر:

رأينا كيف أن النظريتين السابقتين (نظرية الحلقة المفرغة للتخلف ، ونظرية المراحل) لم يقدما تفسيرا علميا وتاريخيا واضحا ومقبولا للتخلف بل أدتا إلي نتائج مضلله ، ويتعين أن تكون النظرية العلمية الصحيحة قادرة علي بيان وتحديد التكوين التاريخي للتخلف مسبباته الحقيقية وأبعاده ، ولماذا يستمر حتى الآن .

وتحاول نظرية تقسيم العمل الدولي والعلاقات الاقتصادية الدولية في القرن التاسع عشر أن تقدم هذا التفسير بالنظر إلي مشكلة التخلف في إطارها التاريخي موضحة بذلك العوامل التي تفاعلت في تقديم الظاهرة واستمرارها .

لقد ترتب علي الثورة الصناعية تحول وتغيير ضخم في البلاد الأوروبية خلال النصف الثاني في القرن الثامن عشر والنصف الأول في القرن التاسع عشر ، إذ أحدثت الثورة الصناعية تحول جوهري (كمي وكيفي) في أساليب الإنتاج الصناعي ونشأة وتطور المشروع الرأسمالي ، كما أدت إلي تغيرات كيفية في التنظيم الاجتماعي السائد، وانعكس ذلك في توسع سريع للقطاع الصناعي وارتفاعات كبيرة جدا في معدلات نمو الإنتاج الصناعي ، وترتب علي ذلك خلق فرص جديدة للتشغيل والتوظيف وزيادة في متوسطات الأجور والدخول ، ورفع مستويات المعيشة وتحسن أساليب الصحة مما أدي إلي تزايد كبير في السكان، وقد نتج عن ذلك كله ضرورة البحث عن مصادر للمواد الخام وللمنتجات الزراعية والغذائية. لذلك اتجهت الدول الصناعية الكبرى في هذا الوقت إلي دول إفريقيا واسيا وامركيا اللاتينية وتدفقت رؤوس الأموال والاستثمارات إلي هذه الدول وتركزت في قطاعات الإنتاج الأولي (النشاط الاستخراجي والحصول عي المواد الخام والمنتجات الزراعية والغذائية) وتخصيصه للتصدير إلي الدولة الأم .

هذه العملية خلقت ما نطلق عليه تقسيم العمل الدولي الرأسمالي في مرحلته الأولي ، والذي يتميز بان عملية التوسع الصناعي في الدول الرأسمالية عقب الثورة الصناعية وإنشاء العديد من الصناعات في هذه الدول وزيادة الإنتاج الصناعي بما يشبه طفرة (بمعدلات لم يسبق لها مثيل)

أدت بان تقوم هذه الدول بإلحاق أو ضم العديد من الدول أن ذاك وتحويلها إلي مستعمرات تابعة لها بكافة الوسائل العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية وإجبارها علي إمداد الدول الرأسمالية المستعمرة بالمواد الأولية اللازمة والمنتجات الغذائية فضلا عن جعلها أسواقا لتصريف المنتجات الصناعية وذلك من خلال تغيير بل وتحطيم للهياكل الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول ، وهذا في حد ذاته ما أحدث عملية التخلف الاقتصادي والاجتماعي بما تتضمنه من استغلال وتبعية وتجميد في قواها الإنتاجية .

وعلي ذلك فإن ظاهرة التخلف كما نعرفها اليوم قد نشأت مع دخول الدول المتخلفة كجزء من السوق الرأسمالي العالمي فعلي اثر انسياب الاستثمارات ورؤوس الأموال إلي هذه الدول وتركزها في قطاع إنتاج المواد الأولية (خام وزراعية) للتصدير واندماج اقتصاديات هذه الدول في اقتصاديات الدول المستعمرة (الأم) أصبحت الدول المتخلفة جزء لا يتجزأ من السوق الرأسمالي العالمي.

وقد أدي هذا الاندماج إلي ضرورة نشؤ نوع من التخصص وتقسيم العمل الدولي بموجبه تخصصت الدول المتخلفة في إنتاج المواد الأولية للتصدير بينما تخصصت الدول الأوروبية الصناعية في إنتاج السلع الصناعية ، وقد نتج عن ذلك كما أوضحنا بدء ظهور ظاهرة التخلف وتدعيمها واستمرارها.

ومنذ ذلك الوقت بدأت الفجوة بين مستوي التقدم الاقتصادي والتكنولوجي تنمو وتتسع بين هاتين المجموعتين من الدول (فظاهرة التخلف ظاهرة نسبية) وظاهرة التخلف بمعني الانخفاض النسبي في ستوي المعيشة ومستوي التقدم الفني والتكنولوجي واتساع حدة هذا الانخفاض النسبي بدأت مع عملية اندماج اقتصاديات هذه الدول في السوق الرأسمالي العالمي ، حيث بدأ نمو طرف علي حساب الطرف الآخر أما كيف استطاعت نمو العلاقات الاقتصادية الدولية التي نشأت في إطار هذا السوق العالمي إن تعمق هذه الفجوة أي تعمق ظاهرة التخلف.

فهذا ما سنراه :

أولا : لقد ترتب علي اندماج الدول المتخلفة في السوق الرأسمالي العالمي وما تبعه من تخصص في إنتاج المواد الأولية للتصدير اختلال هياكل

اقتصاديات هذه الدول ، إذ اتجهت مواردها نحو هذا النشاط بغرض أساسي هو إشباع حاجات الاقتصاد الأم ، (القطن في مصر ، والكروم في الجزائر) مما أدي إلي اختلال في الهيكل الإنتاجي في هذه الدول .

ثانيا : كما ترتب علي هذا التخصص وتقسيم العمل الدولي ونمط العلاقات *الاقتصادية الدولية* الذي صاحبه عدم قدرة الدول النامية علي السيطرة أو الحصول علي حجم الفائض الاقتصادي المتولد في اقتصادياتها إذ إن الأرباح المتولدة كان يعاد استثمارها في الدول صاحبة الاستثمار فضلاً عن اتجاه معدلات التبادل الدولية في صالح الدول الرأسمالية ويتمثل ذلك في الاتجاه المستمر في ارتفاع أثمان السلع الصناعية التي تنتجها وتصدرها هذه الدول، والاتجاه المستمر لثبات أو انخفاض إثمان السلع الزراعية والمواد الأولية التي تنتجها الدول المتخلفة.

كذلك أدت سياسة العمل الرخيص إلي استمرار الإنتاجية والدخول عند مستوي منخفض هذه العوامل أدت إلي ترحيل الفائض الاقتصادي المنتج في الدول المتخلفة إلي الدولة الأم والرأسمالية المستعمرة وقد ترتب علي ذلك انتقال مستوي التراكم في هذه الدول المتخلفة .

ثالثا : ترتب علي السياسات التي اتبعت تجاه الصناعة المحلية القضاء علي القطاع الصناعي القائم وتحلله وانخفاض أهميته النسبية سواء من حيث الدخل أو العمالة – وفي بعض الدول المتخلفة وجدت ظروف دولية ومحلية أدت إلي إنشاء بعض الصناعات الاستهلاكية في إطار إستراتيجية النمو من خلال إحلال الواردات غير أنها لم تؤد إلي نتيجة حاسمة ولم تكن سبيلا حقيقيا للتنمية بل أبقت هذه الدول في وضع التخلف وعمقت من تبعيتها.

وقد أدي هذا بالتالي إلي زيادة الأهمية النسبية للقطاع الزراعي وهو القطاع الذي استوعب العمالة التي كانت قائمة في القطاع الصناعي وقد دعم هذا من ظاهرة اختلال البنيان الإنتاجي في هذه المجتمعات .

رابعا : استتبع زيادة الطلب علي القوة العاملة المحلية وزيادة الطلب علي المواد الغذائية من القطاع الزراعي التقليدي لسد حاجات العاملين في قطاع التصدير وحاجات الاقتصاد الأم وزيادة الدخول النسبية في القطاع الزراعي مما أدي مع تحسن المستمر في أساليب الصحة العامة إلي إحداث زيادة في معدلات النمو السكاني وقد أدت الزيادة السكانية في القطاع الزراعي مع تحلل وانهيار القطاع الصناعي والتجاء العاملين فيه إلي العمل

في القطاع الزراعي إلي ظهور ظاهرة فائض القوي العاملة والبطالة المقنعة كسمة بارزة من سمات التخلف .

خامسا : لم يقتصر التغيير علي مجرد البنيان الاقتصادي القائم إذ اقتضي الأمر خلق الإطار القانوني والاجتماعي والسياسي الملائم لهذه التغيرات هذا مع الاختلال الفكري والحضاري الذي نتج عن عملية الغزو الفكري والحضاري لهذه المجتمعات .

وهكذا نري في السلسلة السابقة التي تبرز نشأة واستمرار ظاهرة التخلف خصائص التخلف مجتمعة ، انخفاض مستوي التراكم ، والانفجار السكاني ومن ثم اختلال العلاقة بين الموارد البشرية والمادية ، اختلال الهيكل الإنتاجي ، ظهور بطالة مقنعة كنتيجة لزيادة الكثافة السكانية وانخفاض مستوي التراكم ، واختلال هيكل الصادرات وثنائية الاقتصاد القومي ثم تخلف الهيكل الاجتماعي.

مما سبق يمكن القول بان ظاهرة التخلف هي الوضع الاجتماعي المتخلف أي أن الظاهرة تمثل وضعا نشا في ظروف تاريخية معينة واستمر باستمرار هذه الظروف والأسباب وكون ظاهرة التخلف وضعا وعملية يعني أنها لم تكن كذلك قبل نشوء الأسباب الدافعة لهذه العملية ويمكن أيضا وهو الأهم أن لا تستمر وذلك بلقضاء علي الأسباب التي أدت إلي نشوءها وعلي ذلك فان التخلف ليس مرحلة تاريخية معينة يعقبها مرحلة أخري هي مرحلة التقدم كما تدعي بذلك نظريات المراحل والمستويات مثل نظرية روستو فالتخلف إذن هو الوضع الاجتماعي المتخلف وقد نشا نتيجة اندماج الدول المتخلفة في السوق الرأسمالي العالمي وما استتبع هذا الاندماج من نتائج .

وعلي ذلك يتضح حقيقة ظاهرة التخلف وأنها كما سبق وقلنا أنها هي ظاهرة من نتاج عملية التطور الرأسمالي في وقت كانت تسود فيه طريقة الإنتاج الرأسمالي العالمي حيث تمخضت عملية التطور عن نوعين من المجتمعات اقتصاديات رأسمالية متقدمة واقتصاديات متخلفة وتتمثل هذه العملية في شبكة علاقات التبعية والاستغلال وتجميد قوي الإنتاج التي مارستها تلك الدول الرأسمالية في مواجهة الدول المتخلفة ونشير في هذا الخصوص إلي ما ذكره اللورد كرومر ممثل الاحتلال البريطاني في مصر أن مصر بلد زراعي بطبيعتها واشتغالها بالصناعة إنما يؤدي إلي إهمال

الزراعة وصرف المصريين عن الأرض ، كما أن التركيز علي زراعة القطن يعني إيثار كبار الملاك القائمين علي إنتاج القطن وبيعه إلي عميل كبير مضمون ، هو بريطانيا وتدفق رأس المال الأوروبي للاستيلاء علي الأراضي وتحويلها بطريقة أخري لإنتاج القطن وتخصصت في ذلك البنوك العقارية بينما قامت سلسلة من الصناعات التمهيدية لتحضير القطن وتجهيزه من الحقل إلي ميناء التصدير وكذا مجموعة من المرافق لتوفير الخدمات الحديثة للجاليات الأجنبية من رأسماليين وتابعين ممن يرتبطون بعملية إعداد القطن لتصديره .

وبالنسبة للتساؤل الخاص عن جوهر التخلف الاقتصادي حاليا ولماذا يستمر حتي الآن ؟ فيمكن القول بان ذلك يرجع أولا إلي استمرار علاقات الاندماج والتبعية ومن ثم علاقات التبادل غير المتكافئ في العلاقات الاقتصادية الدولية بين الدول المتخلفة والدول المتطورة وخاصة الرأسمالية كما يرجع ثانيا إلي عوامل تتفاعل في داخل الدول المتخلفة نفسها تعمل علي الإبقاء علي التخلف واستمراره وهي عوامل اجتماعية واقتصادية وعلمية وسياسية تؤدي إلي تجميد بل وعدم تطوير أساليب الإنتاج والإنتاجية وسيادة أنماط التفكير والعادات والسلوك لا تؤدي إلي التقدم والتطوير.

يمكن القول بان جوهر التخلف الاقتصادي حاليا يكمن في عملية استمرار الإبقاء علي وضع التبعية والاندماج في السوق الرأسمالية العالمية ، فطالما بقيت الدول المتخلفة جزء لا يتجزأ من الاقتصاد الرأسمالي العالمي فان هذه العلاقة تعمل إلي حد كبير علي الإبقاء علي وضعية التخلف بجانب عوامل أخري سنراها وذلك مهما وكانت درجة تحررها السياسي والاقتصادي والسر في ذلك إن الرأسمالية العالمية بفضل تطوراتها المعاصرة قد صارت تحكم الآن أكثر من ذي قبل عملية إبقاء الدول المتخلفة داخل السوق الرأسمالية العالمية حتى ولو كان ذلك عن طريق دفع معالم النمو الرأسمالي مادام انه يعني مزيدا من التبعية الاقتصادية لهذه السوق العالمية (وما سياسة الانفتاح الاقتصادي بما ترتبت عليه من استمرار وتعميق التخلف وزيادة التبعية إلا دليل واضح علي ذلك)

والواقع إن هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية يشهد الآن تغيرات هامة كما انه يرتكز علي فرضيات أساسية تقوم علي حماية هذا الهيكل في وجه الدول المتخلفة وهذه الفرضيات هي: أولا : إن النظام الاقتصادي

والرأسمالي العالمي (دول ومنظمات) يقوم علي تطبيق قوانين اقتصادية ومبادئ ليس باستطاعة احد الخروج عليها وإنما لابد من الخضوع لها (تطبيق شروط ومتطلبات المنظمات الاقتصادية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير) .

ثانيا : إن تخصيص وتوزيع موارد بين الدول إنما يتم بشكل دقيق من خلال آليات السوق فقوي السوق هي التي تؤدي لي تقسيم العمل الشامل والاستخدام الرشيد لموارد العالم والتوزيع العادل لمكاسب التجارة الدولية.
ثالثا : إن تنمية الدول المتخلفة إنما تنتج عن تكاملها مع النظام الاقتصادي الرأسمالي الدولي وبفضل النمو الذي يقع في المراكز الرأسمالية العالمية من ثم لابد أن يتوقف نمو الدول المتخلفة علي درجة الارتباط بهذه المراكز ، أي علي درجة تكاملها مع الاقتصاد الرأسمالي .

خلاصة الفصل الأول

بعد أن درست الفصل الأول تذكر أن:

لا يوجد اختلاف بين اصطلاح الدول المتأخرة و اصطلاح الدول النامية و اصطلاح الدول المتخلفة و اصطلاح دول العالم الثالث طالما أن هناك اتفاق علي مضمون الاصطلاح و هو مضمون التخلف نفسه.

أن التخلف الاقتصادي و الاجتماعي هو عملية تاريخية و ليست مجرد حالة يوجد عليها المجتمع الي أصبح متخلفا.

أن الدولة المتخلفة هي تلك التي تسود فيها طرق و أساليب الإنتاج المختلفة أي هيكل اقتصادي متخلف فضلا عن تخلف البناء الاجتماعي و السياسي و الإداري و العلمي و التنظيمي حيث تسود العلاقات و القيم و المؤسسات التي تعوق عملية التطور و من ثم تكرس و تعمل علي استمرار عملية التخلف .

أن الخصائص المادية أو الاقتصادية للتخلف تشمل اختلال العلاقة بين الموارد البشرية و المادية و اختلال الهيكل الإنتاجي و اختلال هيكل الصادرات و البطالة المقنعة.

أن الخصائص غير المادية للتخلف تتمثل في تخلف البنيان الاجتماعي بما يشمله من النظم و العلاقات الاجتماعية و النظم السياسية و القيم السائدة و السلوك و العادات و التقاليد.

أن نظرية الحلقة المفرغة لا تصلح تفسيرا لظاهرة التخلف فهي عجزت عن تفسير نشأة الظاهرة كما أنها تقوم علي منطق ساذج و بسيط لا يتفق مع واقع الدول المتخلفة بالإضافة إلي أنها تتجاهل البعد الاجتماعي و الثقافي و التكوين التاريخي لظاهرة التخلف.

أن نظرية المراحل عند روستو لا تعطي لنا أي تفسير للتخلف و أسبابه بل تعتبره مجرد مرحلة تاريخية من الضروري أن تمر بها كافة الدول و من ثم لا علاقة البتة للنظام الرأسمالي و الاستعمار بنشأة و تكون

التخلف و هذا غير حقيقي كما أن هذه النظرية لا تقدم أي تفسير لاستمرار التخلف حتى ألان في تلك المجموعة من الدول.

أنه يمكن القول أن جوهر التخلف الاقتصادي حاليا يكمن في عملية استمرار الإبقاء علي وضع التبعية و الاندماج في السوق الرأسمالية العالمية فطالما بقيت الدول المتخلفة جزءا لا يتجزأ من الاقتصاد الرأسمالي فإن هذه العلاقة تعمل إلي حد كبير علي الإبقاء علي وضعية التخلف و ذلك مهما كانت درجة تحررها السياسي أو الاقتصادي.

تدريبات على الفصل الأول

أولا: اذكر ما تعرفه عن المصطلحات الاقتصادية التالية:

الدول المتأخرة.
دول العالم الثالث.
الدول المتخلفة.
الانفجار السكاني.
انخفاض مستوي التراكم الرأسمالي.
اختلال الهيكل الإنتاجي.

ثانيا: وضح مفهوم التخلف الاقتصادي

ثالثا: تكلم عن خصائص التخلف في الدول المتخلفة.

رابعا: تكلم عن نظرية الحلقة المفرغة للفقر في مجال تفسير التخلف.

خامسا: وضح. هل قدمت نظرية نمط العلاقات الاقتصادية الدولية في القرن التاسع عشر تفسيرا مقبولا للتخلف؟

مراجع الفصل الأول

اعتمدنا في هذا الفصل بصفة أساسية على المراجع التالية :

١-د/ عزت عبد الحميد البرعي : محاضرات في التخلف والتنمية

٢-د/ محمد الكردي : التخلف ومشكلات المجتمع المصري ، دار المعارف ، ١٩٧٩

٣-د/ السيد الحسيني : التنمية والتخلف ، دار المعارف ، ١٩٨٥

٤-د/ محمد دويدار : الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير ، دار الجامعات لاسكندرية ، ١٩٧٩

٥-د/ عمرو محيي الدين : التخلف والتنمية ، القاهرة ، ١٩٧٦

الفصل الثاني
مفهوم وعناصر التنمية الإقتصادية

يهدف هذا الفصل بعد دراستة أن يكون الدارس قادراً علي أن :-

١- يناقش مفهوم التنمية اللإقتصادية لدي الإتجاهات المختلفة: الفكر الرأسمالي ، والفكر الإشتراكي ، والفكر الإقتصادي الإسلامي

٢- يقدر علي تفسير المصطلحات الآتيه : النمو- التنميه - التطور - التطوير

٣- يوضح الإطار الملائم لعملية التنمية الإقتصادية

٤- يستنبط العلاقة بين التصنيع وتصحيح الإختلالات الهيكلية

٥- يوضح الأسلوب الملائم لتحقيق التنمية(جهاز السوق أم أسلوب التخطيط)

محتويات الفصل الثانى

المبحث الأول:
مفهوم التنمية الإقتصادية

المبحث الثـاني :
عناصر ومتطلبات التنميه الإقتصادية

المبحث الأول
مفهوم التنمية الإقتصادية

أن نظرية التنمية الإقتصادية ما زالت غير محدودة الجوانب ، ومعظم الآراء والأفكار التي تناقشها لم تتفق علي إتجاه معين ، واختلفت وجهات النظر بين الإقتصاديين ، وقد أثار تعريف التنمية الإقتصادية مثلما أثار تعريف التخلف الإقتصادي والإجتماعي جدلا نظريا كبيرا بين الباحثين بصفة عامة ، كما ترتب عليه إختلاف وجهات النظر بصفة خاصة بين الإقتصاديين الرأسماليين ، والإقتصاديين الإشتراكيين ، وإقتصاديو العالم الثالث ، وكذا في الفكر الإقتصادي الإسلامي .

وغالبية الإقتصاديين وخاصة الرأسماليين عادة ما يركزون علي العوامل الإقتصادية ، غير أن التنمية هي في حقيقة الأمر ظاهرة إقتصادية وإجتماعية وسياسية وعلمية ، وعمل جماعي يشترك فيه الجميع ، ويقتضي إعادة تنظيم المجتمع وتغيير هيكله ، كما أن الاقتصاديين غالبا ما يستخدمون الإصطلاحات الآتية كل منها محل الآخر دون تمييز وكأنها مترادفة تعطي نفس المعني وهي :- النمو ، التنمية ، التطور التطوير ، في حين أن هناك فروق واضحة بينهم كما سوف نري.

وقبل أن نقدم المفهوم الذي نراه للتنمية الإقتصادية والإجتماعية الشاملة التي تؤدي إلي الخروج من التخلف ، وتحقيق الإستقلال والتقدم والتطور الإقتصادي من خلال إستراتيجية عامة للتطوير الإقتصادي والإجتماعي نقدم بعض التعاريف والمفاهيم للتنمية لدي الإتجاهات المختلفة حتي نقف علي حقيقة محتواها .

أولا: مفهوم التنمية في الفكر الإقتصادى الرأسمالي:

١ - يري غالبية الإقتصاديين الرأسماليين أن التنمية هي العملية التي يزداد فيها الدخل القومي الحقيقي لمجتمع معين " الناتج القومي " خلال فترة " زمنية معينة " عادة عام " علي أن يكون معدل النمو الإقتصادي المتحقق أي معدل نمو الدخل أكبر من معدل نمو السكان وهذا يؤدي إلي زيادة في متوسط دخل الفرد _ مع الإشاره إلي أن الزيادة في الدخل القومي يجب أن تكون مستمرة عبر مراحل التنمية الإقتصادية، لذلك فإن الزيادة

التي تطرأ علي الدخل القومي في الأجل القصير لسبب من أسباب التغيرات الطارئة أو الفجائية يجب أن لا تدخل ضمن مفهوم التنمية الإقتصادية فالمهم هو الإتجاه التصاعدي في صافي الناتج القومي .

وإذا كان صحيحا أن زيادة الدخل القومي الحقيقي يعد جانبا هاما من جوانب التنمية الإقتصادية فإنه لا يمكن الإكتفاء به كمفهوم للتنمية الإقتصادية والإجتماعية ، لأنه في بساطة شديدة يغفل الجوانب الأخري الأساسية سواء كان المتمثلة في تحقيق الإستقلال الاقتصادي ، والقضاء علي التبعية بكل أنواعها _ فضلا عن العدالة التوريعية لهذا الدخل القومي بين الطبقات الإجتماعية المختلفة التي تساهم في خلقه ، وإشباع الحاجات الأساسية والإجتماعية للمنتجين المباشرين (من عمال وفلاحين ... وغيرهم ممن يساهمون في النشاط الإقتصادي) فإذا فرضنا إرتفاعا في متوسط دخل الفرد الحقيقي نتيجة سياسة تنمية معينة ، فقد يؤدي ذلك إلي أن يصبح الأغنياء أكثر غني والفقراء أكثر فقرا وليس هذا هو هدف النمو الإقتصادي المتسم بالعداله .

٢- وهناك بعض الإقتصاديين الذين ينظرون إلي التنمية الإقتصادية علي أنها دخول الإقتصاد القومي الذاتي مرحلة الإنطلاق نحو النمو الذاتي ، أما مرحلة الإنطلاق فهي المرحلة التي يكتسب فيها الإقتصاد القومي مقوما ت النمو الذاتي ، ويشبه الكتاب دخول الإقتصاد مرحلة الإنطلاق _ بانطلاق الطائرة من سطح الأرض ، وإذا كانت الطائرة تحتاج لتنطلق في الفضاء إلي حد أدني من السرعة الأرضية قبل الإنطلاق كذلك فإن عملية التنمية تحتاج إلي حد أدني من الموارد ليدخل الإقتصاد القومي مرحلة الإنطلاق أو مرحلة النمو السريع ، ويتمثل ذلك الحد عند رستو بإرتفاع معدل الإستثمار إلي ١٢% من الناتج القومي ، وعند آرثرلويس ، بإرتفاع معدل الإدخار من ٥% إلي ١٥% من الدخل القومي ، وعند آخرين يتمثل في إرتفاع معدل الإستثمار إرتفاعا كافيا لتوليد معدل لنمو الدخل يفوق معدل نمو السكان .

وهذه النظريات (وقد رأينا أساسها من قبل) في تحديدها لشروط عملية التنمية تقوم أساسا علي فكرة المراحل ، وبالتالي تتضمن أن التخلف مرحلة تاريخية يمر بها كل مجتمع يعقبها مرحلة الإنطلاق والنمو الذاتي وما يلي ذلك من مراحل ، وهذه النظريات قد دحضتها دراسات التطور الإقتصادي للمجتمعات الصناعيه المتقدمة وتاريخ الدول المتخلفة

وقد أوضحنا عند إستعراضنا لظاهرة التخلف ، إلي أن التخلف عملية ووضع وليس حالة أو مرحلة ، وقد نشأت هذه العملية نتيجة عوامل متعددة نشأت في ظل ظروف تاريخة محددة .

وبالنسبة لشروط الإرتفاع بمعدل الإستثمار القومي إلي ١٢-١٥% فإنه وإن كان شرطا ضروريا وجوهريا إلا إنه ليس كافياً ، فتحقق هذا الشرط لن يضمن بذاته الدخول في مرحلة الإنطلاق ووضع الإقتصاد القومي في طريق النمو الذاتي – وهذا ما تشير إليه خبرة العالم الثالث في العقدين الماضيين فالقضيه الأساسية ليست هي المستوي الذي يرتفع إليه الإدخار والإستثمار ، وإنما المهم هو وجود الإمكانيه لدفع هذا المعدل نحو الزيادة والإرتفاع بصفة مستمرة ، فضلا عن نمط وكيفية إستخدام هذا الحجم من الإستثمار ، وكل ذلك لن يحدث إلا في إطار تغييرات جذرية في الهيكل الإقتصادي .

ثانيا: مفهوم التنمية الإقتصادية في الفكر الإشتراكي

ينبع هذا المفهوم من الفلسفة الإشتراكيه نفسها ، ومن الأبعاد الإقتصادية والسياسية والتاريخية لهذه الفلسفة ، فهو جزء لا ينفصل عن هذه الفلسفة ولا يمكن دراسته بعيدا عن الإشتراكية ذاتها .

وقد كان ماركس هو أول من وضع الخطوط العريضه لهذا المفهوم في دراساته وأبحاثه التي أرسي بها أسس التنظيم الإشتراكي وكيفية تحول المجتمع من الرأسمالية إلي الإشتراكية وخاصة في كتابه " رأس المال " إلا إن هذه الدراسات لم تخرج من الحيز النظري ، وعندما قامت الثورة الإشتراكية في روسيا عام ١٩١٧ وأخذ لينين زمام السلطه بدأيطبق سياسة إقتصادية واضحة لتنمية ثروة البلاد والنهوض بها، ومن ثم أخذ لفظ التنمية الإقتصادية مدلولا عمليا وأسلوبا تطبيقيا ، أي أنه أصبح لمفهوم التنمية الإقتصادية في الفكر الإشتراكي مدلولان الأول نظري وينسب إلي ماركس والثاني مدلول تطبيقي وعملي وينسب إلي لينين ، ولعل هذا المفهوم هو أكثر المفاهيم إلتصاقا بمبدأ التنمية الإقتصادية لدي الفكر الإشتراكي ، غير أنه في الحقيقة فإن الإقتصاديين الإشتراكيين وخاصة المعاصرون منهم قد ساهموا بدرجة كبيرة في دراسات التنمية والتخطيط .

١- **عند ماركس** : فإنه يبدأبتحليل علمي للنظام الرإسمالي باعتباره نظام رجعي بالي لا يلائم التطور البناء ، وإنما هو نظام لا يمكن أن تتحقق في ظله التنمية الإقتصادية لجماهير الشعب ، ومن هنا تصبح الخطوة المنطقية في التنمية عند ماركس هي في القضاء علي هذا النظام ثم التحول بعد ذلك إلي الإشتراكية باغتبارها النظام الإقتصادي والإجتماعي والسياسي الأمثل والكفيل يجعل بناء صرح التنمية الإقتصادية متينا وعاليا.

- فطالما استولي الرأسماليون علي خيرات المجتمع ممثله في فائض القيمه لن تجد فئة العمال التي تمثل الأكثرية الا أجر الكفاف ، وهنا مكمن الصراع الذي يؤدي – مع غيره من تناقضات المجتمع الرأسمالي إلي هدم عملية التنمية من جذورها.

ويعطي ماركس أهمية بالغة لتحقيق الإستقلال السياسي في الدول المتخلفة كشرط إساسي لتحقيق التنمية ، علي أن يتضمن ذلك تصفية الأوضاع

الإستعمارية القديمة ذات الطابع الإستغلالي ، وإقصاء وتصفية الطبقات الإجتماعية المسيطرة ، وكذا إلغاء التشكيلات والتنظيمات السياسية المرتبطة بالإستعمار.

– ثم بعد ذلك ضرورة تحقيق الإستقلال الإقتصادي ، الذي يتضمن تأميم المزارع والمناجم والبنوك .... وضمها نهائيا لملكية الشعب العامل ، ويتضمن كذلك تصفية رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في المجتمع ومحاولة تغيير حالة التبعية التي يتصف بها الإقتصاد القومي في الدول المتخلفة عموما مع محاولة وضع أسلوب معين من التنمية يؤدي في النهاية إلي تغيير هيكل الإقتصاد القومي من إقتصاد يعتمد علي محصول واحد يصدره في شكل مادة أولية إلي إقتصاد قومي متنوع بعيد عن طابع الإستعمارية القديمة .

– هذه هي الصورة العامة التي رسمها ماركس لتحقيق أية تنمية إقتصادية ذات شأن ، وواضح من هذه الصورة أن التخلف الذي سوف تعالجه التنمية هو الوليد الشرعي لعملية الإستعمار والإستغلال في ظل الرأسمالية وواضح كذلك إصرار ماركس علي وجوب هدم النظام الرأسمالي تمهيدا لعملية تنمية شاملة ، وعلي إعتبار أن الرأسمالية نظام معقد لا يصلح إطلاقا لتحمل بناء التنمية الشاملة.

ولينين عندما يناقش مفهوم التنمية الإقتصادية يعطيه مضمونا فلسفيا ايديولوجيا ،فعنده أن النظام الرأسمالي ليس هو بالقطع الذي تتحقق التنمية الاقتصادية في ظله ، لأن التنمية كما يقول : " هي الثورة التكنولوجية الإجتماعية القائمة علي العلم ، وبالذات العلوم الطبيعية " وهنا يضع لينين بعد الأسئلة الفلسفية ومنها إلي أي حد يمكن أن يصبح الوعي الأيدلوجي أداة لاستكشاف أفاق التنبؤ في مجال العلم التكنولوجي والتوجه بما يكفل أقوي دفع للعلوم الطبيعية في غزو الإنسان للمجهول والسيطرة علي الطبيعة الصماء وتسخيرها لصالحه.

ويجيب لينين بأن النظام الراسمالي ليس هو الأرضية السياسية والإقتصادية للربط الصحيح والملائم بين الأيدلوجية الإجتماعية وبين العلوم التكنلوجية الحديثة ، وإن هذا الربط لا يتم إلا عن طريق الثورة الإشتراكية الجماعية التي يمكنها وخاصة في الأجل الطويل أن توسع آفاق الوعي

الأيدلوجي لدي الجماهير وأن تعمق من جذوره المنهجيه والفلسفية _ وعندئذ يتمكن المجتمع الإشتراكي من احتواء الثورة التكنلوجية الدائبة التقدم والتغيير.

ويتجه لينين بعد هذه الأرضية الفكرية للتنمية اتجاها عمليا تطبيقيا في تحقيقه للتنمية ويأخذ بمبدأ التخطيط الواعي ويدمجه في مفهوم التنمية، بحيث تصبح كلمة تنمية تكاد ترادف كلمة تخطيط وعنده فان التخطيط يعمل علي تعبئة الموارد الطبيعية والمادية والبشرية في المجتمع بطريقة عملية وعملية وإنسانية ويساعدعلي تحقيق الأهداف التي يرسمها المجمتع لتحقيق التنمية في أقصر وقت ممكن بأقل تكلفة إقتصادية إجمتماعية ، وبأدني قدر من الضياع في هذه الموارد ومن هنا فإن مفهوم التنيمة عند لينين لابد وأن يأخذ بالتخيط كأسلوب ووسيلة ضرورية لتحقيق التنمية .

ولينين بسياستة الأقتصادية التي طبقها في الإتحاد السوفيتي عام ١٩٢١ ، أعطي لمفهوم التنمية الإقتصادية وضعا مجسدا وأسلوبا واضحا يمكن تطبيقه في كل مكان حيث يقول لينين " إن التقدم الصحيح هو في إندماج العلم بالإنتاج أكثر فأكثر ليصبح العلم عنصرا هاما وفعالا في العملية الإنتاجية " من أجل ذلك كما يقول " كان من الضروري إنشاء صناعة إشتراكية آلية جبارة بوسعها إرساء قواعد الإستقلال الإقتصادي وتدعيم القوي الدفاعية في البلاد ".

ولكن إقامة صناعة قوية في البلاد _ كخطوة لازمة لتحقيق التنمية يتطلب تقدما مستمرا في صناعة العدد والآلات كوسيلة أساسية ولازمة لإقامة صرح الصناعة الثقيلة ، وتوفير إمكانيات التقدم بعد ذلك سواء في الصناعة أم الزراعة أم في النقل ، ومن هنا تصبح صناعة الآلات وتطوير هذه الصناعة دائما بمثابة القلب النابض لعمليات التنمية بكافة أبعادها (استراتيجية الصناعات الأساسية).

وكذلك يتضمن المفهوم العملي للتنمية عند لينين تطوير الزراعة لتتحول إلي زراعة ميكانيكية تستخدم العدد والآلات إلي أقصي درجة ، فضلا عن تأميم الملكيات الزراعية الصغيره وضمها في ملكيات كبيرة تشرف عليها الدولة وتديرها لصالح الشعب بأسره .

– ويتضمن هذا المفهوم كذلك قيام ثورة شاملة في مجال الثقافة وتكوين الرجال ، فالتنمية عنده تستلزم توافر العمال والمهندسين المهرة الذين يعرفون كيف يستخدمون منجزات العلم والتكنلوجية الحديثة في تطوير الإقتصاد القومي ، وإخضاع البيئة والظروف القائمة لمشيئة الإنسان صانع التنمية الإقتصادية ومبدعها .

ثالثا: مفهوم التنمية الإقتصادية لدى بعض إقتصادى العالم الثالث:

قدمت العديد من التعريفات من جانب إقتصاديين العالم الثالث وهي الأخري تتشعب وتختلف بإختلاف المواقف الفكرية ، ونقدم أحد التعريفات التي قدمها إقتصادي عربي بإعتباره حسب وجهة نظرنا أقرب هذه التعريفات إلي التعريف والمفهوم الذي نعتنقه كسبيل للخروج من التخلف .

"أن التنمية الإقتصادية عملية تطوريه تاريخيه طويلة الأمد يتطور خلالها الإقتصادالقومي من إقتصاد بدائي ساكن لا يزيد فيه الدخل القومي ودخل الفرد في المتوسط إلي إقتصاد متحرك تبدأ فيه هذه الزيادة إنها عملية التغيير بكل ما تتضمنه هذه الكلمة من أبعاد ، أ ي تغيير إقتصادي وإجتماعي وسياسي يؤدي في النهاية إلي تغيرات جذرية كلية في المجتمع كله ".

ـ والتنمية الإقتصادية إذا ما أخذت مجراها العادي وسارت قدما وبطريقة علمية منتظمة في دولة ما لابد وأن يعقبها تغيرات شتي في النواحي الإجتماعية والتنظيمية والإقتصادية المختلفة إن الزيادة في الناتج القومي وفي دخل الفرد في المتوسط هي إحدي التغيرات التي ستحدث لا محالة وسيترتب علي الزيادة في الدخل تغيرات مناظرة في أحجام الإدخارات القومية والفردية ، وزيادات ملموسة في التكوينات الراسمالية وفي التقدم التكنولوجي ، وكذلك تقدم في التنظيمات والمؤسسات الإقتصادية ، وفي طرق ووسائل المواصلات ، وفي مستويات الصحة العامة والتعليم بأنواعة ومراحلة وفي المستويات الثقافية . وتحسن ملموس في متوسط الأعمار كذلك .

وهذه المستويات العالية التي تحققها الدولة المعنية بالتنمية الإقتصادية إنما تحدد بشكل علمي منتظم ما طرأ علي المجتمع من تقدم اقتصادي ، وبعض هذه العوامل المؤثرة في تيارات التنمية مثل دخل الفرد في المتوسط ، ومتوسط نصيب الفرد من راس المال المستخدم في العمليات الإستثمارية وإنتاجية العامل ، وما إلي ذلك من مؤشرات يمكن تأكيدها كميا(عن طريق القياس) ، بينما البعض الآخر من العوامل ذات طبيعة كيفية ، ومن ثم يصعب بل يستحيل ـ قياسها قياسا مباشرا (ولعل أهمها _ التغيرات التي تصيب الإنسان نفسه من حيث تكوينه العقلي والثقافي ، ومن حيث صحته وأخلاقه ، وصلاته الإجتماعية ، وتفاعله الخلاق مع الظروف الإقتصادية التي تحيط به ، مما يؤدي في النهاية إلي تزايد دائم ومستمر في كفايته الإنتاجية) هذا ولابد من العوامل الكمية والعوامل الكيفية في أي دراسة جادة حول التنمية.

ـ كما أن مفهوم التنمية الإقتصادية يتطلب عدم تركيز إهتمامنا علي زيادة الناتج القومي من السلع والخدمات عموما فحسب وانما ينبغي أن نضع في الإعتبار رغبات وحاجات المستهلكين والتغيرات التي تطرأ علي أذواقهم خلال الفترة الزمنية المحدده فضلا عن تحقيق مطالب واضعي الخطه الإقتصادية إذا ما كان النظام العام في الدولة يأخذ التخطيط .

ـ كما أن المفهوم المعاصر للتنمية الإقتصادية يتضمن بعض الآراء السياسة والإجتماعية ذات الشأن ، فقد يصاحب النمو الإقتصادي زيادة أو نقص في الحرية السياسية أوفي نوع التخطيط السائد أو في منح المرأة المزيد من الحريات طالما أنها تشارك مشاركة جدية في تحمل مسئوليات النشاط الإقتصادي في البلاد .

رابعا: مفهوم التنمية في الفكر الإقتصاد الإسلامي:

يعتمد مفهوم التنمية في الإسلام علي الأسس الفلسفية والخصائص التي يتميز بها الإقتصاد في الإسلام والتي تتمثل في أن الإقتصاد في الإسلام مصدره الدين الإسلامي وأن النشاط الإقتصادي نشاط تعبدي ، وأن الإقتصاد غير محايز ، فضلا عن الرقابة الذاتية ، وأن الإسلام يهتم بتنمية طاقات الإنسان الروحية والتعبدية مما يجعله قادرا علي الإستمتاع بصورة أفضل مهما كان قدر الإشباع الذي يحققه ، الأمر الذي يساعد علي تخفيف حدة المشكلة الإقتصادية.

إنطلاقا من هذه الخصائص للإقتصاد الإسلامي ـ فإن هناك نظرة أو مفهوم للتنمية يتلخص فيما يلي:

ـ علي أنه ينبغي أن نعي منذ البداية أن القرآن الكريم كتاب عقيدة وشريعة، وهو يحتوي فيما يحتوي علي بعض الأفكار الإقتصادية ، ومن ثم فإن صياغة نظرية للإنتاج والتنمية الإقتصادية والإجتماعية إنما يكون من صنع الإنسان علي ضوء هذه الأفكار .

ـ أن التنمية الإقتصادية في الإسلام هي تنمية إجتماعية في نفس الوقت وهي فرض علي الفرد والمجتمع والدولة معا ، وفي ذلك يقول الله تعالي " هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور " سورة الملك : الآية ١٥ "

ـ يستمد مضمون التنمية الإقتصادية والإجتماعية في الإسلام من لفظ العمارة أوالتعمير ، وفي ذلك يقول الله تعالي : هوأنشأكم من الأرض واستعمركم فيها ٠٠٠٠ سورة هود الآية ٦١ " وطلب الله هنا مطلق ، ومن ثم يكون علي سبيل الوجوب .

ـ هذا وتأمر الشريعة الإسلامية بممارسة النشاطات النافعة وتصفها بأنها حلال، وتنهي عن ممارسة النشاطات الضارة تلك التي توصف بأنها حرام ، ومن هنا فإن الإسلام يضع القواعد الأساسية في مجالات التنمية والتوزيع مسترشدا بقاعدة الحلال والحرام .

ـ إن الهدف من عملية التنمية والإقتصادية في الإسلام ليس مجرد زيادة تيار السلع المادية لإشباع الحاجات المختلفة ، وإنما تعتبر هذه الغاية في حد ذاتها وسيلة لهدف آخر هو تحقيق العبودية لله وإعمار الأرض .

ـ إن عمارة الأرض أي تنميتها علي هذا الأساس لا تكون إلا من منظور شامل سواء علي المستوي السياسي أو الإقتصادي أو الإجتماعي وهو مايشير إلي شمولية عملية التنمية في الإطار الإسلامي .

ـ أن مفهوم التنمية الشاملة في الإسلام ينسحب إلي التوزيع العادل لثمار هذه التنمية بحيث ينال كل فرد جزاء عمله بعد توفير حد الكفاية لكل فرد في المجتمع الإسلامي ، وحرصا علي التكافل الإجتماعي أخذ الإسلام ، بوسائل أخري لتحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة ومنها : الزكاة ، ونظام الميراث والإنفاق بأنواعه والكفارات ونظام الأوقاف .

خامسا: مفهوم التنمية الإقتصادية والإجتماعية الذى نرى الأخذ به:

رأيناالإتجاهات المختلفة في تحديد مفهوم التنمية الإقتصادية وكيف أن البعض منها (في الفكر الرأسمالي) يركز علي الجوانب الإقتصادية بل أحد الجوانب الإقتصادية فقط وهو زيادة متوسط الدخل أو زيادة الإستثمار ، في حين أن التنمية يجب أن تشمل كافة الجوانب : إجتماعية وسياسية وإقتصادية وعلمية ، كما أنه لا يعرض لأصل المشكلة ألا وهو التخلف والبعض الآخر من هذه الإتجاهات (الفكر الإشتراكي) يركز عل الجوانب الأيدلوجية والسياسية فضلا عن الجوانب الإقتصادية ، ولكنه يستلزم الأخذ بالفلسفة الإشتراكية والقضاء علي النظام الرأسمالي وهذا غير صحيح ، وكذلك فإن الإتجاه المتعلق بتحديد مفهوم التنمية طبقا للفكر الإسلامي ، فإنه هو الآخر يركز علي الجوانب العقائدية والأخلاقية ولا يقدم برنامج واضح محدد لعملية التنمية .

علي أنه يتعين الأخذ في الإعتبار الجوانب الإيجابية في مفاهيم هذه الإتجاهات كالعمل علي زيادة الإستثمارات ، والغاء وضعية التبعية وربط التنمية والإنتاج بالعلم والتكنولوجيا ، والأخذ بالتخطيط ، وبناء الإنسان وتدريبه وزيادة الوعي الثقافي ... ، كذلك ما أحوجنا إلي أعمال قاعدة المشروعية ، والحلال والحرام ، ورقابة الضمير والسعي إلي زيادة العمل والإنتاجية ، وخلق المناخ الملائم للتطوير . وربط ذلك كله في إطار محدد يوضح الخطوط الأساسية للتنمية ، وإمكانية تطبيقها في واقع الحياة الإقتصادية للخروج من التخلف ، وهذا يتمثل فيما يلي :-

أولا : أن مفهوم التنمية الإقتصادية لا بد أن يستند إلي أحداث تغييرات أساسية وجذرية في الهيكل الإقتصادي المتخلف بهدف الخروج من التخلف الإقتصادي والقضاء علي عمليات الأستغلال والتبعية والتجميد في قوي الإنتاج والتي تعوق بل وتأخر نموه .

ثانيا : أن المشكلة التي تفرض نفسها إذن هي مشكلة التخلف الإقتصادي والإجتماعي ، أي تخلف الشروط اللازمة لتحقيق نمو إقتصادي ويتم ذلك عن طريق تطوير الإقتصاد القومي بأحداث التغيير الهيكلي ، إحداث التغيير بعد التعرف علي الواقع الإقتصادي والإجتماعي الذي يراد تغييره يستلزم وجود

الرغبة في التغيير وتبلورها اولا كرغبة وثانيا كقدرة أي يتم تطبيقها عمليا ، وهي رغبة تتبلور تدريجيا في وعي بضرورة التطوير الإقتصادي والإجتماعي للمجتمع المتخلف ، وهو أمر لا يتأتي إلا بأحداث التغييرات السياسية والإجتماعية التي تزيل القوي المعرقلة للتطور سواء كانت داخلية أو خارجية .

ثالثا : هذا الأمر أي الخروج من التخلف وتطوير المجتمع لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال استراتيجية عامة للتطوير الإقتصادي والإجتماعي (قدم خطوطها الرئيسية الأستاذ الدكتور محمد دويدار) تقوم علي إعادة تنظيم المجتمع إقتصاديا وسياسيا وإجتماعيا وتنظيميا ، وتحدد فيها الجوهرية التي يجب الوصول إليها ، والوسائل والسياسات التي عن طريقها يتم تحقيق الأهداف ، ويتعين أن تعمل هذه الإستراتيجية علي :-

١- العمل علي تهيئة شروط عملية الإنتاج (قوة عاملة ووسائل إنتاج) علي نطاق واسع ومستمر ، مما يؤدي إلي زيادة الناتج الإجتماعي ورفع مستويات الإنتاجية ، وبالتالي رفع مستوي المعيشة للغالبية خاصة إذا إرتبطت الزيادة في الإنتاج بتوزيع عادل للناتج .

٢- وهذه الإستراتيجية تعكس في الواقع صورة المجتمع المراد الوصول إليه عن طريق تغيير الواقع الإقتصادي والاجتماعي فهي تحدد المغزي الاجتماعي لسياسة التطوير الاقتصادي، هنا يلزم إعادة تنظيم المجتمع من أجل تحقيق هذه الإستراتيجية في مجالات التعليم والبحث العلمي والتكنلوجيا ، والتدريب ، والصحة ، والإسكان ، والثقافة ، والسلوك الإجتماعي ، وشكل التنظيم والإدارة ..... الخ فالامر يتعلق بأختيار يقوم به المجتمع علي الصعيد السياسي ، اختيار يلزم اتخاذه جماعيا في واقع الحياة الإجتماعية ، فهذه الإستراتيجية هي في المقام الأول قرار سياسي.

٣- هذه الإستراتيجية لا يمكن أن تكون محايدة من الناحية الإجتماعية وإنما يتم تقديمها من وجهة نظر المنتجين المباشرين والغالبية العظمي في المجتمع ، أي هؤلاء الذين يقومون بالإنتاج في كافة نواحي النشاط الإقتصادي أو يكونوا بعيدين عنه في ظل التنظيم القائم رغم كونهم من العاملين (البطالة علي سبيل المثال) ومن ثم يكون تصورنا للتطوير هو تطوير لمستويات

معيشتهم (حياتهم) المادية والثقافية ، وهذا يعني أن جهود التطوير يتعين أن تبدأ من الحاجات الداخلية للغالبية .

٤- بقي أن نفرق بين التعبيرات المختلفة التي عادة ما تستخدم عند الحديث عن التنمية وكأنها مترادفة وهي : النمو ، التنمية ، التطور ، التطوير

أ- النمو : croissance ، growth

هو تلك العملية التي ينشأ عنها زيادة في الكميات الإقتصادية الكلية : كالدخل القومي ، والأستهلاك ، والاستثمار ، والتجارة الخارجية، وذلك عبر فترات زمنية محددة ويطلق عليها البعض : النمو العفوي دون تدخل .

ب- التنمية : developpement developpement

اختلفت الإتجاهات كما رأينا في تعريفها _ وعموما يطلق البعض علي التنمية : ذلك النمو الإرادي المصحوب بزيادة في الكميات الإقتصادية من الناحية الكمية والكيفية عن طريق برامج وخطط وسياسات تهدف إلي تحقيق معدلات عاليه من النمو .

ج- التطور

يعني إحداث تغييرات هيكلية في الإقتصاد القومي سواء في إطار التكوين الإجتماعي الرأسمالي ، أو التكوين الإجتماعي الإشتراكي ، وقد يتم إما في مرحلة بناء الأساس الصناعي للإقتصاد القومي (الخروج من التخلف) أو في مر حلة تالية

د- التطوير

يقصد به عملية التطوير الواعي : أي إذا كان هذا التغيير الهيكلي والجذري يتم من خلال الأداء المخطط للإقتصاد القومي ، أي بواسطة التخطيط ، ومن خلال إستراتيجية عامة للتطوير الإقتصادي والإجتماعي .

المبحث الثاني
عناصر عملية التنمية الإقتصادية

إنتهينا في المبحث الأول إلي أن مفهوم التنمية الإقتصادية والإجتماعية الشاملة لابد أن يستند إلي إحداث تغيرات أساسية وجذرية في الهيكل الإقتصادي المختلف ٠٠٠٠ وإن ذلك لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال إستراتيجية عامة للتطوير الإقتصادي والإجتماعي ٠٠ (وستكون موضع تحليل ومناقشة في مباحث قادمة).

وبعبارة أخري فإن عملية التنمية تعني الإنتقال من الوضع الإقتصادي والإجتماعي المتخلف إلي الوضع الإقتصادي والإجتماعي المتطور ، وهذا يقتضي تغييرا جذريا وجوهريا في أساليب الإنتاج المستخدمة ، وكذلك في البناء العلوي (الإجتماعي والسياسي والثقافي) للمجتمع وقبل أن نعرض لعناصر عملية التنمية هناك بعض الملاحظات الأساسية وتتمثل فيمايلي :-

١- التنمية الاقتصادية هي عملية أجتماعية يترتب عليها تغيير الوضع الإجتماعي برمته ، فإذا كان التخلف له أبعاده المتعددة من إقتصادية وإجتماعية وثقافية وعلمية وسياسية ، فإن عملية التنمية هي تغيير هذه الأبعاد كلها وليس بعدا واحدا فقط ، فزيادة متوسط دخل الفرد نتيجة إكتشاف ثروة طبيعية جديدة دون أن يصاحب ذلك تغييرا في البنيان الإجتماعي والإقتصادي والثقافي لا تعتبر تنمية علي الإطلاق وطالما بقيت خصائص التخلف

٢- لا يمكن القول أن الإقتصاد القومي قد دخل مرحلة التنمية الإقتصادية إلا إذا أصبحت التنمية نمطا طبيعيا لهذا المجتمع ، أي أصبحت هي الشغل الشاغل ومحور عمل واهتمام كافة أفراد المجتمع ، بأن يتكون في داخل المجتمع تلك القوي القادرة علي إجتياز كافة العقبات وعلي دفع الإقتصاد نحو التطور والتقدم ، أي تتكون لدي المجتمع قوي النمو الذاتي المستمر ، والإتجاه المنتظم في إرتفاع مستويات الإنتاجية .

٣- يجب التفرقة بين الإقتصاد ومفهوم التحضر الغربي ، ذلك أن إكتساب بعض سمات الحضارة الغربية دون أن تكون هناك تنمية إقتصادية فعليه ، فاتباع أسلوب الحياة الغربي بما يتضمنه من نمط للمعيشة والسلوك واستهلاك أحدث ما وصلت إليه منتجات الصناعة الأوروبية لا يعني التنمية الإقتصادية

، فهذه الأخيرة تعني التغيير الجذري في طريقة الإنتاج السائدة بما يتطلبه ذلك من تغيير الأبعاد المختلفة للبنيان الإجتماعي.

وهذا الخلط بين مفهوم التنمية وبين التحضر الغربي قد يؤدي بالمجتمع إلي أن يصبح مجتمعا متقدما كمستهلك للسلع والخدمات دون أن تتوافر لديه الإمكانيات ليتحول إلي مجتمع متقدم من الناحية الإنتاجية ، فاليابان والصين وكوريا يمارسوا ويحققوا تنمية إقتصادية وإجتماعية ، بينما الكويت ، والإمارات العربية والسعودية يمارسوا نوعا من إكتساب مظاهر من التحضر الغربي .

٤- إن توافر حد أدني من الإستثمار ورفع معدل التراكم أمر ضروري ليس كافيا ، إذ يتعين أن يكون مصحوبا بتغيير جذري في أساليب الإنتاج المستخدمة وفي البنيان الإجتماعي والثقافي أي في القضاء علي الإختلالات الهيكلية من خلال التصنيع ورفع مستويات الإنتاجية.

وعلى ذلك يمكننا القول أن عملية التصنيع هي محور عملية التنمية ، إذ يكمن فيها القدرة علي القضاء علي الإختلالات الهيكلية ، غير أنه إذا أريد لها النجاح في تدعيم أسلوب الإنتاج الجديد فإنها تطلب خلق إطار ملائم لنجاحها ، أي إجراء تغييرات أساسية لتمهد لها وتدفع إلي نجاحها

٥- يجب أن تكون عناصر عملية التنمية الإقتصادية متصاحبة ومتلازمة أي يتم تحقيقها جميعا وفي نفس الوقت ، أي يتم التغيير والعمل في كافة الجوانب(إجتماعية وعلمية وإقتصادية وسياسية وثقافية.. في نفس الوقت) ويرجع ذلك إلي خاصية هامة تميز الظواهر الإجتماعية والإقتصاددية هو إرتباطها ببعضها البعض والإعتماد المتبادل بينها ذلك أن التغييرات السياسية والإجتماعية والعلمية علي سبيل المثال سوف تدفع وتدعم عملية التصنيع ، كما أن عملية التصنيع سوف تؤثر بدورها في البنيان الإجتماعي والسياسي وتدعم البحث العلمي والقدر علي إكتساب وخلق التكنلوجيا

بعد هذه الملاحظات فإن معظم الإقتصاديين يحصرون عناصر عملية التنمية في:

أولا : خلق الإطار الملائم لعملية التنمية.

ثانيا : توافر الأستثمارات الكافية ورفع مستوي التراكم

ثالثا : القضاء علي أو تصحيح الإختلالات الهيكليه عن طريق التصنيع

رابعا: إختيار الأسلوب الملائم لتحقيق التنمية (جهاز السوق أم أسلوب التخطيط)

ونعرض باختصار فيما يلي لكل عنصر من العناصر السابقة

أولا : خلق الإطار الملائم لعملية التنمية الإقتصادية

هناك العديد من الأولويات والشروط الأساسية التي لابد من تحقيقها كضرورة حتميه لإنجاح سياسات وإستراتيجية التنمية الإقتصادية وسنناقش ذلك في المبحث التالي ونكتفي هنا بالإشارة إلي ضرورة تحقيق تغييرات متعددة في المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية ، كتدعيم الإستقلال السياسي ، وتحقيق الإستقلال الإقتصادي بمحاولات مواجهة التبعية ، وإجراء التغييرات اللازمة في السلطة السياسية بالتوصل إلي طبيعة سياسية وإجتماعية للدولة تجعلها تمثل في الحقيقة الفئات أو الطبقات الإجتماعية ذات المصلحة الأساسية في التنمية الشاملة ، وتتوافر لدي هذه الدولة إرادة جادة في تحقيق التنمية ، فضلا في ضرورة إنشاء التنظيم السياسي والتنظيمات السياسية التي تعبر عن القوي صاحبة المصلحة في التغيير والإنتاج والتنمية ، وأن تتاح لها بجانب التنظيمات الشعبية والجماهيريه الأخري (نقابات ، هيئات ومؤسسات الشباب والمرأة) المشاركة الحقيقة في إتخاذ القرارت ، وكذلك التغييرات التي تشمل المجالات الإنتاجية والإقتصادية والمتعلقة بالتنظيم والإدارة وعلاقات الإنتاج ، واتباع التخطيط القومي الشامل كأسلوب لإدارة التنمية .

علي أن التغييرات الأكثر أهمية والتي يجب أن تواكب التغييرات السابقة هي التغييرات الجوهرية في نظام التعليم القائم ، والمتمثلة في إصلاح جذري يغير هذا النظام من جذوره ويجعله قادرا علي مواجهة إحتياجات التطور الصناعي والتكنلوجي ، بمعني أن يؤدي هذا الإصلاح إلي ملائمة نظام التعليم مع إحتياجات التنمية الإقتصادية والإجتماعية السريعة ، ويستهدف هذا الإصلاح خلق جو تحدي الإنسان للطبيعة بروح المغامرة والتجربة والمقدرة

العلمية ، بدلا من روح السحر والتغيب ، ذلك أن التنمية لا تطلب فقط نقل التكنولوجيا من مكان إلي مكان ، بل لكي تنجح عملية التنمية والنقل التكنلوجي لا بد من خلق العقل الذي يبدعها ويديرها ويسيرها فهي عملية إجتماعية تتطلب خلق الإنسان القادر علي فهمها واستيعابها ومن ثم تكييف نفسه وظروفه معها .

ويستهدف هذا الإصلاح تغيرا جذريا في طرق التفكير السائدة ومنهج العقل السائد ونظام القيم المسيطر والمعرقل لسياسات التنمية ، أي أنها تستهدف خلق العقل المنهجي الذي يؤمن بطرق البحث العلمية وبالمعرفة الإنسانية وقدرتها ، وتغيير موقف الإنسان من الطبيعة والعالم المحيط به من موقف التأمل والهيبة إلي موقف الملاحظة والتجربة والرغبة في الإكتشاف والسيطرة، أن تحقيق أهداف هذا الإصلاح. يعني بلا شك خلق القيم الجديدة الدافعة لعملية التنمية

ثانيا: توافر الإستثمارات الكافية وارتفاع مستوى التراكم

يتوقف نجاح عملية التنمية الإقتصادية علي القدرة علي تصحيح الإختلالات الهيكلية السائدة ويعتبر التصنيع الوسيلة الرئيسية للقضاء علي هذه الإختلالات ، ولا يتوقف نجاح التصنيع علي مجرد رفع معدل الإستثمار في الصناعة ، بل يجب ألا يقل حجم هذه الإستثمارات عن حد أدني وذلك للأسباب الآتية :-

١- لمواجهة العقبات الأساسية أمام عملية النمو الصناعي والمُتمثل في ضيق نطاق السوق المحلي ومن ثم الإستفادة من الوفورات الخارجية المترتبة علي اتساع حجم السوق الافقي والناتجة عن الإرتباط الأفقي والرأسي من الصناعات.

٢- لتحقيق الإستثمارات المطلوبة في الزراعة والخدمات لا نجاح عملية التصنيع

وكل هذه المتطلبات تستلزم رفع معدل التراكم بحيث لا يقل عن حد معين ، ورفع معدل الإستثمار دون هذا الحد لن يترتب عليه دخول الإقتصاد القومي مرحلة الإنطلاق ووقوفه علي طريق النمو الذاتي ولذا لا بد من توافر حد أدني من العمليات الإستثمارية لعملية التنمية .

ومعدل الإستثمار هذا ضروري لتوليد ديناميكية ذاتية في الإقتصاد القومي قادرة علي مواجهة عقبات النمو الإقتصادي والمتمثلة في الإنفجار السكاني ، أي ضمان حد أدني من الإستثمارات قادر علي توليد معدل النمو والدخل القومي يفوق ويتخطي معدل النمو السكاني .

هذا وتعني عدم تجزئة مشروعات الخدمات الأساسية (الطرق ، المواصلات ، شبكات الكهرباء والغاز). إن الحد الأدني اللازم من الإستثمار لهذه المشروعات يعتبر كبيرا نسبيا ، فالإستثمار في هذه المشروعات إما أن يتم أو لا يتم – فلا يمكن تجزئتها علي الإطلاق .٠٠٠٠ ولذا يجب علي الدول المتخلفة توجيه جزء كبير من برامجها الاستثمارية نحو هذه المشروعات .

علي ذلك فإنه يجب توجيه الاستثمارات إلي عديد من الصناعات في نفس الوقت حتي يمكن القضاء علي عقبة ضيق نطاق السوق والاستفادة من الوفورات الناشئة عن توسع السوق بصورة عامة، وحتي يمكن أن يكتب لبرنامج التصنيع النجاح ، كذلك لكي يمكن الاستفادة من الوفورات الناشئة عن الارتباط الرأسي بين الصناعات يجب الاستثمار في عديد من الصناعات في نفس الوقت إذا أردنا أن نرفع من كفاءة الاستثمار الصناعي ، وهذا يعني أن الحد الأدني اللازم من الاستثمارات لتحقيق هذا البرنامج التصنيعي وحتي يمكن القضاء علي عقبات التصنيع يعتبر كبيرا نسبيا .

٣- القضاء علي أو تصحيح الإختلالات الهيكلية عن طريق التصنيع

يعتبر التصنيع حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية ، إذ يتوقف عليه تصحيح الإختلالات الهيكلية المرتبطة بظاهرة التخلف ، ويعني التصنيع اتساع القاعدة الصناعية للمجتمع مما يؤدي إلي رفع مستوي وحجم قوي الإنتاج المستخدمة ، كذلك فان تطور وتقدم قوي الانتاج المصاحبة لعملية التصنيع لابد وأن يصاحبها تغير في علاقات الانتاج السائدة وهذه بدورها تدفع عملية التصنيع إلي الأمام .

فالتصنيع بمعني الإزدياد المستمر في الأهمية النسبية للقطاع الصناعي يؤدي إلي تغيير جذري في أسلوب الإنتاج السائد ويترتب علي تقدم أساليب الإنتاج المستخدمة القضاء علي مظاهر التخلف المرتبط بسيادة الأساليب الإنتاجية أي القضاء علي الإختلالات الهيكلية ، ويقتضي التصنيع السريع زيادة حجم الاستثمارات الموجهة الي القطاع الصناعي مما يترتب عليه زيادة حجم القاعدة الصناعية بزيادة وتعدد الوحدات الانتاجية الصناعية، وتؤدي زيادة الاستثمار في الصناعة الي ارتفاع معدلات نمو الدخل الصناعي ، ومن ثم ارتفعا معدلات النمو الدخل القومي بصورة تزيد عن معدلات النمو السكاني كما يترتب علي الازدياد المستمر للتراكم في الصناعة ازدياد طاقة هذا القطاع علي استيعاب القوي العاملة ، وهكذا يؤدي التصنيع الي تغير هيكلي في الاقتصاد القومي ، بموجبة تزداد الاهمية النسبية للقطاع الصناعي من وجهة نظر الدخل المتولد فيه أو من وجهة نظر العماله المستوعبة فيه ، ونجد أن استيعاب القوي العاملة بأعداد متزايدة في القطاع الصناعي إنما يتم عند مستويات مرتفعة من الانتاجية بالمقارنة بمستويات الانتاجية في القطاعات الاخري .

كما يترتب علي التصنيع زيادة الاهمية النسبية للسلع الصناعية في الصادرات وانخفاض الأهمية النسبية للسلع الاولية ، ومن ثم تغيير هيكل

الصادرات وتنوعها ، ويستتبع ذلك بالضرورة لتلافي كل الآثار الضارة علي الإقتصاد القومي ، والناجمة عن إختلال هيكل الصادرات كما أنه حيث تلعب الصناعات الثقيله دورا هاما في عملية التصنيع فإن ذلك سوف يترتب عليه زيادة الطاقة علي خلق الاستثمار والارتفاع بمستواه بالإعتماد علي الموارد المحلية فقط ، ومن ثم تخفيف العبء علي ميزان المدفوعات عن طريق تقليل الإعتماد علي استيراد مكونات الإستثمار من الخارج .

هذا فضلا عن أن قطاع الصناعة يتمتع بآثار جذب قوية يمارسها علي بقية أجزاء الإقتصاد القومي فنتيجة للإرتباط المتبادل بين الصناعات المختلفة فإن الإستثمار في صناعة معينة سوف يخلق فرص في صناعة أخري ويدفع إليه ، بالإضافة إلي الآثار التي يمارسها توسع القطاع الصناعي علي مستوي الإنتاجية والمعرفة الفنية ومستوي المهارات السائده وانعكاس ذلك علي بقية أجزاء الإقتصاد القومي، كما يؤدي التصنيع إلي إرساء قيم جديدة وعادات وتقاليد جديدة نتيجة للإختلاف الجوهري في طبيعة العمل الصناعي عن العمل الزراعي ونتيجة لما يصاحب عملية التصنيع من زيادة واتساع المناطق الحضرية وزيادة عدد السكان الحضريين.

وإذا كان التصنيع ضرورة للتقدم في أساليب الإنتاج السائدة ومن ثم لتصحيح الإختلالات الهيكلية فإن نجاح التصنيع لا يمكن تحقيقه إلا إذا توافرت شروط معينة ، واتبعت سياسات محددة في مجالات أخري في الإقتصاد القومي ، وإلا أصيبت عملية التصنيع بالفشل ، ويقتضي نجاح التصنيع تحقيق أمرين في غاية الأهمية :

أولا : تحقيق نمو وتقدم في الإنتاج ومستوي الإنتاجية الزراعية أي أن التقدم الصناعي يجب أن يصاحبه تقدم زراعي في نفس الوقت ، ذلك أن نجاح الثورة الصناعية لا يمكن تحقيقة دون ثورة زراعية تسبقه أو تصاحبه .

ثانيا : بناء القاعدة الأساسية من شبكات الخدمات الأساسية (رأس المال الإجتماعي) الضرورية لنجاح التصنيع .

فخبرة العالم المتقدم إشتراكيا أم رأسماليا تدل علي أن نجاح عملية التصنيع إنما تتوقف علي التقدم النمو الذي يحرزه القطاع الزراعي ، فالثورة الصناعية في أوروبا في القرن الـ١٨ لم يكن ليكتب لها النجاح لولم يسبقها أو

يمهد لها ثورة زراعية ، مما يؤدي إلي إرتفاع الإنتاجية الزراعية لتواجه إحتياجات التصنيع.

كذلك الأمر في الإتحاد السوفيتي ، فنجاح خطط التصنيع منذ عام ١٩٢٨ لم يكن ليتم لولا الثورة الزراعية التي تمت وغيرت جذريا من التنظيم الزراعي القائم بما يتلائم واحتياجات التصنيع ويرجع النجاح الذي أحرزته اليابان في فترة التنمية الصناعية (١٨٧٠-١٩١٤) إلي الاهتمام الشديد بالتنمية الزراعية ورفع الإنتاجية الزراعية في نفس الوقت الذي وجهت فيه الجهود إلي دفع عجلات التصنيع إلي الأمام - ومثال الصين في الوقت الحاضر ، خير دليل علي التكامل بين الزراعة والصناعة بل واعطاء الزراعة والريف الأهمية الأكبر في التنمية .

ويرجع السبب في إحداث تنمية زراعية مصاحبة لعملية التنمية الصناعية إلي عوامل متعددة تعود إلي الدور الذي يلعبه القطاع الزراعي في عملية التنمية بصورة عامة والتصنيع بصورة خاصة هي :-

١- يتحدد معدل النمو الإقتصادي علي مستوي الإقتصاد القومي ككل بمعدل النمو في القطعا الزراعي ، تظرا للأهمية النسبية التي تمثلها الزراعة .

٢- يلعب القطاع الزراعي الرئيسي في تمويل عملية التنمية بصورة عامة والتنمية الصناعية بصورة خاصة ، أي أن تمويل عملية التصنيع يتوقف علي حجم الفائض الزراعي المتولد والموجه خارج الزراعة كما يستلزم ذلك ضرورة توجيه الجهود لرفع الإنتاجية الزراعية وبالتالي الإنتاج الزراعي حتي يمكن توليد فائض من السلع الزراعية تزيد عن احتياجات السكان والعاملين في ذلك القطاع ، إذ يتوقف علي حجم ذلك الفائض مستوي الاستثمار ومن ثم درجة التوسع التي يمكن تحقيقها في الأنشطة الأخري خارج الزراعة .

٣- يعتبر القطاع الزراعي المصدر الرئيسي للقوي العاملة للقطاع الصناعي ، ومن ثم فإنه بعد أن ينضب الفائض من القوي العاملة الزراعية ، فإن احتياجات القطاع الصناعي لا يمكن مقابلتها إلا بارتفاع مستمر في الإنتاجية الزراعية، وبإعادة تنظيم ذلك القطاع بما يسمح بالإستغناء عن أعداد متزايدة من القوي العاملة الزراعية .

٤- يعد القطاع الزراعي المصدر الرئيسي لإحتياجات الصناعة في بداية التنمية من المواد الأوليه ، وهذا يعني أن زيادة الإنتاجية الزراعية سوف يؤدي إلي إنخفاض نفقة إنتاج المواد الأولية ، ومن ثم إنخفاض نفقة الإنتاج الصناعي وإزدياد مستوي الأرباح في القطاع الصناعي ، مما يؤدي إلي زيادة الإستثمارات

٥- يمثل القطاع الزراعي المصدر الرئيسي لحصيلة الصادرات وبالتالي حصيلة النقد الأجنبي في بداية عملية التنمية الإقتصادية، ويمثل حجم حصيلة النقد الأجنبي قيدا رئيسيا علي حجم الإستثمارات التي يمكن اجراؤها .

٦- يمثل القطاع الزراعي في بداية عملية التنمية نظرا لأهميته النسبية (من حيث حجم الدخل والعمالة) السوق الرئيسي للمنتجات الصناعية ، ومن ثم فإن نمو وتوسع القطاع الزراعي يتوقف علي قدرة القطاع الزراعي علي إستيعاب منتجات الصناعة والتي تزداد بزيادة الإنتاجية الزراعية .

وعلي ذلك فإن نجاح عملية التنمية الصناعية تتوقف علي حدوث نمو مماثل في القطاع الزراعي من شأنه رفع الإنتاجية الزراعية حتي يكون القطاع الزراعي قادرا علي مواجهة متطلبات التنمية الإقتصادية ويقتضي هذا المطلب إعادة تنظيم القطاع الزراعي لرفع الإنتاجية الزراعية ، كما يقتضي زيادة مستوي الإستثمارات في القطاع الزراعي ، ويتطلب هذا توجيه الإستثمارات لانشاء المساقي والمصارف والسدود وكافة الإستثمارات في وسائل الري والصرف اللازمة لرفع الإنتاجية الزراعية ، كذا زيادة إستخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية وتحسين التقاوي المنتقاة وانشاء محطات الإرشاد الزراعي ... وكافة الإستثمارات الأخري اللازمه لزيادة وتحسين مستوي رأس المال الثابت في الزراعة .

ثالثا: إختيار أسلوب تحقيق التنمية الإقتصادية (جهاز السوق أم أسلوب التخطيط)

رأينا أنه لابد من خلق الإطار الملائم لعملية التنمية ، وضرورة تصحيح الإختلالات الهيكلية التي تعتبر وسيلتها الأساسية التصنيع الذي يقتضي توافر شروط معينة يتوقف علي تحقيقها مستوي التراكم الرأسمالي الذي يقتضي حجما معينا من الموارد الإستثمارية ، ويجب رسم سياسات التنمية الملائمة التي يتوقف عليها تحديد كيفية استخدام هذا الحجم من الموارد أحسن إستخدام ممكن لتحقيق أكبر فعالية ، وأعلي كفائة لهذا الحجم المحدد من الموارد الإستثمارية ويعني هذا ضرورة رسم السياسات الضرورية لتحديد نمط التنمية الذي يتبناه المجتمع.

ولا شك أن الإستراتيجية التي يتبناها المجتمع تتأثر بعوامل متعددة منها طبيعة الظروف التي يمر بها الإقتصاد القومي ودرجة نموه وهيكله الإنتاجي ، وحجم وطبيعة الموارد الطبيعية ،مدي وفرة الموارد البشرية ونوعيتها ومستوي مهارتها ، طبيعة الظروف الخارجية التي تؤثر في الإقتصاد القومي (مثل حالة الحرب مثلا) .

غير أن تبني إستراتيجية معينة للتنمية يتوقف إلي حد كبير علي تحديد الإطار العام الذي يختاره المجتمع لتحقيق التنمية هل تتم التنمية عن طريق التفاعل التلقائي لقوي السوق وباستخدام المبادأة الفردية أم تتم التنمية عن طريق التوجيه الواعي للموارد وباستخدام التخطيط القومي الشامل ، أم تتم التنمية في إطار عام من المبادأة الفردية مع إزدياد دور الدولة في الحياة الإقتصادية وتأديتها لدور أكثر ديناميكية من الدور الذي تلعبه في دول الإقتصاد الحر التقليدي ، ولا شك أن الإستقرار علي تحديد أسلوب التنمية ، أو الإطار العام الإقتصادي والإجتماعي الذي تتم في إطاره عملية التنمية من الأهمية بمكان قبل تحديد إستراتيجية التنمية التي يتبناها المجتمع بل أن تحديد هذا الإطار العام له آثار جوهرية وحاسمة علي نوع وطبيعة الإستراتيجية التي تتم الأخذ بها .

ويشير إختيار اسلوب تحقيق التنيمة قضية الإختيار بين التخطيط الشامل أم جهاز السوق كبديلين يمثلان الإطار العام الذي في نطاقه يتم تحقيق التنمية الإقتصادية ، ويختلف أسلوب التخطيط لتحقيق التنمية عن الأسالب الأخري والتي بموجبها تتدخل الدولة جزئيا في الحياة الإقتصادية أو تحاول التأثير علي سلوك القطاع الخاص عن طريق سياستها النقدية والمالية ، ذلك أن

أسلوب التخطيط يضمن تغيرا جذريا في علاقات الإنتاج السائدة ، والتعرف علي أسلوب التخطيط وضرورته يتطلب التعرف علي نظام السوق وكيفية عمله ، والقيود الوارده عليه وعيوبه الرئيسية.

١- كيفية عمل جهاز السوق في توجيه الموارد القومية وتحديد نمط استخدامها

تناقش ذلك في ظل نظام الإقتصاد الحرفي حالته المثالية وهي التي تسود فيها شروط المنافسة الكامله سواء في سوق السلع أو في سوق عناصر الإنتاج ، إذا تحققت هذه الفروض فإن النظرية التقليدية تري أن جهاز السوق سوف يؤدي إلي الإستخدام الكامل والتوزيع الأمثل لموارد المجتمع بما يتحقق معه أقصي اشباع للمستهلكين وأقصي أرباح للمنتجين ، أي سوف يؤدي عمل جهاز السوق إلي حالة التوازن الأمثل علي نطاق الإقتصاد القومي كله.

ويقوم نظام السوق علي افتراضات أساسية أهمها الملكية الفردية لوسائل الإنتاج ، وما يترتب علي هذا الحق من ضرورة توافر حرية التصرف في هذه الملكية وهذا يعني توافر حرية المنتج في أن يستغل موارده في أي شكل من أشكال الإستغلال ، وحرية المستلهك في أن يتصرف في دخله بالطريقة التي يراها ملائمة له ، غير أن حرية المنتج والمستهلك ليست مطلقة ولكنها مقيدة بتحقيق أهداف معينة لكل منها ، فالمستهلك يسعي إلي تحقيق أقصي اشباع ممكن ، بينما يسعي المنتج إلي تحقيق أقصي ربح ممكن ويقوم جهاز السوق بالتوفيق بين رغبات المستهليكن ورغبات المنتجين طالما توافرت حرية التصرف فآلية السوق هي التي تضمن هذا التوفيق .

فجهاز السوق أو آلية الأثمان تعمل علي تساوي الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من أي سلعة وبالتالي الإشباع الكامله للمستهلكين وأقصي أرباح للمنتجين ، ويمثل المرآة العاكسة لقرارات المستهلكين والموجه لقرارات المنتجين ، فيما يتعلق بمجالات استخدام مواردهم ويمثل جهاز السوق جهاز استقبال وارسال في نفس الوقت ، فهو يستقبل قرارات المستهلكين وينعكس ذلك في صورة تغير الأسماء النسبية للسلع ، وهو يمثل جهاز إرسال ، إذ يقوم بإرسال هذا التغيرات في الأثمان إلي المنتجين ليقوموا بدورهو بتغيير نمط إستخدام مواردهم والإنتقال بها من نشاط انتاجي الي اخر سعيا وراء اقصي ربح ممكن.

ولذا يقال ان نظام الاقتصاد الحر يقوم علي مبدأ سيادة المستهلك ، ذلك أن رغبات المستهليكن تعكس نفسها في جهاز السوق الذي يقوم بدوره بتوجيه استخدام الموارد علي فروع الانتاج المختلفة ، فتوزيع الموارد يتم بناءا علي رغبات المستهلكين ، وهكذا نري أن جهاز السوق يؤدي دوره كاملا في تحقيق الإستخدام الأمثل للموارد طبقا للنظرية الإقتصادية الرأسمالية (الحرية) .

٢ـ القيود الواردة علي عمل جهاز السوق

أن القيود الواردة علي عمل جهاز السوق كثيرة ، والنتائج التي أدي إليها عمل هذا الجهاز في الواقع العملي تبعد كثيرا عن تلك الحالة المثالية التي افترضتها النظرية يحتم ضرورة البحث عن جهاز آخر ومن هذه القيود:

أولا : لا يؤدي عمل جهاز السوق إلي الوصول إلي التشغيل الكامل لموارد المجتمع ، ولا يستطيع أن يضمن تحقيق هذا الهدف وقد اثبتت احداث الكساد الكبير (٢٩ ــ ١٩٣٢) هذه الحقيقة ، وقد أشار كينز إلي أنه نتيجة لاختلاف هؤلاء الذين يتخذون قرارات الادخار عن هؤلاء الذين يتخذون قرارات الإستثمار ، فإنه من الممكن حدوث توازن عند مستوي أقل من مستوي التشغيل الشامل ، بل من الممكن أن يكون هذا الوضع التوازني هو الحالة الطبيعية والمألوفه للإقتصاد القومي ، وقد أشار كينز إلي ضرورة تدخل الدولة لتعويض النقص في عمل جهاز السوق عن طريق سياستها المالية والنقدية ونشير إلي أن هذا التدخل من جانب الدولة سواء لتكملة جهاز السوق أو مواجهة الأزمات لا يعتبر من قبيل التخطيط الشامل .

ثانيا : لا يستطيع جهاز السوق ان يكون مؤثرا حقيقيا فيما يتعلق بطلب الجمهور علي السلع الجماعية ، كالمنافع العامة والدفاع والأمن والصحة ، وتعتبر المشروعات العامة التي تنتج السلع الجماعية ذلت عائد اجتماعي الا ان المشروع الخاص لا يتجه بموارده إليها (لإنتاجها) ومن ثم يفشل جهاز السوق في تادية وظيفته في توجيه مواردة المجتمع ـ في ظل النظام الحر ـ نحو انتاج هذه السلع الجماعية بالرغم من ازدياد الطلب عليها ، فلا يمكن منع احد من استخدام هذه السلع والخدمات لعدم قدرته علي دفع المقابل ، ذلك انها تقدم بالمجان ، ويترتب علي ذلك أن جهاز السوق لا يمكن أن يقوم بتوزيع استخدامها بين الافراد بحسب قدرتهم علي الدفع .

ويعتبر انتاج السلع الجماعية من الحالات التي يثور فيها التناقض بين الربح الخاص والمصلحة الإجتماعية أو العائد الإجتماعي فإزدياد وارتفاع مستوي التعليم والصحة العامة يؤدي الي رفع الكفاءة الانتاجية علي مستوي الاقتصاد القومي كله ، ومع ذلك لا تتجه الموارد الخاصة الي مثل هذه المشروعات لانخفاض ربحها الخاص ولان العائد لا يرجع الي من قام بالاستثمار مباشرة بالضرورة بل يعود علي المجتمع ككل ، في مثل هذه الحالات لا بعد من تدخل الدولة للقيام بهذه المشروعات لعجز السوق عن توجيه الموارد لتحقيق هذه المهمة كما يعجز جهاز السوق عن أن يقوم بعملية التقييم السليم لقضية خلق وتكوين المهارات الفنية .

ثالثا : لا يستطيع جهاز السوق أن يؤدي الاستخدام الامثل للموارد وذلك في حالات التغيرات الهيكلية المرتبطة بالاستثمار اي حالة التنمية الاقتصادية بل يعجز جهاز السوق ان يكون موجها سليما للموارد في هذه الحالة . ذلك أن جهاز السوق يعكس القرارات الجارية للمنتجين فقط ولكنه لا يستطيع ان يعكس تلك القرارات ذات الآثار الأجلة وهي قرارات الاستثمار انما هي قرارات تتخذ(في الحاضر) الا ان اثارها تظهر في المستقبل ، فهو يعكس الوضع الاقتصادي كما هو سائد لا كما سيكون فيه المستقبل ، وقرارات الاستثمار لها اثار اجلة تظهر في المستقبل لا يستطيع ان يتنبا بها او ينقلها لبقية المنتجين .

وهكذا فان جهاز السوق يعجز ان ينتقل اثار القرارات الاستثمارية بين المنتجين ـ لانه يعكس الوضع كما هو لا كما سيكون ومن ثم سوف يفشل هذا الجهاز في التنسيق بين قرارات الاستثمار للوحدات الانتاجية المختلفة ، ويترتب علي ذلك احتمال وقوع الاقتصاد القومي في ازمات متكررة ومتلاحقة ، وهكذا يعجز في ان يؤدي الي الاستخدام الأمثل لموارد المجتمع ، ويتطلب ضروره ايجاد جهاز بديل يقوم بمهمة التنسيق بين القرارات الاستثمارية والوحدات الانتاجية علي المستوي القومي ، وهذا الجهاز هو جهاز التخطيط ، وكذلك لمنع المشاكل الناشئة عن عدم التناسق بين قرارات المنتجين ، ويتم ذلك أساسا عن طريق تخطيط الاستثمار ومحاولة التنسيق بين مجموعة القرارات الاستثمارية .

رابعا: يجب أن نضع في الاعتبار الاثار المباشرة وغير المباشرة لصناعة ما علي صناعة اخري ، وهنا يكمن الخلاف بين الربح الخاص والربح

الاجتماعي او بين العائد الخاص والعائد الاجتماعي ، ومن ذلك يمكن القول انه اذا تم توسع الصناعتين معا عن طريق التخطيط لهما سويا فان ربحية الاستثمار في كل واحدة منهما تصبح مؤشرا للعائد الاجتماعي منها ، وهذا التخطيط للصناعتين والتوسع المتوازي للاستثمار بينهما لا يمكن الارتكان فيه الي جهاز السوق .

وترتبط الصناعات ببعضها البعض بروابط متعددة افقية وراسية مما يترتب عليه خلق الوفورات الخارجية ومن ثم ازدياد ربحية صناعة معينة نتيجة الاستثمار في صناعة أخري - فالارتباطات الراسية قد تاخذ شكل ارتباط صناعتين عن طريق أن منتج صناعة معينة يستخدم كمستلزم الانتاج في صناعة اخري - وياخذ الارتباط الافقي شكل انتقال الوفورات الخارجيه عن طريق طلب المستهلكين ، فالاستثمار في صناعة معينة يترتب عليه زيادة للتشغيل ومن ثم زيادة القوة الشرائية وبالتالي خلق السوق لمنتجات الصناعات الاخري التي يستهلكها العاملون في هذه الصناعة وعلي ذلك فانه حتي نتمكن من الاستفادة من الوفورات الخارجية التي يخلقها الاستثمار في الصناعات بهذا المعني فانه يجب النظر الي الاستثمارفي الصناعات جميعها بوصفها استثمار في مشروع واحد ، كما يجب التخطيط لهذه الصناعات جميعا دفعة واحدة نتيجة لهذه الوفورات الخارجة .

ويستلزم تحقيق هذا الهدف والتنسيق بين القرارات الاستثمارية المخلتفة والنظرالي الاستثمارات في الصناعات المختلفة بوصفها تكون برنامجا استثماريا متكاملا وجود جهاز هو جهاز التخطيط الذي يحقق هذا الهدف عن طريق السياسه الاقتصادية وتخطيط الاستثمار ، وليس عن طريق جهاز السوق الذي يعجز عن التنسيق بين القرارات الاستثمارية المختلفة لان جهاز السوق يعكس الوضع كما هو لا كما سيكون في المستقبل نتيجة في للاستثمار وبالتالي يعجز جهاز السوق عن أن يؤدي إلي الإستخدام الأمثل والمنتج لموارد المجتمع.

جهاز السوق والدول المتخلفه

رأينا العيوب الكامنة في جهاز السوق والتي تجعله غير قادر علي الوصول الي الاستخدام الامثل للموارد خاصة في حالة التغيرات الهيكلية وهي حالة التنمية الاقتصادية ، ومن ثم لابد من احلال جهاز اخر محله وهو جهاز التخطيط ، والواقع ان الحاجه لاتخاذ التخطيط وسيلة للتنمية الإقتصادية والاجتماعية تزداد بصور خاصة في الدول المتخلفة للاسباب الآتية :-

اولا :- اذا كان جهاز السوق في الدول الراسماليه المتقدمة ، بالرغم من مرونته وافتراض الحالة المثالية (سيادة المنافسة الكاملة) يفشل عن ان يؤدي دورا فعلا في حالة الإستثمارات والتغيرات الهيكلية ، فإن جهاز السوق في الدول التمخلفة عاجز من باب أولى عن القيام بهذه المهمة ، ذلك لان اهم ما يميز جهاز السوق في الدول المتخلفة شيوع ظاهرة الجمود فيه بالمقارنة بمثيله في الدول المتقدمة ، ويرجع هذا الجمود الي العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية ، مثال التنظيمات الاجتماعية السائدة وما يترتب عليها من انعدام مرونة انتقال عوامل الانتاج ، وتعكس ظواهر الجمود نفسه في ظاهرة اساسية وهي أنّ هيكل الأثمان السائد في السوق لا يعكس حقيقة الوفرة النسبية لموارد هذه المجتمعات ، فأثمان العمل ورأس المال السائدة لا تعكس حقيقة الوفرة النسبية لهذه العناصر.

ويترتب علي ذلك ان اللجوء الي جهاز الأثمان وإستخدامه كموجه للموارد قد يؤدي الي نتائج سيئة مثال ذلك اختيار مشروعات استثمارية لا تتفق مع الوفره النسبية للموارد ولا تحقق اكبر عائد من وجهة النظر الاجتماعية ، ولذا فإن الدول المتخلفة أحوج ما تكون إلي جهاز للتخطيط يقوم بتخطيط الإستثمارات بما يحقق أكبر عائد إجتماعي ممكن واضعا في اعتباره الوفره النسبيه لموارد المجتمع والأثمان الحقيقة .

كما أنه حتي يؤدي جهاز السوق دوره بفعالية كاملة في أي إقتصاد قومي ، لا بد أن يسمح له التنظيم الإقتصادي والإجتماعي السائد بأن يؤدي دوره بفعالية كافية - ومن ثم فان عمل جهاز السوق يقتضي شيوع والوحدات الاقتصادية التي تستخدم الاسلوب الراسمالي في الانتاج وتحقيق اقصي ربح ممكن - فإذا كان التنظيم الاقتصادي والاجتماعي السائد في الدول المتخلفة (أغلبة قطاعات أولية) لا يسوده أسلوب الانتاج الراسمالي وتحقيق اقصي ربح

ـ فإن جهاز السوق في هذه الحالة سوف يعمل بطريقة عكسية ويؤدي الي نتائج سيئة ، فإذا ارتفعت الأثمان ولم يترتب علي ذلك قيام المنتجين بزيادة الإنتاج ، وربما لأنهم يحصلون علي دخلهم السابق عن طريق كمية أقل من الإنتاج والمبيعات فانه سوف يترتب علي ذلك زيادة حدة مشكلة الغذاء السكاني وظهور الإختناقات في عرض الكثير من السلع .

ثانيا: يحتاج نجاح عملية التنمية الإقتصادية الي توجية الموارد إلي مشروعات تحتل أهمية إستراتيجية تحجم الموارد الخاصة عن التوجه إليه ومن أمثلة ذلك مشروعات الخدمات الأساسية (الطرق والكباري والنقل والكهرباء والغاز) وتتميز معظم الدول المتخلفة بالنقص الشديد في هذه الخدمات ولا سبيل لنجاح عملية التنمية دون توفر قاعدة عريضة منها ، ويعجز جهاز السوق عن توجيه الموارد لهذه المشروعات ، ذلك كما قلنا من قبل فإنها مشروعات تتناقض فيها المصلحة الخاصة مع المصلحة الإجتماعية ـ فضلا عن المشروعات الصناعية الثقيلة ذلت فترة التفريخ الطويلة يحجم عنها رأس المال الخاص نتيجة لفقدها عنصر الربح السريع وازدياد عناصر المخاطرة وعدم التأكد فيها ـ فضلا عن عدم قدرة الرأسمالية في هذه الدول علي تعبئة الموارد اللازمة لاحتياجات النمو السريع فان تدخل الدولة يعتبر أمر ضروري لتوفير تلك القاعدة العريضة من الخدمات الأساسية والقيام بالمشروعات ذات الأهمية الإستراتيجية اللازمة للإسراع بمعدل النمو الإقتصادي.

ثالثا: تفتقر الدول المتخلفة الي عرض وافر من المنظمين الصناعيين الذين قادوا عملية النمو في أوروبا في القرنين الـ ١٨ ، ١٩ ولذا فإنه يتعين على الدولة القيام بدور المنظم ويلاحظ طبقة المنظمين في الدول المتخلفة ليست طبقة محددة ولكنها طبقة مقلدة يقوم دورها الأساسي على تطبيق ما توصل إليه المنظمين في الدول المتقدمة ولعل هذا يفسر حقيقة أن الدول المتخلفة تعيش منذ أكثر من قرن من الزمان في ظل مبدأ ونظام المبادأة الفردية ومع ذلك لم تتقدم العربة بل تزداد يوما عن يوم هوة التخلف التى تفصلها عن الدول المتقدمة ، كما أن لضرورة تدخل الدولة سبب أخر جوهري ألا وهو عنصر الزمن ، لكي يتم الإسراع بعملية التنمية وتخطي الفجوة الزمنية التى تفصل الدول المتخلفة عن الدول المتقدمة ، هذا بجانب أن عملية التنمية لا تقتصر فقط على تحقيق معدلات مرتفعة لنمو الدخل القومي بل تستهدف تحقيق أهداف اجتماعية يعجز عن تحقيقها جهاز السوق، ومن أمثلة تلك الأهداف عدالة توزيع الدخل القومي

، تغير البنيان الاجتماعي ، التشغيل الكامل ، خلق نمط وأسلوب جديد للحيلة وخلق مجتمع جديد.

رابعا : تحتاج التنمية الاقتصادية السريعة إلى رفع معدلات التراكم الرأسمالي وهذا بدوره يحتاج إلى رفع معدلات الادخار ولا يمكن أن يترك قرار رفع معدلات الادخار لقوى السوق ، ذلك أن هذا الأمر إذا ترك للأفراد قد لا يتحقق أبدا ، إذ قد يترتب على ذلك الاضرار بصالح الأجيال القادمة كما أنه من المسلم به أن قوي السوق تعكس دائما مصلحة طبقة محددة (الرأسماليين) على حساب الطبقات الأخري .

مما سبق يتضح لنا بجلاء عدم امكان جهازالسوق أن يكون الوسيلة لإدارة العملية الاقتصادية وتحقيق التغيرات الهيكلية في الدول المختلفة وتوجيه عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن ثم اضحي التخطيط الاقتصادي الشامل أسلوبا حتما لتحقيق التنمية الاقتصادية ، وسوف نعرض فقط ماهية هذا التخطيط ووظائفه الاساسية باختصار شديد حتى تتضح مدي أهميته ويمكن تعريف التخطيط بأنه خاصية أساسية تميزالاقتصاد الموجه وأنه أسلوب لادارة لاقتصاد القومي وتطويره والذي يحدد شروط الانتاج وتجدده في الفترات الزمنية المتعاقبة ، وذلك عن طريق تحديد مجموعة متناسقة من الأهداف والأولويات المتعلقة بالتطوير الاقتصادي والاجتماعي وكذلك تحديد الاساليب والوسائل موضع التنفيذ الفعلي من أجل تحقيق الأهداف المحددة من خلال استراتيجية التطوير ويستلزم التخطيط سيطرة المجتمع على أهم وسائل الانتاج حتى يمكن توجيهها لتحقيق أهداف التطوير وإشباع الحاجات الاجتماعية لجماهير العاملين.

ولا يقتصر التخطيط على المجال الاقتصادي بالمعني الضيق للكلمة وحده ، فإلى جانب اشتمال هذا التخطيط على أهداف الانتاج في مختلف فروع الاقتصاد القومي وتوزيع الموارد الاقتصادية فيما بين هذه الفروع ، وتخطيط التجارة الخارجية للدولة والتخطيط المالي وتخطيط الاستهلاك ، وغير ذلك من المجلات الاقتصادية البحتة ، إلى جانب هذا فإن التخطيط يشتمل أيضا على برامج اجتماعية محددة في مجالات الصحة العامة والتعليم والاسكان والخدمات الثقافية غيرها من أوجه الحياه لأفراد المجتمع ، وهكذا فإن التخطيط هو أسلوب للحياه الاقتصادية والاجتماعية ، فهو تخطيط اقتصادي واجتماعي فى الوقت ذاته.

الخلاصة في الفصل الثاني

بعد أن درست الفصل الثاني تذكر النقطاط الهامة التالية:

- أن التنمية في الفكر الرأسمالي هي العملية التى يزداد يها الدخل القومي الحقيقي لمجتمع معين على أن يكون معدل نمو الدخل أكبر من معدل نمو السكان.

- أن التنمية الاقتصادية عند ماركس لا تتحقق إلا إذا زاد تحقق الاستقلال السياسي ، واقصاء وتصفية الطبقات الاجتماعية المسيطرة وإلغاء التنظيمات والتشكيلات السياسية المرتبطة بالاستعمار ، ثم بغد ذلك ضرورة تحقيق الاستقلال الاقتصادي الذي تتضمن تأميم المزارع والبنوك وضمها نهانيا لملكية الشعوب ويتضمن كذلك تصفية رؤوس الأموال الأجنبية المستمرة في المجتمع ومحاولة تغير حالة التبعية التى يتصف بها الاقتصا القومي فى الدول المتخلفة عموما.

- أن التنمية الاقتصادية لدي بعض اقتصادي العالم الثالث هي عملية تطورية تاريخية طويلة الأمد يتطور خلالها الاقتصاد القومي من اقتصاد بدائي ساكن لا يزيد فيه الدخل القومي إلى اقتصاد متحرك تبدأ فيه هذه الزيادة ، وأنها عملية تغير شامل اقتصادي واجتماعي وسياسي يؤدي فى النهاية إلى تغييرات جزرية في المجتمع كله.

- أن التنمية الاقتصادية في الاسلام هي تنمية اجتماعية في نفس الوقت وهي فرض على الفرد والمجتمع والدولة معا وهذا ما ورد بأيات القرآن الكريم.

- أن النمو الاقتصادي هو تلك العملية التى ينشأ عنها زيادة في الكميات الاقتصادية الكلية كالدخل القومي والاستهلاك والاستثمار أو ذلك عبر فترات زمنية محددة.

- يجب خلق الاطار الملائم لعملية التنمية الاقتصادية عن طريق تحقيق تغيرات متعددة فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى المجتمع.

- أن عملية التنمية الاقتصادية تتطلب توافر الاستثمارات الكافية للقضاء على الاختلالات الهيكلية السائدة فى الاقتصاد القومي.

- أن التصنيع هو حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية إذ يتوقف عليه تصحيح الاختلالات الهيكلية المرتبطة بظاهرة التخلف.

- أن اختيار أسلوب لتحقيق التنمية الاقتصادية تثير قضية الاختيار بين التخطيط الشامل أم جهاز السوق كبديلين يمثلان الاطار العام الذي فى نطاق يتم تحقيق التنمية الاقتصادية

تدريبات على الفصل الثاني

أولا : وضح صحة أو خطا العبارة التالية مع التعليل :

١ـ التنمية الاقتصادية حالة توجد عليها الدول المتخلفة ( )
٢ـ التنمية والنمو الاقتصادي مفهومان لا يختلفان ( )
٣ـ التطور والتطوير اصطلاحان مترادفان ( )
٤ـ يعد جهاز السوق الوسيلة المناسبة لتوجيه عملية التنمية في الدول المتخلفة ( )

ثانيا : قارن بين مفهوم التنمية الاقتصادية لدي الفكر الرأسمالي والفكر الاشتراكي.

ثالثا : اشرح مفهوم التنمية الاقتصادية لدي بعض اقتصادي دول العالم الثالث (النامية) ؟

رابعا : إذكر عناصر التنمية الاقتصادية ، ثم اشرح اثنين منها ؟

مراجع الفصل الثاني

اعتمدنا في هذا الفصل بصفة أساسية على المراجع التالية :

١- الدكتور / عزت عبد الحميد البرعي :محاضرات في مبادئ اقتصاديات التخلف والتنمية ، المكتبة العالمية ١٩٨٨.

٢- الدكتور / عمرو محي الدين : التخلف والتنمية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، بدون نشر

٣- الدكتور / محمد دويدار : الاستراتيجية البديلة للتطوير الاقتصادي والاجتماعي ، مركز التنمية الصناعية ، جامعة الدول العربية ، ١٩٧٧

المبحث الأول
نظرية الدفعة القوية

لقد كان نموذج دومار – هارود موضع انتقادات كثيرة منها صعوبة تطبيقه في ظل الرأسمالية حيث تسود المنافسة الكاملة و لابد من وجود سيطرة للدولة لكي توجه الاستثمارات مباشرة لتحقيق العمالة الكاملة و لكن رغم ذلك فقد احتلت نماذج دومار – هارود مكانة بين نظريات النمو الحديثة إلا أنه وجدت في أعقابها و خاصة بعد الحرب العالمية الثانية بعض النظريات الجديدة في التنمية الاقتصادية و التي تنادي بالتدخل الواسع للدولة في النشاط الاقتصادي و تنظيم هذا التدخل، ومنها من يري أن التنمية تعني نقل المجتمع من حالة التخلف و انخفاض مستوي المعيشة إلي حالة أفضل و لهذا فهي عملية تغيير جذري شامل يتناول جميع مجالات الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و لهذا فهي تحتاج إلي رؤوس الأموال الضخمة و الخبرات الفنية في جميع المجالات و التنظيم و الإدارة و التخطيط الهادف الذي يتضمن استخدام جميع الموارد الطبيعية و البشرية.

ومن هذه النظريات نظرية الدفعة القوية التي تري أنه يجب أن تكون التنمية قفزات قوية تدفع التيار في عزم و قوة إلي الأمام محدثة المزيد من النموفهي ضد نظرية التدرج في التنمية الاقتصادية لأن التغلب علي الركود الاقتصادي يحتاج إلي دفعة قوية واحدة في جميع مجالات الاقتصاد الوطني و الذي قدم هذه النظرية هو الاقتصادي رودن Rodan

ونموذج التنمية "النمو" الذي يقدمه رودن القائم علي نظرية الدفعة القوية هو أنه لكي يطبق هذا النموذج الملائم للنمو في البلدان النامية يلزم توافر كميات كبيرة من رؤوس الأموال التي يقترض أغلبها من الخارج لأن الاقتصاد الوطني الداخلي لا يستطيع أن يقوم بعمليات التمويل منفردا و يتضمن هذا النموذج أيضا إنشاء الصناعات الخفيفة و الاستهلاكية التي تستنفذ أعداد كبيرة من العمال – و البعد ما أمكن عن الصناعات الثقيلة ذات النفقات الباهظة و مستلزماتها العديدة علي أساس مبدا تقسيم العمل الدولي الذي يكفل تموين البلاد النامية بما تحتاجه من الصناعات الثقيلة الموجودة في الدول الرأسمالية الصناعية المتطورة.

و يقول رودن Rodan إذا سرنا خطوة – خطوة في طريق النمو فلا يمكن أن نصل إلي نتيجة لأن التنمية تحتاج إلي دفعة قوية تفوق في أثرها

الاعتماد علي رؤوس الأموال الخارجية و البعد عن الصناعات الثقيلة التي تكون الأساس الإنتاجي للتقدم الصناعي و من ثم التنمية أنها تضمن تبعية البلد المتخلف بالنسبة للدول المتقدمة و بقائه في وضعه.

هذا ويذهب أنصار الدفعة القوية في تقريبها إلي الأذهان إلي تشبيه وضع البلدان المتخلفة بحالة الطائرة التي تقلع عن الأرض فكما ينبغي للطائرة أن تتجاوز حد أدنى من السرعة الأرضية قبل أن تحلق في الجو لابد للبلد المتخلف أن يبذل حد أدني من الجهد الانمائي حتى يتسنى له التغلب علي العوائق التي توجد و الانطلاق في طريق النمو الذاتي.

ومؤدي ما تقدم أن البلدان المتخلفة لا تكون بالخيار بين النمو التدريجي البطئ و الدفعة القوية و إنما بين الإقدام علي التنمية وعدم الإقدام عليها على الإطلاق أو بعبارة أخري بين التنمية الاقتصادية و استمرار الركود و التخلف المرادفين.

وتبدو حتمية الدفعة القوية كشرط ضروري لنجاح التنمية الاقتصادية بطائفتين من الاعتبارات : ترجع الأولي إلي عدم القابلية للتجزئة و الوفورات الخارجية و تتحصل بصفة أساسية في عدم قابلية دوال الإنتاج للتجزئة و عدم قابلية الطلب للتجزئة أو تكامل الطلب و عدم قابلية عرض الادخار للتجزئة – و ترجع الثانية إلي ظاهرة الانفجار السكاني التي تسود البلدان المختلفة.

أ- و يتمثل عدم قابلية دوال الإنتاج للتجزئة أساسا في كبر الحد الأدنى لاحتياجات رأس المال الاقتصادي و الاجتماعي المشترك كمشروعات الطاقة و النقل و المواصلات و الإسكان و غيرها من الهياكل و الخدمات الأساسية الضرورية (التي لا غني عنها) لتقدم التنمية و زيادة إنتاجية الاقتصاد في مجموعة و علي مستوي القطاعات و المشروعات لما تحققه من وفورات خارجية و تعذر إقامتها بصورة تدريجية و هي مشروعات ينبغي أن يتم إنشاؤها قبل إقامة مشروعات الإنتاج المباشر التي تعتمد علي خدماتها.

ويري رودن أن تخصص لها البلدان نسبة ٤٠% من الاستثمارات الكلية و مما يتصل بهذه النقطة أيضا المشروعات التي يستفيد منها الشعب مباشرة ويقيمها المستثمر الفردي خصوصا – غير قابلة للتجزئة و لا ينبغي إقامتها خطوة خطوة فمثل هذا النوع من المشروعات يتطلب دفعة قوية و طاقة و حجم معين من الإنتاج لا يقدر عليها جهاز السوق العادي.

الفصل الثالث
التنمية و سياسات الاستثمار

يهدف هذا الفصل بعد دراسته أن يكون الدارس قادرا علي أن:

- يوضح الحلول و البدائل اللازمة لحل المشكلة التي تواجهنا بعد أن يتوافر حجم الاستثمارات المطلوبة لعملية التنمية و بمعني آخر يبحث عن كيفية أو نمط استخدام هذا الحجم من الاستثمارات و البحث عن السياسة الاستثمارية المثلي للمجتمع.

- يناقش إستراتيجية الدفعة القوية من حيث مضمونها و توضيح رأيه فيها.

- يناقش إستراتيجية النمو غير المتوازن من حيث أساسها و محتواها و النقد الذي وجه إليها.

- يوضح مدي صلاحية نظريات التنمية السابقة بعد عرضها للتطبيق في الدول المختلفة.

محتويات الفصل الثالث

المبحث الأول:
إستراتيجية الدفعة القوية.

المبحث الثاني:
إستراتيجية النمو المتوازن.

المبحث الثالث:
إستراتيجية النمو غير المتوازن.

ب- كما يتمثل عدم قابلية الطلب للتجزئة أو تكامل الطلب في أن مشروعات الاستثمار يساند بعضها البعض و قد تزايد الاهتمام بهذه الفكرة بعد ما استند إليها نيركس في نظريته عن النمو المتوازن و مقتضاها أنه بينما تزداد مخاطر الاستثمار في مشروع واحد أوة صناعة واحدة في البلدان المتخلفة بسبب ضيق أسواقها المحلية و عدم استطاعة كل وحدة أو صناعة بمفردها خلق الطلب الكافي لاستيعاب منتجاتها تقل أو تختفي مخاطر ضيق السوق و يزداد الحافز علي الاستثمار عند إقامة عدد كبير من المشروعات أو الصناعة المتكاملة في وقت واحد حيث تخلق كل صناعة بما توزع من دخول سوقا لغيرها من الصناعات .. و يعتبرها نيركس (في نموذجه القائم علي النمو المتوازن) من أهم صور الوفورات الخارجية في غمار عملية التنمية الاقتصادية كما يؤكد نيركس أيضا أهمية التوازن بين الزراعة و الصناعة في برامج التنمية حتى لا يعرقل تخلف أحدها نمو الأخرى.

ج- و فيما يتصل بعدم قابلية عرض الادخار للتجزئة يلاحظ أن كبر الحد الأدنى اللازم من الاستثمارات يتطلب قدرا من المدخرات يصعب تدبيره في البلدان المتخلفة ذات الدخول الفردية المنخفضة و لا سبيل لمواجهة ذلك سوى رفع الميل الحدي للادخار مما يتسني تحقيقه من زيادة الدخل القومي في المرحلة الأولي للتنمية و هنا يبدو عدم قابلية الادخار للتجزئة و يقصد به رودن انه علي حين يتميز عرض الادخار في البلدان المتخلفة بضآلة المرونة بالنسبة لسعر الفائدة فإنه يتسم بارتفاع المرونة بالنسبة لتغير الدخل.

د- و أخيرا فإن مواجهة ظاهرة الانفجار السكاني السائدة في البلدان المتخلفة تعظم الجهد الإنمائي الذي يتعين عليها أن تبذله (أي تجعل التنمية أمرا حتمي و ضروري) إذا أريد للتنمية فيها أن تحقق ارتفاعا يعتد به في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي فزيادة السكان في بلد معين بمعدل ٢,٥% تتطلب أن يقابلها معدل استثمار سنوي صافي قدره ١٠% من دخله القومي لمجرد الاحتفاظ بالمستوى الراهن للدخل الفردي و ذلك بفرض أن معامل رأس المال يساوي ٤ أما زيادة الدخل القومي بهذا البلد بمعدل ٥% سنويا كما استهدف عقد الأمم المتحدة الأول للتنمية الاقتصادية يخصص نصفه لمواجهة نمو السكان و النصف الآخر للنهوض بمستوي الدخل الفردي فيتطلب استثمارا سنويا صافيا قدره ٢٠% من الدخل القومي بذات المعامل الحدي لرأس المال ومن هنا كان ارتفاع معدل نمو السكان مبررا قويا لاقتضاء الدفعة القوية شرطا ضروريا للانطلاق بالاقتصاديات المتخلفة إلي مرحلة النمو الذاتي.

تقييم نظرية الدفعة القوية:

١-يعتبر البعض نظرية الدفعة القوية في ظل التوجيه الحكومي من أهم نظريات التنمية الاقتصادية التي تأخذ بأسلوب وسط يجمع بين الأسلوب الرأسمالي في النمو و الأسلوب الاشتراكي حيث أنها تعتمد علي الواقع الاقتصادي الذي حدث فعلا في السنوات الخمسين الأخيرة حيث كان هناك تدخلا اقتصاديا حكوميا منتظما في الشئون الاقتصادية لدول العالم عموما فأصبحت الدولة تتدخل في تشكيل النشاط الاقتصادي و توجيهه الوجهة التي تراها كفيلة بتحقيق النمو.

ولقد نتج عن تدخل الدولة المتزايد في الشئون الاقتصادية للدول النامية ظهور نظريات حديثة تؤيد هذا التدخل و تضع الأسس العلمية الفنية التي تنظمه بشكل يعود بأقصى الفائدة علي إنماء هذه الدول ور فع مستوى معيشة شعوبها و خاصة إذا ما كان مقترنا بتحقيق عدالة اجتماعية و إشباع الحاجات الاجتماعية و هنا نكون بصدد الاتجاه لأسلوب اشتراكي في التنمية و في هذه الحالة تمثل الدفعة القوية التي تقوم بها الدولة أساسا ضروريا للتنمية.

٢-و مما يوجه لنظرية الدفعة القوية من نقد هو أنها تفترض توافر كميات ضخمة من رؤوس الأموال لإقامة الهياكل السياسية و المشروعات المتكاملة و أجهزة فنية و إدارية كافية لإدارة تلك المشروعات في المرحلة الأولي للتنمية بالنسبة للبلاد المتخلفة فتكون بصدد بلاد هي الأصل تعاني من ندرة رأس المال و عدم كفاية المهارات الفنية و الإدارية علي جميع المستويات و من هنا كان وصفها بالبعد عن الواقعية.

٣-كما يؤخذ علي نظرية الدفعة القوية أن افتراضها أن البلدان المتخلفة تبدأ عملية التنمية من الصفر يخالف الواقع حيث ترد التنمية فيها علي اقتصاديات يعكس بنيانها ما تسني لها تحقيقه في الماضي من إنجازات و ما تحقق لها من نمو و يوجه هذا النقد كذلك لنظرية النمو المتوازن كما سوف نرى.

٤-كما ذكرنا في البداية فإن نظرية الدفعة القوية شأنها في ذلك شأن غيرها من نظريات التنمية الرأسمالية و كنتيجة لعدم توافر رؤوس الأموال

المحليـة تـري ضـرورة الاعتمـاد علـي رؤوس الأمـوال الأجنبيـة و نظـرا لضيق حجم السوق تري أيضا الابتعاد عن الصناعات الإنتاجيـة (التـي تعد الأساس المادي لأي تنمية) و الاتجاه إلي الصناعات الاستهلاكية كما و لو أنـها تتضمن إشرافا معينا للدولة و دورا متزايدا لها في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية إلا أن واضعيها يرون أن تعطي الأهمية للمنظمين الأفراد و أن يكون هناك تدخل الدولة لخدمة هؤلاء المنظمين.

علي أنه هناك رأي يشير إلي أن فكرة الدفعة القوية لا تستقيم بطبيعتها مـع فلسـفة الحريـة الاقتصـادية – و إنمـا يقتضـي تـدخلا فعـالا مرسوما مـن جانب الدولة لتعبئة المواد الضرورية و وضعها فـي خدمـة الإنتـاج حيث لا يتوقع أن يسفر الاعتماد بصفة اساسية علي المبادأة الفردية و حوافز السوق في البلدان المتخلفة عن تدبير الموارد اللازمة لدفع عجلة التنمية فيها و هذا ما تعرضنا له في النقطة الأولي من هذا التقييم.

المبحث الثاني
نظرية أو نمط النمو المتوازن

يعتبر نيركس Nurkse من رواد نظرية الدفعة القوية و الذي طورها فيما بعد إلي نظرية النمو المتوازن و معتنقي و مؤيدي هذه النظرية يبدءون من فرضية أن الاقتصاد المتخلف الذي تكون موارده محدودة لديه الاختيار أمام أمرين:

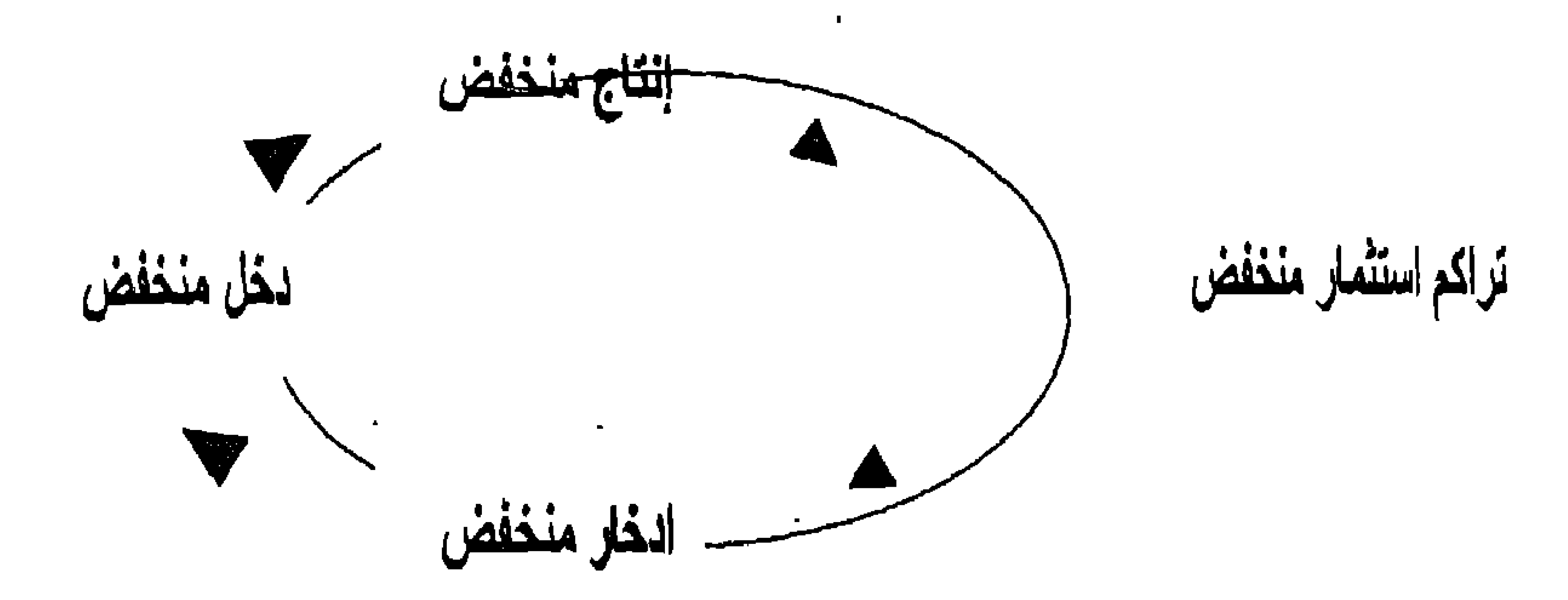
الأولي : تنمية فروع الإنتاج الموجهة من أجل التصدير و ذلك يعني في حقيقة الأمر تحقيق نمو غير متوازن ما ينادي به البعض و كذا إستراتيجية إحلال الواردات و إستراتيجية صناعات التصدير)

الثاني: تنمية عدد من فروع الإنتاج الصناعي في نفس الوقت و تكون قادرة علي خلق أسواق متبادلة بينها (أي تكون هناك علاقات اعتماد متبادل بينها من حيث تصريف المنتجات)و هذا ما يطلق عليه نظرية النمو المتوازن.

و طبقا لطبيعة التقسيم الدولي الرأسمالي للعمل فإن الطلب الخارجي غير قادر علي امتصاص زيادة الناتج الوطني بالنسبة للمواد الأولية فإنه يجب إقامة العديد من صناعات الاستهلاك و التي يجب أن تكون متكاملة أفقيا ــو حتي تستطيع من خلال الإنتاج الذي تخلقه أن تخلق الطلب علي هذا الإنتاج.

أولا : أسس هذه النظرية :

يبدأ نيركس تحليله بدراسة حلقة أو دائرة التخلف المفرغة و يمكن توضيحها كما يلي: و قد سبق أن تعرضنا لها بالتفصيل و أوضحنا ما تنطوي عليه و ما تتضمنه من فروض و ما يوجه إليها من نقد.



فحيث أن إنتاجية العمل و الدخل الحقيقي منخفضان للغاية في الاقتصاد المتخلف و من ثم يكون معدل التراكم و الاستثمار منخفضان كما أن العوامل الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية تتفاعل مع بعضها البعض فتجعل الدولة المتخلفة في حالة ركود دائم إذ طالما أنه في البلد المتخلف يوجد نقص في عرض رأس المال نتيجة لضعف الادخار هذا من ناحية.

كما أن فرص الاستثمار في هذه البلدان لابد و أن تكون ضعيفة لأن القوي الشرائية التي تحرك هذه الاستثمارات و تغذيها منخفضة لهبوط لإنتاجية العمل – و هذه الإنتاجية المنخفضة هي النتيجة الطبيعية لقلة رؤوس الأموال المستخدمة في الإنتاج نتيجة لانخفاض فرص و مبررات الاستثمار .. و هكذا يصل نيركس إلي بداية النقطة التي بدأ منها تحليل دائرة الفقر المعيبة و التي اتخذها أساسا لنظريته في النمو المتوازن (هي أن ضعف فرص الاستثمار يضيق رقعة السوق و ضعف القوي الشرائية لدي أغلبية السكان و أسباب ذلك كله هو ضعف الإنتاجية).

ثانيا: محتوى هذه النظرية:

١- يتمثل في إقامة العديد من الفروع الإنتاجية في مجال الصناعات الخفيفة و اساسا الصناعات الاستهلاكية غير المعمرة حيث أن دورة رأس الكال في هذه الصناعات سريعة و يتم التراكم الرأسمالي بدرجة اسرع من الصناعات الأخرى و يتم توفير رؤوس الأموال داخليا و خاصة من رؤوس الأموال الأجنبية و هذا الاختيار تفرضه ضيق رقعة السوق ، فإنشاء هذه الصناعات في حد ذاتها يعمل على توسيع رقعة السوق.

٢- و يعتمد نيركس في رأيه هذا علي قانون ساي Say في الأسواق (حيث العرض يخلق الطلب عليه) و بالتالي فإن حجم السوق يتوقف علي حجم كمية الإنتاج لذلك فإن زيادة القدرة الإنتاجية في الداخل تؤدي إلي زيادة القوة الشرائية.

٣- و المزايا التي يحققها إقامة فروع انتاجية متعددة في نفس الوقت هي الاستفادة من :

١- هجوم سيسوندي و هالتس و كينز القائم علي أنه من الممكن أن الطبقات الاجتماعية المستفيدة من إنشاء صناعات جديدة لا تقوم بإنفاق و استثمار كل دخولها الجديدة بل تلجأ إلي اكتناز جزء كبير و هنا نكون أمام فائض إنتاج حيث أن العرض الإضافي يخلق الطلب عليه.

طبقا لنموذج تعدد الانتاج الموسع عند ماركس - فلابد ان يكون هناك عدم توازن بين العرض و الطلب حتى يتم النمو حيث لضمان التنمية لابد من اعادة استثمار جزء من فائض القيمة فى مجال الانتاج .

٢- النمو المتوازن فى عدة فروع انتاجية - لا يمكن تحقيقه الا اذا كانت مرونات الدخل متعادلة و متناسبة فلو ان مرونة الدخل فى فرع معين غير متعادلة بدرجة تؤدى الى قصور الانتاج بالرغم من التجهيزات التىاستلزمها انشاء الفرع – فان هذا يؤدى الى تراجع معدلات التوسع فى الانتاج (و يكون ذلك بمثابة عدم وفورات بالنسبة للفروع الاخرى) .

٣- هذه النظرية قائمة على افتراض استيتاكى "ساكن" ففى هذا المجال يمكن ان نتساءل اذا ما كان الطلب و الاذواق الناتجة عن ارتفاع الدخل الراجع الى انشاء الفروع الانتاجية المتوازنة افقيا سوف يكونا متوافقين مع حجم و طبيعة الانتاج المقترح او لا .

ب- **الحدود العملية :**

١- هذه النظرية تتطلب تامين رؤس الاموال اللازمة لتنفيذ الاستثمارات لدفع عجلة النمو الاقتصادى و الاقتصاديات المختلفة لا تملك الموارد الانتاجية الضرورية للقيام بنمو متوازى و فى نفس الوقت فى عدة فروع ، و على ذلك فان نظرية النمو المتوازن لا تحل مشكلة عدم مرونة الموارد النادرة

٢- هذه النظرية تفترض استقرار فى معدل الاجر الحقيقى و هذا مخالف للحقيقة حيث فى الاقتصاد المتخلف يمارس ضغط قوى على الاجور نتيجة التضخم الذى يصحب دائما عملية التصنيع فضلا عن المستوى المنخفض للمعيشة و للحياة المتوافر اساسا منذ البداية .

٣- هذه النظرية (مثلها مثل نظرية الدفعة القوية) نفترض بدء النمو فى البلدان المتخلفة من لا شىء اى من مستوى الصفر بينما الواقع عكس ذلك

أ- الاعتماد المتبادل و المتكامل الأفقي بين الصناعات الخفيفة (الاستهلاكية) حيث كما ذكرنا فإن هذه الصناعات تخلق الأسواق لإنتاجها المحتمل.

ب- الاستفادة من وفورات الإنتاج الكبير المدي سواء كانت وفورات داخلية نتيجة لخفض تكلفة انتاج الوحدات كلما زاد الإنتاج – أو كانت وفورات خارجية راجعة للتخصص و حجم الوحدة (المؤسسة الإنتاجية) و انخفاض تكاليف النقل – التسويق ...

٤- و يري نيركس أن أهم العوامل التي تؤثر في الإنتاجية هي نوع وكمية رأس المال المستخدم في العملية الإنتاجية فلا يمكن استعمال آلات ومعدات ذات إنتاجية عالية لأن ضيق رقعة السوق لن تستوعب هذه المنتجات.

لذلك فإنه يري أن النمو المتوازن هو الكفيل بالقضاء علي الركود الاقتصادي و ضيق السوق و هو يعتمد علي أفكار "ستيوارت ميل" (حيث أن كل زيادة تطرأ علي الإنتاج إذا ما وزعت علي جميع فروع الصناعة بالنسبة التي يراها المستثمر الفردي سوف تخلق الطلب عليها) لذلك يقترح نيركس أن توزع الاستثمارات بكميات هائلة علي دائرة واسعة من الصناعات المختلفة علي أساس أن الأفراد العاملين في هذه المصانع سيكونون وحدات صناعية تشتري و تفيد غيرها من الصناعات(الاستهلاكية غير المعمرة) و عند ذلك يحدث التكامل الصناعي الحقيقي بحيث تستفيد الصناعات من بعضها البعض بشكل متوازن و هذا يؤدي إلي حدوث توسع واضح في حجم السوق – الأمر الذي يساعد علي استمرارية النمو الاقتصادي.

ثالثا: حدود و تقييم هذه النظرية:

و مؤداها أن هذه النظرية تقدم احتمالات و إمكانيات ضيقة للتنمية الاقتصادية فضلا عن عدم جدواها في معالجة المشكلة الأساسية للبلد المتخلف و هذه الحدود نظرية عملية.

أ- الحدود النظرية: تلك الملاحظات و الهجوم المقدم ضد النمو المتوازن – و فكرة توازن الاقتصاد التي يعتنقها التقليديين (في البلاد المتقدمة ذاتها).

تماما حيث ان هذه البلدان تبدا النمو من مراكز اقتصادية تعكس قرارات استثمارية سابقة تمت فى ظروف استثمارية قديمة – كما ان الاوضاع الاقتصادية لتلك البلدان ليست توازنية نتيجة لتطور بعض الصناعات فى اوقات سابقة و من هنا فان الاستثمارات التى تطلبها نظرية النمو المتوازن ستؤدى فى الواقع الى نمو غير متوازن .

٤- كما ان عقبة ضيق السوق لا تظهر الا فى حالة اقامة مشروع جديد يستهدف زيادة الانتاج للسوق المحلية . اما اذا كان هدف الاستثمار الجديد هو خفض تكالف الانتاج ، او انتاج بدائل للواردات او الانتاج للتصدير فانه لا يعانى من شيق السوق .

٥- و اخيرا فان التصنيع عن طريق زيادة الانتاج من السلع الاستهلاكية طبا لما توصى به هذه النظرية – لا يكفل تحقيق معدل مرتفع لتراكم راس المال بسبب ما يقتضيه توفير السوق اللازمة لاستيعاب تلك السلع من ايثار المستهلكين بالجانب الاكبر مما تولده تلك التنمية من دخل مع ما يترتب على ذلك من ضعف المعدل الحدى للادخار و بالتالى تواضع الموارد المتاحة لتمويل التنمية .

المبحث الثالث
نظرية النمو غير المتوازن

ظهرت هذه النظرية استنادا الى دراسة الواقع التاريخى الذى مرت به اوروبا الغربية خلال تطورها الاقتصادى منذ بداية القرن التاسع عشر حتى الان حيث سارت التنمية على اساس المشاريع الفردية و تدخل الدولة فى عملية النمو عن طريق استثمارها لبعض الاموال فى المواصلات و انشاء محطات القوى المحركة و غير ذلك من الخدمات التى لا يتجه لها المستثمر الفردى لانخفاض معدل الربح فيها (الخدمات الاساية ، و الخدمات الاجتماعية و بعض المشروعات الصناعية)

أولا : اساس و جوهر النظرية :

١- جوهر نظرية النمو غير المتوازن الذى اوضحه الاستاذ هيرشمان Hirshman انه فى الاقتصاد المتخلف يجب توجيه بعض الاستثمارات الى فروع انتاجية معينة . و هذه الاستثمارات تخلق بدورها فرصا جديدة للاستثمار فتؤدى بذلك الى النمو الاقتصادى لان الاستثمارات ذات الاثر الكبير فى النمو ليست تلك التى تؤدى الى التوازن فى الاقتصاد القومى و انما هي التى تعمل على خلق الاختلالات و عدم التوازن فى الاقتصاد

٢- يقول هيرشمان ان الكابوس الذى كان يزعج فكر الاقتصاديين التقليدين الذين ينادون بالتوازن هو نفسه الذى يجب ان ننظر اليه على انه خير مساعد فى عمليات التنمية الاقتصادية و كذلك فهو ينادى بخلق الحيوية فى الاقتصاد التنافسي و ذلك عن طريق الاستمرار فى خلق الاستثمارات عنصرا نادرا) ان هذا الاختيار يرجع ايضا الى اعتبارات تتصل بضعف معدلات الادخار فى هذه البلدان ، و بالتالى عدم توافر الاستثمارات اللازمة لانتاج السلع الوسيطة و السلع الانتاجية . و على ذلك فان هذين النمطين يتفقان فى الهدف النهائى و النوصية الاساسية و هو البدء بالصناعات الاستهلاكية غير المعمرة غير ان كل نمط اتضح لنا يسلك سبيلا مختلفا و يقوم على اسس متباينة على الاخر .

و نضيف ايضا انه من المحتمل تطبيقا للتوصية الاساسية لهذين النمطين فهناك مخاطر وجود قطاعين مختلفين احدهما صناعى حديث متقدم و الاخر تقليدى راكد مختلف مما ينتهى بالتنمية فى اطار كل منهما (و على

وجه الخصوص النمو غير المتوازن) الى نمط ثنائى للاقتصاد القومى كذلك الذى اورثه الاستعمار للبلدان المختلفة مع ما يترتب على ذلك من تفكك هيكل بنائها الاقتصادى و الاجتماعى .

طبقا لنظريه النمو غير التوازن _ ومن وجهه نظر فنيه وبالتجرد من اثار الاثمان النسبيه والتضخم فان الاستثمارات تتجه الى انتاج السلع النهائيه (الاستهلاكية) وليس الى انتاج السلع الوسيطيه او السلع الانتاجيه (الاساسيه) والحجه الاساسية فى ذلك هو عدم تواجد سوق لكل من السلع الوسيطية والسلع الانتاجية فى البلد المتخلف _ بينما يتوافر هذا السوق بالنسبة للسلع النهائيه _ ومن ثم ينبغى ان تتوجة الاستثمارات الى انتاج هذا النوع من السلع _ والاعتماد على الخارج بالنسبة للنوعين الاخريين من السلع (الانتاجية والوسيطية) حيث ترى هذه النظرية انة لكى تتعرف على الفروع التى يتم فيها التوسع الصناعى _ فينبغى ان يتم ذلك عن طريق فحص هيكل الطلب النهائى (اى يكون الاستثمار طبقا للطلب النهائى) وذلك فى المرحلة الاولى من التنمية الاقتصادية _ وبالطبع فان هذا الطلب النهائى والذى يتوافر لة سوق فى البلد المتخلف يتركز فى السلع الاستهلاكية غير المعمرة .

ويرى مؤيدوا هذه النظرية ان توجية الاستثمارات الى فروع انتاج السلع الاستهلاكية غير المعمرة اساسة ان انتاج السلع الانتاجية والسلع الوسيطيه يستلزم ....

(١)تواجد سوق واسع النطاق _ وهذا مالا يتوافر فى البلد المتخلف
(٢)معدل ادخار صافى وقدرة على الاستيراد مرتفعان وهذان يتجاوزان امكانيات البلد المتخلف
(٣)فن انتاجى متقدم وقوة عاملة مؤهلة فنيا وهذا غير متوفر فى البلد المتخلف فى المرحلة الاولى من التنمية.

وبعبارة اخرى يمكن التعبير عن نوع الصناعات التى يتم البدء بالاستثمارات فيها لهذه النظرية كما يلى :

لقد اعتمد هيرشمان فى المفاضلة بين مختلف فروع الانتاج المباشر على التفرقة بين اثار الدفع الى الخلف واثار الدفع الى الامام ويقصد باثار الدفع الى الخلف ما يترتب على الاستثمار من تحفيز على الاستثمار فى المراحل الانتاجية السابقة علية كما يقصد باثار الدفع الى الامام ما يترتب على الاستثمار من تحفيز على الاستثمارات فى المراحل الانتاجية اللاحقة له ولما كان تقرير

الاولية لاستثمار على الاخر يعتمد على مدى فعالية كل منهما فى التحفيز على استثمارات اخرى فانة يمكن المقارنة بين مختلف الاستثمارات على اساس مجموع ما يولده كل منها من اثار الدفع الى الامام والى الخلف ويستعان فى ذلك بجدول المدخلات والمخرجات التى تبين ان الصناعات التى تقع فى المراحل الوسطى للانتاج تفضل غيرها من حيث فعاليتها فى التحفيز على الاستثمار لارتفاع ما تتمتع بة من اثار الدفع الى الامام والى الخلف.

ويضيف هيرشمان ان فعالية الصناعة فى التحفيز على الاستثمار تزداد كلما عظم ما تتمتع بة من اثار الدفع الى الخلف ذلك ان ما تتمتع بة صناعة من تحفيز على الاستثمار فى صناعة لاحقة انما يرجع الى ما توفرة الاولى للثانية من مستلزمات الانتاج _ بينما يرجع التحفيز على الاستثمار فى مرحلة سابقة الى ما توفرة الصناعة الاولى للصناعة الثانية من سوق داخلية وعنده ان توفير هذه السوق الداخلية اكثر تاثيرا فى التحفيز على الاستثمار من مجرد _ توفير مستلزمات الانتاج.

ثالثا .... معالم وابعاد نظرية النمو غير المتوازن

أ.المصادر الرئيسية للحركة والتقدم .

يشير هيرشمان ان اكثر ما تحتاجة التنمية هو وضوح الرؤية امام المسئولين فيما يختص بالموازنة بين النفقات التى ستنفق على التنمية وبين الفوائد التي ستجنيها البلاد من جراء تحقيق التنمية ، لذلك يجب معرفة ماذا يجب عملة للتغلب على التخلف وتحقيق التنمية وكل خطوة فى ذلك لها تكاليفها ومقوماتها.

ويعتقد هيرشمان انة لا توجد مجموعة معينة من الشروط الاساسية للتنمية الاقتصادية ولذلك فمن الصعوبة بمكان تحديد مجموعة معينة واضحة من مظاهر التخلف ويضيف وما يكون عقبة للتقدم فى احدى المجموعات وعند احدى مراحل التنمية قد يكون عاملا ساعدا فى ظروف مختلفة.

فالتنمية فى رأيه ليست فى وضع معين ثابت بة مجموعة واضحة من المصادر الحركية فحسب وانما التنمية هى وجود عوامل تتفق والظروف السائدة فى وقت معين وفى مرحلة زمنية معينة ومن ثم فكما يقول ... فقد تلعب

بعض العوامل الانتاج دورا بالغ الاهمية فى فترة زمنية معنية وفى مرحلة معينة من مراحل التنمية اكثر من دورها نفسها فى فترة اخرى.

والخلاصة ان هيرشمان يؤكد وجود عامل ينظم ويربط العوامل الانتاجية المختلفة بالموارد المتاحة والقدرات اللازمة للتنمية ويعتبر الطريق نحو التنمية _ وهو بلا شك الدور الذى يلعبة المنظم.

ب المنظم فى نظرية النمو غير المتوازن

ان الرغبة فى تحقيق الارباح وكسب المال هى اهم الدوافع التى تشجع المنظمين على المجازفة برؤوس اموالهم فى مشروعات استثمارية جديدة فهذه هى القاعدة العامة المعروفة فى التنظيم الراسمالى ....

واذا كان هيرشمان ينطلق من ان الاستثمارات اذا ما تمت فى قطاع ما تؤدى الى استثمارات اخرى فى قطاعات اخرى _ عبر سلسلة من النمو غير المتوازن والاختلالات فان المنظم الكفء وهو يعالج احدى هذه الاختلالات (نمو غير متوازن) قد يفتح بذلك اختلالا اخر (اى مجال اخر للاستثمار عن طريق (نمو غير متوازن) لظهور الوفورات الخارجية فإذا ما عمد المنظم إلي القضاء علي هذا الاختلال فإن الوفورات الناجمة عن ذلك قد تحدث اختلال آخر و هكذا فإن المنظم الكفء هو يحاول إحداث التوازن قد يعمل علي عدم التوازن نتيجة الوفورات الخارجية و هكذا بهذه الطريقة يتأرجح الاقتصاد القومي من جهة إلي أخري طالما أنه يسير في طريق النمو.

ج- اختيارات الاستثمارات و المشروعات الجماعية:-

سبق أن تعرضنا لذلك – و نضيف إلي أن هيرشمان يقول ان قدرا محدودا من التقديم و التأخير في مشروعات التنمية قد يكون أكثر فاعلية من الانتظام المثالي في القيام بهذه المشروعات و من الصعوبة وضع قواعد عامة في هذا الشأن.إذ ينبغي هذه العملية لمبدأ التجربة و الخطأ فمن الصعوبة تحديد خطوات التنمية تحديدا قاطعا – و ذلك لاعتماد هذه الخطوات علي خطوات أخري قد تمت بالفعل و أصبحت حقيقة واقعة.

ومن هنا فإن نظرية النمو غير المتوازن لا تضع في اعتبارها أولوية القيام بالمشروع (أ) قبل المشروع (ب) و إنما تهتم بفكرة تتبع المشروعات أ،

ب ، ج و تحاول توضيح أكفأ سلسلة من الاستثمارات التي تؤدي إلي دفع تيار التنمية.

ويري هيرشمان كذلك أن التنمية تتطلب القيام بمشروعات عامة جماعية تستفيد منها بقية المشروعات الأخري و هي الاستثمارات في مرافق النقل و المواصلات و الطاقة و المشروعات الكبرى و السدود و القناطر و الفكرة التي يوردها هيرشمان إزاء هذا النوع من الاستثمار العام أن الدول النامية و هي تقبل علي هذه المشروعات إنما تعمل كذلك و في نفس الوقت علي تشجيع المنظم (المستثمر الفردي) و حصوله علي هذه الخدمات مجانا أو بسعر منخفض.

رابعا: حدود و نقد هذه النظرية:

لعله وضح مما تقدم أن نظرية النمو غير المتوازن لهيرشمان نظرية رأسمالية قلبا و قالبا فهي تعتمد علي الواقع الاقتصادي التاريخي الذي مرت به الدول الراسمالية الغربية في تطورها منذ القرن الـ ١٩ حتى الآن فقد تحققت التنمية في هذه البلاد عن طريق المنظم الرأسمالي الذي يوجه استثماراته طبقا لهدف تحقيق أقصي ربح و حسبما تقتضي الظروف الاقتصادية و هذه الاستثمارات كانت تخلق بعض الاختلالات و عدم التوازن في الاقتصاد القومي عموما الأمر الذي أدي إلي ظهور أنواع أخري من الطلب غير المستوفي في جهات أخري تقتضي بدورها أنواعا ثلاثة من الاستثمارات لإقرار التوازن و هكذا تدور الدائرة فالنشاط الاقتصادي الرأسمالي الغربي كان دائما يفسح الطريق واسعا أمام المستثمر الفردي ليباشر مهامه الاقتصادية بعيدا عن التدخل الحكومي القائم علي خطة موضوعية و ترتب علي ذلك زيادة ناتج الفرد و ارتفاع في الدخول القومية و تحسين في مستويات المعيشة صاحبه زيادة في تركز و تمركز راس المال و هنا نتساءل هل يمكن أن يحقق هذا السبيل تنمية البلاد المتخلفة ؟ و الإجابة بالحتم لا.

٢- تقوم نظرية النمو غير المتوازن علي أساس تصرفات و سلوك المستمر الفردي (المنظم) بالتعاون أحيانا مع الحكومة و بالتالي تعتمد علي مؤشرات الربح و ميكانيكية السوق لتوجيه الاستثمارات في البلد المتخلف.

٣- تتضمن نظرية النمو غير المتوازن في مجال تطبيقها إعادة توزيع الدخل القومي لصالح طبقة من المستثمرين الرأسماليين كنتيجة للارتفاع

المستثمر في السلع الصناعية و الغذائية و استخدام فن انتاجي قائم علي الاستخدام الأكثر لرأس المال و استقرار معدل الأجر الحقيقي برغم الارتفاع المستمر في الأسعار (أي الثبات النسبي للأجر).

٤- تؤدي هذه النظرية إلي ظهور الاحتكار نتيجة للأرباح الضخمة التي يحقق المستثمرون الرأسماليون (المنظمون) بسبب الارتفاع المستمر للأسعار وسياسة الحماية التي قد تتخذها الدولة لمنع منافسة المنتجات الأجنبية فهؤلاء المنظمون يلجئون تدريجياإلي استثمار أرباحهم في فروع إنتاجية أخري. و هذا يؤدي إلي ظاهرة تمركز الإنتاج في عدد محدود من المشروعات الكبري مما يخلق ظاهرة الاحتكار بأثارها الخطيرة.

٥- تبعية و اعتماد التنمية علي الخارج و ذلك ناتج من أن صادرات الدول المتخلفة يتكون دائما من عدد محدود جدا من منتجات أولية(مواد خام و مواد غذائية) و تتحدد اسعارها دائما بواسطة البلاد المتقدمة المسيطرة علي السوق العالمي و إذا ما أخذنا في الاعتبار أن الطلب علي هذه المنتجات يتصف بالمرونة في الوقت الذي يتصف عرضها بعدم أو قلة المرونة هذا فضلا عن المركز الاحتكاري للدول الرأسمالية المتقدمة و الشركات متعددة الجنسيات و هذا كله يؤدي إلي ثبات أو تدهور اسعار هذه المنتجات – هذا من جهة – و من جهة أخري فإن التوسع الصناعي للبلاد المتخلفة يعتمد طبقا لهذه النظرية علي القدرة الاستيرادية لهذا البلد و هذا بالنسبة للسلع الإنتاجية و الوسيطة (حيث أن هذه النظرية تري عدم البدء بإنشاء صناعات لإنتاج هذه السلع و الاعتماد علي الخارج باستيرادها) كل ذللك ينتج عنده معدلات التبادل في غير صالح هذه البلاد و تبعية و اعتماد التنمية فيها علي البلاد الرأسمالية المتقدمة.

٦- عدم قدرة هذا النمط من النمو غير المتوازن علي امتصاص البطالة حيث أن استخدام فن انتاجي متقدم يعوض النقص في القوة العاملة المؤهلة – يكون له اثره المحدود في زيادة استخدام القوة العاملة عند إقامة فرع إنتاجي و لكن ذلك يكون بنسبة ضعيفة كما أنه يؤدي إلي الاستغناء عن قدر من القوي العاملة (و هذا يعتمد دائما علي العلاقة بين رأس المال و العمل) و ليس خافيا أبعاد مشكلة البطالة في البلاد المتخلفة بحيث أن القضاء عليها يعد هدفا اجتماعيا و سياسيا يتعين أن تحرص عليه سياسات التنمية.

خامسا: مقابلة بين نظريتي النمو المتوازن و النمو غير المتوازن:

يري البعض أن نظرية النموغير المتوازن لهيرشمان علي عكس نظرية النمو المتوازن لنيركس – فهي تقوم علي أساس تصرفات و سلوك المستثمر الفردي بالتعاون مع الحكومة .

بينما تقوم نظرية النمو المتوازن أساسا علي التوجيه الحكومي المركزي و من هنا فإن نظرية النمو المتوازن تؤيد وجود خطة اقتصادية تضعها الحكومة لخلق النمو في جميع الميادين دفعة واحدة ، وعكس ذلك نجده في نظرية النمو غير المتوازن التي لا تعتمد علي خطة اقتصادية مركزية و حيث يبرز دافع الربح الفردي كمؤشر لاتجاهات الاستثمارات التي يلجأ إليها المنظمون الفرديون الذين يرسمون طريق النمو الذي تسير فيه الدولة النامية.

علي أي حال فإننا سوف نعرض في إطار سياسات التنمية المقارنة و إستراتيجيات التنمية لفكرتي النمو المتوازن و النمو غير المتوازن / و إننا طبقا لأسس نعتبرها سليمة و في إطار تاريخي و واقعي محدد.

و ما يمكن قوله في هذا المجال – و في إطار استعراضنا لهذه النظريات كما قدمها مفكروها – أن كلٍ من نمطي النمو المتوازن و النمو غير المتوازن يصلان إلي نفس النتيجة و هي تنمية الفروع الإنتاجية في الصناعة الخفيفة (الصناعات الاستهلاكية غير المعمرة) و ذلك لاعتبارات تتصل بضيق السوق الداخلي للبلد المتخلف. كما أن هذه الصناعات تميل إلي الاستخدام الأكبر نسبيا للقوي العاملة بالنسبة لراس المال (والذي يكون جديدة التي تؤدي إلي وفورات خارجية و تفتح المجال أمام استثمارات جديدة و هذا النوع من الاستثمارات أسماها هيرشمان "الاستثمارات القوية" التي توضح كيف يظهر الاختلال في إحدي الصناعات فيؤدي إلي مزيد من الاستثمار لإعادة التوازن ثم يظهر اختلال آخر يتطلب مزيدا من الاستثمار و هكذا...

٣- بالنسبة لهيرشمان – يظهر الموقف المثالي بالنسبة للتنمية الاقتصادية عندما يؤدي اختلال ما إلي حركة إنمائية في هذا الاتجاه و التي بدورها تؤدي إلي اختلال يقتضي نفس التحرك الإنمائي و هكذا فإذا تمت هذه السلسلة من النمو غير المتوازن : فليس علي واضعي البرامج الاقتصادية إلا أن يراقبوا هذه العملية من بعيد.

٤- و يعتمد هيرشمان في تحليله علي الفكرة القائلة بأن عملية النمو الاقتصادي بحد ذاته تحتوي علي عمليات صغيرة تعتمد كل منها علي الأخرى في تكامل و انسجام لذلك كل عملية استثمارية تسهل عملية استثمارية أخرى و كل مجموعة منتجة تؤدي إلي مزيد من الطلب علي السلع الأخرى و هكذا تسير عملية النمو مُعتمدة علي مبدأ التكامل الاقتصادي ...

مدى صلاحية نظريات التنمية السابق عرضها للتطبيق في الدول المتخلفة:

يجيب علي ذلك باختصار أحد الاقتصاديين المختصين الأستاذ بوك بأن استيراد الأنظمة الاقتصادية الاجتماعية يتعارض مع الأنظمة الاجتماعية للدول حديثة النمو بما يتمثل في الازدواج الاجتماعي و هو يري أن النظريات الاقتصادية الرأسمالية قد وضعت لنظام رأسمالي لا يتوافر هيكله و تنظيمه و احتياجاته في البلاد المتخلفة و عموما فعدم صلاحية تلك النظريات للدول المتخلفة يمكن إرجاعه للأسباب التالية:

أولا: ليس هناك نموذج أو نمط معين جاهز لتطبيقه علي واقع معين جاهز لتطبيقه علي واقع معين – فإذا ما عرفنا أن الواقع الخاص بالدول المتخلفة يختلف عن ذلك الواقع الذي توجد فيه الدول المتقدمة يتبين لنا مدي الخطأ المنهجي في القول بصلاحية هذه النظريات أو حتى بالاستفادة منها لمعالجة مشكلات الاقتصاد المتخلف.

ثانيا: إذا ما استعرضنا الوسط التاريخي الذي وجدت فيه هذه النظريات و خاصة النظرية الكينزية حيث كان الاقتصاد الرأسمالي في أوج أزمته و مشكلات هذا الاقتصاد و الخاصة بسير الاقتصاد عبر الدورة و محاولة إخراجه عن عثرته – تبين لنا أن هذه النظريات و خاصة الكينزية جاءت لتقديم حلول مؤقتة و مسكنة في هذا المجال وذلك أمرا لا يتوافر في الوسط الذي تتواجد فيه اقتصاديات الدول المتخلفة حيث المشكلة هي مشكلة هيكلية و هي تطوير الاقتصاد القومي.

ثالثا: إذا كان مفهوما أن الدول المتخلفة تعاني مشكلة التخلف الاقتصادي و أن جوهر هذا التخلف يتمثل في التبعية و الاستغلال و التجميد و النهب الذي مارسته لدول الرأسمالية إزاء هذه البلاد و أن عملية التخلف هذه عملية حدثت عبر تطور زمني في الهيكل الاقتصادي المتخلف جعلت منه اقتصادا تابعا و مختلا ينتج طبقا لاحتياجات الاقتصاد الأم و ليس استجابة لاحتياجات المنتجين المباشرين – و عليه فإن المشكلة الأساسية هذه البلاد هي الخروج من التخلف الاقتصادي الذي خلقه التطور الاقتصادي و نمط تقسيم العمل الدولي الرأسمالي و لا يتم ذلك إلا بإعادة التوازن لهذا الهيكل المختل و جعل هذا الاقتصاد ينتج استجابة لاحتياجات أفراد هذا المجتمع و يكون ذلك بمثابة الهدف الأساسي – و يتعين في هذه الحالة وضع استراتيجية عامة للتطوير الاقتصادي و الاجتماعي تهدف إلي بناء هيكل اقتصادي متقدم في كافة

فروع النشاط الاقتصادي و تعبئة الفائض الاقتصادي لتحقيق هذا الغرض إذا كانت هذه المشكلة في الدول المتخلفة فإنه يظهر واضحا عدم ملائمة هذه النظريات لهذه الدول لإختلاف الأوضاع الهيكلية.

رابعا: من استعراض الخصائص المنهجية و الفروض الأساسية لهذه النظريات و خاصة ما كان منها قائما علي التحليل الكينزي "في الإطار الساكن" و الذي يتعلق بأداء الاقتصاد القومي في الزمن القصير و الانعكاس الفني من الناحية الإستراتيجية و الانعكاس الفني من الناحية التحليلية لهذا التحليل إنه يأخذ الهيكل كمعطي و يهتم بالتبادل و إن التحليل يتم في دائرة التبادل و في صورة التدفقات النقدية.

خامسا: إن النظرية التحليلية للأدوات الرئيسية للتحليل الكينزي خاصة و النظريات السابقة عامة و هي : المضاعف – المعجل – معامل رأس المال – الميل الحدي للاستهلاك. توضح محدودية آثار تلك الأدوات حتي في الاقتصاد الرأسمالي المتقدم فمن باب أولى عدم جدواها للاقتصاد المتخلف الذي يتميز بانعدام التوازن الهيكلي (نقص في وسائل الإنتاج البطالة المقنعة – عدم وجود طاقات إنتاجية كافية – غلبة الطابع الزراعي علي الهيكل و اتصاف الإنتاج الزراعي بعدم المرونة – سيطرة الطابع الاحتكاري علي الصناعة و الخدمات – وجود جزء كبير من النشاط الاقتصادي في بعض المجتمعات المتخلفة لا تسيطر فيه العادات النقدية).

سادسا: لعل ما يجمع بين هذه النظريات جميعا اتفاقها علي ضرورة توفير رؤوس الأموال اللازمة للتنمية في الداخل عن طريق خلق طبقة من المنظمين و اتخاذ جميع الإجراءات لمساعدتهم أو عن طريق اقتراض رؤوس الأموال الأجنبية و في الحالتين فإن الغرض النهائي هو تحقيق الربح – و إن الاقتصاد يسير طبقا لقوانين السوق بدون ضوابط . و هذه العملية مؤداها إعادة توزيع الدخل لصالح بعض الطبقات الرأسمالية فضلا عما يؤدي إليه الاعتماد علي رؤوس الأموال الأجنبية من تبعية الاقتصاد المتخلف و في النهاية تبقي الأهداف الاجتماعية للتنمية و حاجات الغالبية المادية و الثقافية مستبعدة كما يجمع بينها أيضا التوصية بإنشاء الصناعات الاستهلاكية "خفيفة" و عدم الاتجاه إلي إنشاء الصناعات الإنتاجية و الوسيطة و ما يتضمنه ذلك من تبعية.

مما تقدم يتضح لنا عدم ملائمة هذه النظريات للبلاد المتخلفة فهي لا تقدم حلا للخروج من التخلف الاقتصادي بل إنها في محتواها تبقي هذه البلاد

في حالة تبعية و الاعتماد علي الدول الرأسمالية و خاصة بالنسبة للسلع الإنتاجية و السلع الوسيطة.

و نشير في نهاية هذا الباب أنه ليس من المأمول أن تصادف البلدان المتخلفة نجاحا يعتد به في تنمية إقتصادياتها ما لم يكن التخطيط الشامل المتكامل سبيلها إلي التنمية حيث يجري حصر لكافة الموارد المادية و البشرية المتاحة للجماعة و توجيهها إلي مختلف فروع الإنتاج تبعا للأولويات المقررة و بما يكفل حسن استخدامها – و لا يستقيم في ظل التخطيط جعل اختلال التوازن كمحرك للنمو الاقتصادي.

خلاصة الفصل الثالث

و الخلاصة التي نخرج منها إن دراساتنا للنظريات الرئيسية للتنمية في هذا الباب لم تسفر عن وجود نظرية عامة تصلح للتطبيق في البلدان المتخلفة. و من جهة أخري فإنه لا شكً أن دراساتها تسهم في إلقاء الضوء علي مشكلات التنمية الاقتصادية في البلاد الرأسمالية مما يتيح الإفادة من بعض ما تتضمنه و كيفية المعالجة التي اتبعتها حتى نرى مدي الصلاحية من عدمه حتة تتضح ما تحتويه كل منها من أفكار و أهداف.

و حيث أن البلدان المتخلفة و إن اتفقت في عدد من الخصائص المشتركة فإنها تختلف فيما بينها اختلافا عميقا في ظروفها الطبيعية و الاقتصادية و الاجتماعية و درجة نضجها و مرحلة التطور التي توجد فيها – و لا شك أن خير إستراتيجية للتنمية هي ما تقوم علي أساس الوعي بحقيقة الظروف الطبيعية و الاقتصادية و الاجتماعية للبلدان التي توضع من أجلها الأهداف المنشودة (انظر مفهومنا للتنمية) و يمكن القول أن النظريات السابقة قدمت بعض المساهمات التي اتخذت اتجاهين.

الاتجاه الأول: ركز علي أسباب فشل الدول المتخلفة في تحقيق عمليات التنمية السريعة:

و هناك تفسيرات ثلاثة للأسباب التي أدت إلي عدم نجاح هذه الدول في تحقيق عمليات إنماء سريعة متجددة و يدور التفسير الأول حول فكرة انها تواجه انفجارا سكانيا.

و يتناول التفسير الثاني مسألة أن القطاعات الإنتاجية التي تخصصت الدول المتخلفة في إنتاجها لا تترتب عليها آثار جانبية أو ثانوية لها وزنها في دعم عمليات الإنماء فيها بينما يدور التفسير الثالث حول وجود عوامل خارجية مثل تدهور شروط التجارة الدولية و الاحتكار الأجنبي عملت علي عدم خروج الدول المتخلفة من دائرة التخلف و التبعية التي تدور في فلكها.

الاتجاه الثاني: تمثل في دراسة للعوامل الأساسية التي تقف وراء – عمليات الإنماء المتجددة ذاتيا:

فهناك العوامل غير الاقتصادية التي تسهم في دفع عمليات الإنماء (عوامل سياسية و فكرية و إدارية وثقافية) و هناك العامل المتمثل في دور

الاستثمار في الموارد البشرية و المادية – و هناك العامل الثالث المتمثل في العلاقة بين القطاعين الزراعي و الصناعي (بين الريف و المدينة)... و هناك العامل الرابع الذي ركز عليه البعض و يتمثل في فكرة مرحلية عملية التنمية أي أنه ينظر إليها علي أنها تأخذ مكانها في صورة مراحل.

و حتى تكتمل لنا الصورة عن أنماط و نظريات التنمية التي تعطى علي نطاق الفكر الاقتصادي الذي نري فيه "الفصل الرابع" أنماط و نظريات التنمية القائمة علي الفكر الاشتراكي و مدي ملائمتها للبلاد المتخلفة.

تدريبات الفصل الثالث

أولا: اشرح نظرية الدفعة القوية ، ثم اذكر رأيك فيها؟

ثانيا: قارن بين نظرية النمو المتوازن والنمو غير المتوازن.

ثالثا : تكلم عن مدي صلاحية نظريات التنمية (الدفعة القوية – النمو المتوازن – النمو غير المتوازن) للتطبيق فى الدول المتخلفة.

مراجع الفصل الثالث

اعتمدنا في هذا الفصل بصفة أساسية على المراجع التالية :

١ـ د/ عزت عبد الحميد البرعي : محاضرات واقتصاديات التخلف والتنمية ١٩٩٥

٢ـ د/ وديع شرايحه : مشاكل التنمية الاقتصادية في البلدان حديثة النمو ، ١٩٧٤

٣ـ د/ صلاح الدين نامق : التخلف والتنمية الاقتصادية

٤ـ د/ العشري حسين العشري ، د/ يسري حسين طاحون : التنمية الاقتصادية ، دار العشري للطباعة والكمبيوتر، ٢٠٠٥

الفصل الرابع

التنمية وسياسات التصنيع

يهدف هذا الفصل بعد دراستة على ان يكون الدارس قادرا علـــى ان :-

١- يوضح مضمون استراتيجية التصنيع عن طريق احلال الواردات

٢- يستنبط هل ادى تطبيق استراتيجية التصنيع عن طريق احلال الواردات بالنسبة للدول النامية الى تحقيق الهدف من تطبيقتها

٣- يوضح اوجة النقد التى يمكن ان توجة الى هذه الاستراتيجية

٤- يناقش استراتيجية النمو عن طريق بناء صناعات من اجل التقدير من حيث:

_ مفهوم هذة الاستراتيجية

_ طبيعة ونوعية الصناعات المنشئة في اطار هذه الاستراتيجية

_ تأثير هذه الاستراتيجية على التكوين الاجتماعى وقوى الانتاج فى الدول المتخلفة

٥- يقيم أو ينقد استراتيجية بناء صناعات من اجل التقدير

٦- يناقش استراتيجية النمو عن طريق بناء الصناعات الاساسية من حيث

_ مفهوم هذه الاستراتيجية

_ الشروط اللازم توافرها لتطبيق هذه الاستراتيجية

٧- يوضح المشاكل التى تيثرها اســتراتيجية النمــو عــن طريــق بنــاء الصناعات الاساسية

٨- يقوم بتقييم ونقد استراتيجية النمو عن طريق بناء الصناعات الاساسية

محتويات الفصل الرابع

المبحث الأول:
استراتيجية التصنيع عن طريق احلال الواردات.

المبحث الثاني :
استراتيجية النمو عن طريق بناء صناعات من أجل التصدير.

المبحث الثالث :
استراتيجية النمو عن طريق بناء الصناعات الأساسية.

المبحث الأول
استراتيجية التصنيع عن طريق احلال الواردات

أولا: مفهوم الاستراتيجية

طبقتها الدول النامية بطريقة أو بأخرى للسير باقتصادها فى مسار التصنيع. ويعنى احلال الواردات ان يتم الانتاج محليا للسلع التى كان يتم استيرادها . بالاضافة الى انتاج ماكان يمكن استيرادة اذا لم نقم بهذا الانتاج. أى انشاء صناعات بغرض انتاج الواردات الحالية. **وهكذا ما قد يتم استيراده فى المستقبل ويتم ذلك عن طريق منع استيراد السلع التى يتم احلالها بالانتاج المحلى، مستخدمين فى ذلك اما التعريفة الجمركية أو أدوات قيود الاستيراد الاخرى ، ويترتب على فرض القيود على استيراد تلك السلع أمرين:**

<u>الاول:</u> أن المنتج المحلى يصبح فى وضع افضل من المنتج الاجنبى من حيث المنافسة السعرية ذلك ان سعر السلعة المستوردة بعد اضافة التعريفة تصبح غير قادرة على منافسة السلعة المحلية.

<u>الثانى:</u> بفرض هذه القيود الاستيرادية ينشأ محليا فائض فى الطلب على هذه السلع مما يترتب علية ارتفاع اسعارها وبالتالى ربحية الاستثمارات فيها. وتتجه الموارد المحلية الى الاستثمار فى انشاء الصناعات التى تقوم بانتاج هذه السلعة التى كان يتم استيرادها من قبل.

*وسياسة التصنيع عن طريق احلال الواردات تمر بمراحل متعددة.

<u>امـــا المرحلـــة الاولـــى:</u> فيتم فيها فرض القيود على الواردات من السلع الاستهلاكية الصناعية. وبالتالى تتميز المرحلة الاولى باحلال الواردات للصناعات الاستهلاكية . وتسود الصناعات الهيكل الانتاجى الصناعى.

أما المراحل التى تلى ذلك فيمكن ان يتخذ التصنيع احد طريقين

<u>الطريق الاول:</u> فيتخذ نمط احلال الواردات للصناعات الوسيطة ثم بعد ذلك الصناعات الانتاجية الاساسية. التى تنتج وسائل الانتاج وذلك عن طريق تأثيرة قوة الدفع أو الارتباط الى الخلف.

<u>الطريق الثانى:</u> فبموجبه تتحول صناعات المرحلة الاولى أى الصناعات الاستهلاكية الى مجال الصادرات. ويمكن ان يتم سلوك الطريقين فى نفس الوقت.

ومن المفروض ان يترتب على سياسة التصنيع عن طريق احلال الواردات:

١. تخفيف العبء على ميزان المدفوعات ، بل ان ذلك بعد أحد الاسباب الرئيسة وراء اتباع هذه الاستراتيجية . فضلا عن التوفير فى استخدام النقد الاجنبى.

٢. كذلك سوف يترتب على هذه الاستراتيجية انخفاضا للأهمية النسبة للوردات من السلع الاستهلاكية وزيادة الورارادت من السلع الاستثمارية.

٣. كذلك من المفروض ان تؤدى هذه الاستراتيجية الى الزيادة المستمرة فى الاهمية النسبية للدخل القومى المتولد فى القطاع الصناعى.

٤. كذلك يفترض ان تؤدى سياسة التصنيع عن طريق احلال الواردات الى توسع مستمر فى فرص العمالة الصناعية وبالتالى زيادة الاهمية النسبية للعمالة فى الصناعة.

٥. كذلك فانة طبقا لمؤيدى هذه الاستراتيجية فانها تؤدى الى زيادة معدل الادخار والاستثمار على المستوى القومى ذلك ان سياسة الحماية المصاحبة لهذة الاستراتيجية سوف تؤدى الى ارتفاع اسعار السلع التى

قيد استيرادها بالنسبة للاسعار السائدة للسلع الاخرى.وبصورة خاصة السلع الزراعية.

وهذا يعنى توزيع الدخل القومى لصالح قطاع الصناعة وزيادة الارباح فى قطاع الصناعة . وهذه سوف يؤدى الى زيادة معدل الادخار والاستثمار وبالتالى معدل نمو الدخل القومى.

وسوف نرى هل أدى تطبيق هذه الاستراتيجية فى الواقع العلمى بالنسبة للدول النامية الى تحقيق هذه الآثار.

أولا: أين يبدأ احلال الواردات:؟

- السؤال الرئيسى هو ماهى أولويات استراتيجية التصنيع عن طريق احلال الواردات؟ وما هى السلع التى تبدأ بعرض الحماية عليها؟

- ان الاجابة على هذا السؤال سواء من الناحية النظرية وهو مادعى به اصحاب استراتيجية اولويات الواردات أو من الناحية العلمية. وهو ماحدث فى جميع الدول النامية هو السلع الاستهلاكية. أى البدء بالصناعة الاستهلاكية.

- لماذا التركيز فى البداية على صناعات السلع الاستهلاكية فى استراتيجية احلال الواردات؟

- ان الحجة الاولى والبسيطة فى هذا المجال هو:

١. أن الفجوة بين نفقة انتاج السلع الاستهلاكية الصناعية محليا وبين نفقة استيرادها اقل بكثير من تلك الفجوة فى حالة السلع الوسيطة أو السلع الانتاجية، ومن هنا فانه يبدو لواضعى السياسة الاقتصادية أن تقييد أو منع استيراد السلع الاستهلاكية يجعل مزايا احلال الواردات يمكن الحصول عليها بأقل تكلفة ممكنة.

٢. بالاضافة الى حقيقة وجود طلب قائم فعلا بالنسبة للسلع الاستهلاكية: فالسلع الاستهلاكية الصناعية يتم استيرادها فعلا ولها سوق محلى. أما الطلب

على السلع الانتاجية والسلع الوسيطة يتوقف على وجود برنامج استشارى يتم تنفيذة.

٣. كما ان الزيادة فى نفقات وارتفاع اسعار جزء عام من السلع الاستهلاكية الصناعية وخاصة المعمرة يعتبر أقل ضررا للنمو الاقتصادى من ارتفاع السلع الانتاجية او الوسيطة.

٤. كذلك فان الجهرات الفنية والتطبيقية والمهارات المطلوبة للصناعات الاستهلاكية ليس من الصعب الحصول عليها فى الدول النامية.

ثانيا أدوات احلال الواردات:

تقوم استراتيجية التصنيع عن طريق احلال الواردات على استخدام ادوات معينة هى : التعريفة الجمركية، وسياسات تقييد الواردات عن طريق تطبيق نظام الحصص، أو نظام تصاريح الاستيراد ، كذلك يستخدم الرقابة على الصرف كوسيلة لتقييد الواردات الاستيراد، كذلك يستخدم الرقابة على الصرف كوسيلة لتقييد الواردات. وعاد يصاحب هذه الادوات وجود عنصر صرف مغالى فيه، أى سعر صرف يعكس قيمة العملة الوطنية بأعلى من قيمتها الحقيقية، وتقوم الحكومة بفرض تعريفة جمركية عالية على السلع الاستهلاكية الصناعية بما يكفى لاغلاق السوق المحلى ، بينما تقوم بتخفيض التعريفة على الورادات من السلع الانتاجية والسلع الوسيطة، بل تكاد تختفى. وهكذا تبدا المرحلة الاولى لسياسة التصنيع عن طريق احلال الوردات بتوسيع الصناعات الاستهلاكية سنة بعد اخرى حتى نصل الى حدود المرحلة الاولى. وذلك باستتنفاذ فرص احلال الوردات فى السوق المحلى، أى حتى تستنفذ فرص احلال الواردات للسلع فى السوق المحلى ، أى حتى تستنفذ فرص احلال الواردات للسلع الاستهلاكية محليا أى لم يعد هناك أى مجال لاحلال أخر للورادات (حيث تشمل السلع الاستهلاكية الخفيفة و المعمرة) والمفروض انه بعد انتهاء المرحلة الاولى ان ينتقل الاقتصاد الى المرحلة التالية وهى انشاء الصناعات الوسيطة والصناعات الانتاجية، أو الدخول فى مجال التصدير – والواقع ان معظم الدول النامية- ان لم يكن جميعها – التى اتبعت استراتيجية التصنيع عن طريق احلال الواردات قد وقعت فى مصيدة المرحلة الاولى ، ولم تستطيع الخروج منها ، ويرجع ذلك الى هيكل الحماية الذى اختير لتنفيذ سياسة احلال الوردات ونمط التصنيع ، فضلا عن الفروض التى تتضمنها هذه

الاستراتيجية ، والاثار المترتبة عليها وحدودها وهذا ما سنناقشة فى النقطة التالية.

ثالثا : الفروض التى تتضمنها هذه الاستراتيجية:

لكى نصل الى اعطاء هذه الاستراتيجية تقييم ناقد فيجب ابراز الفروض التى تتضمنها وتحتويها وهـــــــــى:-

١. أن التنمية الاقتصادية يجب ان تحقق فى البلاد المتخلفة بواسطة ميكانزم السوق والذى يعتبر جزء من السوق الرأسمالى العالمى – وفى داخل هذه المجتمعات فان السوق محدود وخاصة ذلك الخاص بالسلع الانتاجية والسلع الوسيطة.

٢. هذه الاستراتيجية لا تأخذ فقط الهيكل الموجود للطلب على السلع الاستهلاكية كمعطى ولكنها تعتبرة الدعامة الاساسية التى ترتكز عليها . وعلى ذلك فانها تعتمد على الهيكل الموجود لتوزيع الدخل ومن ثم على نوع علاقات الانتاج الموجودة وهى علاقات انتاج ليست بالطبع فى صالح المنتجين المباشرين.

٣. تشير هذه الاستراتيجية الى ان السبيل التكنولوجى الوحيد المتاح امام الاقتصاديات المختلفة لانتاج السلع الاستهلاكية والسلع الانتاجية سيكون باتباع التكنيك "التكنولوجيا" الموجودة حاليا فى البلاد الرأسمالية و السوق الرأسمالى وهو تكنيك يتفق مع الوضع الحالى لتركز وتمركز رأس المال فى الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة.

٤. يستمر الاقتصاد المختلف (على الاقل حتى نهاية المرحلة الاخيرة) فى استيراد السلع الانتاجية الاساسية من العالم الخارجى (الاقتصاديات الرأسمالية) والبتالى الابقاء على وضع التبعية.

٥. تشير هذه الاستراتيجية الى ان للتنمية طريقا وحيدا لاغير وان هذا الطريق الوحيد الذى شقه المجتمع الغربى وغنى عن الذكر ان افتراض تقد البشرية جمعاء وفق نموذج وحيد وبطريقة خطية لايحكم على الشعوب الاخرى بالعقم فقط ولكنة يتنافى مع قدرة البشرية على اصطناع أساليب

حياة مختلفة ومتجددة تجعل من التقدم ظاهرة متشبعة وثرية بل ماتسهم به عبقريات الشعوب كما ان جعل التقدم مرادفا لمحاكاة الغرب يعنى تخلى بقية الشعوب عن ثرائها الحضارى وقدرتها الابداعية لتصبح بمثابة القردة من البشر.

٦. تفترض هذة الاستراتيجية ضمنيا بقاء الوضع فى الريف على ماهو علية وفى انتظار ما يتحقق فى المرحلة الاولى للنمو الصناعى وبالتالى ايضا فانها تفترض بقاء وضع الزراعة على ماهو علية. بينما الصفة الغالبة للاقتصاديات المتخلفة أنها اقتصاديات زراعية،ولابد أن يشمل التطوير الزراعة ايضا ضمن خطة شاملة لتطوير الاقتصاد بأكملة تقوم على الاعتماد المتبادل فروع النشاط الاقتصادى.

رابعا: (ما يوجه اليها من نقد)

بطريقة أكثر وضوحا وشمولا يمكن القول أن هذه الاستراتيجية يمكن توجيه نقاط الاتية اليها " حدودها"

١. لم تتوصل هذه الاستراتيجية (بوعى أو بدون وعى) الى تناول اصل عملية التخلف واسبابة (وكيف أنة ظاهرة من نتاج التطور الرأسمالى) ومن ثم لم تتوصل الى معرفة امكانية وحدوثها من عدمة فى الاطار الذى خلق التخلف اى فى اطار علاقات الانتاج الرأسمالية.

٢. تتجاهل امكانية أن المجتمع يختار طريقا للتنمية يكون فية الاتجاة فى المدى الطويل الى الغاء واختفاء القيم السلعية ، تنيمية اقتصادية واجتماعية شاملة يجب تحقيقعا بواسطة مجود واع للتخطيط حيث بجب ان تكون السياسة فى خدمة الاقتصاد وعملية التخطيط هذه تكون عبارة عن عملية للامام والخلف (goan back) ذهاب واياب (va et vient) فى خلال هذه العملية يجب ان يتم أولا تحديد العرض والانتاج الذى يواجة ويقوم باشباع هذا الطلب.

٣. حتى ولو بقينا فى اطار تحليل هذه الاستراتيجية فانها لا تأخذ فى الاعتبار الحقيقة التى مؤداها انه عندما نتناول التنمية (والتى هى ظاهرة وعملية طويلة الاجل) فانة مايجب توجيه النظر اليه واخذة فى الحسبان ليس

الطلب الفعلى ولكن الطلب المحتمل – من هذه الزاوية فان السوق لن يكون محدودا كما نتصوره.

٤. تراكم رأس المال " الاستثمار " فى البلاد المتخلفة كانت له نتائج تتمثل فى زيادة عدم المساواة فى توزيع الدخول وزيادة نصيب الربح فى الدخل القومى (كنتيجة لتطبيق استراتيجية احلال الواردات). وقد نتج عن العاملين الاخرين ان – الطلب أصبح اكثر فأكثر مقصورا على الطبقات المتميزة . وقد اعترفت بذلك اللجنة الاقتصادية لامريكا الاتينية بالدرجة التى تمت بها عملية التصنيع القائمة على احلال الواردات . وخصوصا حينما اتجهت بالضرورة رأسيا حيث أنه يعتمد أكثر فأكثر على القوة الشرائية للقطاعات ذات الدخل المرتفع (وهذا ما أوضحة الاقتصادى بيير سلامة).

٥. هذه الاستراتيجية لاترى فى عملية التصنيع – انه عملية مستمرة ذاتيا . ومن وجهة نظر الطلب الخاص على انتاجها على مدار المرحلة التى يتم فيها وضع الاساس الصناعى للاقتصاد (الاعتماد المتبادل بين الفروع المختلفة) كما انها تؤدى الى هيكل صناعى غير متوازن تسودة الصناعات الاستهلاكية وتنعدم فية الصناعات الانتاجية او الوسيطة وكما تشير تجربة غالبية الدول النامية فانة بعد استنفاذ فرص احلال الواردات للصناعات الاستهلاكية يبقى الاقتصاد القومى والقطاع الصناعى جبيسا فى المرحلة الاولى غير قادر على التحول الى انشاء الصناعات الوسيطة و الانتاجية كما يصبح غير قادر على الدخول فى مجال الصادرات . كما يعجز النمو الصناعى (سياسة التصنيع طبقا لهذه الاستراتيجية) عن خلق فرص العمالة الكافيه نتيجة للتحيز الذى يخلقة هذا النمط من التصنيع لاستخدام الفنون الانتاجية المكثفة لرأس المال.

٦. حقيقة أن استراتيجية النمو عن طريق احال المنتجات المحلية محل سلع الاستهلاك الصناعية المستوردة من البلاد المتقدمة من شأنه – أن يحقق فى البداية وفرا فى العملة الاجنبية يتم استخدامة فى استيراد الالات والمهمات وغيرها من سلع الانتاج – على ان هناك حدود. يتسنى تحقيقة من وفر هذا الطريق . ومن ناحية اخرى يتناقص باستمرار مقدار هذا الوفر مع المداد التوسع فى انتاج سلع الاستهلاك الصناعية بالداخل (السلع المعمرة) ومع التوسع فى استيراد السلع الانتاجية، والوسيطة والوضع فى الدول النامية يشير الى أنه ليس هناك أى دليل على تحسن موقف ميزان

المدفوعات نتيجة لساسة التصنيع عن طريق احلال الواردات وهذه نتيجة لا تتعلق فقط بالمدى القصير ولكنها النتيجة فى المدى الطويل ، فلم يترتب على سياسة احلال الواردات خفض الواردات بل فى كثير من الحالات زادت الواردات بشكل مملحوظ ، وادى ذلك الى زيادة اعتماد الاقتصاد القومى على الواردات بمعنى ان توداد نسبة القيمة المضافة المحلية التى تعتمد على الواردات ، وهذا يؤدى الى انخفاض مرونة الواردات وعدم القدرة على المساس بأى بند من بنودها وأن وجود الواردات من السلع الانتاجية والوسيطة يعتبر حاسما لسير عجلة الانتاج ، ويترتب على هذا الجمود فى الواردات ان تتزايد النفقة المحلية ممثلة بالدخل نتيجة لاى انخفاض محدد فى الواردات ، ةيتمثل هذا الجمود فى هيكل الواردات فى المساس بالواردات من السلع الانتاجية سوف يترتب علية انخفاض معدل زيادة الطاقة الانتاجية ، وكذلك فان المساس بالواردات من السلع الوسيطة سوف يترتب علية عدم القدرة على تشغيل الطاقة الانتاجية تشغيلا كاملا.

مما سبق يتضح لنا انه من المحتم فى ظل الاطار الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية، أن تعتمد دائرة التصنيع بالبلاد النامية الى انتاج جانب كبير من الالات والمعدات وغيرها من السلع الانتاجية اللازمة لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية.

٧. تشير خبرة كثير من الدول النامية فى تطبيق هذه الاستراتيجية الى انتشار مستوى الكفاءة الانتاجية المنخفضة للصناعات التى تعمل فترة طويلة فى ظل الحماية الجمركية المصاحبة لانشاء هذه الصناعات حقيقة ان احد الحجج الاساسية لفكرة الصناعة الوليدة والحماية المطلوبة لها هو ان الصناعة الجديدة تفتقر الى الخبرة والكفاية التى تتمتع بها الصناعات المنافسة على المجال الدولى. ومن ثم فهى فى حاجة الى فترة من التعليم واكتساب الخبرة والمهارات التنظيمية الكافية التى تجعلها قادرة على المنافسة ، ومن ثم فهى تحتاج الى الحماية خلال فترة التعليم واكتساب الخبرة – الا انه فى اغلب الاحيان تتحول هذه الحماية الى حماية دائمة هدفها وقاية صناعات ومنشأت غير كفء انتاجيا- حيث ترتفع نفقات الانتاج عن طريق الفقد والضياع والذى ينشأ عن المنافسة من خلال زيادة عدد الوحدات الانتاجية التى يحصل كل منها على نصيب ضئيل من السوق ومن ثم يكون غير قادر على استغلال طاقتى الكاملة وبالتالى تسود الطاقة العاطلة هذه الصناعة والدلائل على انخفاض الكفاءة الانتاجية واضحة والامثلة على ذلك متعددة.

٨. تؤدى سياسة إحلال الواردات إلى خلق هيكل للانتاج يجعل من الصعب استخدام طاقة الانتاجية دون انسياب ضخم لرؤس الاموال من الخارج. فطبقا لما سبق فانة ينشأ نتيجة لتلك الاستراتيجية هيكل انتاجى لا يعمل بكفاءة الا بالارتفاع المستمر فى الواردات من مستلزمات الانتاج – وهكذا تنشأ الحاجة المستمرة للواردات من الساع الوسيطة لتشغل الطاقة الانتاجية القائمة . ويترتب على الاختلال أو النقص فى هذا النوع من الواردات نشوء الطاقة الانتاجية العاطلة على نطاق واسع وهكذا تنشأ الحاجة المستمرة الى رووس الاموال الاجنبية لتمويل الواردات الوسيطة لتشغيل الطاقة الانتاجية.

ويشير البعض الى انه يجب التأكيد على ان المعونة الخارجية التى يترتب على انسيابها الحصول على مستلزمات الانتاج اللازمة سوف تزيد الامر سوءا بدلا من تقديم حلول ناجحة. وذلك أن المعونة الخارجية سوف تؤدى الى ان يظل يعمل الاقتصاد القومى فى ظل هيكلة الانتاجى السائد ، وهو هيكل انتاجى مختل وفى ظل السياسات التى خلقت هذا الاختلاف ، وبالتالى فان هذه المعونة التى تساعد الاقتصاد على ان يستمر فى ظل الاختلالات تختلف عن تلك المعونة التى تساعد على تصحيح مصادر هذه الاختلالات من جذورها.

٩. هناك خطورة ألا تؤدى سياسة التصنيع عن طريق احلال الواردات فى الاجل الطويل الى زيادة الادخار والاستثمار كما هو متوقع بل العكس فهذه الاستراتيجية تتضمن عوامل كامنة تتفاعل لدفع الاستهلاك للزيادة، فالتحيز من اجل انتاج السلع الاستهلاكية بدلا من الصناعات الانتاجية أو صناعات التصدير، سوف ينعكس فى صورة زيادة استهلاك السلع الاستهلاكية ، كما ان وجود الطاقة العاطلة لزيادةة انتاج السلع الاستهلاكية يتطلب زيادة الاستهلاك لاستيعاب هذه الزيادة. مثل البيع بالتقسيط ومنح القروض وسلفيات بشروط سهلة للعاملين والموظفين لاغراض الاستهلاك ويترتب على ذلك كلة انخفاض معدل الادخار عما كان يمكن ان يصل اليه .... هذه النائج هى ما تؤكدة خبرة جميع الدول النامية التى اتبعت هذه الاستراتيجية بلا استثناء والاختلاف فيما بينها فى الدرجة وليس فى الجوهر، وليس غريبا اذا أن نجد كثيرا من الدول النامية تقوم بانشاء صناعات الراديو والتلفزيون والبرادات الكهربائية، واداوات الجميل، وخطوت تجميع السيارات.. الخ.

والغريب من الامر ان توجه الموارد نحو انشاء هذه الصناعات قد تم فى دول تتبع الى حد ما اسلوب التخطيط وتوجة فيها الدولة الموارد نحو الاستخدامات المختلفة، والحكومة حينما تتخذ قرارات بانشاء مثل هذه الصناعات بعد تقييد الاستيراد من المنتجات المنافسة لاتؤدى فقط الى فقد وضياع فى الموارد القومية . ولكنها تعكس تفضيلا اجتماعيا تجاه مصالح وفئات وطبقات معينة هى مستهلكة لهذه السلع .

ثانيا: تطبيق استراتيجية احلال الواردات:

سنرى فى هذا المبحث مكان هذه الاستراتيجية من الحقيقة العلمية العالميــة للنمــو والتخلــف . بعــد ان تعرضــنا للتحليـل للجوانــب النظريــة لاستراتيجية احلال الواردات وكيف تقدم على الصعيد النظرى. نركز على المجال التطبيقى لهذه الاستراتيجية اى تطبيقها فعلا فى الواقع ، لكى نرى ماهى حقيقة النتائج التى اعطتها وهل تكون هذه النتائج بالنسبة للمجتمع المتخلف حلا لتخلفة وتعطى الوسيلة للخروج من التخلف والتبعية.

على صعيد الواقع العلمي للعملية العالمية للتطور والتخلف فان احلال الــواردات كاسـتراتيجية للنمــو قـد ظهـرت فـى مرحلـة محـددة مـن تطـور الاقتصادر الرأسمالى العالمي.....

أولا: كعملية محدودة النطاق الى ان اصبحت معروفة كيفيا ابتداء من الثلاثينيات فى هذا القرن ١٩٣٠ ولكنها كانت قد انطلقت فعلا فى بلاد امريكا اللاتنية وخاصـــة (البرازيل ، الارجنتين) وفى مصر ، وفى الهند .

ثانيــــا: فى فترة متأخرة – وفى اطار الجهود المبذولة من قبل الدول المتخلفة – بعد حصولها على استقلالها السياسى وذلك فى الفترة التى تلت الحرب العالمية الثانية وخاصة فى الخمسينيات و الستينيات من هذا العصر (قد طبقتها الغالبية العظمى من البلاد المتخلفة).

سنري الآن بدون الدخول في تفصيلات كيف يتم التطبيق العملي لعملية النمو عن طريق احلال الواردات في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ويبدأ تطبيق هذه الاستراتيجية مع تعاظم حركات التحرر الوطني فى المستعمرات ومع حصول هذه المستعمرات على استقلالها السياسي (وقد بدأ تعاظم تلك الحركات بعد الحرب العالمية الثانية ، وفي الخمسينات والستينات من هذا العصر وقد صاحبة تزايد المد الاشتراكي).

وينبغي أن نشير هنا إلى أن هذا الاستقلال السياسي في بعض الأحيان كان حقيقيا، ولكن في غالبية الأحوال كان شكليا، والمعيار في ذلك هو سير هذه البلاد في تحقيق استقلالها الاقتصادي فالقضاء على التبعية والخروج من التخلف والبدء في بناء مجتمع الاشتراكية.

ونشير هنا أيضا إلى أن أشكال الحصول على الاستقلال السياسي لعبت دورا بالغا في تحديد أهداف كل دولة فالثابت تاريخيا أن الدول التى حصلت على استقلالها أثر حرب تحرير ضارية مع المستعمر وضحت بالألاف من أبنائها في سبيل تحقيق هذا الهدف (الجزائر – أنجولا ..) ، تختلف تماما عن تلك الدول التى حصلت على استقلالها نتيجة مفاوضات مع الدول المستعمرة (المغرب – ساحل العاج ..) ، فالنوع الأول من الدول صمم على السير في طريق الاستقلال الاقتصادي ويسير بخطوات راسخة نحو اخروج من التخلف وبناء مجتمع الاشتراكية عن طريق التخطيط الشامل.

أما النوع الثاني فلا زالت السيطرة فيه للطبقات البرجوانية والطبقات المتوسطة والتى تتعاون دائما مع الدول المستعمرة وعلى ذلك لم يحقق استقلال اقتصادي وظل في دائرة التبعية بل قام بابعاد القوى التقدمية عن المسوخ السياسي والاجتماعي.

على أيه حال فإن احلال الواردات قد تم اتباعة في هذه المرحلة كعنصر أساسي في استراتيجية التمو في معظم الدول المتخلفة وفقد تم تطبيقه عمليا في هذه المرحلة بالطريقة التالية :

أولا: بتدخل واسع النطاق للدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

ثانيا: في بعض الحالات فإن جهود النمو كانت أساسا من قبل الدولة ورأس المال الخاص وقد ساهما الاثنين معا ، وفي حالة ثالثة أيضا في هذه البلاد فإن رأس المال الأجنبي في الواقع قد لعب دورا هاما، فقد كانت له السيطرة في بعض البلاد (وخاصة في أمريكا اللاتينية) وفي هذه الحالة كان من الصعب لرأس المال المحلي أن يحل محله.

ثالثا: استخدام فن انتاجي (نقنية أو تكنولوجيا) يعتمد على استخدام كبير وقوي جدا لرأس المال (تكنيك مكثف لرأس المال) وهذا أدي إلى تخفيض استخدام القوى العاملة في هذه الصناعات، وقد نتج عن ذلك طلب قوى جدا على السلع الانتاجية المستوردة والاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة.

محصله العوامل السابق عرضها في هذه المرحلة كانت قيام الدول النامية ببناء عدة صناعات قائمة على استراتيجيات الاحلال محل الواردات (لا

تتحدث هنا عن عملية تصنيع بالمعني الحقيقي) ولم تؤدي تلك السياسة بالضروة إبى تقليل الضغط على ميزان المدفوعات في هذه الدول كما يتضح مما يلي:

١- الأخذ في الاعتبار أن هذا الاحلال لا يؤثر على استيراد السلع الاستهلاكية الكمالية والتى تم استمرا تدفقها من الخارج (نمط استهلاك الكمالية والتى تم استمرار تدفقها من الخارج (نمط استهلاك الطبقات البرجوازية).

٢- كذلك بسبب أن بناء هذه الصناعات يستلزم مواد أولية ضرورية قد لا تكون متوافرة في هذه البلاد (المتخلفة) كما أن الصناعات التى تنتج سلع استهلاكية معمرة يجب دائما استيراد المنتجات نصف المصنعة (السلع الوسيطة) التى تحتاج إليها ، وفي هذه الحالة فإن الأثر على وضع ميزان المدفوعات سيكون سلبيا.

.حيث قبل اقامة هذه الصناعات وفي حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات فإنه يمكن تخفيض استيراد المنتجات الاستهلاكية النهائية لتقليل التزامات الاقتصاد ازاء الخارج ولكن حينما يتم انشاء هذه الصناعات فعلا وقيامها بتوظيف واستخدام جزء من القوي العاملة سوف لايكون سهلا تخفيض الواردات الضرورية واللازمة لهذه الصناعات ، وفي حالة وجود عجز أو أزمة في ميزان المدفوعات مع الأخذ في الاعتبار تأثيرات ذلك بدرجة أو أخري على وضع العمالة والاستخدام وعلى الموقف السياسي والاجتماعي عموما.

النتيجة والمحصلة هنا أيضا ستكون احلال واردات ولكن في اطار التبعية العامة للاقتصاد المتخلف فى مجموعة هذه التبعية مزدوجة من خلال:

<u>أولا: نمط الاستهلاك السائد والتأثر بالنمط الرأسمالي:</u>

والذي لا يكون فقط من نتاج الماضي حديث التاريخ ولكنه يكون دائما في تأخر بعلاقته بنمط الاستهلاك الموجود في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة الأثر البالغ الخطورة والناتج عن هذه السياسة التى تعمل على استمرار نموذج "نمط" الاستهلاك الفعلى والقائم والذي يعكس النظام الحالي للقيم الموجود في المجتمع هي أنها تجسم وتحدد لدرجة كبيرة في اتجاه هذا

المجتمع وتبرز ضرورة تغيير هذا النظام من القيم لو أننا أردنا حقيقة تنمية مجتمعنا.

ثانيا: الصادرات:

بالنسبة للبلاد المتخلفة تظل صادراتها كقاعدة عامة منتجات أولية ولكن لاتستبعد في هذه المرحلة الحالية وجود بعض الصادرات الصناعية .

بالنسبة لمنتجات الصناعات الناشئة عن سياسة احلال الواردات فإنه من الصعب تصريفها في الأسواق الخارجية نظرا لقوة المنافسة الخارجية من جانب منتجات الدول الرأسمالية المتقدمة (ذات الجودة المرتفعة) هذا من جهة، ومن جهة أخري فإن هذه المنتجات تكون أساسيا من نفس نوع المنتجات التى تقوم الاقتصاديات المتخلفة الأخري بإنتاجها.

هذه التبعية العامة لاقتصاد المتخلف تتبع من :

١- سيطرة الاحتكارات على السوق العالمية

٢- الخاصية غير التنافسية لهذه المنتجات من وجهة نظر الجودة من اجتماع هذين العنصرين معا.

ثالثا : استيراد سلع الانتاج الاساسية والسلع الوسيطة "نصف المصنعة"

حيث تستمر البلاد المتخلفة في استيراد هذه السع من المراكز الرأسمالية المتقدمة فالتبعية في هذا الشأن تستتبع كما ذكرنا من قبل تبعية تكنولوجية (تقنية) أيضا.

من ناحية العلاقة بين الريف والمدينة:

على صعيد الفوارق الاقليمية (الجمهورية) فإنه ينتج عن هذه الاستراتيجية:

١- تركيز الصناعات في المناطق الحضرية الموجودة.

٢- يترتب على على ذلك اعادة إنتاج للنمط الاستعماري (الكولونيالي) للفوارق الاقليمية (الجمهورية) ولكن على نطاق اكثر اتساعا من الناحية الكمية، ومع وجود عنصر جديد يحل فيها رأس المال المحلي محل رأس المال الأجنبي، وتكون معدلات التبادل بين المنتجات الزراعية والمنتجات غير الزراعية في صالح المدينة وفي غير صالح الريف، كذلك تحل المدن في هذه الدول المتخلفة بعد حصولها على الاستقلال السياسي محل المدينة المبتروبوليتان في الدول الأم (المستعمرة) للحثول على (ابتزاز) جزء من الفائض الزراعي.

وحيث أن الآثار الناشئة المترتبة على اقامة تلك الصناعات ضمن سياسة احلال الواردات تعتمد في تحقيقها على الخارج وخاصة في المركز الرأسمالي وعلى ذلك فإن مراكز النمو تستمر في التواجد خارج الاقتصاد التابع وما يطلق عليه مراكز نمو وأقطاب نمو في الدول المتخلفة ليست إلا بدائل بسيطة للمركز الحقيقي الموجود في الاقتصاد الرأسمالي المتقدم.

وبالنسبة لهذه البدائل وهو المدن في الاقتصاد المتخلف فإن الوظيفة محددة جيدا:

١- فإنها لايجب أن تمد الريف إلا بما يقوم المركز الحقيقي بامداد الزراعة به حتى في الاقتصاديات الرأسمالية.

٢- تعيش هذه المدن على تملك جزء من الفائض المتولد أساسا من الانتاج الأولي أو بعض الصناعات الموجودة (وقدر هذا الفائض يعتمد على قوة المساومة مع رأس المال الدولي).

٣- كما أن هذه المدن تقوم بتسهيل عملية ضخ وتفريغ المتبقي من الفائض نحو المركز الرأسمالي.

٤- في هذه المدن وفي فترة ما بعد الاستقلال السياسي تعيش الطبقات الآتية :

أ) من جهة الطبقة أو الفئة الاجتماعية المسيطرة (طبقة الصفوة) مع نموذج خاص لحياتها ونموذج معين لاستهلاكها ونظام للقيم خاص بها.

ب) من جهة أخري الطبقات الأقل شأنا من السكان الحضريين والذين تزداد بالنسبة لهم ظروف الحياه وأحوال المعيشة سوءً والذين يزداد عددهم باستمرار كنتيجة الوضع الذي يزداد تدهورا وسوءاً في الريف وكنتيجة لسياسة التواني والتراخي عن وضع حدود وقيود فعالة على سياسة الانتقال من مكان لآخر والتوطن السكاني بعد مرحلة الاستقلال السياسي.

المبحث الثاني

استراتيجية النمو عن طريق بناء صناعات من أجل التصدير

أولا : مفهوم هذه الاستراتيجية

تقوم هذه الاستراتيجية على اساس خلق بعض الصناعات التى يخصص انتاجها للبيع فى السوق الخارجية مع امكانية تسويق جزء من هذا الناتج في السوق الداخلية، وهدفها هو زيادة الصادرات الصناعية بغرض التغلب على مشاكل نقص النقد الأجنبي والعجز في ميزان المدفوعات.

وبناء على هذه الاستراتيجية فإنه يتم بناء وحدات صناعية تنتج أساسا بغرض التصدير للخارج وعادة ما يترك انشاء هذه الصناعات أمام كل أنواع رؤوس الاموال المختلفة سواء كانت حكومية أو خاصة أو أجنبية، وهذه الاستراتيجية قد تعرضت لعدة مشاكل لعل أبرزها سيطرة الشركات متعددة الجنسيات في المرحلة الحالية لتقسيم العمل الدولي الرأسمالي على السوق العالمي ومن ثم تسيطر عليه تكنولوجيا وماليا وتسويقيا، وعلى ذلك فإن رأس المال الاجنبي يقوم لدور بارز وأساسي في هذه الاستراتيجية وليس ما يصاحب رأس المال من شروط ومتطلبات يفترض تحقيقها تصل إلى حد تغيرات في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي ، بل ابعاد بعض القوي السياسية الموجودة مما يؤكد التبعية بدرجة أقوى.

كما أن الصناعات التى تنشأ هجفها هو اشباع حاجات الطلب الاجنبي ولا تعطي اي اهتمام للطلب المحلي سوي بدرجة هامشية نظرا لطبيعة منتجاتها وانفصالها عن الحاجات التى يتكلبها غالبية السكان.

وتشير إلى أنه في نطاق المراحل المختلفة لتقسيم العمل الدولي الرأسمالي فإن الدول التامية تقوم أساسا بتصدير المنتجات الزراعية والمواد الأولية وأن النصيب النسبي للسلع المصنعة في هيكل صادرات هذه البلاد هو حقيقة ضعيف ولكنه يتزايد في السنوات الأخيرة.

ولتوضيح ذلك نقدم الجدول التالي الذي يوضح تطور صادرات العالم الثالث إلى الدول الرأسمالية في عدد من السنوات الأخيرة.

صادرات دول العالم الثالث
إلى الدول الرأسمالية المتقدمة بمليارات الدولارات

السنة / نوع المنتجات	١٩٥٣	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠
١ - منتجات غذائية	٦,٠٨	٦,٢٤	٧,٢٩	٩,٧٨
٢ - مواد أولية	٥,٠٦	٥,٧٣	٦,١٣	٧,٨٠
٣ - وقود ومعادن (محروقات)	٢,٥٧	٥,١٢	٨,٣٧	١٤,٠٤
٤ - منتجات كيماوية	٠,١٢	٠,١٨	٠,٢٤	٠,٣٨
٥ - آلات ومعدات	٠,٠٣	٠,٠٥	٠,١٢	٠,٤٩
٦ - منتجات صناعية أخري	١,٣٨	٢,٣٨	٣,٨٨	٧,٦٧
المجموع	١٥,٣٠	١٩,٧٨	٢٦,٨	٤٠,١٣

المصدر : الكتاب الاحصائي : الأمم المتحدة

ملحوظة:

١ - مساهمة الدول النامية (المتخلفة) في الإنتاج الصناعي هي فقط ٧% من الإنتاج العالمي ورغم أنها تمثل أكثر من ٧٥% من سكان العالم.

٢ - أكثر من ٦٠% من الإنتاج الصناعي للدولة النامية يوجد في عدد صغير من الدول (هونج كونج / خمس الانتاج الصناعي ، الهند ، البرازيل ، الارجنتين)

نستنتج من الاحصاءات التى يوضحها الجدول السابق أن الوزن النسبي الذي تمثله السلع المصنعة (المنتجات رقم ٤،٥،٦) يزداد أكثر فأكثر في القيمة الكلية لصادرات البلاد النامية فقد كانت النسبة المئوية لهذه السلع المصنعة في ١٩٥٣ (١٠%) من الصادرات الكلية ثم اصبحت ١٣% في سنة ١٩٦٠ ، ثم ١٦% في سنة ١٩٦٥ ، وارتفعت إلى ١٨% في ١٩٧٠.

وعموما يمكن تقديم مفهوم استراتيجية بناء صناعات من أجل التصدير طبقا للخطوط الثلاثة الأتية:

١ - أنها تقوم على التحويلات الصناعية للمنتجات الغذائية والمواد الأولية إلى سلع نصف مصنعة أو سلع نهائية.

٢- أنها موجهة أساسا نحو اشباع حاجات الأسواق الخارجية ، في هذا المعني فإنها على عكس صناعة احلال الواردات التى تكون مخصصة لإشباع الطلب الداخلي من السلع الكمالية وبعض المعدات.

٣- أنها صناعات يتم انشائها بواسطة رأس المال المحلي ولكنه في هذه الحالة يكون خاضعا اساسا لمقاييس التنوع المفروضة عليه بواسطة السوق العالمي والذي إليه يتم توجيه منتجات هذه الصناعات، وفي حالات ليست قليلة يساهم رأس المال الأجنبي ورأس المال المحلي الدولي في انشاء هذه الصناعات.

ثانيا : طبيعة ونوعية الصناعات المنشئة في اطار هذه الاستراتيجية :

يوجد في الواقع تنوع واسع جدا للنشاطات الصناعية التى تستجيب للمعايير السابقة ، وعلى أيه حال يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام متميزة:

١ـ الصناعات القائمة على زيادة وتحسين قيمة الموارد المحلية:

المقصود هنا تلك النشاطات الصناعية المتفرعة والمعتمدة مباشرة على القطاع الأولي ، والتى يكون هدفها هو القيام بتحويل أولي أو أجواء العمليات الصناعية المباشرة على منتجات هذا القطاع ، ومن أهم صفات هذه الصناعات ما يلي:

١ـ هذه الصناعات في معظم حالاتها تتصل بدرجة وثيقة بتقسيم العمل الدولي الرأسمالي حيث أنها ترتبط مباشرة بالتخصص الأساسي لصادرات الدول المتخلفة.

٢ـ عامل اجراء التحويلات على المواد الأولية محليا هو عامل محدود في هذا التخصص وعموما يمكن ترجمته في شكل مزايا للدول المستوردة لهذه المواد عن طريق خفض في تكاليف النقل (فبالطبع عملية نقل المنتجات المحولة أكثر سهولة من نقل هذه المنتجات فى حالة خام) وعلي الخصوص الانخفاض النسبي في الأجور مع الأخذ في الاعتبار المستوي الضعيف للتكوين الفني والمهني للقوي العاملة في هذه البلاد.

٢ـ صناعات السلع الاستهلاكية التى يتم انشائها بواسطة رأس المال المسيطر:

المقصود هنا النشاطات الصناعية الموجهة لإنتاج السلع الاستهلاكية والتى تقوم على فن إنتاجي ضعيف بهدف الحصول على أقصي قيمة مضافة.

أـ أنواع النشاطات في هذه الصناعات :

١ـ الصناعات النسجية (مصانع ملابس جاهزة – مصانع لمختلف أنواع الملابس الأخري)

٢- الصناعات المتكاملة (الجلد – المنتجات الجلدية – الأحذية)

٣- صناعات اللعب وبعض الادوات الدقيقة – ساعات – تحف

ب- الصفات العامة لهذه الصناعات :

١- أن العامل الأكثر أهمية في تكاليف الإنتاج في هذه الصناعات هو تكلفة القوي العاملة التى تتعتمد على المواد الأولية الموجودة.

٢- يلاحظ أنه يمكن بسهولة أن يتم توجيه هذه الأنشطة من البلاد الرأسمالية المسيطرة نحو البلاد المتخلفة طالما أن الفن الإنتاجي المستخدم "التكنولوجيا" تحت السيطرة التامة لهذه البلاد المتقدمة وتمهد السبي أمام إنتاج نمطي تستطيع استخدام قوي عاملة أقل كفاءة (حيث تقوم بمهام مجزءة ومكررة).

٣- تتركز صناعات التصدير أساسا في بعض المناطق : هونج كونج ، فرموزا ، سنغافورا ، كوريا الجنوبية ، داكار ، الهند ، اليابان.

ج- حالة القطنيات :

لقد كانت ردود الفعل الحمائية في البلاد الرأسمالية المتطورة إزاء واردات المنسوجات القطنية من البلاد النامية مثار تفكير لمدة طويلة وخاصة إذا ما لاحظنا الموقف التنافسي لهذه المنسوجات ، وفي الحقيقة فإن البلاد النامية تتمتع في هذا المجال بميزة نسبية مرتفعة والتى ترتبط في جزء كبير منها بالتكلفة الكلية المنخفضة نسبيا (المثال البارز صناعة المنسوجات القطنية في مصر ، والهند ، والصين)

وحجة البلاد الرأسمالية المتقدمة (وبمعني أصح صناعات النسيج بها) أنها كمبدأ عام لا ترفض المنافسة ولكنها لا تستطيع قبولها طالما أن تفوق منافسيها في البلاد النامية يجد مصدره في الأجواء المنخفضة للعمال.

وفي الواقع فإن هذه الحجة تأخذ شكلا اجتماعيا كان لها حظا كبيرا في اجتذاب الرأي العام أكثر من اعتمادها على معايير اقتصادية والمشكلة

الأساسية بالنسبة للبلاد الرأسمالية المتقدمة والمسيطرة المنتجة والمستوردة للمنسوجات القطنية هي السماح لصناعات المنسوجات في هذه البلاد بأقلمة نفسها على الشروط الجديدة للمنافسة.

ونتيجه الإجبار على قبول امتياز البلاد النامية في هذا الفرع فإنه تم في عام ١٩٦٢ توقيع اتفاق دولي بشأن المنسوجات القطنية يهدف إلى الحد من الحواجز الجمركية والجغرافية على الواردات على أنه تجدر الإشارة إلى أن هذا الاتفاق كانت له أهمية خاصة حيث جاء فيه أن الدولة المستوردة تسيطيع دائما اتخاذ سلسلة من الاجراءات الحمائية إذا ما أدت هذه الواردات إلى اختلال في السوق الداخلي أو يترتب عليها ضرر بالغ وخطير للمنتجين المحليين.

وتستطيع أن نؤكد أنه لعد عشرة سنوات من توقيع هذه الاتفاق ونتيجة التطورات التى تطرأ على تقسيم العمل الدولي الرأسمالي فقد اتيح للبلاد الرأسمالية المتطورة أن تحول بدرجة كبيرة معظم غالبية إنتاج الصناعات القطنية نحو عدة مناطق في البلاد النامية المتخلفة فقد سمح ذلك للصناعات الوطنية في البلاد الرأسمالية للتوجه نحو فروع صناعية أخري أكثر ربحا.

٣- الصناعات المنشئة في اطار اتفاقات دولية أو الصناعات المرتبطة بالمراكز الرئيسية في البلاد المتطورة :

يأتي إنشاء هذه الصناعات كإحدي السمات البارزة لتقسيم العمل الدولي الرأسمالي في مرحلته الحالية حيث يتم في الدول المتخلفة انشاء صناعات من نفس نوع الصناعات الموجودة في المركز (البلاد الرأسمالية المتطورة) وقد يطلق عليها البعض (نقل بعض الصناعات من المركز إلى المحيط).

وبعد ذلك من أبرز عناصر استراتيجية الشركات متعددة الجنسيات (دولية النشاط) والتى تعتمد إلى إنشاء فروع لها في بعض المناطق داخل دول العالم الثالث (هونج كونج – سنغافورا – ماليزيا – كوريا الجنوبية ..) مستغلة بذلك الانخفاض النسبي لأجور القوي العاملة، والقرب من أسواق التصريف ، والانخفاض النسبي للضرائب التى تفرض على نشاطها ، كما تعد هذه الفروع أيضا بمثابة مانعة صواعق ضد الازمات التى تصيب الاقتصاد الرأسمالي والتى تعهدد الصناعات بالمركز الرئيسي ، فأول ما يتم التضحية به هذه الفروع حتى تتاح للاقتصاديات الرأسمالية الفرصة لترتيب أمورها

لمواجهة الأزمة ويتعين الإشارة إلى أن هذه الفروع تظل تابعة تماما للمراكز في الاقتصاديات الرأسمالية المتطورة والتى تكون ذات مستوي تكنولوجي (تقني) مرتفع وعلي ذلك توجد دائما للتبعية التكنولوجية.

وكمحصلة للعوامل والظروف السابقة فإننا نشهد منذ سنوات في عديد من البلاد المتخلفة تطورا لبعض الصناعات لانتاج مجموعة من السلع النهائية تندمج (أي تعد جزءا) في داخل مجموعة السلع التى يتم انتاجها وتصنيعها في الدول الرأسمالية المتطورة.

ثالثا : تأثير هذه الاستراتيجية على التكوين الاجتماعي وقوى الانتاج في الدول المتخلفة:

لكي يتسنى لنا توضيح ذلك نشير في البداية إلى ما هي الصناعات التى يسمح رأس المال الدولي بتواجدها ونقلها إلى البلاد المتخلفة وتلك المهام التى لا يسمح بنقلها.

بالنسبة للصناعات التى يسمح بتواجدها ونقلها :

- في ظل ظروف معينة فإن رأس المال الدولي يستطيع أن يقبل تطور بعض صناعات التصدير في الدول المتخلفة ، والتى يمكن أن تنافس صناعات معينة موجودة فعلا في البلاد المتطورة والتى تنتمي إلى فروع متأخرة نسبيا (وعلى وجه الخصوص صناعات النسيج).

- وأيضا في ظل ظروف محددة فإن رأس المال الدولي يمكن أن ينظم عملية انشاء ونقل بعض الصناعات إلى بعض المناطق في الدول المتخلفة وخاصة تلك الفروع التى تتضمن استخداما تكنولوجيا (تقنيا) متطورا جدا ، والتي يتم إدماج منتجاتها في السوق العالمي وتعريفها بواسطة رأس المال الدولي .

- هذه الظروف يجب بحثها أخيرا في إطار ظاهرة وجود الفوارق الدولية لمعدلات فائض القيمة ، والاتجاه إلى معدل فائض قيمة بالنسبة للمهام والوظائف التي لا يسمح رأس المال الدولي بنقله.

- في البداية فيما يتعلق بتحديد المنتجات التى يتم انتاجها في المؤسسة الأم للشركة متعددة الجنسيات تحتكر دائما التكنولوجيا الجديدة ، وابتداء من هذه الاحتكار في مركز المؤسسة فإنها تقوم بنشر ونقل الاختراعات الصناعية نحو الوحدات الإنتاجية ، وهذا يعني بوضوح أن الصناعات المخصصة للتصدير فى البلاد المتخلفة تظل خاضعة دائما للمقاييس الكمية والكيفية للإنتاج المحدد بواسطة رأس المال الصناعى المسيطر.

فيما يتعلق بتحقيق الإنتاج فإن صناعات التصدير تجد منافذها (أسواقها) في السوق العالمي وحيث يتم تبادل السلع في هذا السوق بناء على مبدأ تحقيق أقصي ربح ممكن، وهذا يقتضي من جانب الدول المتخلفة اتباع سلسلة من

الإجـراءات الإدارية (معـايير الإدارة) تتعـدد بمقتضـيات التبـادل الرأسـمالي (الربحيـة ، الفعاليـة ، الكفاءة) ، فـي معظـم الحـالات فـإن النشـاطات التجاريـة والتسويقية تظل دائما تحت سيطرة رأي المال الدولي.

عدم توازن قوى الإنتاج :

من الطبيعي أن صناعات التصدير لابد وأن تتلائم مع الظروف الخاصـة لتطور قوي الإنتاج في الدول المتخلفة ، ولكن في حقيقة الأمر فإن غالبيية هذه النشاطات الصناعية تم اختيارها أصلا بواسطة رأس المال الدولي المسيطر ومـن ثم فإنهـا تسـتجيب لمقتضـيات محـددة (سـواء اسـتخدام القـوي العاملـة والتكنولوجيا المستخدمة ، والأسواق) في البلاد الرأسمالية المتطورة ومن ثم فإن عملية انشائها في تكوين اجتماعي أخر وفي إطار علاقات إنتاج مختلفة ، وباستخدام قوي الانتاج في الدول الرأسمالية سوف يؤثر بدرجة كبيرة جدا في تماسـك الهيكـل الاجتمـاعي والاقتصـادي (أي ايجـاد اخـتلال وتشـويه هـذا الهيكل).

وبطريقة أكثر تحديدا فيمكن ملاحظة:

١- التوظيـف والاسـتخدام المترتـب علـي هـذا النـوع مـن النشـاطات الصناعية يظل دائما منخفضا وقليل الشأن وغير مؤثر كما أن التأهل الفني الذي تجمعه قوى العمل الموظفة يظل دائما ضعيفا طالما أنه يعهد إليهم القيام بمهام مكررة ومجزأة (جزء من العملية الصناعية).

٢- بالإضافة إلى ذلك عدم استقرار التوظيف (التشغيل) إلى أقصـي حد في هذا النوع من النشاطات الموجهة للتصدير، وفي الواقع فإن القوى العاملة هي الأولي التى تتأثر بتقلبات الطلب فى السوق العالمي، وأيضا إذا مـا أخذنا فـي الاعتبـار أنـه توجـد منافسـة بـين البلاد المتخلفـة لهـذه المنتجـات (نفـس المنتجـات أو قد تكون متفاوتـة) ويكون رأس المال الدولي دائما هو المعيار والحكم دائما في هذه المنافسة ويوجهها بما يخدم مصالحه.

٣- يمـارس رأس المـال المسـيطر (الشـركات متعـددة الجنسـيات) دائمـا هواية إظهار وتقديم منتجات جديدة فى السوق العالمي ويحتكر هذه العملية وتكون النتائج المترتبة بطبيعة الحال توجيه ضربة قاسية لصناعات في البلاد المتخلفة.

٤ـ بالنسبة للآثار التى تولدها هذه الصناعات على الاقتصاد القومي بأكمله فإنها ضعيفة ومحدودة إلى أقصى حد فقد لاحظنا أن الصناعات المخصصة للتصدير لا تستلزم وجود صناعات مترتبة عليها ، ولعل ذلك مما ساعد على انتشارها في الدول المتخلفة ، ومن ثم فلا يوجد أي مبرر للاعتقاد لأن هذه الصناعات تحفز خلق صناعات جديدة مكملة حقيقية أن مصنع للزيوت يصحبه دائما إنتاج محلي لزجاجات كذلك فإن مصنع لإنتاج الأسمدة يكون مصحوبا بإنتاج مواد من البلاستيك للتعبئة ، ولكن المقدرة الصناعية لهذا النوع من الصناعات تظل ضعيفة.

رابعا: تقييم ونقد استراتيجية بناء صناعات من أجل التصدير:

بعد أن أوضحنا الظروف التى ظلها تم التفكير في اتباع استراتيجية النمو من خلال بناء صناعات من أجل التصدير من جانب الدول المتخلفة ، ثم مفهوم هذه الاستراتيجية وما تتضمنه وطبيعة ونوعية الصناعات المنشئة في إطار هذه الاستراتيجية ، وكذا تحليلنا لعلاقة هذه الاستراتيجية باستراتيجية الشركات متعددة الجنسيات "دولية النشاط" ، وركزنا على ظاهرة تدويل الإنتاج ، ونقل إنتاج بعض المنتجات إلى البلاد المتخلفة ، ثم أخيرا أنهينا التحليل باستعراض آثار هذه الاستراتيجية على التركيب الاجتماعي في هذه البلاد وعلى وجه الخصوص توازن قوي الإنتاج.

ورغم حرصنا في كل النقاط السابقة على أن نقدم تحليلا ناقدا وتقييما موضوعيا لهذه الاستراتيجية فإننا نري من المناسب أن نقدم في نهاية عرضنا نقاط النقد وما تحتوي عليه هذه الاستراتيجية من حدود تجعلنا نخلص بإجابة واضحة وحاسمة للسؤال الجوهري والأساسي الذي طرحناه في بداية تقديم هذه الاستراتيجية وهو الخاص هل تقدم سبيلا حقيقيا يقود الخروج من التخلف ومن ثم يؤدي إلى تنمية اقتصادية واجتماعية وبناء مجتمع الانتقال إلى الاشتراكية؟ أم تقدم سبيلا مزيفا وخاضعا يبقي على التخلف ومن ثم التبعية؟

يمكن تلخيص نقاط النقد فيما يلي:

أولا : طبقا لهذه االاستراتيجية يتم فتح الباب لإنشاء عدد من الوحدات الصناعية التى تنتج أساسا بهدف تصدير إنتاجها إلى الدول الأخري ، وعادة ما تترك فرصة إنشاء هذه الصناعات المفتوحة أما كل أنواع رأس المال سواء كان محليا أم أجنبيا وسواء كان رأس المال مملوك للدولة أم رأس مال خاص، وليس بخلاف علينا الهدف الأساسي لرأس المال وهو دائما تحقيق أقسي ربح ممكن بصرف النظر عن أي فرض آخر.

ثانيا : من المعلوم أن عديد من الفروع الصناعية في البلدان المتخلفة ليست قادرة في الوقت الحاضر على الدخول في المنافسة حسب المواصفات العالمية (من ناحية الجودة المنخفضة ، والتكاليف الباهظة) غير أن حاجة بعض البلدان للعملات الصعبة كبيرة مما يتحتم عليها أن تطرح بعض سلعها رغم مواصفاتها المذكورة إلى الأسواق العالمية سواء عن طريق دهم التصدير أو عن طريق الضغط الإداري المباشر ، ومثال ذلك: الهند حيث

يجري إلزام عدد كبير من الفروع بتصدير جزء معين من إنتاجها مقابل حصولها على الموافقة على استيراد البضائع " المواد " الضرورية للإنتاج الجاري ، وتم تغطية الخسائر الناجمة عن ذلك أما برفع الأسعار في السوق المحلية ، أو على حساب أرباح المؤسسات الإنتاجية.

وإذا كان مثل هذا التوجيه نحو التصدير يسمح بتعديل الميزان التجاري وقتيا ولكن في الوقت ذاته تجري إعادة توزيع جزء من الأسعار (ومن ثم جزء من الفائض الاقتصادي) التى جري تحديدها من جديد لصالح الاقتصاد العالمي وبقدر ما تزداد الصادرات المدعومة وإعادة توزيع الفوائض لصالح السوق (داخلي وخارجي) بقدر ما يزيد التأثير الضاغط لمثل هذه النزعة التصديرية على النمو الاقتصادي.

ثالثا: يبدو أن المحفز الفعلي للنمو **الاقتصادي** يمكن أن يقتصر فقط على تطور تلك الفروع التصديرية التى لها قدرة نسبية على التنافس وفق المواصفات العالمية ، ولكن حتى مثل هذه الفروع لا تضمن دائما معدلات عالية ومستقرة للنمو الاقتصادي فالقضية تكمن في أن الاحتكارات الأجنبية (الشركات متعددة الجنسيات) يهمها في الوقت الحاضر تكوين ثلاث مجموعات من الإنتاج التصديري في البلاد المتخلفة وهي التصنيع الأولي للمواد الأولية الزراعية والمعدية والمواد القدرة (التى يترتب عليها تلوث البيئة) والصناعات الاستهلاكية والصناعات المتطورة من نفس النوع الموجود في البلاد الرأسمالية وهما النوع الثاني والثالث والذي يسبق تقديمها هما تحت السيطرة التامة لرأس المال الدولي المسيطر ، حيث أن إعادة الإنتاج الموسع وحتى البسيط في هذه الفروع يجري تنفيذها طلقا لقاعدة التأثير المتبادل مع السوق العالمية ، في حين أن التأثير المتبادل بين بعضها البعض داخل السوق المحلية ضعيفا أى أن الدوافع الناجمة عن محل هذا النمط من التصنيع غير كافية لكي تنشأ عملية نمو على أساس الدعم الذاتي بالإضافة إلى ذلك فإن الصلة الوثيقة جدا بالاقتصاد الرأسمالي العالمي واستنزاف الموارد الطبيعية الأكثر غني يمكن أن تؤدي إلى تدهور وقتي أو طويل الأمد.

رابعا: من الملاحظ أن البلاد التي أخذت بهذه الاستراتيجية قد واجهت العديد من المشاكل والصعاب التى تجعل اللجوء إليها محفوفا بالمخاطر التى تنتهي معظمها عند ضرورة أن يتم كل ذلك في إطار العلاقة مع الشركات متعددة الجنسيات ودولية النشاط والتى تقود تقسيم العمل الدولي في السوق العالمية وتسيطر عليه ماليا وتكنولوجيا (تقنيا) وتسويقيا.

ولذلك فإن رأس المال المحلي (العام والخاص) لا يستطيع بمفردة في الغالب أن يتبع استراتيجية إقامة الصناعات بهدف التصدير ولابد رأس المال الدولي أن يكون له الدور الأساسي في هذه الاستراتيجية ، وليس بخاف علينا أن قبول رأس المال الدولي المساهمة في إنشاء مثل هذه الصناعات لا يتم بالسهولة التى قد يتوقعها البعض ، فرأس المال الدولي يتطلب لقدومة توافر حد أدني من الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، فلاشك أنه يهتم بالوضع العالمي والاقليمى للدولة التى يقدم إليها مدي توافر الاستقرار السياسي والاجتماعي فيها ، والضمانات التى تقدم للاستثمارات الاجنبية خاصة فيما يتعلق بإعادة تصدير رأس المال والأرباح والاعفاءات الضريبية والجمركية التى يتمتع بها المشروع، هذا فضلا عن ضرورة توافر عنصر العمل الرخيص (غالبا ما يكون غير منظم في نقابات قوية) كذا توافر حد أدني من الخدمات الأساسية مثل الطرق والمواصلات والكهرباء...

ولاشك أن كل هذه الظروف والضمانات التى يتطلبها رأس المال الدولي لا تخرج في مجموعها عن كونها نوعا جديدا من علاقات التبعية في ظل الظروف المتغيرة للعلاقات والقوي الدولية.

خامسا : بتطبيق هذه الاستراتيجية تنشأ مجموعة من الصناعات المتغيرة للعلاقات التى تهدف أساسا إلى إشباع الطلب الخارجي على منتجاتها ولاتولي الطلب المحلي على وجه الخصوص حاجات المنتجين المباشرين (العمال والفلاحون..) سوي اهتماما هامشيا نظرا لطبيعة منتجاتها وانفصالها عن الحاجات المحلية التى تتطلبها غالبية السكان.

سادسا : كما أن عملية تصدير المنتجات عادة ما تتطلب تدخل الحكومات لمنحها إعانات تصدير قد تصل إلى ٥٠% من قيمة الصادرات تدعيما لمركز التنافس في السوق العالمي مما يؤثر بذلك على توجيه الاستثمارات إلى الفروع الأخري التى تساهم بدرجة أكثر فاعلية في نمو الاقتصاد القومي.

سابعا: إذا كانت هذه الصناعات تنشأ لتلبية الاحتياجات الخارجية أساسا فهي لا يمكن أن تساهم فى إنشاء صناعة متكاملة أو متوازنة الفروع ، كما أنها لا تساهم في توسيع السوق وتعمق علاقات التبعية التكنولوجية التى تحرص عليها الشركات متعددة الجنسيات.

كما وأنها لا تعتبر في الحقيقة استراتيجية للتنمية الصناعية وإنما مجرد إقامة بعض الصناديق المرتبطة بالخارج والتي تزيد تعقيد مشاكل ميزان المدفوعات ونحد من امكانية القيام بتنمية صناعية ديناميكية متوازنة ومستمرة وترتبط بالاحتياجات الحقيقية للدولة النامية.

كما و أن التركيز على تطوير الفروع التصديرية فقط يعمق في الوقت نفسة النتائج الاجتماعية غير المرضية لعملية التصنيع فلكي يمكن الدخول في منافسة على نطاق السوق العالمي فمن الضروري استخدام التكنيك (التقنية العصرية) وتكنولوجيا الإنتاج بما يناسب مستواها في البلدان المتقدمة ويتطلب هذا رؤوس أموال ضخمة وأساليب إنتاجية متطورة (مكثفة لرأس المال) هذا بينما تعاني البلدان المتخلفة من نقص في رؤوس الأموال والأهم من ذلك البطالة بمختلف أنواعها (كاملة ، مقنعة ، موسمية ، فنية) وبنسب كبيرة.

ثامنا: أخيرا نشير إلى أن الفروع التصديرية لا تؤثر بطريقة واحدة على بالد تختلف من حيث سعتها ، فالبنسة للبلدان الصغيرة من حيث المساحة والسكان (كسنغافورا – لبنان – الملايو) فإن إقامة عدد قليل من المؤسسات الإنتاجية الكبيرة نسبيا، يمكن أن تساعد فعلا على زيادة سريعة للإنتاج القومي، أما بالنسبة للبلدان الكبيرة (الهند – أندونيسيا – الباكستان – مصر) والتي تتميز بأحجام مطلقة كبيرة نسبيا للمنتجات القومية فإن تأثير الإنتاج التصديري على عمليات النمو الاقتصادي يصبح ضعيفا.

فالهند على سبيل المثال تحتاج إلى توسيع التصدير بنسبة ٩% تقريبا لكي تزيد الإنتاج الصناعي بنسبة ١% فقط ومن حيث الأحجام المطلقة فإن هذا يعادل نصف القيمة الإجمالية لفرع متقدم وفق مواصفات الهند كصناعة المعادن مثلا، بعبارة أخرى فإنه لكي تستطيع الفروع التصديرية ترك أي أثر ملموس على الإنتاج فإنها تحتاج إلى توسع كبير للسوق الخارجية ، الأمر الذي يستبعد النجاح فيه عبر المستقبل المنظور، ولهذا فإن السوق الداخلية تلعب الدور الحاسم بالنسبة للإنتاج الصناعي.

المبحث الثالث
استراتيجية النمو عن طريق بناء الصناعات الأساسية

أولا: مفهوم وطبيعة الصناعات الأساسية ومحتواها:

تقدم دبيرنيس المفهوم التالي للصناعات الأساسية أن الصناعات الأساسية هي تلك الصناعات التى يكون من آثارها (أي تلك التى تؤدي إلي) أن تخلق في المحيط الذي توجد فيه سلسلة منتظمة من الصناعات الأخري التى تعتمد عليها ، كما تؤدي إلى تحويل جذري في الهيكل الصناعي ، كما ينشأ عنها تغييرات جوهرية في مهام الإنتاج كل ذلك بفضل ما تقوم به هذه الصناعات الأساسية من توفير إنشاء فروع جديدة تخدم الاقتصاد القومي أكمله وتؤدي إلي زيادة إنتاجية أحد العوامل أو الفروع الإنتاجية أو زيادة الإنتاجية الإجمالية للاقتصاد القومي بأكمله.

ولاشك أن هذه التحويلات والتغييرات الأساسية تدي بدورها إلى إعادة بناء الهيكل الاقتصادي وكذا تغيير في مهام وسلوك الهيكل الاجتماعي في مجموعة :

- أن اصبح النسيج على سبيل المثال كانت ثناعة أساسية في أوروبا في القرن التاسع عشر وذلك عن طريق الآثار التى أحدثتها بالنسبة للصناعات الميكانيكية كأساس لصناعة النسيج.

- في البلاد المتخلفة في الوقت الحالي فان المشكلة المثارة بواسطة دي بيرنيس هو القيام بتحديد نمط الصناعات القادرة على توليد وتحفيز عملية منتظمة ومستمرة للتصنيع والبحث عن تحديد هذا النمط أدي بدي بيرنيس أن يقف موقف المحابهة مع هؤلاء الذين يؤيدون عملية التصنبع ابتداء من إنشاء الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية.

- لأنه على العكس تمام من النظريات هيرشمان وغيره فلا توجد تلك التأثيرات (العوامل) التى تولد بالضرورة وآليا (أتوماتيكيا) إنشاء صناعات ثقيلة (صناعات إنتاجية) لمواجهة الطلب.

- طالما أنه تم إنشاء الصناعات في إطار ليبرالي فإنه طبقا لميكانيكية السوق العفوية وفي ظل تقسيم العمل الدولي الرأسمالي فسوف يظل دائما من الأفضل استيراد المعدات والسلع الإنتاجية من الخارج بدلا من انتاجها محليا.

- وكذلك بسبب أن الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية تخصص بالدرجة الأولى لطلب الطبقات الاجتماعية العليا الأكثر غنى ولا تستطيع تشغيل القوى العاملة المتاحة.

- كما أن الزراعة لا يمكنها الحصول على السلع الصناعية التى تحتاج إليها من أجل التطوير.

كنتيجة للعوامل السابقة فإن الصناعات الأساسية في البلاد التى ترغب في التنمية الحقيقية لن تكون هي طبقا لذي برنيس تلك الصناعات المخصصة للاستهلاك ولمواجهة الطلب النهائي ، ولكن تكون تلك المخصصة لإنتاج السلع والمعدات الإنتاجية ، ومن ثم فإن عملية التصنيع في هذا الإطار يجب أن تبدأ إذا بقطاعات مثل الخاصة بإنتاج الطاقة وصناعة الحديد والصلب والصناعات الكيماوية والصناعات الميكانيكية.

ويوضح دي بيرنيس هذا الإختيار فيما يلي :

أنها ذلك تلك الصناعات الأساسية اتى بيان محتواها صناعة الحديد والصلب من جانب والآثار التى تترتب عليها من إنشاء صناعات معدنية وصناعات ميكانيكية والصناعات الكيماوية من جانب أخر والتى تسهم في تطوير الزراعة وبناء القطاع الصناعي هذا فضلا عن صناعة الطاقة.

أنه من الطبيعي أن نخلص إلى أن الصناعات الأساسية والصناعات المصنعة هي تلك الصناعات التى بواسطتها نشهد بالضرورة عملية تصنيع مستمرة ، وحينما نقول بالضرورة فإن إنشاء هذه الصناعات كما أننا لا نعني أنه يكفي خلق وانشاء هذه الصناعات ، وأن بقسة عملية التصنيع يوف تتم آليا، وكنتيجة لذلك فلا يوجد على الإطلاق ما يحدث آليا وأتوماتيكيا في النظام الاقتصادي ، ولكن على العكس إذا لم تقيم ببناء وانشاء تلك الأسس المادية الضرورية ، فإنه سوف يكون مستحيلا بناء وانشاء الأجزاء الأخري لعملية تصنيع متكاملة ومستمرة.

ويضيف دي بيرنيس قائلا: أنني لا أؤسس هذا الاختار على أسس تفضيل أيا كانت ولكن قد بينتها على ضوء الملاحظات المستخلصة من الحدود والمخاطر وكذا المقتضيات الموضوعية للتنمية.

ويضيف دي بيرنيس في تحليله جوانب أخري لاستراتيجية بناء الصناعات الأساسية من ناحية الغرض الأساسي للإنتاج وهو الإنتاج أساسا لإشباع حاجات السوق الدلخلي وليس السوق الخارجي ، ويبرز ذلك من خلال التجارب التاريخية التى أخذت بهذه الاستراتيجية وخاصة في الدول الاشتراكية .

ثانيا : الشروط اللازم توافرها لتطبيق هذه الاستراتيجية:

من الواضح جليا أن هذه الاستراتيجية للنمو عن طريق بناء الصناعات الأساسية لا يمكن تنفيذها وتطبيقها في ظل وضع يتميز بتوافر ظروف اجتماعية وسياسية واقتصادية أيا كانت هذه الظروف.

بمعني آخر أنه لا يمكن تطبيق هذه الاستراتيجية ألا يتوافر ظروف سياسية واجتماعية معينة ، وفيما يلي بيان لأهم تلك الظروف والشروط اللازم توافرها :

أولا: إن الاختيار الأولي والأساسي للصناعات الأساسية (الصناعات المنتجة للسلع الإنتاجية) لا يمكن الثيام بها في ظل الليبرالية فرؤوس الأموال والاستثمارات الأساسية التى يجب القيام بها لا يمكن أن تأتي وتنفذ إلا من وبواسطة الدولة ومن هنا يأتي الدور العام للدولة وطبيعتها السياسية والاجتماعية ولابد أن تكون دولة الجماهير (المنتجين المباشرين).

ثانيا: أن عملية التنسيق الضرورية بين القطاعات المختلفة في داخل هذه الاستراتيجية ولعملية التصنيع بأكملها لا يمكن تحقيقها إلا بواسطة تخطيط قومي شامل وملزم لجميع النشاطات الاقتصادية.

ثالثا: كما أن هذه الاستراتيجية لا يمكن تطويرها كما لا تؤدي إلى النتائج المطلوبة والمأمولة بدون إجراء تغييرات جذرية اجتماعية وسياسية أنها تفترض على سبيل المثال إبعاد الطبقات المفسدة والطفيلية التى لا تساهم في عملية العمل الاجتماعي وتحصل على جزء كبير من الفائض الاقتصادي ، والحد من الاستهلاك الكمالي للطبقات المتميزة (والذي يجب عدم انتاجه وعدم إنتاجه وعدم استيراده) أي مواجهة الفساد والاقتصاد الخفي وغير المشروع.

رابعا: كما أن هذه الاستراتيجية تفترض أيضا وإلى أقصى حد إعادة تنظيم القطاع الزراعي بالدرجة التى تسمح لذلك القطاع الهام في الدول المتخلفة بالتطور السريع والمشاركة الفعالة في سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والقضاء على البطالة وتقليل الفوارق بين الريف والمدينة ، ومن وجهة نظنا يمثل ذلك أهمية كبري وتمثل العامل المحرك والأساسي.

خامسا: فضلا عن ذلك فإن هذه الاستراتيجية بما تهدف إليه من تحقيق عملية متكاملة وذاتية ومستمرة وتحقيق تنمية حقيقية للاقتصاد القومي بأكمله ومن ثم الخروج من التخلف الاقتصادي والتقليل بقدر الإمكان من تلك الآثار النابعة من تقسيم العمل الدولي الرأسمالي في مرحلته الحالية.

فلابد إذن لمثل هذه الإستراتيجية في هذه الظروف المحيطة بالبلاد المتخلفة من أن يواجهها الكثير من الصعوبات من البلاد الرأسمالية التى تعمل على الحفاظ على مصالحها..

ثالثا : بعض المشاكل التى تثيرها هذه الاستراتيجية:

أن المشاكل الأكثر أهمية وإلحاحا تتعلق أساسا بذات طبيعة الصناعات التى يقترح إنشائها في إطار هذه الاستراتيجية.

وهناك خاصيتان أساسيتان هما على وجه الخصوص اللتان بثيرا المشاكل وهما:

أولا: تلك الصناعات ذات الأحجام الكبيرة جدا والتى تستلزم توافر أسواق كبيرة وهامة ، الأمر غير المتوافر في البلاد المتخلفة.

ثانيا: تلك الصناعات المستخدمة لرأس المال بنسبة كبيرة جدا (المكثفة جدا لرأس المال) حيث رأس المال الثابت مرتفع وكبير في علاقته برأس المال المتغير بمعني أخر تلك الصناعات التى تستلوم قدرا كبيرا من رأس المال في علاقته بالقوى العاملة المستخدمة.

ومن الواضح أن هذه الصناعات لا تأخذ في اعتباها وجود نسبة مرتفعة من البطالة بكافة أنواعها في البلاد المتخلفة مما يعيق من مشكلة البطالة (ولعل مسألة تشغيل القوى العاملة الموجودة من الأهداف الاجتماعية الأساسية لسياسات التنمية في البلاد المتخلفة، ومن هنا تأتي أهمية نموذج النمو لاوسكار لانج والذي يهدف أساسا إلى إيجاد فرص عمل لكافة القوي العاملة عن طريق التراكم الذي يجد مصدره في (الفائض الاقتصادي).

وقبل أن نتناول بالتحليل المشكلتين السابقتين نشير كذلك إلى أن سياسة التصنيع عن طريق إعطاء الأولوية لقطاع الصناعات الأساسية (الثقيلة) يثير مشكلة أساسية ذلك أن الفكر الاقتصادي قد جري على طريقة تفكير معينة وهي أن الاستثمار في صناعة معينة إنما يتم لمواجهة احتياجات موجودة أي طلب قائم ومن هنا كان التفكير فى التتابع الزمنى للصناعات الاستهلاكية والوسيطة ثم الانتاجية لأن كل منها سوف ينشأ لمواجهة طلب وسوف قائم ، أما اعطاء الأولوية في الاستثمارات لقطاع الصناعات الثقيلة فإنه يعني بناء الاستثمار وخلق العرض قبل أن يتوافر الطلب عليه ، وهذا نمط جديد للتنمية الصناعية يتم فيه خلق الطاقة الإنتاجية قبل توافر الطلب عليها ، وبالتالي نمط لا يتلائم مع الفكر الاقتصادي التقليدي.

وقد كان فلدمان أول من أدرك أن قطاع الصناعات الثقيلة له ذاتية ديناميكية قادرة على خلق ظروف الطلب على منتجاتها فالصناعات القائدة والرائدة ليس تلك الصناعات التي تنشأ لتخدم طلبا موجودا وقائما ولكنها تلك الصناعات التي كما ذكرنا تنشأ في محيطها العديد من الصناعات ، كما أنها بالإضافة إلى ذلك تلك التي تخلق في أثناء عملية إنشائها الطلب على منتجاتها، وإنشاء الطاقة الإنتاجية لقطاع الصناعات الثقيلة (الأساسية) سوف يدي إلى خلق الطلب على الاستثمار وهنا كما يشير الدكتور عمرو محي الدين "فإن المعجل يعمل بطريقة معكوسة ، فبدلا من أن يؤدي نمو الاستهلاك إلى الطلب على الاستثمار فإن خلق الطاقة الاستثمارية سوف تؤدي إبى نشوء الطلب عليها بمجرد إنشائها".

كما أنه في ظل التخطيط الاقتصادي الشامل على مستوي الاقتصاد بأكمله فليس هناك خوف من وجود طاقة إنتاجية فائضة في قطاع الصناعات الثقيلة (الأساسية) فالهيئة المركزية للتخطيط حينما تتخذ القرار بتوسع الطاقة الإنتاجية لقطاع الصناعات الأساسية ، فإنها تستطيع تحقيق التناسق في الخطة (المخطط) بإتخاذ قرار باستخدام تلك الطاقة في قطاعات أخري.

كذلك بالنسبة لما يطرأ على ميزان المدفوعات من تغييرات واحتمال عجز أو تزايد العجز في هذا الميزان فبديهي أن إعطاء الأولوية لقطاع الصناعات الأساسية قد يؤدي في البداية إلى زيادة الطلب على الواردات وخاصة الإنتاجية ولكن بعد فترة زمنية فإن نمو الطاقة الإنتاجية لقطاع الصناعات الأساسية (الثقيلة) وتوصيع القاعدة الصناعية سيجعل الاقتصاد القومي قادرا على زيادة وتوسيع الطاقة الإنتاجية لكل من قطاع أو فرع الصناعات الاستهلاكية ، وكذا الصناعات الوسيطة دون زيادة كبيرة في الطلب على الواردات ، بعد ذلك نناقش المشكلتين الأساسيتين السابق عرضها:

ويتولي دي بيرنيس تحليل هاتين الخاصيتين والرد على الاعتراضات السابقة كما يلي:

أولا: في التقدم الفني والتكنولوجي يسمح دائما بتقليل استخدام ذلك التكنيك الإنتاجي البسيط القائم على استخدام مكثف لقوى العمل.

ويؤدي إلى استخدام تكنيك (فن) إنتاجي متقدم نسبيا يسمح بزيادة كبيرة في الإنتاج (بالطبع فإن التكنيك المستخدم في البلاد المتخلفة يتخلف عن ذلك المستخدم في البلاد الرأسمالية) أي يمكن بالنسبة للدول المتخلفة عدم استخدام تكنولوجيا متقدمة جدا ولكن تكنولوجيا تأخذ في الاعتبار الموازنة بين تكثيف رأس المال وتكثيف العمل.

ثانيا: يمكن تقليل تكثيف رأس المال (يعني ذلك استخدام نسبة أكبر من رأس المال في علاقته بالعمل) ويكون هذا التقليل في الاستثمارات التى يتم القيام بها عن طريق التميز داخل العمليات المختلفة للإنتاج بين العمليات المركزية الضرورية لتصنيع الناتج وبين العمليات الإضافية أو الملحقة والمساعدة ، ويوضح دي بيرنيس ذلك بقوله:

في البلاد المتخلفة (النامية) والتى تشير جداول استخدام القوي العاملة فيها بوجود نسبة عدم استخدام كبيرة وهامة (أي وجود قدر كبير نسبيا من القوى العاملة في حالة بطالة) وعلى شرط وجود تنظيم اجتماعي من خلاله يعي العمال أنهم يعملون من أجل مصلحتهم ومن ثم يكون لهم الحق في الحصول على عائد عمل مناسب (نقابات عمال).

وفي هذه الحالة فإنه يمكن بالتأكيد استثناء العمليات المساعدة والملحقة في عمليات الإنتاج من عملية الميكنة والآلية المتقدمة جدا أي في هذه العمليات لا تستخدم تكنيك (فن أو تقنية) إنتاجي مكثف لرأس المال بل على العكس نستخدم تكنيك قائما على الاستخدام الأكبر والمكثف للعمل من أجل امتصاص القوى العاملة التى تكون في حالة بطالة.

في هذه الحالة يمكن تنظيم عملية الإنتاج في العمليات الملحقة ، الأمر يختلف طبقا للخصائص التى تميز كل دولة وحالة ، بشرط أن يكون واضحا تماما الهدف الأساسي منها وهو الحد من البطالة ، وهنا يمكن القول أن التنظيم الاجتماعي للعمل يمثل بديلا لرأس المال.

رابعا: تقييم ونقد هذه الاستراتيجية:

إذا كان علينا الآن أن نقوم بتقييم شامل وفي إطار تحليل ناقد لاستراتيجية النمو عن طريق بناء صناعات أساسية وبذلك لكي نري مدي ملائمتها للتطبيق في الدول المتخلفة ، ولكي نتلافي بقدر الإمكان مقابلة النقد وتتلافي نواحي النقص ، ونشير إلى أن تحليلنا في النقاط السابقة يتضمن الإسارة إلى هذا التقييم ومن وجهة النظر المنهجية يمكن إجمال ذلك فيما يلي :

أولا: إذا ما أخذنا في الاعتبار الخصائص المميزة لكل بلد متخلف ومستوي تطور قوى الإنتاج ، ونوع علاقات الإنتاج السائدة ، والطبيعة الاجتماعية والسياسية للدولة فإنه يمكن القول بصفة عامة أنه يمكن اعتبار استراتيجية الصناعات الأساسية محورا هاما لسياسة التنمية واستراتيجية التطوير الاقتصادي والاجتماعي ، على أن يكون ذلك في إطار تخطيط شامل، مع الرص على تحقيق التكامل بين قطاعات وفروع الاقتصاد القومي أي في إطار الاهتمام بالزراعة والخدمات والصناعات الاستهلاكية.

ثانيا: إذا ما تبين حقيقة مفهوم وطبيعة وكذا نوع الصناعات الأساسية وما تهدف إليه تحقيق الاستقلال الاقتصادي والسياسي وتوجيه الاهتمام بالدرجة الأولي للسوق الداخلي ، والحد من ميكانيكية السوق العفوية وما يتبعها من استمرار لعملية التصنيع ، فإنها بدون أدني شك تستجيب لمطالب وآمال الدول المتخلفة ويمكن اعتبارها من أهم نقاط استراتيجية التطوير الاقتصادي والاجتماعي.

ولكن بشرط أن يتم البحث الجدي للمشاكل التى يمكن أن ترتب عليها وخاصة فيما يتعلق باحتمال زيادة حدة مشكلة البطالة بسبب استخدام إذن إنتاجي متقدم (تقنية متطورة لا تستخدم نسبة عمل كبيرة) وذا مواجهة مشكلة ضيق السوق في ظل سياسة التكامل الاقتصادي الاقليمي.

ثالثا: أن فكرة الصناعات الأساسية التى قدمها دي بيرنيس تبدأ من التفرقة التى قام بها فرانسوا بيرو بين الصناعة والتصنيع ، وإذا كان التصنيع طبقا لهذا الأخير هو تلك العملية التراكمية التى يقصد بها أن تقوم آلات معينة بتصنيع وإنتاج آلات أخري ، وعند مستوي معين فإن معدل نمو الإنتاج المتزايد يرتفع بالدرجة التى تؤدي بالضرورة (ارتباطا) إلى انخفاض في التكلفة ، وتقليل في المجهود العضلي المبذول ومن ثم يسمح بتحرير أكبر

لقدرات الإنسان في علاقته بالطبيعة (يسمح للإنسان بسطرة أكبر على قوى الطبيعة).

إذا ما كان هذا هو الهدف النهائي للتنمية فإننا يمكن أن نؤمن بيقين على أن عملية التصنيع هي الشرط الأساسي لسياسات التنمية والتطوير.

ومع ذلك يجب أن ندقق أكثر في هذه الفكرة فلا يعني (يتضمن) كل إنشاء لصناعة ما وجود عملية تصنيع فلكي نتكلم عن تلك الأخيرة (عملية التصنيع) فلابد من تأسيس وبناء عملية تاريخية مزدوجة.

أ) الأولى: ذات طبيعة اقتصادية :

فلو أن الاقتصاد يتم تحديدة كمجموعة من الوحدات الاقتصادية الانتاجية (الهيكل الاقتصادى) فيكمن التعبير عنه في شكل جدول اقتصادي (المدخلات والمخرجات) أو جدول المبادلات بين الصناعات.

ويمكن أن نقول أن هناك عملية تصنيع لو أن الاستهلاك الوسيط بين هذه الفروع يكون بدرجة أكبر في أهمية متزايدة وبشكل عام وهذا يعكس وجود علاقات اعتماد متبادل بين الفروع واستخدام منتجات الفروع بين بعضها البعض في عمليات التصنيع ، وهذا يشير إلى أن الاقتصاد بأكمله والقطاع الصناعي على وجه الخصوص يكون وحده مركبة متكاملة ويعتمد أساسا على التموين والتمويل الذاتي في نموه.

ب- الثانية: ذات طبيعة اجتماعية :

إن عملية إنشاء وحدات صناعية لابد أن تكون من حيث الحجم والجودة بالدرجة التى تهز الكيان (التركيب) الاجتماعي الموجود ، وتعيد بناءه على أساس جديد يكون فيه للتصنيع والآلة وزن نسبي كبير على أن يترتب على ذلك تحقيق إنتاجية أعلي للعمل (الهدف الأساسي).

على ذلك لم يكن دائما هو الحال في البلاد المتخلفة حيث تم إنشاء صناعات وأحيانا من نوع الصناعات العملاقة الكبيرة.

ويشير البعض إلى أن الدراسات المختلفة توضح عمليات التصنيع لاقتصاد ما في بلد متخلف (بناء صناعة) قد تم القيام بها في إطار علاقة هذا الاقتصاد المتخلف مع الاقتصاد الأجنبي المسيطر (من وجهة نظر الأخير وفي ظل تقسيم العمل الدولي الرأسمالي الذي يفرضه).

وقد وضح لنا بجلاء عندما تعرضنا في مراحل استراتيجيات النمو لكل من استراتيجية احلال الواردات واستراتيجية صناعة التصدير.

وسوف يتضح بدرجة أكبر عندما تعرض التجارب بعض الدول النامية التى طبقة هاتين الاستراتيجيتين (وذلك إذا سمحت الظروف والوقت).

ومن هنا تكتسب استراتيجية الصناعات الأساسية التى قدم خطوطها النظرية دي بيرنيس مستوحاه من تجربة التنمية الاشتراكية وعلى وجه الخصوص للاتحاد السوفيتي للتنمية أهمية قصوى ، حيث نشير إلى أن اختيار الصناعة في البلاد المتخلفة لابد أن يسمح لآثار التغير والتطور والقضاء على الهيكل الاقتصادي المتخلف أن تعمل لصالح الاقتصاد القومي ، ومن وجهة النظر هذه فإن فكرة الصناعات الأساسية تكتسب أهمية عملية كبرى.

على أنه يتعين بتوجيه النظر إلى الجوانب الاجتماعية للتصنيع وإحداث التغييرات الجذرية في الهيكل الاجتماعي الموجود والعمل الجاد على زيادة إنتاجية وتحرير القدرات الخلاقة للإنسان.

رابعا: أن العملية الضعيفة نسبيا لفكرة واقتراحات دي بيرنيس بصفة عامة ترجع إلى عدم توضيح بعض الأفكار والمفاهيم التى يقيم عليها تحليله مع عدم تحليل لبعض المرتكزات الأساسية لكل استراتيجية.

خامسا: إذا كان الهدف الأساسي والذي تم تحديده من وجهة النظر تحرير قدرات الإنسان الخلاقة كأساس لإنطلاق ساسيات التنمية .

فإن الإطار التنظيمي السياسي والاجتماعي الذي يبلور ويعكس التحرير الحقيقي للإنسان مجتمع متخلف لم يتم على الإطلاق معالجته ولا تحديده ، وعدم التجديد هذا أعطي لكل حجج دي بيرنيس خاصيه فنية خالصة ، كما أنع يعطي أيضا للجانب السياسي والتنظيمي خاصية فنية ، وهذا في منتهي

الخطورة حيث أن أي نموذج للتنمية يتم تحقيقة هو دائما محصلة لصراع بين قوى اجتماعية والتى لها أهداف اجتماعية مختلفة.

سادسا: إذا كان من الثابت أن إختيار الصناعات الأساسية يستلزم بالضرورة البناء الداخلي والحد من علاقات السيطرة مع العالم الخارجي ومن ثم تحقيق اقتصاد وطني ومستقل فإننا يمكن القول أن فكرة الصناعات الأساسية تمثل أداة فنية في أيدي السلطة وهذه الحالة فإن الاختيار السياسي يكتسب مغزي وأهمية قصوى (حيث نظرنا وطبقنا لما أوضحه الاستاذ الدكتور محمد دويدار فإن استراتيجية التنمية هي بالدرجة الأولي اختيار سياسي واجتماعي وليس محايدا ولكن يتم تطبيقها لصالح المنتجين المباشرين ومن أجلهم وبواسطتهم).

وتصور أخر فني (تكنولوجي) والذي يعكس رؤية الكوادر الفنية والإدارية ، أن التصورين لابد أن يندمجا معا داخل عملية التصنيع من أجل إنجاحها ، ولكن ما نلاحظه أن التصورين ينفصلان تماما حينما يتعلق الأمر بالمحتوي والأهداف الاجتماعية للتصنيع ، ومن هنا تأتي أهمية البعد السياسي والاجتماعي لسياسات التنمية ، ولاشك أن تحليل أي نموذج للتصنيع يسمح لنا بتحديد وجهة النظر هذه بدقة.

سابعا: لعله من المأخذ الجوهرية على هذه الاستراتيجية هي عدم اعطائها أهمية نسبية للقطاع الزراعي تتفق مع الوزن النسبي الذي يمثله في البلاد المتخلفة حيث التوصية أساسا للقطاع الصناعي ولا يؤخذ هذا القطاع الزراعي إلا بطريقة مباشرة وبما يخدم القطاع الأول ، ويترتب على ذلك بالطبع عدم الاهتمام الكافي بالريف ، مع توطين الصناعات في المدن دائما ، كل ذلك يولد وجود فوارق بين المدينة والريف وتعميق تلك التى توجد من قبل ، كذا عدم الأهتمام بالخدمات الجوهرية والتى تتصل مباشرة بحياة الجماهيري اليومية وخاصة (التعليم – الصحة – الاسكان) لعله في هذا الشأن تكتسب تجربة الصين في التنمية والتى تعطي أهمية كبري للزراعة دلالة هامة.

ملخص الفصل الرابع

- يعني إحلال الواردات أن يتم الإنتاج محليا للسلع التى كان يتم استيرادها بالإضافة إلي إنتاج ما كان يمكن استيراده إذا لم نقم بهذا الإنتاج ، أي إنشاء صناعات بغرض إنتاج الواردات الحالية ، وكذا ما قد يتم استيراده في المستقبل.

- تقييم استراتيجية إحلال الواردات خلص إلى أن هذه الاستراتيجية على الصعيد النظري تقف عاجزة عن تقديم أي سبيل حقيقي لتنمية البلاد المتخلفة ، ويمكن القول أن هذه الاستراتيجية هي في حقيقة الأمر نتاج عملية ونمط نمو الاقتصاد الرأسمالي العالمي في مراحله المختلفة ووجدت أساسا لتحقيق مصالحه.

- استراتيجية النمو عن طريق بناء صناعات من أجل التصدير تقدم على أساس خلق بعض الصناعات التى يخصص إنتاجها للبيع في الصوق الخارجية مع امكانية تسويق جزء من هذا الناتج في السوق الداخلية ، وهدفها هو زيادة الصادرات الصناعية بغرض التغلب علي مشاكل نقص النقد الأجنبي والعجز في ميزان المدفوعات.

- الصناعات المنشئة في إطار استراتيجية بناء صناعات من أجل التصدير يمكن تقسيمها إلى :

١- الصناعات القائمة على زيادة وتحسين قيمة الموارد المحلية.
٢- صناعات السلع الاستهلاكية التى تم انشائها بواسطة رأس المال المسيطر
٣- الصناعات المنشئة في إطار اتفاقيات دولية ، أو الصناعات المرتبطة بالمراكز الرئيسية في البلاد المتطورة.

- استراتيجية النمو عن طريق بناءِ صناعات من أجل التصدير لا يمكن أن تقدم سبيلا حقيقيا إلى الخروج من التخلف ومن ثم إلى تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة ، بل على العكس يبقي على التبعية والتخلف ، إلا أن ذلك لا ينفي ضرورة إقامة صناعات تصديرية في ظل ظروف وأوضاع متغايرة تماما عن تلك التى رأيناها في إطار هذه الاستراتيجية.

- الصناعات الأساسية في البلاد التي ترغب في التنمية هي تلك الصناعات المخصصة لإنتاج السلع والمعدات الإنتاجية ، ومن ثم فإن عملية التصنيع في هذا الإطار يجب أن تبدأ إذا بقطاعات مثل الخاصة بإنتاج الطاقة وصناعة الحديد والصلب والصناعات الكيماوية والصناعات الميكانيكية.

- من المآخذ الجوهرية على استراتيجية الصناعات الأساسية هي عدم إعطائها أهمية نسبية للقطاع الزراعي تتفق مع الوزن النسبي الذي يمثله في البلاد المتخلفة حيث التوجيه أساسا للقطاع الصناعي ولا يؤخذ القطاع الزراعي إلا بطريقة غير مباشرة وبما يخدم القطاع الأول ، ويترتب على ذلك عدم الاهتمام الكافي بالريف مع توطين الصناعات في المدن دائما ، كذا عدم الاهتمام بالخدمات الجوهرية والتي تتصل مباشرة بحياه الجماهير اليومية وخاصة التعليم والصحة والاسكان.

تدريبات الفصل الرابع

السؤال الأول : اكتب ما تعرفة عن المصطلحات الاقتصاديية التالية :

١- أدوات احلال الواردات
٢- نموذج احلال الواردلت
٣- الصناعات القائمة على زيادة وتحسين قيمة الموارد الطبيعية
٤- عدم توازن قوي الانتاج

السؤال الثاني : بين مدي صحة أو خطأ العبارات التالية مع التعليل :

١- يبدأ احلال الواردات بالتركيز في البداية على صناعات السلع الاستهلاكية في استراتيجية احلال الواردات ( )
٢- من فروض استراتيجية احلال الواردات أن التنمية الاقتصادية يجب أن تتحقق في البلاد المتخلفة بعيدا عن ميكانزم السوق ( )
٣- تقوم استراتيجية النمو عن طريق بناء صناعات من أجل التصدير على أساس خلق بعض الصناعات التى يخصص انتاجها للبيع في السوق الخارجية ( )
٤- أن المشاكل الأكثر أهمية وإلحاحا تتعلق أساسا بذات طبيعة الصناعات التى يقترح انشائها في إطار استراتيجية الصناعات الاساسية ( )

السؤال الثالث : تكلم عن مفهوم استراتيجية التصنيع عن طريق احلال الواردات ثم اذكر رأيك فيما يمكن أن يوجه إليها من نقد.

السؤال الرابع : تكلم عن تطبيق استراتيجية التصنيع عن طريق احلال الواردات في الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى الأن.

السؤال الخامس : تكلم عن مفهوم استراتيجية التصنيع عن طريق بناء الصناعات من أجل التصدير ، ثم وضح تأثير هذه الاستراتيجية على التكوين الاجتماعي وقوي الانتاج في الدول المتخلفة.

السؤال السادس : إذكر الشروط اللازمة توافرها لتطبيق استراتيجية النمو عن طريق بناء الصناعات الاساسية.

مراجع الفصل الرابع

اعتمدنا في هذا الفصل بصفة أساسية على المراجع التالية :

١- د/ عزت عبد الحميد البرعي : محاضرات واقتصاديات التخلف والتنمية ١٩٩٥

٢- د / محمد دويدار :الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير ، دار الجامعات لاسكندرية ، ١٩٧٩

٣- د/ عمرو محيي الدين : التخلف والتنمية ، القاهرة ، ١٩٧٦

٤- د/ العشري حسين العشري ، د/ يسري حسين طاحون : التنمية الاقتصادية ، دار العشري للطباعة والكمبيوتر، ٢٠٠٥

الفصل الخامس
ماهية التخطيط الاقتصادي
وأنواعه وأهدافه

يهدف هذا الفصل بعد دراسته على أن يكون الدارس قادرا على أن :-

- يوضح المفهوم العام للتخطيط وأهميته للفرد وللمشروع والمجتمع .

- يوضح المعاني المستخلصة من مفهوم التخطيط الاقتصادي القومي .

- يناقش الفرق بين المفاهيم الثلاث الخطة والبرنامج والتنبؤ .

- يناقش الفرق بين الاصطلاحات التالية :-

١ـ التخطيط الشامل والتخطيط الجزئي .

٢ـ التخطيط المركزي والتخطيط اللامركزي .

٣ـ التخطيط القومي والتخطيط الإقليمي .

٤ـ التخطيط الإلزامي والتخطيط التأشيري .

٥ـ التخطيط الهيكلي والتخطيط الوظيفي .

- يوضح التخطيط في الدول النامية ويفسر نموذج هارود – دومار في التنمية

- يوضح أهداف التخطيط الاقتصادي وترتيبها .

- يناقش الأوزان النسبية لأهداف التخطيط الاقتصادي .

- يوضح الأهداف القطاعية في إطار الخطة الشاملة .

محتويات الفصل الخامس

المبحث الأول:
ماهية التخطيط الاقتصادي القومي .

المبحث الثاني :
أنواع التخطيط الاقتصادي القومي .

المبحث الثالث :
أهداف التخطيط الاقتصادي .

المبحث الأول
ماهية التخطيط الاقتصادى القومي

لكي نتمكن من الوقوف على مفهوم التخطيط الاقتصادي لابد لنا أن نعرض للمفهوم العام للتخطيط كمقدمه منهجية ضرورية لتوضيح مفهوم التخطيط الاقتصادي وسوف نتناولها تباعا كما يلي :-

أولاً : المفهوم العام للتخطيط

يمكن تحديد المفهوم العام للتخطيط بأنه عبارة عن أسلوب للتفكير والتدبير ونظام العمل والسلوك والنشاط يقوم على تطبيق المنطق والمنهج العلمي في تحديد أهداف معينة وتعيين الوسائل التي تكفل تحقيقها في فترة زمنية معينة والتخطيط بمعناه العام كما سبق بيانه يمكن للفرد ان يستخدمه كما يمكن للمشروع أن يستخدمه ، كما يمكن استخدامه على مستوى المجتمع ككل .

١ - *التخطيط والفرد :*

يشكل الفرد الوحدة الاقتصادية الأساسية في المجتمع الذي يعيش فيه ، أي كمنتج وكمستهلك في نفس الوقت ، ولكنه يواجه ما يعرف بالمشكلة الاقتصادية له أن يستخدم التخطيط كأسلوب أو طريقة أو نظام يساعده على مواجهة تلك المشكلة أو في محاولته للتوفيق بين حاجاته غير المحدودة والتى تتفاوت في أهميتها النسبية وموادها المحددة والتى تصلح لاستخدامات متعددة.

ولكي يقوم الفرد بإستخدام أسلوب التخطيط فإنه يقوم بإجراء الخطوات التالية :

أ- حصر حاجاته المختلفة (أو تحديد أهدافه الأولية) وموارده المتاحة (أي تعيين وسائله التي من الممكن ان تحقق هذه الأهداف جزئيا أو كليا وذلك لفترة زمنية معينة (قد تكون لشهر أو سنة أو أكثر) .

ب- ترتيب هذه الحاجات (أي الأهداف الأولية) في سلم أولويات ، طبقاً لأهميتها النسبية ، وعلى ضوء الموارد المتاحة (أي الوسائل) .

ومن الواضح أن هذه العملية تتطلب اتخاذ قرارات تتعلق بالتفضيلPerference والاختيار Choice .

ج- تخصيص وتوزيع الموارد المتاحة (أي الوسائل التي في حوزته) ، بالطريقة التي تكفل إشباع حاجاته المفضلة والمختارة ، أو بتعبير متكافئ تحقيق أهدافه حسب أولوياتها .

وغني عن البيان أن هذه العملية تنطوي على ضرورة اتخاذ قرارات تتعلق بالتخصيص Allocation والتوزيع Distribution .

٢ - التخطيط والمشروع :

يمكن للمشروعات ، باعتبارها وحدات اقتصادية ، تمارس نشاطا يتصل بإنتاج وتوزيع وتداول السلع والخدمات المختلفة ، أن تستخدم التخطيط بالمعنى المتقدم ، وذلك من خلال إجراء مجموعة من الدراسات الفنية والمالية والاقتصادية التي تكون مهمتها الأساسية تقديم إجابات محدودة وواضحة لأسئلة ست رئيسية هي :

الأول	ماذا يجب انتاجه ؟	**What to produce ?**
الثاني	ما هي كميات هذا الإنتاج ؟	**How much to produce ?**
الثالث	متي يتم الإنتاج ؟	**When to produce ?**
الرابع	كيف يتم هذا الإنتاج ؟	**How to produce ?**
الخامس	من يحصل على هذا الإنتاج ؟	**Who enjoys the produce ?**
السادس	أين يحدث هذا الإنتاج ؟	**Where to produce ?**

وعن طريق هذه البيانات والمعلومات والدراسات الفنية والمالية والاقتصادية ، يمكن تحديد الأهداف ، وتعيين الوسائل التي تكفل تحقيقها ، خلال فترة زمنية معينة ، وذلك على النحو الذي سوف نتناوله فيما بعد .

٣ - التخطيط والمجتمع

ويمكن للمجتمع ككل أن يستخدم التخطيط (بالمعنى المتقدم) في مجالات متعددة ، ففي المجال السياسي ، هناك ما يعرف " بالتخطيط السياسي " .. وفي

المجال العسكري هناك ما يعرف " بالتخطيط العسكري " ... وفي المجال الاقتصادي هناك ما يعرف " بالتخطيط الاقتصادي " وهكذا ..

وجدير بالذكر ، أن هذه الأنواع من التخطيط (طبقا لمجال الاستخدام بواسطة المجتمع) على مستوى المجتمع ككل (أي على ما يعرف بالمستوى القومي أو الإجمالي أو الكلي National ,Global or Macro Level ، وهو ما يطلق عليها (إجمالاً) تعبير التخطيط القومي

أ- يستند على مضمون (أو محتوى) المفهوم العام للتخطيط (بالتحديد السابق) كأسلوب أو نظام يقوم على تطبيق المنطق والمنهج العلمي ، في تحديد الأهداف ، وتعيين الوسائل الكفيلة بتحقيقها ، خلال فترة زمنية معينة.

ب- ويقوم بالتالي على منطق إجراء مجموعة معينة من العمليات الفنية ،واتباع سلسلة معينة من المراحل المتتابعة .

جـ- ويرتكز على قواعد الإدارة العلمية في رسم الاستراتيجيات والسياسات واتخاذ القرارات والإجراءات ، التي تتعامل مع الموارد المتاحة والممكنة بالتعبئة Mobilisation والتخصيص Allocation والتوزيع Distribution بشكل كامل أو أمثل .

د- ويتطلب هيكل مؤسس وتنظيمي Institutional and Organis ational Strcture معين ، لكل مجال من تلك المجالات المختلفة للقيام بتلك العمليات ، واتباع تلك المراحل ، ورسم الاستراتيجيات والسياسات ، واتخاذ القرارات والإجراءات .

وغني عن البيان ، إننا بطبيعة الحال سوف نقتصر هنا على استخدام المجتمع للتخطيط في المجال الاقتصادي ، أي على تناول موضوع التخطيط الاقتصادي القومي ، إلا أنه ينبغي الإشارة إلى أن تناولنا لهذا الموضوع (بالتحديد السابق أي التخطيط الاقتصادي القومي) لا يعني بأي حال من الأحوال الانفصال والانفصام عن الأنواع الأخرى للتخطيط القومي ، حيث أنهم مجالات وأنواع ترتبط مع بعضها البعض ، ارتباطا عضويا متكاملا من خلال علاقات التأثير المتبادل بين بعضها البعض .

ثانياً : التخطيط الاقتصادي القومي National Economic Planning

هو أسلوب يستخدمه المجتمع لمواجهة المشكلة الاقتصادية ، التي يتمثل مضمونها في عدم التوافق أو التناسب بين حاجاته المتعددة والمتنوعة والمختلفة في أهميتها النسبية ، وبين موارده المحدودة والصالحة لاستخدامات متعددة ، وذلك من خلال سلطة للدولة (ممثلة في جهاز أو هيئة أو وزارة) تضم مجموعة من المتخصصين في فروع المعرفة المختلفة ، تقوم بتطبيق المنطق العلمي ، في تحديد أهداف معينة تعكس هذه الحاجات المتعددة والمختلفة النوع والأهمية النسبية ، وتعيين الوسائل التي تكفل أمر تحقيق هذه الأهداف جزئيا أو كليا ، في فترة زمنية معينة ، ويتم ذلك فنيا من خلال .

أ- إجراء مسح وحصر للموارد الاقتصادية المتاحة والممكنة داخل المجتمع وتصنيفها وتحديد استخداماتها المختلفة (الوسائل) .

ب- إعداد حصر للحاجات المتعددة للمجتمع في فترة زمنية معينة (الأهداف الأولية) .

جـ- ترتيب هذه الحاجات (الأهداف الأولية) على ضوء الموارد الاقتصادية المتاحة (الوسائل الممكنة) ووفقاً لما يتفق ومصلحة المجتمع ككل (سواء سياسيا أو اجتماعيا أو اقتصاديا) أو بتعبير متكافئ وضع هذه الحاجات المختارة في سلم أولويات ، يعكس اتجاهات دالة التفضيل القومي للمجتمع .

وبناء على هذا المسح والحصر والتحديد والترتيب للموارد (الوسائل) ، والحاجات (الأهداف) تقوم السلطة العامة المتولية للتخطيط اتخاذ قرارات الإنتاج والتوزيع بما يحقق الاستخدام الأكفأ للموارد ، وبما يضمن تحقيق أكبر قدر من الرفاهية (إشباع الحاجات) لأفراد المجتمع .

تأسيسا على ما تقدم ،فإنه ربما يكون من المناسب التأكيد على المعاني الآتية :

المعنى الأول :- أن التخطيط الاقتصادي القومي هو أسلوب فني ، ينطوي على ضرورة إجراء عدد من العمليات ، والتي تتطلب توافر قدر من المعلومات

والبيانات ، والتي تتم في إطار منهج أو طريقة (تتكون من عدد من المراحل) ، ينبغي اختيارها وتحديدها ، وهو ما يطرح المعنى الفنى للتخطيط الاقتصادي القومي .

المعنى الثاني : أنه عبارة عن نظام لإدارة ما يعرف بالاقتصاد القومي كنظام متكامل ، له مجموعة من المدخلات ، التي تتفاعل في إطار مكان وزمان معينين ، في صورة عدد من الأنشطة ، والتي يتولد عنها في حلقتها الأخيرة ،مجموعة من المخرجات ، وذلك بغية مواجهة المشكلة الاقتصادية بصفة عامة ، أو مشكلة التخلف (بأعراضها : انخفاض متوسط دخل الفرد الحقيقي – عدم الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية – الاختلال الهيكلي – الازدواجية الاقتصادية – الاختلال الهيكلي – الازدواجية الاقتصادية ، ومسبباتها : ارتفاع معدل النمو السكاني وزيادة درجة الضغط السكاني – انخفاض معدلات الادخار والتراكم الرأسمالي – انخفاض إنتاجية العمل العلاقات الاقتصادية الدولية غير المتكافئة) بصفة خاصة ، وبالتالي تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية للمجتمعات الإنسانية المختلفة ، ولعل هذا ما يحدد موضوع التخطيط الاقتصادي القومي .

المعنى الثالث : أن معالجة التخطيط الاقتصادي القومي ، كأسلوب ونظام ، لموضوعه من الممكن أن يتم أما على نحو جزئي ، أو شامل ، كما أنه من الممكن أن يتم باستخدام طرق وأساليب مختلفة للإدارة الاقتصادية القومية ، تتحدد وفقا لنوع ومستوى وكيفية اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة ، ومن ثم. فإنه يمكن القول ، بان نطاق ومنهجية ومقومات وأساليب وطرق معالجة التخطيط الاقتصادي القومي لموضوعه (بالتحديد السابق) تختلف باختلاف :

- مرحلة التطور الاجتماعي والاقتصادي .
- نوعية النظام الاقتصادي .

ولعل هذا يطرح قضية الأنواع المختلفة للتخطيط الاقتصادي القومي .

المعنى الرابع : أن قيام الدولة باستخدام التخطيط الاقتصادي القومي ، كأسلوب فني ونظام لإدارة الاقتصاد القومي (من خلال اتخاذ القرارات المتعلقة بالإنتاج والتوزيع للموارد الاقتصادية المختلفة) لا يلغي كلية قيام آلية السوق أو جهاز الثمن في الاقتصاد الاشتراكي بوظائفها التي تؤدي إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاءة في تخصيص واستخدام الموارد الاقتصادية ، وأقصى إشباع أو رفاهية لأفراد المجتمع ، حيث (كما هو معروف) أنه (أي السوق أو جهاز الثمن) كان ولا يزال موجوداً في تلك الاقتصاديات الاشتراكية

، طالما أنها اقتصاديات سلعية – نقدية ، وأن الفرد يتمتع بحرية الاختيار في الاستهلاك و العمل بصورة نسبية .

ومن هنا فإن كل ما في الأمر ، أن تدخل الدولة باستخدام أسلوب التخطيط الاقتصادي القومي (بالمعنى المتقدم) قد يؤدي إلى الحد من دور وفعالية وكفاءة آلية السوق وجهاز الثمن ، في تحقيق أقصى قدر من الكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد ، وأكبر حد ممكن من إشباع الحاجات الإنسانية ، أو الرفاهية لأفراد المجتمع ، فعلى سبيل المثال ، فإن تحديد ما يتم انتاجه من السلع و الخدمات الاستهلاكية في ظل التخطيط الاقتصادي القومي (الذي كان مطبقا في الدول الاشتراكية السابقة والذي كان يطلق عليه التخطيط المادي أو العيني) كان عن طريق ما يتخذه المخططون من قرارات إدارية ملزمة ، الأمر الذي لا يضمن ، في حالة غياب جهاز الثمن ، أن تعكس هذه القرارات بالضرورة تفضيلات المستهلكين بشكل كامل ودقيق ، حيث أنه من المحتمل أن تكون انعكاس لتفضيلات القلة القائمة على التخطيط .

ولعل هذا يطرح قضية غاية في الأهمية ، هي قضية العلاقة المثلى بين نظامي السوق والتخطيط الاقتصادي القومي في الاقتصاديات التي طبقت (أو تطبق) بعض النظم المختلطة بين الرأسمالية والاشتراكية ، وفي إطار ذلك هناك عدد من التساؤلات الاستراتيجية التي ترتبط : بحدود نطاق التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي من منطلق الأمثل ، وليس الأدنى أو الأقصى دور ومجال القطاعات التنظيمية المختلفة ، أو قطاعات الأعمال سواء كانت عامة أو خاصة .. وهو ما سبق تناوله .

__المعنى الخامس__ : هناك خلط في بعض الأحيان بين تعبير التخطيط الاقتصادي القومي (بالمعنى المتقدم كأسلوب فنى ونظام للإدارة) وبين تعبيرات أخرى مثل التنبؤ Forcasting والبرمجة programming .

فالتنبؤ والتخطيط يشتركان في كونهما يتناولان البعد الزمني المستقبلي (سواء في الأجل القصير أو المتوسط أو الطويل) لحركة النشاط الاقتصادي في مجتمع معين ، ومن هنا ربما حدث الخلط ، إلا أن التنبؤ هو عبارة عن تنبيه أو تشخيص أو توقع أو إنذار prognoses ، أو رؤية مسبقة لحدث أو واقعة اقتصادية أو اجتماعية ، أو بتعبير متكافئ ، هو عبارة عن عملية فنية ، تتضمن معلومات عن بعض ما يمكن حدوثه وبشروط معينة في خلال فترة زمنية مقبلة.

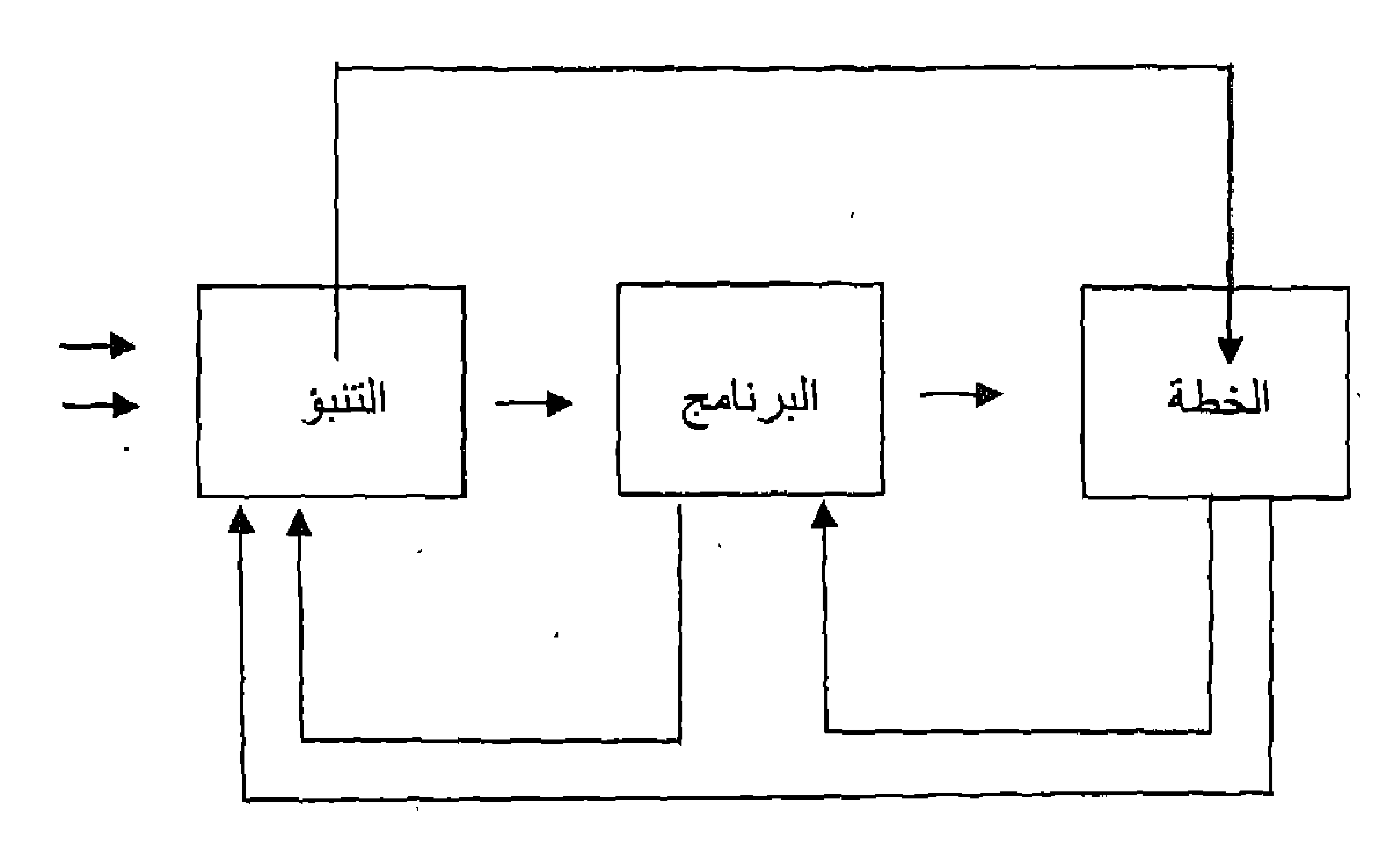
ومن ثم فإنه يمكن اعتباره أسلوب مساعد للتحكم في النشاط الاقتصادي على أساس رؤيا سليمة وبالتالي يمكن القول بأنه يساعد المخططين وواضعي السياسة في تحديد وحساب العوامل والمتغيرات المستقلة حيث أن العوامل والمتغيرات التابعة يمكن التحكم فيها بدرجة أو أخرى فالنشاط التخطيطي يعتمد على بعض العوامل والمتغيرات التي يمكن التحكم فيها ، وأخرى لا يمكن التحكم فيها بدقة ، ولكن يمكن توقعها بدرجات متفاوتة من درجات الثقة ، وهنا يواجه المخطط في هذا النوع من المتغيرات التي لا يمكن التحكم بدقة احتمالات عدم إمكانية تنفيذ الخطة بإحكام ، ويمكن أن يزيد هامش الانحراف بين النتائج المستهدفة والنتائج المتحققة للخطة كلما زادت درجة عدم التأكد من هذه المتغيرات ، وبالتالي نقصت درجة الدقة في التنبؤ بها .

ومن هنا والحالة هذه ، فالتنبؤ يخدم عملية التخطيط ، فعلى سبيل المثال ، فإن تخطيط حجم وهيكل السلع الاستهلاكية ، يسبقه توقعات أو تقديرات لاحتمالات الطلب في المستقبل على هذه السلع ، أو تخطيط واعداد ميزان المدفوعات لدولة معينة يجب أن يسبقه تنبؤ باتجاهات الأسواق الخارجية ، وتوقع لأسعار الصادرات والواردات ، وحساب لمعدلات التبادل الدولي ، وحساب معدلات العمالة والتوقعات السكانية ومستوى المعيشة .... الخ .

أما البرمجة ، فإنها تتمثل في إعداد برامج على المستويات التنظيمية المختلفة ، مثل برامج التنمية الاقتصادية الكلية أو القومية – أو برامج التنمية القطاعية – أو برامج التنمية الإقليمية ، وتتضمن الحل الأنسب الذي تم اختياره من بين بدائل الحلول الممكنة ، وصياغة ذلك في صورة أهداف محددة مع وضع تصور محدد لعناصر ومراحل التنفيذ العملي من الناحية الزمنية ، بحيث يتم تحقيق الأهداف المرجوة من البرامج ، هذا بالإضافة إلى إنها تتضمن أيضاً إعداد برامج لمواجهة بعض المشكلات الكلية مثل مشكلة الغذاء ، أو مشكلة التضخم ، أو مشكلة البطالة ، أو مشكلة البنية الأساسية المادية والبشرية ... الخ ،أو برامج لتصحيح المسار الاقتصادي (أو ما يعرف بالإصلاح الاقتصادي) أو برامج للتحرير الاقتصادي ... الخ وهذه الطائفة الأخيرة من البرامج تشتمل على حزمة معينة paking من السياسات الاقتصادية التي تؤدي إلى تحقيق الهدف أو مواجهة المشكلة المعينة ، ومن هنا فإنه يمكن القول بأن البرمجة أحد أدوات التخطيط وأن الخطة ، بإعتبارها نتاج التخطيط كعملية ، من الممكن أن تتضمن برامج معينة .

وللربط بين هذه المفاهيم الثلاث : الخطة والبرنامج والتنبؤ ، يمكن القول بأن الأولى (أي الخطة) هي التي تحدد نوع وعناصر التنبؤ وعدد البرامج التي ينبغي إعدادها ، كما أن التنبؤ كأسلوب فني من الممكن أن يخدم إعداد كل من الخطط والبرامج ، فالتنبؤ يوضح اتجاهات المتغيرات في المستقبل ، دون تعديل أو تكييف لها ، والبرمجة تحاول إيجاد الحلول المناسبة (وضع حزمة معينة من السياسات الاقتصادية المتسقة والمتكاملة) للوصول إلى تحقيق هدف معين (كحل مشكلة معينة مثلا) بأقل التكاليف وبأكبر كفاءة اقتصادية ممكنة ، والخطة تتضمن تصورة متكامل للأهداف القومية ، وتحديد واضح للوسائل (أو البرامج متضمنة السياسات ، والتي يمكن من خلالها تعبئة الموارد الاقتصادية المختلفة وتخصيصها وتوزيعها واستخدامها على نحو يحقق الأهداف ، بأقصى قدر من الكفاءة ، ومن ثم التنبؤ والبرمجة والخطة يمكن أن نأخذها على أساس أنها تمثل خطوات أو مراحل متتابعة للتخطيط الاقتصادي القومي ، كنظام لإدارة الاقتصاد كنظام متكامل.

ولعل الشكل التوضيحي يوضح هذه العلاقات المتبادلة بين تلك المفاهيم :



(العلاقات المتبادلة بين مفاهيم التنبؤ والبرامج والخطة)

المبحث الثاني
أنواع التخطيط الاقتصادي القومي

يختلف التخطيط الاقتصادي من بلد إلى آخر ومن وقت إلى آخر تبعاً للفلسفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تدين بها البلاد ، واختلاف مراحل النمو والظروف السائدة في كل حالة ، فقد تأخذ به دول ذات نظم ديمقراطية أو دكتاتورية ، متقدمة أو متخلفة ، فتختلف صوره باختلاف طبيعة النظم ومراحل النمو وخصائص العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات التي يخدمها ، وينعكس هذا الاختلاف على طبيعة الأهداف التي يرمي لتحقيقها وماهية الوسائل التي يعتمد عليها في بلوغ تلك الأهداف وفي أساليب صياغة الخطط الاقتصادية .

وتتعدد أنواع التخطيط الاقتصادي تبعاً للمعيار المستخدم في التفرقة . وسنتعرض هنا بشيء من التفصيل لهذه التقسيمات المختلفة :-

التخطيط الشامل والتخطيط الجزئي :

يميز في التخطيط الاقتصادي من حيث الشمول عادة بين تخطيط شامل وتخطيط جزئي وتخطيط مشروع بمشروع ، وبالنسبة للتخطيط على مستوى المشروع فإنه يتمثل في تخطيط مشروعات لها أهمية حيوية في دفع عمليات التنمية الاقتصادية وأن لم يقم بينها من العلاقات ما يعتبر بنياناً متكامل الأجزاء . ولا يغير إدراج هذه المشروعات في قائمة أو برنامج واحد للاستثمار العام من حقيقة أنه قد خطط لكل منها على حدة . وتخطيط مشروع بمشروع يعني أن تضع السلطات برامج للاستثمار في المشروعات لا تربطها أي علاقة فنية كعلاقة التكامل او الاعتماد المتبادل ، ولا تشكل في مجموعها فكرة موحدة لسياسة اقتصادية معينة . وغالباً ما تكون هذه المشروعات متفرقة على الورق ، لا يجمعها مستند واحد ، إلا الميزانية بطبيعة الحال .

وتخطيط مشروع بمشروع يفتقر الى النظرة المتكاملة للاقتصاد القومي حيث لا يقوم تخطيط المشروعات المعنية على أساس من حصر شامل للموارد البشرية والمادية المتاحة أو في ضوء ما يتوقع أن يكون عليه حجم وتكوين الاستثمار القومي في الحاضر أو المستقبل ، ولا يقوم اختيارها على أساس أولويات مبنية على معايير اقتصادية أو فنية معينة للاستثمار . هذا بالاضافة

الى أنه قد يتمخض عن هذا الأسلوب التخطيطي من تفتيت موارد الاستثمار العام في عدد كبير من المشروعات الصغيرة أو تركيزها في عدد محدود من المشروعات الكبرى ، وما يتضمنه ذلك من مغالاة في توجيه الاستثمار الى قطاع واحد أو بعض القطاعات . كما يؤدي عدم تأمين الموارد اللازمة لكل مشروع الى تعطيل تنفيذه . وفوق ذلك يترتب على عدم التنسيق بين الاستثمار في مختلف القطاعات شيوع عدم التوازن وتولد العديد من الاختلافات والضغوط في الاقتصاد القومي . وعليه يرفض معظم الكتاب اعتبار التخطيط على مستوى المشروع أسلوبا من أساليب التخطيط على الاطلاق . ولكن يرى البعض منهم أن الظروف قد تفرض على بعض البلاد انتهاج هذا الأسلوب في التخطيط نظراً لعدم كفاءة الاستقرار السياسي أو ما تتميز به الإدارة الحكومية من عدم الكفاءة أو عدم المبالاة خلال فترة معينة .

أما التخطيط الجزئي فإنه يتمثل في برامج الوزارات المختلفة عندما يتناول ذلك التخطيط جزءاً واحداً من الحياة الاقتصادية ، ويكون محدوداً بنطاق اختصاص تلك الوزارة . كذلك يكون التخطيط جزئيا اذا كان خالصاً بقطاع واحد دون غيره ، كأن تضع برنامجاً لتنمية الصناعة أو تنشيط القطاع الزراعي أو لبناء قطاع النقل والمواصلات وما الى ذلك . ولا يغير من هذه الصفة الجزئية أن تضع الدولة خطة خاصة بكل قطاع ، ولكن دون أن تجرى تنسيقاً بين هذه الخطط الجزئية على أساس نظرة شاملة للاقتصاد بأكمله ، ولاشك أن أجدى أنواع التنسيق هو التنسيق بناء على ترتيب سابق ex-ante ، وذلك في إطار التخطيط الشامل ، ويعتبر برنامج الصناعة الأول الذي اضطلعت به مصر عام ١٩٥٧ من قبيل التخطيط الجزئي .

وقد يكون للتخطيط الجزئي ما يبرره لا سيما عندما يتخذ شكل تخطيط القطاع العام نظراً لقصور البيانات الاحصائية أو عدم توافر المعلومات اللازمة لإعداد خطة شاملة أو وضعها موضع التنفيذ او انخفاض مستوى الادارة والتنظيم وغير ذلك من الأسباب . غير أن عدم ادخال القطاع الخاص في الاعتبار ، يؤدي الى عدم التسليم بإمكان تخطيط القطاع العام تخطيطاً رشيداً . هذا بالاضافة الى أن وضع خطة جزئية لقطاع أو فرع معين من فروع الاقتصاد دون غيره من القطاعات أو الفروع يؤدي الى فقدان الصورة التوازنية للاقتصاد القومي في غضون عملية التنمية كذلك لا مجال في هذا النوع من التخطيط لوضع أولويات للمشروعات على أساس معايير اقتصادية موحدة . كما أنه لا يسمح بتقدير امكانية تحقيق البرنامج ككل في ضوء علاقته بمصادر التمويل والمواد الأولية والفنيين والمتوفر من العمال المهرة وغيرها ولذلك فإننا

نذهب الى القول مع L.Robbints بأنه عندما يكون هنالك تخطيط جزئي فإن الموقف يكون أسوأ مما لو لم يكن هناك تخطيط على الاطلاق .

أما التخطيط الشامل فهو الذي يشمل الاقتصاد القومي ككل . ويجب أن نلاحظ هنا أن التخطيط الشامل لا يعطي معنى عقائدياً للتخطيط . فالشمول لا ينصرف الى أي مضمون أيديولوجي ، وإنما يعني أن التخطيط يمس كل جوانب الاقتصاد موضع البحث . وعلى ذلك فإن وضع خطة تشمل كلا من القطاع العام والخاص بصرف النظر عن حجم كل منهما – يعتبر تخطيطا شاملا وبعبارة أخرى يقصد بالتخطيط الشامل صياغة خطة اقتصادية شاملة متكاملة للقطاعين العام والخاص تغطي مختلف فروع النشاط الاقتصادي ، وينطوي على وضع مشروع تفصيلي شامل يتضمن الأهداف الانتاجية للاقتصاد القومي وبيان كيفية تأمين الموارد اللازمة لتحقيقها ومن الواضح أن التخطيط الشامل يقتضي إجراء دراسات متعددة للوقوف على حجم ونوع الموارد البشرية والمادية المتاحة واللازمة لتحقيق الخطة ومعرفة طبيعة العلاقات القائمة بين مختلف فروع النشاط الاقتصادي .

ويتم في إطار التخطيط الشامل بحث الحاجات الموارد والامكانيات المتوافرة في الاقتصاد ككل ، ثم تقدر السلطات بعد ذلك نصيب كل من القطاع العام والخاص من الموارد ، ودور كل منهما في تحقيق الأهداف على نحو يحقق التناسق بين دور كل من القطاعين ، وبين دور كل منهما منم جهة وأهداف الخطة الكلية من جهة أخرى . ومزايا اتباع النظرة الشاملة يتمثل في ضمان عدم حدوث التعارض بين تحقيق الأهداف المختلفة ، وعدم حدوث آثار جانبية ونحن بصدد تحقيق هدف معين ، يكون من شأنها التأثير على تحقيق أهداف أخرى أو حدوث اختناقات تعطل أو تفسد تحقيق بعض الأهداف .

<u>التخطيط المركزي والتخطيط اللامركزي :</u>

يقصد بالتخطيط المركزي ذلك المنهج او الأسلوب الذي تقوم بمقتضاه السلطات العليا – أساسا بقيادة العملية التخطيطية . ووصف التخطيط بالمركزية أو اللامركزية انما ينصرف أساساً الى ادارة الاقتصاد القومي . فالإعداد الرشيد للخطط الاقتصادية يجب أن يكون مركزياً بغض النظر عن القطاع الذي يقوم على تنفيذها حيث يستطيع جهاز التخطيط المركزي بما يتوافر لديه من بيانات واحصاءات ودراسات صياغة الخطط فيمكن أن يجري بصورة مركزية أو لامركزية على حسب الأحوال . وغني عن البيان ان مركزية إعداد الخطة

الاقتصادية لا تعني أن الوحدات الانتاجية لا يكون لها من رأي في تحديد الأهداف المقررة لها ، كما لا تعني لا مركزية التخطيط أن الدولة تترك الوحدات الاقتصادية حرة تفعل ما تشاء ؛ مما قد يؤدي الى الخروج عن أهداف التخطيط .

وهناك عدد من الأسباب التي يستند اليها منطق الأخذ بمركزية التخطيط يمكن تلخيصها على النحو التالي :

(١) السرعة في تحقيق النمو : ومضمون هذا السبب أن التخطيط الذي يعتمد أساسا على قرارات جزئية تتخذها الوحدات الاقتصادية ، يصلح فقط لإحداث تغييرات حدية صغيرة لا يظهر مفعولها إلا على مدى فترات طويلة . وبالتالي فإن النمو الذي يمكن أن يترتب على هذا النوع من القرارات لابد أن يتسم بالبطء الشديد . ولكن مركزية اتخاذ القرارات وتوفر القدرة على تنفيذ هذه القرارات يحقق مطالب التغير السريع ، وذلك نظراً لأن السلطة المركزية أقدر على اتخاذ القرارت التي تتصل بعدد كبير من المتغيرات الاقتصادية . والنتيجة التي تترتب على مثل هذا النوع من القرارات هو إمكان تحقيق معدل نمو سريع

(٢) تحقيق الحجم الأدنى اللازم للاستثمار : وينصرف هذا السبب الى أن دفع عجلة الاقتصاد في مرحلة الانطلاق يقتضي حجماً معيناً أو حداً أدنى من الاستثمار . ذلك أن فكرة الدفعة القوية التي ينادي بها أنصار التنمية حتى من غير المتحمسين للتخطيط تنطبق أيضاً ومن باب أولى في حالة الاقتصاد المخطط (١) . ولا شك أن الحجم الأدنى اللازم يصعب تحقيقه في الدول النامية في ظل نظام مخطط يعتمد بالدرجة الأولى على قرارات جزئية تتخذها الوحدات الاقتصادية استجابة لدوافع شخصية .

(٣) إحداث الوفورات الخارجية : ويتمثل هذا السبب في أن قرارات الاستثمار تتسم بعلاقة الاعتماد المتبادل . ذلك أنه غالباً ما توجد مزايا ضخمة في إقامة سلسلة من المشروعات الاستثمارية في وقت واحد ، نظراً لما يتولد عن كل منها من وفورات خارجية ، ومن الواضح أن التخطيط المركزي أقدر على تحقيق هذا التوافق الزمني من التخطيط اللامركزي . ونحن نرى أن هذا السبب يتصل الى حد كبير بالسبب السابق ، إذ أن كلا منهما يفترض افتراضاً أساسياً ، وهو أن المشروعات ذات الحجم الكبير والتي تقوم بينهما علاقة اعتماد متبادل ، تتطلب تركيز اتخاذ القرارات التي تظهرها الى حيز الوجود .

(٤) عدم القابلية للتجزئة : ويتلخص هذا السبب في أن الوفورات الخارجية تتولد عن الاستثمارات الكبيرة وأهمها الاستثمار في رأس المال الاجتماعي . هذا النوع من الاستثمار يتميز بعدم القابلية للتجزئة مثل الخزانات والسدود ومشروعات القوى المحركة . ومن الواضح ان هذا النوع من الاستثمارات لا يمكن تحقيقه بالاعتماد على قرارات جزئية .

وفي نموذج التخطيط المركزي تعتبر المشكلة الأساسية في الاقتصاد الذي تتملك فيه الدولة عناصر الانتاج،هي كيفية تحديد أثمان لهذه العناصر على نحو لا ينطوي على إضاعة أو تبديد

وتستخدم البرامج الخطية كوسيلة لتحديد أثمان عناصر الإنتاج في الاقتصاد المخطط مركزياً من أجل تخصيص الموارد وتحديد أهداف الانتاج . ودون الدخول في التفاصيل الخاصة بالبرامج الخطية ذاتها ، يمكن أن تبين باختصار الخطوات التي تتبع في هذا النوع من التخطيط على النحو التالي

(١) تقوم السلطات العليا للتخطيط بأن تحدد للقطاعات المختلفة ما يلي :-

أ – الكميات التي يجب إنتاجها من سلعة ما ، أو مجموعة مرتبطة من السلع

ب- الكميات المصرح بها من عناصر الإنتاج اللازمة .

(٢) تنتقل هذه المعلومات من أعلى الى أسفل لتصل الى السلطات للتخطيط على مستوى القطاع مشفوعة بتعليمات مقتضاها أن تقوم سلطات القطاع بوضع خطة مثلى باستخدام البرامج الخطية ، مع الأخذ في الاعتبار استخدام ما صرح به من العناصر وتحقيق المطلوب من السلعة أو السلع وتتميز الخطة المثلى Optimal Plan بأنها تضع سلطات الدولة في مركز إدارة لتحقيق زيادة قصوى في الانتاجية وفي الدخل القومي ومستوى المعيشة . وتحقق هذه الخطة تناسباً تاماً مع تكوين احتياطيات معقولة وكافية ، كما تضمن وجود فاعلية قصوى لكل ما يتاح من القوى المنتجة التي يستخدمها المجتمع خلال فترة محددة من الوقت .

(٣) يتوصل كل قطاع الى استخلاص نوع من الأثمان لعناصر الانتاج وهو أثمان الظل Shadow Prices . ويتم ذلك عن طريق حل ما يسمى بالمشكلة الثنائيةأو الازدواجية
Dual Problem في البرنامج الخطي للخطة المثلى التي طلب من القطاع وضعها لنفسه.

وليس من المحتم أن تكون أثمان الظل المستخلصة من عدة برامج خطية ، متساوية بالنسبة للقطاعات المختلفة . ذلك أن هذه الأثمان تتوقف على قيمة دالة الهدف وهذه بدورها تختلف باختلاف السلع المنتجه . وبعبارة أخرى فإن أثمان الظل المستخلصة لعناصر الانتاج من أول توزيع للعناصر تجربة للسلطة المركزية تتسم بالاختلاف والتباين ، أي أن أثمان الظل التي تستخلص لتلك العناصر في صناعة السيارات مثلاً تختلف عن أثمان الظل لنفس العناصر المستخلصة من برنامج خطي في صناعة أخرى كالتشييد والبناء .

(٤) تقوم السلطات الدنيا بنقل المعلومات عن أثمان الظل المستخلصة على مستوى القطاع الى السلطات العليا . وبذلك يصبح لدى السلطات الأخيرة صورة واضحة عن هيكل أثمان الظل في الاقتصاد ككل .

(٥) تعمل السلطات العليا على إجراء تعديلات في توزيع الموارد بين القطاعات . فإذا اتضح مثلاً أن ثمن الظل بالنسبة لعنصر العمل المخصص للقطاع س أكبر من ثمن الظل الذي استخلصه القطاع ص لعنصر العمل المخصص له ، فإن السلطة المركزية يجب أن تجري تعديلاً في توزيع القوى العاملة بحيث يزيد نصيب القطاع س على حساب القطاع ص . ويقال نفس الشيء بالنسبة لعنصر رأس المال ، وبالنسبة لأثمان الظل المستخلصة لأي طاقة يتم توزيعها على القطاعات المختلفة .

(٦) اعادة ابلاغ التوزيع الجديد للعناصر من السلطة العليا الى السلطات الدنيا . ثم إعادة استخلاص هذه السلطات الدنيا لأثمان الظل على أساس التوزيع الجديد للعناصر ، وابلاغ الصورة الجديدة لهيكل أثمان الظل الى السلطة العليا ، ثم إعادة التنسيق من أعلى وإعادة الإبلاغ الى السلطات الدنيا . والمقصود بهذه الخطوات المتتالية من إبلاغ المعلومات الى أسفل وإلى أعلى هو التوصل الى نوع من التقارب إن لم يكن التساوي بين أثمان الظل التي تتوصل اليها القطاعات المختلفة .

والخلاصة فإن استخدام البرامج الخطية كوسيلة لتحديد الأثمان في الاقتصاد المخطط مركزياً ، يتلخص في تحديد السلطات العليا للكميات التي يجب إنتاجها – وبناء على هذه الكميات – وكميات العناصر – تتحد الأثمان (وهي هنا بمعنى أثمان الظل) على مستوى الوحدات الانتاجية التي تضع لنفسها خطة مثلى . وهذا يعني أن الكميات تتحدد من أعلى ويتم التوصل الى الأثمان

عند المستويات الدنيا ، وقد أطلق على هذا النوع من التخطيط اسم : التخطيط ذو المستويين Two Level Planning :

أما نموذج التخطيط اللامركزي والذي يعرف باسم نموذج O.Lange في التجربة والخطأ ، فإنه يتلخص في تحديد أثمان عناصر الانتاج من قبل السلطات العليا للتخطيط ، وتتحدد الكميات المنتجة من السلع على مستوى الوحدات الانتاجية بناء على هذه الأثمان . أي أن الأثمان تتحدد من أعلى ويتم التوصل الى الكميات – بناء على ذلك – عند المستويات الدنيا .

وقد أوضح O.Lange في هذا النموذج أنه ليس هناك ما يمنع النظام الذي تتملك فيه الدولة عناصر الانتاج من أن يعمل بنفس المبادئ التي يعمل بها نموذج المنافسة الكاملة في نظام السوق الحر . ذلك أن ملكية الدولة لعناصر الانتاج ووجود هيئة مركزية للتخطيط لا يتعارض مع إمكان تحقيق التوازن الاقتصادي على نفس القواعد .. ولبيان ذلك استعرض نموذج التجربة والخطأ شروط التوازن في نموذج المنافسة الكاملة في نظام السوق الحر ، ثم أظهر كيف يمكن أن تتوفر في هذا النموذج الظروف التي تجعل من نفس الشروط قواعد عمل في النظام الذي تتملك فيه الدولة عناصر الانتاج . ونوضح فيما يلي طبيعة هذه العملية – في ظل هذا النموذج – بالنسبة لكل من سلع الاستهلاك وسلع الانتاج .

(أ) بالنسبة لسلع الاستهلاك : يهدف الافراد عند شراء السلع والخدمات الى تحقيق اقصى اشباع ممكن . وباعتبار أن الدخول وأثمان السلع من المعطيات بالنسبة لهم ، فإن الطلب على سلع الاستهلاك يتحدد عندما يتحقق بالنسبة لكل مستهلك العلاقة :

$$\frac{\text{م . ح . ن}}{\text{ث . ن}} = \frac{\text{م . ح . ص}}{\text{ث . ص}} = \frac{\text{م . ح . س}}{\text{ث . س}}$$

حيث تمثل :

م . ح المنفعة الحدية .

، س ،ص ، .... ن السلع المختلفة .

، ث ثمن السلعة .

(ب) بالنسبة لعنصر العمل : نظراً لأن هذا النموذج يسلم بحرية اختيار المهنة ، فإن مقتضى ذلك أن ما هو متبع في المنافسة الكاملة بالنسبة لعنصر العمل

يسري على النموذج الحالي ، وهذا يعني أنه طالما ان الأجور من المعطيات بالنسبة للعامل ، فإن تحديد عرض العمل يتم نتيجة سعي العمل لتحقيق أقصى دخل ممكن .

(جـ) بالنسبة لسلع الانتاج : عندما تقوم المؤسسة بشراء خدمات عوامل الإنتاج ، فإنها تهدف الى تحقيق مجموعة من العناصر التي تؤدي الى أقل تكلفة ممكنة لكل مستوى من مستويات الانتاج . وباعتبار أن أثمان العناصر من المعطيات بالنسبة للمؤسسة ، فإن التوازن في استخدام العناصر يتم - وبالتالي يتحدد الطلب على [illegible] قبل أي مؤسسة [illegible] العلاقة ال[illegible]

$$\frac{\text{ن . ح . ل}}{\text{ث . ل}} = \frac{\text{ن . ح . ر}}{\text{ث . ر}} = \frac{\text{ن . ح . هـ}}{\text{ث . هـ}}$$

حيث تمثل ن . ح قيمة الناتج الحدي للعنصر .
، ل ، ر .... ، هـ العناصر المختلفة .
، ث ثمن العنصر .

اما اذا كانت المؤسسة بائعة للمنتجات من السلع ، فإنها تهدف الى انتاج ذلك الحجم من الناتج الذي يحقق أقصى ربح ممكن (أو أقل خسارة) . ويتم التوازن بالنسبة للمؤسسة عندما تتحقق العلاقة :
التكلفة الحدية للسلعة = الايراد الحدي للسلعة
وباعتبار أن أثمان السلع والعناصر من المعطيات بالنسبة للمؤسسة ، فإنه بتحقيق هذا الشرط يتحدد عرض السلع بالنسبة لها .

وما ذكرناه من شروط هي الشروط الشخصية التي تلزم لتحقيق التوازن بالنسبة لكل وحدة من الوحدات الاقتصادية على انفراد ، أما الشروط الموضوعية للتوازن فتتحقق عندما يتم التنسيق بين قرارات الوحدات الاقتصادية المختلفة . ونتيجة هذا التنسيق أن ثمناً معيناً للتوازن يتحقق بالنسبة لكل سلعة وكل عنصر – عندما يصبح الطلب الكلي مساوياً للعرض الكلي . وهذا هو الشرط الذي لا يتم بدونه أي تناسق بين الشروط الشخصية لكل الوحدات الاقتصادية . فإذا تصادف أن حقق الثمن التوازن في سوق العنصر فلا حاجة لأي تغير في الثمن بعد ذلك . أما إذا انحرف الثمن عن ثمن التوازن ، فإن هذا الانحراف يكتشف بطريقة موضوعية نتيجة ظهور عجز أو فائض عيني في كمية العنصر وضع البحث ، ولابد من تصحيح هذا الانحراف ، ووسيلة ذلك أن تعمد الهيئة المركزية للتخطيط الى رفع الثمن في حالة حدوث

عجز والى خفض الثمن في حالة تحقق الفائض . وتتخذ الوحدات الاقتصادية قراراتها بناء على هذه الأثمان المصححة . وتستمر هذه العملية من التجربة والخطأ حتى تصل الهيئة المركزية للتخطيط الى ثمن يحقق التساوي بين العرض والطلب .

والخلاصة أنه في ظل النموذج اللامركزي يستطيع المستهلك والعامل والمؤسسة – على التوالي – تحقيق أقصى اشباع وأقصى دخل وأقل حجم للناتج ومن ثم أفضل توزيع للموارد الانتاجية كل ذلك بناء على افتراض أساسي مؤداه أن الأثمان تعتبر معطيات بالنسبة لكل منهم ونحن نعلم أن أثمان التوازن تتحدد بتساوي العرض والطلب بالنسبة لكل سلعة وكل عنصر واذا لم يتحقق هذا التساوي فإن التناسق ينعدم بين توازن الوحدات الاقتصادية في ظل تحقيق الشروط الشخصية كذلك فإن وظيفة الثمن كمعلمة Parametric Function بالنسبة لكل وحدة اقتصادية على حدة ، لا يتعارض مع اعتبار ثمن التوازن ذاته يتحدد نتيجة للتفاعلات الجماعية لقرارات الوحدات الاقتصادية .

وفي واقع الحياة يجمع التخطيط بين المركزية واللامركزية وإن غلب عليه هذا الطابع في دول وذاك في أخرى . وأن تقسيم البلدان الى بلدان تنتهج أسلوب التخطيط المركزي وأخرى تأخذ بأسلوب التخطيط اللامركزي إنما يقوم على غلبة النمط المركزي في الأولى واللامركزي في الثانية . و يلاحظ أن أحدا لا يقول بأن التخطيط الرشيد يستوجب أن تتعرض لخطة لكافة تفاصيل الحياة الاقتصادية حيث يؤدي الاغراق في التعرض للتفاصيل الى عرقلة التوجيه الفعال للاقتصاد القومي . كما يلاحظ كذلك أن القول بملاءمة هذا النمط المركزي . كذلك فإنه في مراحل النمو الاقتصادي المبكرة تقتضي تنمية الاقتصاديات المتخلفة انتهاج أسلوب التخطيط المركزي ، ثم يزداد الاعتماد على اللامركزية في التخطيط تبعاً لتقدم التنمية وبلوغ مرحلة متقدمة من النمو الاقتصادي ، لما يقتضيه التغيير الذي يطرأ على الاقتصاد القومي من تغير مقابل في أنماط التخطيط وأساليب إدارة المشروعات . وأخيراً فإن انتهاج اسلوب التخطيط المركزي يفترض أن يكون في مقدور السلطات المعنية أن تفرض على الوحدات الاقتصادية حداً أدنى من الانصياع لأوامرها وتوجيهاتها . فاختيار نمط للتخطيط الملائم لأي بلد لا يعتمد على طبيعة الأغراض المنشودة . وأياً كان نمط التخطيط المتبع فلا يتوقع له من فاعلية تذكر مالم يتمتع القطاع العام بأهمية استراتيجية في الاقتصاد ، أو بعبارة أخرى مالم يتهيأ للقطاع العام أن يحتل المرتفعات المسيطرة على الاقتصاد القومي .

التخطيط القومي والتخطيط الإقليمي :

التخطيط الإقليمي أسلوب تخطيط يأخذ في الاعتبار البعد المكاني ويتأثر بعناصر الموارد الإنتاجية المتاحة وبالناحية الزمنية وبالامكانيات التنظيمية والإدارية على المستوي المحلي بقصد تنميتها بأعلى معدل وبأقل تكلفة في أقصر وقت بحيث يتحقق أعلى معدل نمو قومي وتذوب فيه الفوارق بين المستويات الاقتصادية المحلية ، والتخطيط الإقليمي يقتصر فيه إعداد خطة لإقليم أو أقاليم معينة ، فالمشاهد أن أقاليم البلد الواحد تختلف فيما بينها من حيث درجة النمو الاقتصادي ، وعندئذ يهدف التخطيط الإقليمي فيما يهدف إلي تحقيق درجة من التوازن في النمو بين مختلف أقاليم الدولة ، كذلك فإنه لا يجب أن نغفل أهمية التخطيط الإقليمي كعلاج لاستطراق الموارد وتعجيل على مستوي الإقليم والدولة ، وقد ينجم عن هذا الإغفال توتر نفسي وعدم استقرار وربما فشل خطة التنمية كلها.

ويمكن أن نضيف إلى ما قدمناه من أسباب الأخذ بالتخطيط الإقليمي السببين التاليين :

الأول : يؤدي التخطيط الإقليمي إلى تحقيق معدل تنموي قومي أعلي في مجموعة وليس فقط إلى مجرد إعادة توزيع معدل النمو الحالي.

الثاني: يوازن التخطيط الإقليمي ناتج الاستثمار الفردي مع عائده للمجتمع كله ، وبالتالي يؤكد ويضمن تدفق الإستثمار الخاص في الإتجاهات المرغوبة إجتماعيا.

ونود أن ننبه في هذا الصدد بأثر الوفورات الخارجية التى تنبثق حينما يقوم عدد كبير من المشروعات جنبا إلى جنب حيث تؤدي إلى توسع كبير وتعطي للأقاليم المصنعة ميزة فعلية أكبر ، ومن ناحية أخري قد تنعدم الوفورات الخارجية في حالة تنمية المدن بعد حجم معين حيث يميل صافي ميزان المنافع من التنمية الصناعية في المراكز الكبيرة إلي أن يتناقص بنسبة متزايدة.

وهناك أسباب أخري تدعو إلى الأخذ بالتخطيط الإقليمي منها تصحح التوازن الإقتصادي في الأقاليم وتهيئة تحديد أكثر لعناصر السياسة الاقتصادية المرسومة في الخطة ، وكذلك توطين الاستثمارات فضلا عن أنه يساعد على

ربط السكان المحليين بالتخطيط وتحميلهم بمسئوليات كما يؤدي إلى تعبئة الموارد المحلية لهذا الغرض.

ويقصد بالتخطيط القومي أن تغطي الخطة الاقتصادية جميع أقاليم الدولة ، فالأصل في التخطيط يكون قوميا أي شاملا لمختلف أقاليم الدولة لضمان تحقيق التوازن في النمو على أساس هدفها تعجيل النمو الاقتصاجي لإقليم أو أقاليم معينة بسبب تخلفها النسبي.

وتجب التفرقة بين معدل نمو الإقليم ومعدل النمو العام بالدولة ، وكمبدأ عام فإن الأقاليم الأقل تقدما ينبغي أن تنمو بمعدل أعلي من المعدل العام للدولة ككل ، والأقاليم الأكثر تقدما ينبغي أن تنمو بمعدل أقل من المعدل العام من خلال السياسات الإشتثمارية ، وفي تقرير معدل النمو الإقليمي في توزيع الدخل القومي بين الاستثمار والاصتهلاك بين الأقاليم المختلفة ، فإن هناك عددا من المعايير يجب أخذها في الاعتبار وهي كالتالي:

أ- التوزيع الإقليمي للسكان الناتج من النمو السكاني والتغييرات في إعداد السكان في سن الإنتاج ، ذلك أن توزيع الإستثمارات دون الأخذ في الحسبان العامل السكاني ، والتخطيط على أساس تركيز الإستثمارات في مناطق معينة ما يرتبط من هجرة الأيدي العاملة من مكان وجودها إلى مكان عملها ، يؤدي إلى مشاكل متعلقة بالإسكان وتشييد المرافق الأساسية والمشاكل الإجتماعية المصاحبة.

ب- درجة إشباع الحاجات الإقليمية للأفراد ، وهذا يعني أن نؤكد على مستوي إستهلاك الفرد ودرجة توفر رأس المال الثابت في مجال الخدمات العامة ، كذلك يجب أن نأخذ في الحسبان قيمة المضاعف بالنسبة لكل إقليم عند تقرير الإستثمارات اللازمة حتي يتسني تحقيق الهدف العام وهو رفع معدل نمو الإقليم بيما يتناسب والسياسة العامة في هذا المجال.

ج- درجة توفر رأس المال الثابت في مجال مشروعات البنية الأساسية ، وهنا يتحتم القيام بتحليل استخدام الأقاليم المختلفة لرأس المال الثابت الموجود بها قبل تقرير الاستثمارات اللازمة ومحاولة ترشيد هذا الإستخدام ، ولاشك أن هذا العامل يرتبط ارتباطا كبيرا بتخطيط الإستثمار.

د- إستغلال الموارد الطبيعية مع الحفاظ على طبيعة وخصائص الإقليم ، ذلك أن الحفاظ على طبيعة ومزايا الإقليم من أهم الأشياء التى يجب أن تؤخذ في الحسبان ، فالمناطق السياحية ليست ملكا لجيل معين ، ولذلك العمل على صيانتها وعدم تدميرها.

هـ- الروابط الإنتاجية والنقلية المثلي بين الأقاليم.

التخطيط طويل الأجل ومتوسط الأجل وقصير الأجل :

تتخذ عملية التخطيط في اقتصاد معين أبعاد زمنية مختلفة ، نظرا لوجود عدة اعتبارات ، أو ثلاثة على وجه التحديد ، يشكل كل منها إطارا زمنيا خاصا يفرغ في داخله نوع معين من التخطيط .

يتراوح مدى التخطيط طويل الأجل بين عشرة وعشرين إلى خمسة وعشرين عاما . وتتكفل الخطة طويل الأجل برسم الخطوط العريضة الاتجاهات التطور الاقتصادي و الاجتماعي دون الدخول في التفاصيل . فهذه الخطة تعني أساسا بالأهداف والتغيرات الكلية التي يراد تحقيقها في المدى الطويل ، والإطار العام الذي ينبغي أن تدور فيه علمية التنمية كنمو الناتج القومي وتوزيع الدخل ومستويات و الاستهلاك و العمالة والتوازن الخارجي وتغيير البنيان الراهن للجهاز الإنتاجي . ويجب أن يكون البعد الزمني للتخطيط طويل الأجل من الطول بحيث يتسع لإنجاز التغييرات وبلوغ الأهداف التي يتصدى لتحقيقها . فغاية ما يناط بالتخطيط طويل الأجل هو تعيين الاتجاهات التي ينبغي أن يمضي فيها التخطيط طويل الأجل مع بيان الآثار التراكمية التي تتولد عن توخي تلك الاتجاهات . وكلما أوغل التخطيط في المستقبل كلما قل نصيب ما يرسمه له من يقين .

في العادة تجري التفرقة بين النوعين من هذه الخطط . فهناك النوع الأول ويسمى Long term planning ويتعلق بالخطة طويلة الأجل لقطاع بعينه دون غيره من القطاعات . أما النوع الذي يعرف باسم Perspective planning فيتعلق بالخطة طويلة الأجل تشمل كل القطاعات . وهذا ما يقصده عادة بتعبير الخطة طويلة الأجل. و لما كان التخطيط طويل الأجل التي يتضمن في الواقع نماذج نمو طويلة الأجل تحتوي على عدد قليل من الأهداف ، فانه لا حاجة لأن تشمل هذا النوع من التخطيط على أية تفاصيل أو حسابات مطولة ، بل يشتمل فقط على العموميات . وبالرغم من ذلك فإن هذا النوع من التخطيط يؤدي وظائف على درجة كبيرة من الأهمية،منها :

(أ) إعطاء صورة واضحة عن الأولويات ، وبالتالي فإنه يعطي الفرصة لسلطات التخطيط للتركيز على القطاعات الرئيسية عند وضع الخطط متوسطة الأجل .

(ب) إظهار ما إذا كانت هناك قطاعات معينة في الاقتصاد موضع البحث تحتاج إلى متطلبات أو دراسة شاملة أو مسح واف وغير ذلك مما يحتاجه بالتأكيد التخطيط متوسط الأجل .

وتتراوح مدة التخطيط متوسط الأجل بين ثلاث و سبع سنوات.
وليس من السهل هنا أن نحدد وبشكل قاطع المدة المثالية لهذا النوع من التخطيط . والأمر يتوقف على حالة كل دولة على حدة وعلى درجة التطور الاقتصادي وبالتالي على نوع المشروعات التي تتضمنها الخطة . وفي هذا الخصوص يمكن وضع بعض الضوابط التي تتمثل في نقطتين هما :

(أ) يجب أن تكون فترة الخطة متوسطة الأجل من الطول بحيث تسمح بإجراء التنبؤات و التوقعات و الإسقاطات بدرجة معقولة من الثقة .

(ب) يجب أن تكون فترة الخطة متوسطة الأجل من الطول بحيث تسمح بوضع المشروعات الهامة موضع التنفيذ . وهذا يعني أنه يجب تغطي مدة الخطة فترة الحمل gestation period لمشروعات القوى الكهربائية والنقل وغير ذلك من المشروعات التي يستغرق إتمامها أربع أو خمس سنوات .

وهنا نؤكد على أنه إذا كانت فترة الخطة أقصر من اللازم ، فإنها لن تسمح بإعداد وتنفيذ المشروعات الحيوية التي يتوقف على تنفيذها نجاح تنفيذ الخطة في غيرها من الفروع والأنشطة . وإذا كانت فترة الخطة أطول مما يجب ، فإن ذلك يقلل من فاعلية التخطيط ذاته لأن الأهداف في السنوات الأخيرة من الخطة قد تصبح في حاجة إلى تعديل نتيجة تغير الظروف الاقتصادية أو الاجتماعية. كما أن حسابات الخطة ذاتها قد تحتاج إلي تعديل بسبب التغير الذي يطرأ على الظروف الفنية للإنتاج . وبصفة عامة يمكن القول أنه كلما طالت فترة الخطة ، كلما زادت الحاجة إلى مزيد من الإحصاءات الدقيقة ، وكلما قلت درجة التأكد ، وبعبارة أخرى كلما احتاجت إلى درجة عالية من الثقة في التوقعات.

ويطلق التخطيط قصير الأجل على الخطة السنوية. وهذه الخطة ترتبط عادة بالموازنة العامة للدولة حيث يجري عن طريقها تنفيذ ما يعهد به للقطاع العام . ويتم تحديد أهداف الخطط قصيرة الأجل وتعيين الوسائل التي يزمع استخدامها لبلوغ هذه الأهداف بأكبر درجة ملاءمة من التفصيل في ضوء ما تحدده الخطط متوسطة الأجل . وتتمثل هذه الأهداف أساسا في

معدل نمو الدخل القومي و معدلات نمو الإنتاج في مختلف القطاعات والصناعات الأساسية . أما الوسائل فتشمل دقائق السياسات المالية والتجارية والنقدية والائتمانية و سياسات الأسعار والأجور، مع تحديد السياسة الإنتاجية للقطاع العام . ومن الجدير بالذكر أن قصر أجل الخطط السنوية لا يتأتى معه تغيير الهيكل الاقتصادي والاجتماعي خلالها ، وإنما يتولد التغيير المنشود عن الأثر التراكمي لتعاقب الخطط متوسطة الأجل التي ينظر في تخطيط أهدافها بدورها إلى تحقيق الأهداف الكبرى للخطط طويلة الأجل .

ويجب أن نلاحظ أن عرض أنواع التخطيط الثلاثة على هذا النحو لا يعني بالضرورة انفصال كل منها زمنيا وبقاءها كما هي حتى نهاية المدة المحددة لها . وهناك في هذا الصدد فكرتان جديرتان بالإشارة هما :

الأولى : الخطة المتحركة طويلة الأجل Moving perspective ومضمونها أن تغير السلطات في الخطة طويلة الأجل بحيث تتغير نقطة البداية ونقطة النهاية للخطة .

الثانية : التخطيط المستمر Rolling planning . وخلاصة هذا النوع أن تضع سلطات التخطيط سنويا ثلاثة أنواع من الخطط :

أ - خطة للسنة التالية مباشرة ، أي خطة سنوية لتحديد النشاط الاقتصادي في العام التالي .

ب - خطة متوسطة للسنوات الخمس التالية . ويتم سنويا تعديل هذه الخطة وذلك بإسقاط السنة التي انتهت ، وإضافة سنة أخرى في نهاية المدة .

ج- خطة طويلة الأجل لخمسة عشر سنة أو أكثر.

ومدلول النوع من التخطيط هو العمل على إجراء تجديد دائم ومستمر للخطة متوسطة الأجل ، مع بقاء عدد سنوات الخطة كما هو دون تغيير مع تقدم الخطة نحو المستقبل .

التخطيط الهيكلي والتخطيط الوظيفي :

يجرنا الحديث عن التخطيط إلى استعراض وشرح نوعين من التخطيط الاقتصادي يتحددان على أساس مدى عمق واتساع الإجراءات التي يتطلبها التخطيط الاقتصادي والتي قد تذهب بعيدا إلى حد تناول الهيكل الاقتصادي وتركيب صرحه ، أو قد تقف عند وظائف الاقتصاد القومي وكيفية أدائه وسيره . فإذا كانت الصورة التي يستهدفها التخطيط تتضمن هيكلا جديرا مغايرا في أسسه وفلسفته للوضع القائم ، كنا حيال التخطيط الهيكلي Stuctural planning. وفيه يتعين تغيير الفلسفة الاجتماعية الاقتصادية و من ثم التركيب الهيكلي للاقتصاد التي يعتمد عليها الاقتصاد القومي وتعديل المؤسسات و الأدوات التي يعتمد عليها القوانين والمؤسسات القائمة و الجديدة أما **التخطيط الوظيفي** **Functional** Planning فيكتفي بمجرد تعديل طريقة ونمط أداء النظام الاقتصادي ووظائفه دون مساس ببنيانه و هيكله ، اعتمادا على سياسة التطور و لإصلاح التدريجي . وهذا النوع من التخطيط يعني أن المؤسسات القائمة تفي بالغرض من التخطيط ، و لا يقتضي الأمر إلا عمليات تنسيق بينها .

غير أنه يمكن القول بأن نوعي التخطيط الهيكلي والوظيفي لا ينفصلان انفصالا كاملا

ذلك أنه إذا ما تسبب الأمر للتخطيط الهيكلي صار لزما على راسمي السياسة أن يخططوا الوظائف الاقتصادية الجديدة التي تتوافق معه . كذلك فإن التخطيط الوظيفي قد يمضي شوطا قي تعديل وظائف للاقتصاد القومي ونمط أدائه بحيث.يكون في نهاية المطاف تخطيطا هيكليا .

ويجدر بنا أن نشير إلى أن التخطيط الهيكلي وحده هو الذي يخدم . التنمية الاقتصادية في الدول النامية ، وذلك استنادا إلى أن الهياكل الاقتصادية لهذه الدول مصابة بعيوب جذرية متعددة تشمل نمو قطاعاتها وسير أنشطتها الاقتصادية المختلفة ، وتشوه أدائها لوظائفها الأساسية في مجالات الإنتاج والتوزيع والتبادل والتمويل فتقعد بها عن اللحاق بموكب التقدم الاقتصادي . ولذلك يستلزم الأمر استحداث تعديلات هيكلية تخلص الدول النامية من عيوبها وتساعدها على التحرر والانطلاق التنموي .

التخطيط الديمقراطي والتخطيط الدكتاتوري :

تقوم التفرقة بين التخطيط الديمقراطي والتخطيط الدكتاتوري على مدى اقتضاء موافقة السلطة التشريعية في المجتمع على ما يخطط له . فيكون دكتاتوريا عندما تستقل أجهزة التخطيط بوضع الخطة الاقتصادية دون الرجوع لممثلي الشعب بشأنها ، وديمقراطيا عندما يتعين عرض الخطط على السلطة التشريعية لمناقشتها وإبداء الرأي فيها قبل وضعها موضع التنفيذ ، إشراكاً لممثلي الشعب في الرسم السياسة الاقتصادية للدولة .

ومما هو جدير بالذكر أنه لن ينجح التخطيط الاقتصادي في أي مجتمع ما لم تتمتع الخطط الإنمائية بتأييد الجماهير التي تعنيها أو يمسها تنفيذها ، مع ما يتضمنها ذلك من استعداد لبذل الجهد وتحمل التضحيات في سبيل إنجاحها . ولن يتأتى للخط الإنمائية ما يجب أن يتوافر لها من تأييد شعبي ما لم تشرك الجماهير المعنية في وضعها وتنفيذها والرقابة عليها حتى تكون على وعي بمضمونها و أهدافها متقبلة لنتائجها . ويمكن أن تلعب التنظيمات السياسية والنقابية ووسائل الإعلام دوراً هاماً في توعية الجماهير بمضمون الخطط الإنمائية و أهدافها والتعرف على آرائها واقتراحاتها و انتقاداتها في جو ديمقراطي ملائم .

ويجب أن ننبه إلى خطورة إعداد الخطط الإنمائية في عزله داخل المكاتب بعيداً عن حقائق الحياة العلمية ، أو الاعتماد على تقارير مديري المشروعات وحدها في مراقبة تنفيذها حيث تميل هذه التقارير بطبيعتها إلى تقديم صورة زاهية الإنجازات تخالف الحقيقة ، كما يزداد تزوير الحقائق كلما أرتفع التقرير الإداري من مستوى المشروع إلى المؤسسة فالوزارة حتى ينتهي إلى ما يعرف بالسراب البيروقراطي . ويعتبر التحليل العميق لنتائج الخطط الإنمائية في أي مجتمع للوقوف على ما قد يعترض التنفيذ من مشاكل وصعوبات و اختناقات ، وعلى حقيقة إنجاز أو تجاوز الأهداف – دون خوف من النقد – أمر بالغ الأهمية من أجل الإعداد الرشيد لخطط المستقبل وخلق ظروف أكثر ملاءمة لإنجازها ..

التخطيط الالزامي والتخطيط التأشيري :

تتمثل التفرقة بين التخطيط الإلزامي والتأشيري في مدى حرية الوحدات التي يتألف منها الاقتصاد القومي في تنفيذ ما تقضي به هذه الخطة .

فيكون التخطيط إجباريا Imperative Planning اذا كانت ملزمة بتنفيذ ما تقضي به الخطة من حيث حجم وتوزيع الاستثمار ومقدار ونوع الانتاج ومستويات العمالة والأجور والأسعار وغير ذلك من الأهداف المقررة .

ويكون التخطيط تأشيريا Indicative Planning اذا اقتصرت الدولة على الخطة وتركت لتلك الوحدات حرية التنفيذ . وبينما يرى البعض أن التخطيط الاقتصادي لا يكون بطبيعته إلا إجباريا لضمان تنفيذ الخطة ، يرى آخرون أن التخطيط يمكن أن يكون تأشيريا تعتمد فيه الدولة على الحوافز المادية في توجيه استخدام عناصر الانتاج بما يكفل تحقيق أهداف الخطة .

ويصبح التخطيط التأشيري منهجا ملائما حينما يكون حجم الملكية العامة صغيراً أو في اتجاهه نحو التناقص ، وبذلك فإن التخطيط التأشيري يعني أن يكون دور الحكومة في النشاط الاقتصادي محدوداً ، ولكن تأثيرها في الاقتصاد القومي يكون كبيراً عن طريق السياسات المالية والنقدية والتجارية والسعرية ، ومن خلال هذا النوع من التخطيط يتم اعطاء الحوافز الملائمة للأنشطة المراد التوسع فيها أو تشجيعها . وفي ظل التخطيط التأشيري يتم اتخاذ القرارات الاقتصادية الرئيسية بناء على تفاعل قوى العرض والطلب ، أي أن آليات السوق تلعب دوراً أساسيا في قرارات الانتاج والاستثمار والاستهلاك وغيرها . ويقتضي القيام بالتخطيط التأشيري اجراء الاسقاطات المستقبلية لأهم المؤشرات الاقتصادية المختلفة المتوقع حدوثها في ضوء المؤثرات الداخلية والخارجية .

ولكي يتم ذلك يجب إعداد نماذج للاقتصاد القومي تظهر تفاعل المتغيرات الاقتصادية مع بعضها البعض سواء أكانت هذه نماذج المدخلات أو المخرجات أو الأمثلية أو نماذج المحاكاة للاقتصاد القومي ككل .

ويبقى في ظل التخطيط التأشيري أن تقوم الحكومة بصفة مباشرة ببعض الأنشطة وهي مشروعات البنية الأساسية ، بالاضافة الى الأنشطة المرغوب فيها من وجهة النظر الاجتماعية والتي لا يقبل عليها القطاع الخاص إما لعدم قدرته على تمويلها أو لعدم ربحيتها كذلك يجب أن تضطلع الحكومة ببعض الصناعات الاستراتيجية مثل الحديد والصلب وصناعة الأسلحة والذخيرة .

التخطيط المادي والتخطيط المالي :

يعني التخطيط المادي بتدبير الخامات والالآت والانشاءات وقوة العمل اللازمة لانتاج مقدار معين من السلع والخدمات . ويساعد التخطيط المادي على ضمان تنفيذ المشروعات الاستثمارية ويتفادي حدوث إختناقات في الانتاج خلال سير الخطة وذلك نظراً لما يستلزمه من حصر لمختلف أنواع الموارد المادية التي تتطلبها طبيعة قيام المشروعات الاستثمارية وإحكام موازنة بين هذه الموارد وبين استخداماتها عن طريق الموازين العينية ، ويجب أن يتم التخطيط المادي للموارد العينية بالنسبة للمشروع وكذلك للاقتصاد القومي في مجموعة .

أما التخطيط المالي فيعني بتدبير الأموال المحلية والأجنبية اللازمة لتمويل انتاج المقدار المستهدف من السلع والخدمات العينية . وبعبارة أخري فإن التخطيط المالي يعني تعبئة الموارد المالية الفعلية والممكنة وتنسيقها بحيث تغطي كافة الموارد الانتاجية الضرورية لتحقيق أهداف خطة التنمية الاقتصادية.

والواقع أن التخطيط المادي والمالي لا يعتبران نوعان مستقلان من التخطيط ، وإنما هما وجهان لصورة واحدة . ذلك أنه لا يمكن تصور أن تتضمن أي خطة كمية السلع والخدمات التي يزمع انتاجها خلال فترة زمنية معينة ، دون أن تبين في ذات الوقت كيفية تدبير الأموال اللازمة لتحقيق الأهداف المنشودة.

واذا كان التخطيط المادي والمالي وجهين لصورة واحدة ، ويقفان على قدم المساواة من حيث الأهمية ، إلا أنه يتمثل هذا السؤال : أي هذين النوعين يسبق الآخر؟ اختلفت وجهات نظر الاقتصاديين حول هذا الموضوع . فالبعض يرى أن التخطيط المالي يجب أن يسبق التخطيط المادي ، بمعنى ضرورة البدء بتحديد الموارد العينية كالسلع والخدمات وأن انفاق المجتمع يمثل استهلاك الموارد العينية . ويلاحظ أن الموارد العينية غير المنفقة هي فقط تلك التي يمكن أن تستثمر ، وأن مدخرات المجتمع هي مجرد المقابل النقدي لتلك الموارد العينية غير المنفقة وبالتالي فإن الاستثمارات لا يمكن أن تزيد عن المدخرات . كذلك فإن خلق النقود لا يحدث موارد عينية وإنما يولد تضخماً . وعليه فإن هذا الرأي ينتهي الى وجوب تحديد نفقات التنمية تحديداً كاملاً بحجم الموارد الادخارية للمجتمع ، وطالما ان معدل الإدخار منخفض في الدول النامية ، فإن

التزامنا بهذا الرأي يؤدي حتماً الى انقضاء وقت غير قصير قبل أن تصل هذه الدول الى التنمية الاقتصادية الكاملة.

ويذهب آخرون الى أسبقية التخطيط المادي ، بمعنى ان تبدأ الدولة بتحديد كميات السلع والخدمات التي يمكن انتاجها باستخدام الموارد المادية المتاحة للجماعة ، ثم تعمل بعد ذلك على تدبير الأموال اللازمة لتحقيق هذه الأهداف . وهذا الرأي يتفق مع منطق التنمية الاقتصادية الذي لا يسلم بأن تتحدد الطاقة الاستثمارية للدولة بمواردها الادخارية . ذلك أن مشكلة التنمية في الدول النامية ليست مشكلة ملية أساسا وانما هي مشكلة تنظيم اقتصادي . أي أنه وفقاً لهذا الرأي لا يتحدد الاستثمار في أي دولة بموارد الإدخارية وإنما بمواردها المادية . فإذا كانت الموارد المادية الضرورية متاحة ، فإن التمويل لا يمثل مشكلة . ومقتضى ذلك أنه اذا كان التمويل غير كاف لتعبئة الموارد المادية ، فإنه يجب أن يخلق دون الخوف من مخاطر التضخم التي تهدد السبيل طالما أن الموارد المادية تنتظر التعبئة . ولنا أن نتذكر أنه توجد في الدول النامية موارد بشرية غير مستغلة أو لم تستغل الاستغلال الكامل ، وأنه يمكن تعبئة هذا الموارد بخلق النقود دون احداث ضغوط تضخمية .

وهكذا يمكن القول بأن التخطيط المادي هو الأسلوب الأكثر أهمية بالنسبة الى الدول النامية ويسود في هذه الدول تأييد متزايد لانتهاج هذا الأسلوب ، وآية ذلك أن ما نحتاج اليه هو نوع من التخطيط المادي في صورة مواد وآلات وعمال . وفي هذا الصدد فإن مفهوم التخطيط ليس التفكير في النقود التي في حوزتنا وتقسيمها على البرامج مع تقرير أولويات ، وإنما يؤسس على الحاجات المادية ونحن لا نفكر في التمويل كلية . فالجانب التمويلي هام ولاشك ولكنه تقدير في مرحلة متأخرة وبالتالي فإن الحل السليم ينحصر في تأجيل التخطيط المالي الى مرحلة متأخرة عنجما يتم التخطيط المادي ومع ذلك فإنه لا حاجة الى التعارض بين التخطيط المالي والمادي فالتخطيط المادي ضروري تماما لبلورة المجهود ولكن التخطيط المالي هو تعبئة التخطيط المادي ، فلا التخطيط المالي ولا المادي في ذاته يمكن أن يصرف الأمور بدون توحيد بينهما .

التخطيط من القاعدة والتخطيط من القمة :

يرتبط التمييز بين التخطيط من القاعدة الى القمة ، ومن القمة الى القاعدة بطريقة اعداد الخطة الاقتصادية . ففي ظل التخطيط من القاعدة الى القمة يبدأ اعداد الخطة الاقتصادية للدولة من أدنى المستويات حيث تقوم كل

وحدة انتاجية بوضع خطتها ، ثم تتجمع الخطط الفردية حتى تصل إلى القمة أي الهيئة المركزية للتخطيط ويتسم هذا الأسلوب بالواقعية ويتسق مع الاحتياجات المحلية .

غير أنه لا يستطيع أن يأخذ في الاعتبار الصورة العامة للاقتصاد القومي كله أما في ظل التخطيط من القمة الى القاعدة فيبدأ إعداد الخطة الاقتصادية في أعلى مستوى حيث تقوم الهيئة المركزية للتخطيط بتصميم الاطار الاجمالي للخطة ثم تتدرج بعد ذلك حتى تصل الى القاعدة أي الوحدات الانتاجية . ويمتاز أسلوب التخطيط من القمة بأنه أكثر تحديداً وأوفر تنسيقا حيث ياخذ الصورة العامة للاقتصاد القومي في الاعتبار . غير أنه يبدو اقل واقعية من أسلوب التخطيط من القاعدة الى القمة ، حيث لا تتوافر للهيئة المركزية للتخطيط بيانات كافية عن امكانيات مختلف الوحدات الانتاجية .
ولا يوجد في واقع الأمر تعارض بين هذين الأسلوبين ، فأي خطة واقعية رشيدة يجب أن تجمع بين أسلوبي التخطيط من القاعدة الى القمة ومن القمة الى القاعدة ، حيث تراعى في صياغتها الامكانيات المتاحة لمختلف الوحدات الانتاجية التي يتألف منها الاقتصاد القومي الى جانب الصورة العامة للاقتصاد القومي في مجموعه . ومقتضى ذلك أن تحاط الوحدات الانتاجية بالصورة العامة للاقتصاد القومي والأهداف التقريبية المراد تحقيقها خلال سنوات الخطة قبل صياغة خططها ، وأن تؤخذ مقترحاتها بشأن ما يتقرر لها من أهداف انتاجية في الاعتبار عند صياغة الخطط الاقتصادية .

التخطيط في الدول النامية :

تعاني الدول النامية من اختلال درجة التوازن في استغلال عوامل الانتاج مما يظهر في عدم التشغيل الكامل أو الكفء للقوى البشرية والمعدات الرأسمالية المتاحة وبالتالي انخفاض معدل الانتاجية . كما تتسم هذه الدول بضعف هياكلها الانتاجية وعدم تحقق التوازن بين الصناعات الرأسمالية والاستهلاكية ، وزيادة الميل الحدي للاستهلاك وارتفاع الميل الحدي للاستيراد ونقص الموارد والفرص الرأسمالية . ناهيك عن الانفجار السكاني وتخلف الإطار الاجتماعي والتنظيم الاداري .

ونظراً لتخلف اقتصاديات الدول النامية وطموحها وتعجلها ادراك معدل نمو سريع ، فإن النموذج الذي يعتبر أكثر مناسبة لظروف ومتطلبات التنمية في هذه الدول هو نموذج هارود – دومار للنمو الاقتصادي Harrod- Domar .

وهو يعتبر أداة هامة لتحديد كل من معدل النمو المستهدف ومعدل الاستثمار الذي يلزم لتحقيق معدل معين من النمو الاقتصادي . ويمكن التعبير عن نموذج هارود – دومار بالمعادلة التالية :-

$$ن = \frac{د}{ى} \times \frac{١}{ع}$$

حيث ن = معدل النمو

د = الادخار في فترة الخطة

ى = الدخل القومي في فترة الخطة

ع = معامل رأس المال ، أي نسبة رأس المال الى الناتج

أي أنه وفقا لهذا النموذج يتحدد معدل نمو الاقتصاد القومي بمعدل الادخار الى الدخل مضروبا في مقلوب معامل رأس المال ، وذلك مع افتراض أن معدلي الادخار والاستثمار متكافئان . وعيله يمكن أن نعرض النموذج في أبسط صورة على النحو التالي :

$$ن = \frac{\text{نسبة الاستثمار الى الدخل}}{\text{معامل رأس المال}}$$

ويعتبر نموذج هارود – دومار أداة هامة في أيدي المخططين لا سيما في الدول النامية نظراً لأنه يساعد على تحديد معدل النمو الذي يمكن تحقيقه في اقتصاد معين ذي معدل استثماري معين . كذلك فإنه يوضح معدل الاستثمار الضروري للتوصل الى معدل تنموي معين . هذا فضلا عن أن معاملات رأس المال عنصر نادر في الدول النامية ، فإنه يمكن وضع نظام أولويات لتوزيع الاستثمارات على مختلف الصناعات على أساس كثافة رأس المال بحيث تعطي الأولوية للصناعات الأقل كثافة في رأس المال بحيث تعطى الأولوية للصناعات الأقل كثافة في رأس المال .

وفي هذا النموذج نجد عاملين يتحكمان في تحديد معدل النمو هما معدل الإدخار ($\frac{د}{ى}$)

ومقلوب معامل رأس المال . أي نسبة رأس المال الى الناتج ($\frac{1}{ع}$) فلو افترضنا مثلاً أن مخططي التنمية يرغبون في تحقيق معدل نمو مستوى قدرة ٥% وكان معامل رأس المال ٤ : ١ ، فإن معدل الاستثمار (نسبة الادخار الى الدخل

على أساس أن الإدخار = الاستثمار) يكون ٢٠% وهذا يعني أنه يتعين على الاقتصاد القومي استثمار ٢٠% من الدخل المحقق إذا كان يرغب في تحقيق معدل النمو السنوي المطلوب والبالغ ٥% وهكذا يتضح من نموذج هارود ودومار أنه يمكن زيادة معدل النمو بطريقتين : إما بتخفيض معامل رأس المال وإما بزيادة معدل الإدخار (الاستثمار) .

واذا أخذنا معدل النمو السكاني في الحسبان (س) فإنه يمكن استخلاص المعدل الصافي للنمو الاقتصادي (نَ) وفقاً لنموذج هارود – دومار على النحو التالي :

$$\text{نَ} = \left(\frac{\text{د}}{\text{ى}} \times \frac{1}{\text{ع}} \right) - \text{س}$$

وبالرغم من أهمية مفهوم معامل رأس المال ، إلا أنه توجد قيود كثيرة على استخدامه . فالزيادة في الدخل لا تتأتى فقط عن طريق التراكم الرأسمالي ولكن أيضاً عن طريق التغير في كمية ونوع الموارد الطبيعية والبشرية والفن الانتاجي المستخدم . كما أن افتراض ثبات معامل رأس المال لا يمكن أن يحدث أثناء الفترة المستخدمة لحسابه وخصوصا اذا كان معدل التراكم الرأسمالي متزايدا في ظل خطة التنمية ، فضلا عن ذلك فإن هيكل الانتاج يتغير كثيراً مع استمرار جهود التنمية .

ومن ناحية أخرى يمكن أن نؤكد على أهمية الاستثمارات ورفع الكفاية الانتاجية لادراك التقدم الاقتصادي في الدول النامية . وبعبارة أخرى يمكن ان يتحقق النمو الاقتصادي بالتركيز على عاملين هما : معدل صافي الاستثمار والكفاية الانتاجية .

ويمكن حساب معدل صافي الاستثمار على النحو التالي :

$$\textbf{معدل صافي الاستثمار} = \frac{\textit{صافي الاستثمار}}{\textbf{الدخل القومي}} = \frac{\text{أ}}{\text{ى}} = \ldots\ldots (١)$$

حيث تعبر أ عن صافي الاستثمار

ونظراً الى أن الكفاية الانتاجية تعبر عن نسبة هي :

$$\textbf{الكفاية الانتاجية} = \frac{\textit{زيادة الدخل القومي}}{\textbf{صافي الاستثمار}} = \frac{\triangle \text{ى}}{\text{أ}} = \ldots\ldots (٢)$$

ووفقا لهذا النموذج يتحدد معدل النمو الاقتصادي على أساس حاصل ضرب معدل صافي الاستثمار في الكفاية الانتاجية ، أي بضرب المعادلة الأولى في المعادلة الثانية .

ويكون معدل النمو الاقتصادي $\frac{\text{أ.}}{\text{ى.}} \times \frac{\triangle \text{ى}}{\text{أ}}$

ونود أن نشير من الناحية العلمية الى أن الدول النامية التي قامت بوضع خطة شاملة للتنمية الاقتصادية قد أولت اهتماما بتصميم خطط القطاعات الرئيسية للانتاج في نفس الوقت الذي يتم فيه اعداد الخطة على المستوى التجميعي . وتظهر القيمة العملية لنماذج النمو في أنها تظهر المدى الذي يجب أن تغير اليه السياسات بحيث تحقق زيادة معينة في الادخار . ومن أجل تقدير لمستوى المرتفع للادخار الكلي في الدول النامية يتعين على حكوماتها أن تاخذ في تصميم نماذج للايرادات والنفقات العامة ، وكذلك تحليل الادخار الخاص وامكانيات الحصول على رأس المال الأجنبي واعتمادا على هذه الدراسات وعلى أساس القرارات الحكومية المتعلقة بالسياسة المالية ، أصبح في الامكان التوصل الى تقدير حقيقي لمستوى الاستثمار الكلي . كذلك فإن التقديرات الممكن الاعتماد عليها فيما يتعلق بالمعامل الكلي لرأس المال لا يعتمد فقط على مجرد الاتجاهات الماضية ، وإنما أيضاً على تحليل تفصيلي لاحتياجات رأس المال في التكوين المتوقع لناتج والطلب المحلي . ويؤدي ذلك الى تغيير وتعديل النماذج الكلية خلال وضع الخطة ، وهي النماذج التي تساعد على توفير اطار عريض لأهداف الناتج الكلي وتوزيعه بين الاستهلاك والاستثمار والتصدير.

المبحث الثالث
أهداف التخطيط الاقتصادي

تتبلور عملية التخطيط في تحديد الغايات Objectives والأهداف Tragets التي يرغب المجتمع في تحقيقها . ويعتبر تحديد الغايات وصياغتها في شكل واضح أولى الخطوات اللازمة في إعداد الخطة . وبغير ذلك يتعذر على سلطات التخطيط أن تقوم بصياغة سليمة للأهداف ، واختيار سليم للمشروعات التي تضمن تحقيق هذه الأهداف .ويستحسن أن يتم تحديد الغايات بشكل موجز بمعنى ألا تتعدد الغايات بشكل كبير ، وانما يتم التركيز في كل خطة على عدد محدود من الغايات ، ويتوقف اختيار هذه الغايات على التفضيلات القومية ومرحلة النموالتي بلغها الاقتصاد موضع البحث .ومن أنواع الغايات التي ركزت عليها الدول المختلفة في فترة أو أخرى من فترات حياتها الاقتصادية : زيادة الدخل القومي ، تحسين حالة العمالة ، اضطراد تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ، واطرار تحقيق ثبات الأسعار ، تحقيق درجة اكبر من المساواة في توزيع الدخول بين الأفراد ، وتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة للأقاليم المختلفة داخل الدولة .

ويأتي بعد ذلك أن تتحول هذه الغايات إلى صورة كمية . وهذا هو الفرق بين الغايات والأهداف الاقتصادية في الخطة . فمثلا إذا كانت الغاية في رفع متوسط دخل الفرد في الدولة ، فإن الهدف يجب أن يعطي هذه الغاية صورة كمية كأن يكون الهدف في تحقيق زيادة في متوسط الدخل بمعدل ٣% سنويا أو مضاعفة الدخل القومي في خلال عشر سنوات . وتؤدي الأهداف في التخطيط وظائف هامة . فهي بمثابة معالم على الطريق لمساعدة السلطات في تحديد أدوات فعالة للسياسة الاقتصادية . كما أن الأهداف تعين المخطط على تحديد الكميات اللازمة لتحقيق الخطة من القوى العاملة والمواد الأولية والآلات والطاقة والنقد الأجنبي وما إلى ذلك . والأهداف ، كالغايات ، يتوقف تحديدها على الظروف الموضوعية للاقتصاد موضع البحث . غير أنه يمكن الإشارة هنا إلى بعض الأمور التي تصدق في جميع الظروف والأحوال وذلك على النحو التالي :

أ- يعتبر تحقيق زيادة معينة في متوسط الدخل الحقيقي للأفراد هدفا أساسيا في أي خطة للتنمية ، ذلك أن تطور الدخل الحقيقي للفرد هو في الواقع المعيار الصحيح لقياس النمو ،نظرا لأن ذلك هو الركيزة التي يعتمد عليها أي تحسن في مستوى المعيشة ، وهو الهدف الرئيسي من التنمية .

ب- يجب أن تكون الأهداف التي تتضمنها أي خطة أهدافا واقعية يمكن تحقيقها يفي ظل الإمكانيات المتاحة والفن الإنتاجي السائد والميول الخاصة بالوحدات الاقتصادية المختلفة وغيرها . فلا يجوز المبالغة في عدد الأهداف أو في حجمها على نحو يجعل تحقيقها متعذراً أو مستحيلاً .

ويمكن ترتيب الأهداف على النحو التالي .

- أهداف إجمالية لمجمل الاقتصاد القومي .
- أهداف قطاعية .
- أهداف للتعامل مع العالم الخارجي .

جـ- قد يتعارض تحقيق بعض الأهداف مع تحقيق البعض الآخر ، مما يحتم على سلطات التخطيط أن تقوم بتحديد أولويتها عن طريق إعطاء أوزان نسبية لها . ويعني هذا التعارض أنه قد لا يمكن تحقيقها هدفين معاً في نفس الوقت ، فلا يمكن في نفس الوقت الوصول إلى أعلى معدل لنمو الدخل القومي وأعلى مستوى للاستهلاك ، كذلك يتناقض هدف تحقيق عدالة توزيع الدخل مع ارتفاع معدلات نمو الدخل القومي ، أوالتوظف الكامل والارتفاع بمعدل النمو وتحقيق توازن الميزان الخارجي .

فالارتفاع بمعدل نمو الدخل القومي يقتضي الارتفاع بالاستثمار ، وقد يكون ذلك عن طريق اختيار فنون إنتاجية تتميز بكثافة رأس المال كذلك فإن زيادة الاستثمار قد تؤدي إلى الارتفاع في الواردات مما يعمل على زيادة حجم العجز في ميزان المدفوعات ولهذا فإنه من الضروري أن تدرك سلطات التخطيط طبيعة التنافس بين بعض الأهداف حتى يمكن التوفيق بينها ، ويتم ذلك التوفيق باستخدام أوزان نسبية لهذه الأهداف . ومن شأن هذه الوسيلة ان تنعكس على اختيار المشروعات .

الأوزان النسبية للأهداف :

يمكن القول بصفة عامة أن الهدف الأساسي للتخطي الاقتصادي في الدول النامية ينبثق من أهم خصائص تخلفها الاقتصادي المتمثل في شدة ضعف معدل

نمو الدخل القومي فيها ، كما أنه يستوحي من أملها في تحقيق مستويات معيشية مرتفعه في أقرب وقت ممكن . فإذا كانت الأهداف الموضوعية للاقتصاد القومي هي كالتالي :

١- تحقيق زيادة معينة في الدخل القومي مقدارها = أ
٢- تحقيق زيادة في حجم التشغيل مقدارها = ب
٣- تحقيق زيادة في حصيلة الصرف الأجنبي مقدارها = جـ

وكان أمام المخطط ثلاثة مشروعات هي (١) ، (٢) ، (٣) ، فإن على المخطط أن يقوم بتقدير مساهمة كل من هذه المشروعات في كل من الأهداف أ ، ب ، جـ . وتسجل هذه المساهمات للمشروعات الثلاثة في الأهداف الثلاثة ، فنحصل على الصيغة التالية :

مساهمات المشروع (١) = أ ١ ، ب١ ، جـ١
مساهمات المشروع (٢) = أ ٢ ، ب٢ ، جـ٢
مساهمات المشروع (٣) = أ ٣ ، ب٣ ، جـ٣

وبجانب تحديد مساهمة كل مشروع في الأهداف المختلفة ، يحتاج المخطط إلى إعطاء هذه الأهداف أوزاناً نسبية ، وذلك في ضوء درجة أهمية كل هدف وهذا الأمر يخضع للأحكام الشخصية للمخطط لأنها تنطوى على أهمية كل هدف بالنسبة للأهداف الأخرى ، وهذا أمر تختلف فيه وجهات النظر ، وتبدو أهمية هذه الأوزان النسبية في المقارنة بين المشروعات في الهدف الثاني لا تكاد تذكر ، بينما نجد أن البعض الآخر من المشروعات على عكس الأول تماما ، ولكن كيف يمكن إجراء المقارنة بين هذه المشروعات ؟ لإيجاد أساس صالح للمقارنة نلجأ إلى استخدام هذه الأوزان النسبية (٢) ، ولنفرض أن المخطط قد استقر على إعطاء الأوزان التالية للأهداف :

ل لكل زيادة مقدارها وحدة واحدة في الدخل القومي .
ع لكل زيادة مقداره وحدة واحدة في حجم التشغيل .
ن لكل زيادة مقدراها وحدة واحدة في الصرف الأجنبي .
وبعد ذلك يمكننا أن نحدد القيمة الكلية لمساهمة كل المشروعات الثلاث وهي

المشروع الأول = أ ١ ل + ب١ ع +جـ١ ن
المشروع الثاني = أ ٢ ل + ب٢ ع +جـ٢ ن
المشروع الثالث = أ ٣ ل + ب٣ ع +جـ٣ ن

وبالرغم من تحديد القيمة الكلية لمساهمة كل مشروع ، إلا أنه لا تتوفر لدينا الصورة التي يتم على أساسها اتخاذ القرار النهائي يضم مشروع أو استبعاده من الخطة . ذلك أن المسألة تتطلب الإلمام بمتغير آخر من المتغيرات اللازمة لعملية التقييم ، وهي النفقات النسبية للمشروعات موضع البحث والمقصود هنا بالنفقات ما يلزم المشروع تحتاج إلى نوع آخر من العناصر النادرة كالعمل الماهر ، فإنه يجب أن ندخله أيضا في جانبه النفقات لإجراء التقييم ، فإذا كان العنصران النادران هما :

١ - رأس المال

٢- الصرف الأجنبي

فإننا تحصل على الصورة التالية للمشروعات الثلاثة :

حاجة المشروع (١) من العناصر النادرة = ر١ ف١
حاجة المشروع (٢) من العناصر النادرة = ر٢ ف٢
حاجة المشروع (٣) من العناصر النادرة = ر٣ ف٣

وبجانب تحديد احتياجات كل مشروع من العناصر النادرة ، يحتاج المخطط إلى إعطاء هذه العناصر أوزانا نسبية ، وهذه أيضاً مسالة تخضع للأحكام الشخصية ، لأنها تنطوي على تقدير مدى ندرة كل عنصر بالنسبة للعناصر الأخرى ، وهذا أمر يختلف باختلاف الظروف الموضوعية ووجهات انظر وتبدو أهمية هذه الأوزان النسبية إذا عرفنا أن بعض المشروعات قد تحتاج إلى قدر كبير من عر رأس المال ، ولكن احتياجاها من الصرف الأجنبي قليلة ، بينما نجد البعض الآخر من المشروعات على عكس البعض الأول تماما ، ولكن كيف يمكن إجراء المقارنة بين استخدام كل من العناصر ؟ لإيجاد أساس مشترك لإجراء المقارنة نلجأ إلى استخدام هذه الأوزان النسبية (١)

ولنفترض أنه قد استقر المخطط على إعطاء الأوزان التالية للعنصرين النادرين :

س لكل وحدة واحدة من عنصر رأس المال .
ص لكل وحدة واحدة من عنصر الصرف الأجنبي .

وبعد ذلك يمكن تحديد القيمة الكلية لاحتياجات كل من المشروعات الثلاثة على النحو التالي :

المشروع الأول	**ر١ س + ف١ ص**
المشروع الثاني	**ر٢س + ف٢ص**
المشروع الثالث	**ر٣س + ف٣ص**

ويمكن بعد ذلك استخدام ما عرضناه من مبادئ أساسية في إجراء عملية التقييم ، ونتناول هنا ثلاث حالات مختلفة : حالة وجود هدف واحد وعنصر واحد نادر ، وحالة تعدد الأهداف وتعدد العناصر النادرة .

هدف واحد وعنصر واحد نادر :

يحسن بنا أن نحدد المقصود بالعنصر النادر والعنصر غير النادر ، أما العنصر غير النادر فهو الذي تتوفر منه كميات تفوق العدد الذي تتطلبه الخطة من هذا العنصر ، إذا كان عنصر العمل مثلا متوافراً بشكل يترتب عليه بطالة سافرة أو مقنعة ، وبحيث لا يكن أن يستوعب تنفيذ المشروعات جميع البطالة ، فإن عنصر العمل في هذا الصدد يعتبر عنصرا غير نادر . أما العنصر النادر فهو الذي لا توجد منه كميات تكفي لسد حاجة الخطة ، فمثلا إذا كان الموجود من رأس المال لا يفي باحتياجات الخطة ، فإن استخدام هذا العنصر يكلف الاقتصاد القومي أكثر مما تستطيع أسعار السوق أن تظهره .

وحالة وجود هدف واحد وعنصر واحد نادر لا تثير أدنى صعوبة في إجراء المقارنة بين المشروعات ، ويتلخص الأمر في مقارنة مساهمة كل مشروع في الهدف منسوبه إلى العنصر النادر ، فإذا كان الهدف هو تحقيق زيادة معينة في حجم التشغيل ، وكان العنصر النادر هو الصرف الأجنبي ، فإنه تكون لدينا العلاقات التالية :

$$\frac{ب_١}{ف_١} \qquad \frac{ب_٢}{ف_٢} \qquad \frac{ب_٣}{ف_٣}$$

ويتم ترتيب المشروعات الثلاثة بحسب قيمة الكسر في كل منها بحيث نضمن ان ينال المشروع ذو القيمة النسبية الأعلى اسبقيه على غيره ، ويليه المشروع ذو القيمة التي تلي القيمة الأعلى وهكذا فإذا تم لاختيار من هذه القائمة

حتى تنفذ موارد الصرف الأجنبي النادرة ، فإنه يتم الحصول على أقصى تشغيل ممكن بحجم معين من الصرف الأجنبي .

تعدد الأهداف وعنصر واحد نادر :

وإذا تعددت الأهداف فشملت تحقيق زيادة في الدخل القومي أو تحقيق زيادة في حجم التشغيل ب وتحقيق زيادة في الصرف الأجنبي جـ ، ولكنها ظل هناك عنصر نادر هو ر ، فإن عملية التقييم تحتاج غالبا إلى الأوزان النسبية للأهداف الثلاثة تتخذ أحد فرضين :

<u>الفرض الأول</u> : ان تكون مساهمة المشروع (١) مثلا في كل من الأهداف الثلاثة أكبر من مساهمة المشروع (٢) وأن تكون مساهمة المشروع (٢) في كل من الأهداف الثلاثة أكبر من مساهمة المشروع (٣) أي أن :

$$\text{أ}_{١} > \text{أ}_{٢} > \text{أ}_{٣}$$
$$\text{ب}_{١} > \text{ب}_{٢} > \text{ب}_{٣}$$
$$\text{جـ}_{١} > \text{جـ}_{٢} > \text{جـ}_{٣}$$

وفي هذه الحالة فإن عملية التقييم تكون واضحة وسهلة وبدون حاجة إلى أوزان في حالة واحدة فقط ، وهي حالة ر ١ = ر ٢ = ر ٣ . ففي هذه الحالة يفضل المشروع الأول المشروعين الآخرين ، ويفضل المشروع الثاني على المشروع الثالث ، أما إذا اختلفت قيمة ر ، فإننا نحتاج إلى الأوزان النسبية .

<u>الفرض الثاني</u> : ان تختلف مساهمات المشروع في الأهداف الثلاثة كأن تصبح على النحو التالي :

$$\text{أ}_{١} > \text{أ}_{٢} > \text{أ}_{٣}$$
$$\text{ب}_{١} > \text{ب}_{٢} > \text{ب}_{٣}$$
$$\text{جـ}_{١} > \text{جـ}_{٢} > \text{جـ}_{٣}$$

في هذه الحالة لا يمكن الحكم بدون استخدام الصيغة التالية :

$$\frac{\text{أ}_{١}\text{ل} + \text{ب}_{١}\text{ع} + \text{جـ}_{١}\text{ن}}{\text{ر}_{١}} \qquad \frac{\text{أ}_{٢}\text{ل} + \text{ب}_{٢}\text{ع} + \text{جـ}_{٢}\text{ن}}{\text{ر}_{٢}} \qquad \frac{\text{أ}_{٣}\text{ل} + \text{ب}_{٣}\text{ع} + \text{جـ}_{٣}\text{ن}}{\text{ر}_{٣}}$$

ودعنا نأخذ مثالاً عدديا لمشروعين من اجل التبسيط في الشرح والتحليل:

المشروع الأول :

$أ_1$ = ١ **مليون جنيه**

$ب_1$ = ٥٠٠ **عامل**

$جـ_1$ = ٥٠٠ **ألف جنيه**

المشروع الثاني :

$أ_2$ = ٨٠٠ **ألف جنيه**

$ب_2$ = ١٠٠٠ **عامل**

$جـ_2$ = ١٠٠ **ألف جنيه**

فإذا حددت سلطات التخطيط الأوزان النسبية بحيث أن تحقيق زيادة في الدخل القومي مقدارها مليون جنيه تعادل تحقيق زيادة في التشغيل مقدارها ٥٠٠ عامل ، تعادل تحقيق زيادة في الصرف الأجنبي مقدارها ٢٠٠ ألف جنيه ، فإنه بلغة الأوزان النسبية تكون :

ل = ١
، ع = ٢٠٠٠
، ن = ٥

وعلى ذلك تصبح مساهمة المشروعين على النحو التالي :

مساهمةالمشروع (١) = ١ + ١ + ٢,٥ = ٤,٥
مساهمةالمشروع (٢) = ٠,٨ + ٢ + ٠,٥ = ٣,٣

وباعتبار أن عنصر رأس المال هو العنصر الوحيد النادر ، فإن المقارنة بين المشروعين تكون مقارنة بين كسرين :

٣,٣	٤,٥
ر٢	ر١

فإذا كان رأس المال اللازم للمشروع الأول = ٢ مليون

وكان رأس المال اللازم للمشروع الثاني = ١,٣ مليون

فإن نتيجة المقارنة تضع المشروع الثاني قبل المشروع الأول في حساب التقييم .

<u>تعدد الأهداف وتعدد العناصر النادرة :</u>

إذا كانت المشروعات تستخدم أكثر من عنصر واحد نادر مثل الصرف الأجنبي بالإضافة إلى عنصر رأس المال فإن عملية التقييم يجب ان تستخدم أوزانا نسبيه لهذين العنصرين وبذلك فإن صيغة المقارنة بين المشروعات تكون على النحو التالي :

(أ١ ل + ب١ ع + جـ١ ن) / (ر١ س + ف١ ص) ، (أ٢ ل + ب٢ ع + جـ٢ ن) / (ر٢ س + ف٢ ص) ، (أ٣ ل + ب٣ ع + جـ٣ ن) / (ر٣ س + ف٣ ص)

ودعنا نأخذ مثالا عدديا لمشروعين من أجل التبسيط في الشرح والتحليل
المشروع الأول

أ١	= ١	**مليون**
ب١	= ٥٠٠	**عامل**
جـ١	= ٥٠٠	**ألف جنيه**
ر١	= ٢	**مليون جنيه**

$ف_1$ = ١٠٠ **ألف جنيه**

المشروع الثاني

$أ_2$ = ٨٠٠ **ألف جنيه**

$ب_2$ = ١٠٠٠ **عامل**

$جـ_2$ = ١٠٠ **ألف جنيه**

$ر_2$ = ١,٣ **مليون جنيه**

$ف_2$ = ٢٠٠ **ألف جنيه**

فإذا حددت سلطات التخطيط الأوزان النسبية كما في المثال السابق وحددت الأوزان النسبية لعنصري رأس المال والصرف الأجنبي بحيث أن استخدام مليون جنيه من رأس المال يعادل استخدام ٢٥٠ ألف جنيه من الرصف الأجنبي ، فإنه بلغة الأوزان النسبية تكون :

س = ١

، ص = ٤

وفي هذه الحالة تصبح مساهمة ونفقات كل من المشروعين على النحو التالي :

مساهمة المشروع (١) = ١ + ١ + ٢,٥ = ٤,٥
نفقات المشروع (١) = ٢ + ٠,٤ = ٢,٤
مساهمة المشروع (٢) = ٠,٨ + ٢ + ٠,٥ = ٣,٣
نفقات المشروع (٢) = ١,٣ + ٠,٨ = ٢,١

وبذلك تكون المقارنة بين المشروعين هي مقارنة بين كسرين :

$$\frac{٤,٥}{٢,٤} \qquad \frac{٣,٣}{٢,١}$$

ونتيجة المقارنة هي وضع المشروع الأول قبل الثاني في حساب التقييم

تحديد الأهداف القطاعية :

تعتبر الأهداف القطاعية أهدافا مشتقة من الأهداف الأولية المحددة لمجمل الاقتصاد القومي ، ويجب أن تتضح هذه الأهداف القطاعية في إطار الخطة الشاملة من منظور التغير الهيكلي لمساهمة كل قطاع ، ونذكر فيما يلي بعض المؤشرات التي تسهم في تحديد الأهداف القطاعية وهي:

أ- **الاستثمارات :** يجري تقدير حجم الاستثمار المطلوب للقطاع المعين ، مع إشارة للمشروعات المنقولة من الخطة السابقة والمطلوب استكمالها ، والمشروعات الجديدة المقترحة بالإضافة إلى التوسعات الإضافية على ما هو موجود فعلاً .

ب- **الإنتاج :** تقدير حجم الإنتاج مع الزيادة المخططة في إنتاج القطاع المعين بالأرقام المطلقة والنسب بالمقارنة مع سنة الأساس المعتمدة، ونصيب العامل من الإنتاج ومقدار زيادة خلال سنوات الخطة .

جـ- **العمالة** : تقدير حجم العمالة وأنواعها التخصصية والزيادة المتوقعة في فرص العمل الجديدة بالأرقام المطلقة والنسب ، بالمقارنة مع سنة الأساس المعتمدة ، ونصيب العامل من الإنتاج ومقدار زيادة خلال سنوات الخطة .

د- **الواردات :** تقدير سلع الاستهلاك الوسيط اللازمة للإنتاج في القطاع المعين والمبالغ اللازمة لتغطيتها من العملات الأجنبية .

و – **الدخل :** تقدير حجم مساهمة هذا القطاع في توليد الدخل القومي بالأرقام المطلقة والنسب ونصيب المشتغل في القطاع من الدخل المتحقق ومقدار زيادته في السنة الأخيرة من الخطة مقارنة مع سنة الأساس

ز – **إشباع الطلب** : نسبة إشباع الطلب المحلي من ناتج هذا القطاع (استهلاك نهائي وخاص وجماعي ، للاستهلاك الإنتاجي الوسيط ،

وللاستثمارات ولزيادة المخزون الاحتياطي) خلال سنوات الخطة ومعدل زيادتها السنوية .

ح ـ **أهداف أخرى :** يمكن أن تكون لكل قطاع أهداف خاصة مميزة قد لا تظهر في القطاعات الأخرى ، لا سيما قطاعات الخدمات المختلفة ، ويجري التوصل لهذه الأهداف القطاعية من تجميع الأهداف الجزئية للمؤسسات الموجودة في داخل كل قطاع .

ومن الجدير بالذكر ان تحديد الأهداف القطاعية في مجالات الإنتاج والتوزيع والتبادل ، لا يمكن أن تكون له فائدة في العمل التخطيطي الشامل إلا من خلال تأمين الترابط المتوازن بين حركة الموارد البشرية والمالية واستخداماتها في الاقتصاد القومي بأسره ، ونظرا لأهمية الجانب البشري وما يرتبط به من مسائل اجتماعية ، فإننا نشير إلى بعض الأهداف الخاصة بهذا الجانب ، والأهداف التي ينبغي أن تصاغ في هذا المجال ترمي إلى تأمين فرص العمل المناسب لها ، وتتحقق زيادة إنتاجية العاملين عن طريق الاهتمام بتأهيلهم المهني وبالنواحي الثقافية والاجتماعية ، وما يرتبط بها من ضرورة تعديل نظام القيم السائدة لصالح تعزيز العمل المنتج للرجل والمرأة على السواء أو مكافأة العمل بالأجر الملائم والمتوازن مع الجهد ، ولتأمين مستوى معيشي جيد بالمفهوم المعاصر للعاملين وأفراد أسرهم والاستفادة القصوى من الخبرات الوطنية وتوفير الجو الديمقراطي والعملي لها .

وعند صياغة الأهداف في تنمية الموارد البشرية ينبغي أيضا أن ننظر للقوى العامل من خلال تحركها المقبل على خريطة مواقع العمل ، والتعرف على أسباب ذلك التحرك مثل دخول إعداد جديدة من السكان إلى العمر الإنتاجي وخروج البعض منهم إلى سن التقاعد وزيادة حجم قاعدة الإنتاج وتنوعها الذي يتطلب زيادة في عدد العاملين وتنوعا في اختصاصاتهم المهنية ، وظهور فائض أو نقصان في بعض مواقع العمل نتيجة لتقلص أو توسع فرص العمل فيها أو استنفاذ مورد طبيعي وما شابه ذلك ، وعندما تزداد إنتاجية العمل بصورة أسرع من زيادة حجم الإنتاج ، فان ذلك يؤدي إلى تقليص الحاجة إلى عدد من العاملين ، وتتيح هذه الزيادة في إنتاجية العمل الفرصة إلى تحريك الفائض منهم إلى أماكن الحاجة إليهم ، أو قد يحدث العكس وقد يكون التحرك بدافع ذاتي للعاملين بعد ازدياد تخصصهم أو وصولهم لسن تجعلهم بحاجة إلى عمل غير مرهق ، وقد يتطلب التوسع في العمران استحداث مواقع جديدة للعمل ، كما قد يكون التحرك بدوافع أخرى .

الأهداف الثابتة والأهداف المثلى :

يقصد بالتخطيط بأهداف ثابتة أن تحدد السلطات السياسية الأهداف المراد تحقيقها سلفا كمضاعفة الدخل القومي أو زيادة الإنتاج الصناعي إلى ثلاثة أمثاله أو رفع مستوى العمالة بنسبة معينة خلال فترة زمنية محددة ، وبعد ذلك تقوم أجهزة التخطيط ببيان كيفية تحقيق تلك الأهداف .

خلاصة الفصل الخامس

١- التخطيط الاقتصادي القومي هو أسلوب يستخدمه المجتمع لمواجهة المشكلة الاقتصادية التي يتمثل مضمونها في عدم التوافق أو التناسب بين حاجاته المتعددة والمتنوعة والمختلفة في أهميتها النسبية وبين موارده المحدودة والصالح لاستخدامات متعددة وذلك من خلال سلطة للدولة (ممثلة في جهاز أو هيئة أو وزارة)تضم مجموعة من المتخصصين في فروع المعرفة المختلفة تقوم بتطبيق المنطق العلمي في تحديد أهداف معينة تعكس هذه الحاجات المتعددة ، وتعيين الوسائل التي تكفي أمر تحقيق هذه الأهداف جزئيا أو كليا في فترة زمنية معينة.

- التخطيط الشامل يقصد به صياغة خطة اقتصادية شاملة متكاملة للقطاعين العام والخاص تغطي فروع النشاط الاقتصادي ، وينطوي على وضع مشروع تفصيلي شامل تتضمن الأهداف الإنتاجية للاقتصاد القومي وبيان كيفية تأمين الموارد اللازمة لتحقيقها .
- يقصد بالتخطيط المركزي ذلك المنهج أو الأسلوب الذي تقوم بمقتضاه السلطات العليا – أساسا بقيادة العملية التخطيطية . ووصف التخطيط بالمركزية أو اللامركزية إنما يتعرف إلى إدارة الاقتصاد القومي يقصد بالتخطيط القومي بأن تغطى الخطة الاقتصادية جميع أقاليم الدولة أما التخطيط الإقليمي فيقتصر فيه على إعداد خطة لإقليم أو أقاليم معينة .

- أن نوعي التخطيط الهيكلي والوظيفي لا ينفصلان انفصالا كاملا ذلك أنه إذا ما استتب الأمر للتخطيط الهيكلي صار لزاما على راسمي السياسة أن يخطط الوظائف الاقتصادية الجديدة التي تتوافق معه كذلك فإن التخطيط الوظيفي قد يمضي شوطا في تعديل وظائف الاقتصاد القومي ونمط أدائه بحيث يكون في نهاية المطاف تخطيطا هيكليا .

- تتمثل التفرقة بين التخطيط الإلزامي والتأشيري في مدى حرية الوحدات التي يتألف منها الاقتصاد القومي في تنفيذ ما تقضي به الخطة . فيكون التخطيط إجباريا إذا كانت ملزمة بتنفيذ ما تقضي به الخطة ويكون تأشيريا إذا اقتصرت الدولة على الخطة وتركت لتلك الوحدات حرية التنفيذ .

- يعني التخطيط المادي بتدبير الخامات والآلات والإنشاءات وقوة العمل اللازمة لإنتاج مقدار معين من السلع والخدمات أما التخطيط المالي فيعني بتدبير الأموال المحلية والأجنبية اللازمة لتمويل إنتاج المقدار المستهدف من السلع والخدمات المعنية .

- يعتبر نموذج هارود- دومار أداة هامة في أيدي المخططين لاسيما في الدول النامية نظراً لأنه يساعد على تحديد معدل النمو الذي يمكن تحقيقه في اقتصاد معين ذي معدل استثماري معين .

- يجب ان تكون الأهداف التي تتضمنها أي خطة أهدافا واقعية يمكن تحقيقها في ظل الإمكانيات المتاحة والفن الإنتاجي المستخدم ، فلا يجوز المبالغة في عدد الأهداف أو في حجمها على نحو يجعل تحقيقها متعذرا أو مستحيلا ويمكن ترتيب الأهداف على النحو التالي :-

٢- أهداف إجمالية لمجمل الاقتصاد القومي .

٣- أهداف قطاعية .

٤- أهداف للتعامل مع العالم الخارجي .

- تعتبر الأهداف القطاعية أهدافا مشتقة من الأهداف الأولية المحددة لمجمل الاقتصاد القومي ، ويجب أن تتضح هذه الأهداف القطاعية في إطار الخطة الشاملة من منظور التغير الهيكلي لمساهمة كل قطاع .

تدريبات على الفصل الخامس

أولا : وضح مدى صحة أو خطأ العبارات التالية مع التعليل :

١- لا يختلف التخطيط الاقتصادي من بلد إلى آخر ومن وقت إلى آخر .
٢- لا يوجد للتخطيط الجزئي ما يبرره من أسباب .
٣- التخطيط الشامل خطة اقتصادية شاملة متكاملة للقطاع العام .
٤- لا توجد أسباب للأخذ بالتخطيط الإقليمي في ظل الأخذ بالتخطيط القومي .
٥- يتراوح مدى التخطيط طويل الأجل بين خمسة إلى عشرين عاماً .
٦- يتراوح مدة التخطيط متوسط الأجل بين ثلاث وعشر سنوات .
٧- التخطيط الهيكلي وحده هو الذي يخدم التنمية الاقتصادية في الدول النامية .
٨- تقوم الحكومة في ظل التخطيط التأشيري ببعض الأنشطة وهي مشروعات البنية الأساسية ، والأنشطة التى لا يقبل علسها القطاع الخاص لعدم ربحيتها.
البنية الأساسية ، والأنشطة التي لا يقبل عليها القطاع الخاص لعدم ربحيتها
٩- التخطيط المادي والمالي لا يعتبران نوعان مستقلان من التخطيط وإنما هما وجهان لصورة واحدة .
١٠-يوجد تعارض واضح بين التخطيط من القاعدة والتخطيط من القمة .

مراجع الفصل الخامس

اعتمدنا في هذا الفصل بصفة أساسية على المراجع التالية :

١- الدكتور / عبد الرحمن زكي : التنمية والتخطيط

٢- د/ عزت عبد الحميد البرعي : محاضرات واقتصاديات التخلف والتنمية ١٩٩٥

٣- د/ وديع شرايحه : مشاكل التنمية الاقتصادية في البلدان حديثة النمو ، ١٩٧٤ .

٤- د/ صلاح الدين نامق : التخلف والتنمية الاقتصادية

٥- د/ أحمد عبد العزيزالشرقاوي: ، د/ محمد البنا : كلية التجارة جامعة المنوفية ، بدون نشر.

٦- د/ عبد الرحمن ذكي ، اقتصاديات التنمية والتخطيط ، القاهرة ١٩٩٨

الفصل السادس
اركان التخطيط الشامل

يهدف هذا الفصل بعد دراسته الى أن يكون الدارس قادرا على مايلي :

١) يناقش الركن المؤسسَ للتخطيط الشامل من حيث مكوناته وهي التشريعات أو القوانين ، والأجهزة القائمة على التخطيط في ظل القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٣ .

٢) يوضح العمليات الفنية للتخطيط والتي تقوم على أساس اتباع منهاج معين للتخطيط ، واستخدام بعض الطرق والأساليب التكنيكية وذلك بغرض الحصول على الهيكل المركب من الخطط السابق تحديده.

٣) يقارن بين منهاج للتخطيط يقوم على استخدام النماذج الرياضية المتقدمة ، ومنهاج للتخطيط يعرف باسم طريقة التخطيط على مراحل .

٤) يوضح المراحل المختلفة لإعداد الخطة الاقتصادية القومية بالمفهوم الشامل .

٥) يناقش الأساليب التكنيكية لإعداد الخطة الاقتصادية القومية .

٦) يقارن بين النموذج المركزي ، والنموذج اللامركزي في الإدارة الاقتصادية القومية .يوضح شروط التخطيط الشامل ، والمبادئ العامة التي ينبغي مراعاتها في التطبيق العملي للتخطيط الشامل.

محتويات الفصل السادس

المبحث الأول
الركن المؤسسي

١-التحديد :

يتمثل الركن المؤسسي Institunational Composition ، في مجموعة التشريعات والقوانين ، والأجهزة والمؤسسات التخطيطية ، سواء الرئيسية منها أو المساعدة ، التي تتولى عمليات اعداد الخطة القومية الشاملة للتنمية ، ومتابعة تنفيذها ، ومن ثم فإن للركن المؤسسي (بالتحديد السابق) عنصران أساسيان هما :-

الأول : التشريعات أو القوانين :
التي تحكم وتنظم جميع الجوانب المتصلة بعمليات اعداد وتنفيذ ومتابعة الخطة القومية للتنمية ، فعلي سبيل المثال ، بالنسبة لمصر ، فإن هناك القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٣ الذي صدر بشان اعداد الخطة العامة للدولة ومتابعة تنفيذها ، ويتكون هذا القانون من ٦ فصول و ٢٤ مادة

الثاني : الأجهزة التخطيطية التي يمكن تصنيفها في نوعين رئيسيين هما : -

النوع الأول : اجهزة التخطيط الرئيسية :

تتكون أجهزة التخطيط الرئيسية The Basic Planning Organs من مجموعة من التنظيمات التي تمثل مستويات الاقتصاد القومي المختلفة ، ومن ثم فإنها تتمل في الآتي :

- مجلس اعلى للتخطيط : يتكون من عناصر سياسية واقتصادية ، تمثل أعلى مستوى في جهاز الدولة التنفيذي ، وتكون مهمتها الرئيسية هي وضع الخطوط العامة والتوجيهات الأساسية ، التي ترسم استراتيجية التنمية الحاكمة لعمليات التخطيط طويل ومتوسط الأجل .

- جهاز التخطيط المركزي:(او ما يسمى احياناً لجنة التخطيط القومي) الذي يتكون من كوادر فنية مدربة على اجراء العمليات الفنية المختلفة

، لإعداد الهيكل المركب من الخطط ، ومتابعة تنفيذها ، ويتبع هذا الجهاز (في العادة) بعض معاهد او مراكز البحوث والتدريب

- أجهزة التخطيط القطاعية : والتي تتمثل في مجموعة من ادارات التخطيط والمتابعة في الوزارات والمؤسسات المختلفة .

- أجهزة التخطيط على مستوى الوحدات الاقتصادية ، والتي تتمثل في مجموعة ادارات التخطيط والمتابعة في المشروعات المختلفة .

- أجهزة التخطيط الاقليمية : ولتي تتمثل في إدارات التخطيط والمتابعة في الأقاليم او المحافظات المختلفة

<u>النوع الثاني أجهزة التخطيط المساعدة</u>

تتكون أجهزة التخطيط المساعدة ، من مجموعة من التنظيمات ، التي تكون مهمتها معاونة أجهزة التخطيط الرئيسية ، في مجال اعداد الهيكل المركب للخطط ومتابعة تنفيذها ، وتتكون تلك الأجهزة – بصفة رئيسية – من :

- الجهاز المركزي للإحصاء ، الذي يقوم بجمع البيانات والاحصاءات اللازمة لإعداد الخطة الاقتصادية القومية – بالمفهوم الشامل – بواسطة جهاز التخطيط المركزي .

- الجهاز المركزي للقوى العاملة والأجور ، والذي يتولى تخطيط وتوزيع القوى العاملة ، وتوصيف الوظائف ، ودراسة هيكل الأجور ، بالتعاون مع جهاز التخطيط المركزي .

- الجهاز المركزي لتخطيط الاسعار ، والذي يتولى مهمة تخطيط الأسعار من كافة جوانبها
- الجهاز المركزي للتخطيط المالي ، والذي يختص بوضع الخطط النقدية والمالية على المستوى القومي والقطاعي ، بالتعاون مع الجهاز

المركزي للتخطيط ،ويتكون(في العادة) من وزارة المالية والجهاز المصرفي .

٢ ـ الماهية

إستنادا على الهيكل الأساسي لأجهزة التخطيط الرئيسية والمساعدة ، فإنه يهمنا في هذا الصدد التأكيد على الأمور الآتية :

الأمر الأول :

أن يكون المجلس الأعلى ، أو الهيئة العليا للتخطيط ، ممثلة لأعلى مستوى للسلطة السياسية والتنفيذية في الدولة ذلك لأن التخطيط الشامل من حيث أنه تقرير لاختيارات اساسية على المستوى القومي ، يخضع لاعتبارات سياسية واجتماعية ، لا تنال حقها من التقدير الا في اعلى مستويات السلطة .

الأمر الثاني :

أن يكون جهاز التخطيط المركزي في موقع متميز في الهيكل التنظيمي لمؤسسات الدولة وبحيث لا يعامل معاملة الوزارات التنفيذية العادية وذلك لضمان الاتساق وعدم التعارض بين مهام الجهاز من حيث الزاميتها ووظائف الأجهزة التنفيذية الأخرى ، ولتحقيق التجانس والتكامل في العلاقات التنظيمية الرأسية ، التي تربط أجهزة التخطيط باجهزة التنفيذ ، ويجدر بنا ي هذا المقام الإشارة الى المهام الرئيسية لهذا الجهاز المركزي للتخطيط والتي يتمثل أهمها في :

- إعداد الخطة القومية الشاملة بأبعادها المختلفة .
- تحليل وتقييم المشروعات المقترحة من القطاعات والوحدات .
- الموافقة على المشروعات الاستثمارية ذات الأهمية الاستراتيجية .
- ابداء الرأي في الموازنة الغامة للدولة .
- المتابعة الدورية لتنفيذ الخطة القومية .

الأمر الثالث :

ان تراعى العلاقات التنظيمية الرأسية ، التي تربط أجهزة التخطيط الرئيسية بالسلطة السياسية والسلطة التشريعية ، فأجهزة التخطيط الرئيسية تتلقى توجيهات القيادة السياسية العليا، وفي نفس الوقت تحتاج الى موافقة السلطة التشريعية"ممثلة في البرلمان او مجلس الشعب " على الاطار النهائي للخطة ، حتى تصبح ملزمة ولازمة للتنفيذ .

الأمر الرابع :

أن تراعى العلاقات التنظيمية ، والتسلسل في التوقيت الزمني في اعداد الخطة القومية " وخاصة القصيرة الأجل " بواسطة الجهاز المركزي للتخطيط ، والموازنة العامة للدولة التي تعدها وزارة المالية ، بحيث ينتهي إعداد الخطة القومية بوقت كاف قبل إعداد الموازنة العامة للدولة

الأمر الخامس :

أن تراعي العلاقات التنظيمية ذات الاتجاهين : من أعلى الى أسفل – ومن اسفل إلى اعلى ، بين اجهزة التخطيط على مستويات الاقتصاد القومي المختلفة ، في عملية اعداد لخطة القومية .

الأمر السادس :

أن يكون هناك تعاون كامل وتنسيق تام ، بين اجهزة التخطيط الرئيسية وأجهزة التخطيط المساعدة ، في عملية إعداد ومتابعة تنفيذ الخطة الاقتصادية القومية الشاملة .

ويوضح الشكل التالي (مرفق رقم "٢" في الملحق الخاص بهذا المبحث " مكونات الركن المؤسسي للتخطيط الشامل طبقا للتحديد السابق .

٣- المرفقات

وتتمثل في :

شكل توضيحي لمكونات الركن المؤسسي للتخطيط الشامل

الفصل الأول

في

التخطيط الشامل للاقتصاد القومي

مادة " ١ "

يهدف التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في جمهورية مصر العربية الى رفع مستوى المعيشة وتذويب الفوارق بين الطبقات عن طريق زيادة الدخل القومي وتوسيع نطاق الخدمات وصولا الى مجتمع الكفاية والعدل ، وذلك وفق مبادئ الميثاق والدستور وبرنامج العمل الوطني .

مادة " ٢ "

تقوم الخطة القومية الشاملة على المبادئ الآتية :-
أ – شمول الخطة ووحدتها بحيث يضمن لها استخدام جميع الموارد الوطنية المادية والطبيعية والبشرية بطريقة عملية وعلمية وانسانية .

ب- مركزية التخطيط مع ضمان اوسع مشاركة من وحدات الحكم المحلي ومن الوحدات الاقتصادية ومن الجماهير في اعداد الخطة وفي تنفيذها وتحديد مستويات التنفيذ .

جـ- سيطرة الشعب على كل أدوات الانتاج وعلى توجيه فائضا عن طريق تحمل القطاع العام للمسئولية الرئيسية في خطة التنمية ، وضمان ان يؤدي القطاع الخاص دوره في التنمية في اطار الخطة دون انحراف او استغلال .

د – التوزيع الاقتصادي والاداري والجغرافي لمشروعات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بما يكفل خلق أقاليم اقتصادية الى جانب الوحدات الادارية المحلية .

مادة "١١٣"

توضع خطة قومية عامة طويلة الأجل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . وتقسم هذه الخطة الى مراحل زمنية متوسطة الأجل ، وتقسم هذه بدورها الى خطط سنوية تفصيلية تتوفر فيها المرونة اللازمة لمواجهة ما يستجد من تطورات خلال سنوات الخطة .

وتتضمن الخطط متوسطة الأجل والسنوية ، الخطط الاقليمية والمحلية ، بصورة تحقق ترابط وتناسق هذه الخطط في إطار الخطة القومية العامة .

مادة "١١٤"

تحدد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للخطة العامة طويلة الأجل والخطط المتوسطة الأجل والخطط السنوية في اطار الأهداف العامة للدولة ، وفي ضوء المتغيرات الأساسية للاقتصاد القومي خلال سنوات الخطة ، وتتحدد هذه الأهداف على مستوى إجمالي الاقتصاد القومي وعلى مستوى القطاعات والأنشطة الرئيسية الاقتصادية والاجتماعية ، وكذلك على المستوى الاقليمي .

مادة "١١٥"

وتكون الخطة أساسا لمشروعات القوانين والقرارات التي تقررها السلطات العامة وتنفيذ في إطارها .
ويكون للأحكام الواردة في قانون الخطة الأولوية على أي حكم يرد في قانون آخر .
ويراعى في اعداد الموازنة العامة للدولة الالتزام بأهداف الخطة السنوية .
ولا يجوز تعديل اعتمادات الاستخدامات الاستثمارية الواردة في الموازنة العامة للدولة ، إلا طبقا للقواعد التي يقررها مجلس الوزراء ، وبما لا يخل بالأولويات الواردة في الخطة .

مادة "١١٦"

لا يجوز الارتباط بأية مشروع أو أعمال خاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية او تمويلها أو تنفيذها بما يخالف الإطار العام المعتمد للخطة .

الفصل الثاني

في

أقسام الخطة ومكوناتها

مادة " ٧ "

يراعى عند إعداد الخطة تقدير ما يلي :-

أولاً : الانتاج القومي كما وقيمة ، إجمالاً وعلى مستوى القطاعات والأنشطة الرئيسية للاقتصاد القومي ، موزعا ما بين القطاع العام والقطاع التعاوني والقطاع الخاص ، ومستلزمات تحقيق ذلك الانتاج والدخل القومي الناتج عنه ومكوناته ، على أن يتم التقييم بالأسعار الثابتة لسنة الأساس وبأسعار سنوات الخطة " الجارية " .

ثانيا : حجم قوة العمل والعمالة ، وحجم فرص العمل الجديدة مع بيان حجم الأجور ومتوسطها ومعجل نموها ، وانتاجية العامل وذلك على مستوى الاقتصاد القومي ، وعلى مستوى القطاعات والأنشطة الرئيسية .

ثالثا : إجمالي حجم الاستخدامات الاستثمارية للازمة لتنفيذ المشروعات الجديدة وللاحلال والتجديد موزعة بين استثمار عيني وانفاق استثماري ، والتكوين الرأسمالي موزعا ما بين الاستثمار الثابت والتغير في المخزون السلعي ، مع بيان استثمارات كل من القطاع العام والتعاوني والخاص وتوزيعها بين مشروعات مختلف قطاعات وأنشطة الاقتصاد الرئيسية ، والبرنامج الزمني لتنفيذها والانتاج والدخل المقدر منها ، وكذلك التوزيع الإقليمي للاستثمار .

رابعا : معدل نمو حجم الاستهلاك العائلي موزعا بين الريف والحضر ، ووفقا للتصنيفات السلعية ومقوما بكل من الأسعار الثابتة لسنة الأساس وأسعار سنوات الخطة ، وكذلك معدل نمو وحجم الاستهلاك الجماعي الذي يمثل حجم الخدمات العامة .

خامساً : حجم المدخرات المحلية المتاحة للاستثمار على أسس التوازن الاقتصادي القائم في الخطة وكذلك من مختف الأوعية الإدخارية والموارد الأجنبية المتاحة لتحقيق الأهداف الاستثمارية والجارية للخطة .

سادساً : الصادرات والواردات كما وقيمة بالأسعار الثابتة لسنة الأساس ، وبأسعار سنوات الخطة موزعة وفقاً للمناطق الجغرافية ، ودرجة التصنيع بالقطاعات المصدرة والمستوردة ، وكذلك المتحصلات والمدفوعات لعوامل الانتاج المختلفة ما بين الأرقام القياسية ونسب التبادل مع العالم الخارجي .

مادة " ٨ "

تحدد الخطة اتجاهات وأبعاد التوازن الاقتصادي فيما يتعلق بمعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ، وبمعدلات نمو القطاعات السلعية والتوزيعية والخدمية .

وكذلك معدل نمو العمالة والأجور والاستهلاك النهائي ومركز ميزان المدفوعات ، بما يكفل ترابط أهداف الخطة واستمرار نمو الاقتصاد وتطويره بالمعدلات المستهدفة ، مع المحافظة على المستوى العام للأسعار .

ويجب أن تراعى الخطة إمكانيات التناسق والتعاون مع مختلف الدول العربية .

الفصل الثالث

في

إجراءات وضع الخطة وإقرارها

مادة " ٩ "

تتولى وزارة التخطيط اعداد مشروع الإطار العام لخطة التنمية الطويلة والمتوسطة الأجل في ضوء الأهداف العامة للدولة ، ويعرض هذا المشروع على مجلس الوزراء وعلى المؤتمر القومي العام للاتحاد الاشتراك العربي ، ثم يحال الى مجلس الشعب لإقراره وتصدر بقانون .

مادة " ١٠ " .

ترسل الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة والأجهزة المركزية والوحدات الاقليمية عن طريق الوزراء المختصين الى وزارتي التخطيط والمالية والاقتصاد والتجارة الخارجية مشروع خططها التي تحقق الأهداف المحددة لكل قطاع ونشاطه في ضوء الاطار العام للخطة ، وكذلك مشروعات القطاع التعاوني والقطاع الخاص المقابل لنشاطها مرتبة وفقا للأولويات التي تضعا ، وفي شكل خطط وبديلة متكاملة ومتناسقة ، وفي حدود الاستثمارات المخصصة لكل منها .

ويحدد وزير التخطيط مواعيد ارسال مشروعات الخطط الطويلة والمتوسطة الأجل ومستوى التفضيل بها أما بالنسبة لمشروعات الخطط السنوية فتلتزم كل جهة بتقديمها في موعد غايته منتصف يناير من كل عام .

وتتولى وزارة التخطيط دراسة الخطط المقترحة وتحليل اقتصاديات كل من المشروعات الواردة بها ومراجعة الدراسات المقدمة من جهات التنفيذ ، ويتم اختيار المشروعات التي تثبت صلاحيتها للتنفيذ من الناحية الاقتصادية لإدراجها بالخطة، مع بيان مقومات الخطة السنوية ، على ان يراعى في إدراج هذه المشروعات التناسق والتكامل بينها بما يحقق اهداف الخطة واولوياتها .

مادة " ١ "

لوزير التخطيط أن يشكل بقرار منه وبالاتفاق مع جهات التنفيذ لجاناً مشتركة من العاملين بالجهاز الإداري للحكومة والأجهزة المركزية والهيئات العامة والمؤسسات العامة ، تتولى تقديم البيانات والتقارير التي يتطلبها اعداد الخطة او دراسة بعض المشاكل التخطيطية وبوجه عام القيام بما يهد به اليها وزير التخطيط من اعمال .

مادة " ٢ "

يعرض مشروع الخطة السنوية مع مشروع الموازنة العام للدولة على مجلس الوزراء ، تمهيدا لإحالته الى مجلس الشعب قبل ابتداء السنة المالية بشهرين لإقراره ، وتصدر بقانون .

الفصل الرابع

في

تنفيذ الخطة ومتابعتها

مادة " ١٣ "

تلتزم جهات التنفيذ بالاطار المعتمد للخطة السنوية وأهدافها والوسائل المحددة بها وان تقوم باعداد مشروعات القوانين والقرارات التي تصدرها في نطاق هذا الاطار .

مادة " ١٤ "

على الجهاز الاداري للحكومة والأجهزة المركزية والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقليمية والمحلية ، كل في حدود اختصاصه ، تنفيذ مشروعات وبرامج الخطة المعتمدة ، وفقا للتوقيت الزمني المحدد لها وللعمل على تحقيق الأهداف التي تضمنتها بالكامل ، وعلى هذه الجهات بصفة خاصة العمل على :

أ – تنفيذ المشروعات الاستثمارية في حدود التكاليف المقدرة لها وعلى الوجه المحدد في الخطة
ب- تحقيق أهداف الانتاج السلعي والخدمي كماً ونوعاً ، مع مراعاة المعدلات الخاصة بمستلزمات الانتاج وتكاليفها .
جـ- تحقيق أهداف الخطة ، بالنسبة للدخل لمحلي وتوزيعه بين عوامل الانتاج المختلفة وكذلك بالنسبة للعمالة وحجم الاجور ومتوسطها وانتاجية العمل .
د – ضبط الاستهلاك النهائي في حدود الخطة .
هـ- تحقيق اهداف الصادرات والواردات الواردة بالخطة .
و – اصدار القرارات ولتنظيمات واعداد الدراسات والتوصيات التي تؤدي الى قيام القطاع الخاص المقابل لنشاطها بما هو مقدر له في الخطة سواء في الانتاج او الاستهلاك او الادخار او الاستثمار او العمالة او التعامل مع العالم الخارجي.

مادة " ١٥ "

تلتزم الجهات التي لا تعمل بالنظام المحاسبي الموحد بإمساك الدفاتر المحاسبية والسلات الاحصائية التي تبين المراحل التنفيذية لخطتها ومدى التقدم في تحقيق أهدافها .

مادة " ١٦ "

لوزارة التخطيط – بعد موافقة اللجنة الوزارية المختصة – إعادة النظر في الخطوات التنفيذية بالخطة السنوية ، تبعاً لتغير الظروف الداخلية والخارجية وبما لايخل بالاطار العام للخطة .

مادة "١٧"

تقدم الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة والأجهزة المركزية والوحدات الاقليمية الى وزير التخطيط تقريرا دوريا كل ثلاثة أشهر ، وكذلك كل سنة متضمناً سير العمل في تنفيذ الخطة ومدى التقدم في تحقيق اهدافها ، بما في ذلك نشاط القطاع الخاص الذي يرتبط باختصاصها .
وينظم وزير التخطيط بقرار منه طريقة اعداد التقارير الدورية وكيفية متابعة تنفيذ الخطة .

مادة " ١٨ "

يقدم وزير التخطيط تقرير المتابعة السنوي الى مجلس الشعب بعد اعتماده من مجلس الوزراء وفي مدة لا تجاوز سنة من تاريخ انتهاءالسنة المالية .

الفصل الخامس

في

مستويات الخطة

مادة " ١٩ "

تقوم وزارة التخطيط بعملية التخطيط المركزي التي تتمثل في اعداد الخطة القومية العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومتابعة تنفيذها ويعاونها في ذلك :

أ - على المستوى المركزي للقطاعات والأنشطة الاقتصادية ، هيئات التخطيط او الوحدات القائمة على التخطيط في الجهاز الاداري للحكومة والهيئات والمؤسسات العامة .

ب- على المستوى الاقليمي هيئات التخطيط الاقليمي التي تنشأ بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير التخطيط .

جـ - على المستوى المحلي وحدات التخطيط بالمجالس المحلية .

مادة " ٢٠ "

يصدر بقرار من رئيس الجمهورية - بناء على عرض وزير التخطيط - تنظيم للهيئات والوحدات القائمة على التخطيط والمشار اليها في المادة السابقة ، مع بيان الاختصاصات والعلاقات بينها وبين وزارة التخطيط ، وكذلك العلاقات بين وزارة التخطيط والأجهزة التي تمارس نشاطاً متصلا بعملية التخطيط .

الفصل السادس

أحكام عامة

مادة " ٢١ "

لوزارة التخطيط الحق في الحصول على كافة البيانات السرية اللازمة لإعداد ومتابعة تنفيذ الخطة ، ولا تستخدم في غير الأغراض المنصوص عليها في هذا القانون .

مادة " ٢٢ "

يعاقب بالحبس مدة لاتزيد على ستة اشهر وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من امتنع عن تقديم البيانات والمعلومات التي تطلبها وزارة التخطيط ، او عن تقديم تقارير المتابعة الدورية المنصوص عليها في هذا القانون ، وكذلك كل من اخل بسرية هذه البيانات او المعلومات ، أو أفشى سراً من أسرار لصناعة أو التجارة او غير ذلك من المعلومات التي يكون قد اطلع عليها بحكم عمله في اعداد او تنفيذ او متابعة الخطة .

مادة " ٢٣ "

يلغي القانون رقم ٣٢٣ لسنة ١٩٦٠ في شأن التخطيط القومي والمتابعة كما يلغي كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

مادة " ٢٤ "

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره ، ويبصم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

المبحث الثاني
(الركن الفنى او التكنيكي)

ينطوي الركن الفنى أو التكنيكي Technical Or Methodological Composition للتخطيط الشامل ، على اجراء مجموعة من العمليات الفنية Processes ، التي تقوم على أساس اتباع منهاج معين للتخطيط ، واستخدام بعض الطرق والأساليب التكنيكية ، وذلك بغرض الحصول على لهيكل المركب من الخطط ، السابق تحديده .

١ـ العمليات الفنية

وتتمثل تلك العمليات الفنية في أربعة وهي :-

الأولى : عملية تحديد الأهداف The Process of Target–Setting ، والتي تعبر وتترجم دالة التفصيل الاجتماعي للدولة ، في صورة الحاجات المختلفة للغالبية العظمى لأفراد المجتمع ، وهنا يمكن تصنيف الأهداف تصنيفات مختلفة إذ أن هناك مثلا :

أ- أهداف نوعية وأخرى كمية : ونقصد بالأهداف النوعية ، تلك الأهداف التي لا يعبر عنها رقميا ، كأن تستهدف الخطة – على سبيل المثال – بناء قاعدة الصناعات الثقيلة للاقتصاد القومي ، او تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات ... الخ ، أما الأهداف الكمية ، فهي تلك الأهداف التي تحدد رقمياً ، كأن يقال (مثلا) أن الخطة تستهدف مضاعفة الدخل القومي في عشرة سنوات ، أو زيادة استهلاك الرد بمعدل ٣% سنوياً ... الخ .

ب- أهداف محددة وأخرى مرنة : ويقصد بالأهداف المحددة ، تلك الأهداف التي تحدد كمياً ، كأن تستهدف الخطة (مثلا) تحقيق معدل نمو الدخل القومي ١٠% سنوياً ، أما الأهداف المرنة ، فهي تلك الأهداف التي لا تحدد تحديداً رقمياً معيناً ، وإنما يوضع لأهداف الخطة حدود دنيا وحدود عليا ، كأن يقال أن حجم المديونية الخارجية لا يجب أن يقل عن رقم معين ولا يزيد عن رقم معين ، وأن حجم الاستهلاك الجماعي لا يجب أن يقل عن رقم معين ، وأن حجم الاستهلاك الجماع لا يجب أن يقل عن رقم معين ولا يزيد عن رقم معين ... وهكذا .

جـ أهداف أولية وأخرى مشتقة : أما الأهداف الأولية ، فهي الأهداف الرئيسية للخطة ، والتي تحدد الهداف الأخرى باستخدام معاملات فنية معينة . وهي ما تعرف بالأهداف المشتقة .

الثانية : عملية تحديد الوسائل الكفيلة The Process of Determining The Necessary Means ، بتعبئة Mobilizing وتخصيص Allocating كافة الموارد الاقتصادية المتاحة والممكنة في الاقتصاد القومي ، سواء أكانت عينية أم بشرية أم نقدية ومالية .

الثالثة : عملية اختيار ما يطلق عليه " الاتساق الداخلي للخطة The Intenal Feasibility and Consistency " وذلك عن طريق اظهار مدى التناسب والتوافق والتوازن بين :

أ – الأهداف المحددة والوسائل المختارة ، مع أخذ بعض القيود Constraints في الاعتبار ، والتي تحددها الطاقة والمقدرة الاستيعابية للاقتصاد القومي ، أو توجيهات سياسة معينة .
ب-جانب العيني والجانب المالي للخطة .
جـ-نشاطات مختلف قطاعات وفروع وأقاليم الاقتصاد القومي المختلفة .

الرابعة : عملية اختبار ما يطلق عليه " أمثلية الخطة The Optization of The Plan " وذلك عن طريق اختيار الخطة" أو البديل" المثلي أو " الأمثل " من بين الخطط " أو البدائل " العديدة المتسقة داخليا ، والتي تحقق احد شرطين للكفاءة الاقتصادية .

أ- أما الحصول على أقصى حجم وهيكل عيني للدخل القومي يفي باحتياجات السكان ، وذلك بواسطة حجم معين من مدخلات الموارد .

ب- أو تقليل حجم مدخلات الموارد الى أقصى حد ممكن ، من أجل الحصول على حجم وهيكل عيني معين للدخل القومي يفي باحتياجات السكان.

٢- المناهج الفنية

وفي الواقع فإن إجراء هذه العمليات ، إنما يتم في إطار منهاج فني معين للتخطيط ، وهنا نجد أنفسنا امام مشكلة الاختيار بين مناهج متعددة للتخطيط ، يتم على أساسها إجراء هذه العمليات الفنية المترابطة والمتداخلة وذلك باستخدام بعض الطرق والأساليب التكنيكية ، وسف نفرق في هذا المجال بين نوعين من المناهج هما :-

الأول : منهاج للتخطيط يقوم على استخدام النماذج الرياضية المتقدمة .

الثاني : منهاج للتخطيط يعرف باسم طريقة التخطيط على مراحل .

أ- أما فيما يتعلق بالمنهاج الأول للتخطيط ، والذي يقوم على استخدام النماذج الرياضية ، فإنه يقوم على أساس اتباع أحد أسلوبين :

الأسلوب الأول :

يعرف باسلوب الحل الأمثل Optimailty Approach ، الذي يأخذ في آن واحد أهداف المجتمع وحصر للموارد المتاحة وإمكانياتها القصوى ، ويحاول تعظيم ما يتحقق من تلك الأهداف ، وتصغير عناصر التكلفة ، مع الالتزام بالقيود ، التي تفرضها محدودية الموارد .
وفي الحقيقة ، فإن هذا الأسلوب يحتاج أمر تطبيقه الى قدر كبير من البيانات ، التي يجب أن تكون على قدر كاف من التماثل ، بالنسبة للأبعاد الموضوعية والتنظيمية والمكانية للاقتصاد القومي ، كما يحتاج إلى أساليب رياضية متقدمة ، وأدوات حسابية ذات طاقة ضخمة ، للتمكن من معالجة كل هذه البيانات بصورة آنية ، ويترتب على هذا اعطاء الظواهر ذات الصفة الكمية اولوية على الظواهر الوصفية ، كما أن التماثل اللازم في البيانات ، وتعقد الطرق الرياضية ، يثير مشاكل عديدة خاصة لدى الدول المتخلفة ، لكل ذلك فإن هذا الأسلوب يلقى معارضة قوية في التطبيق العملي ، حتى في بعض الدول الاشتراكية .

الأسلوب الثاني :

يعرف باسم الاسلوب التصويري Simulation approach ، الذي يقوم على حساب عدد من النماذج البديلة ، التي يقوم كل منها على مجموعة مختلفة من الفروض ، بحيث تصبح لدى المسئولين رؤيا أوضح ، بالنسبة لما يمكن أن يترتب على كل من المناهج البديلة للتنمية .
وفي الحقيقة فإن تطبيق هذا الأسلوب في الواقع العملي اسهل وأفضل من الأسلوب السابق ، وذلك لأنه يتطلب امكانيات حسابية اقل ضخامة ، هذا بالاضافة الى هذا الاسلوب يمكن المخطط من معالجة مشكلة عملية أساسية ناتجة من صعوبة التوفيق بين أهداف المجتمع المتضاربة أحياناً ، ومن عدم إدراك الأجهزة السياسية لحقيقة النتائج المترتبة على رغباتهم . (*) .
ب- بينما المنهاج الثاني للتخطيط الذي يعرف باسم التخطيط على مراحل ، فإن تطبيقه قد يأخذ أحد صورتين :

الصورة الأولى : تفرق بين المراحل المتتالية ، على أساس مدى التفصيل في كل منها ، بحيث تكون نتائج كل مرحلة متكاملة غير متضاربة ، ويبدأ العمل بمراحل شديدة الإجمال " المرحلة التجميعية " تساعد على تلمس الاتجاهات ، والتي يجري العمل فيها خلال المرحلة التالية الأكثر تفصيلا .. وهكذا ، حتى نصل الى الصورة النهائية المطلوبة ، مع ضمان تناسقها واتفاقها مع الأهداف والتي روعي في تحقيقها بجهد أقل في المراحل الأولى الإجمالية

الصورة الثانية : تبدأ بتصور معين للإطار التفصيلي للخطة ، تشترك في إعداده جميع الأجهزة التخطيطية (على النحو السالف توضيحه) ثم يقوم الجهاز المركزي للتخطيط بدراسة مدى تناسقه او تضاربه ، ويحاول تصحيحه عن طريق مطالبة الأجهزة المعاونة بتعديل مقترحاتها الأولى ليحصل على صورة جديدة للإطار التفصيلي ، قد تظهر فيها أنواع جديدة من التناقضات فيعمل مرة اخرى على تعديله .. وهكذا ، ومعنى هذا ان يتم اعداد الخطة عن طريق التقريب المتتالي Successive Approximization أو ما يسمى أحياناً بالتجربة أو الخطأ Trial and Error بالاضافة الى هذين المنهاجين الأساسيين للتخطيط اللذين يتم في إطارهما إجراء العمليات الفنية السابق تحديدها ، فإن هناك فريق من الكتاب يذهب الى التفرقة بين منهاجين آخرين هما .

المنهاج الأول : يعتمد على الاسلوب الاستنباطي Inductive ، بمعنى أن المخطط يتصور نموذجا لما يرجى أن يصل اليه المجتمع ، ويعمد على وضع خطته وفقا له ، دون أخذ الامكانيات العملية للتنفيذ في الاعتبار .

المنهاج الثاني : يعتمد على الاسلوب الاستقرائي Deductive ، بمعنى أن المخطط يبدأ بدراسة الواقع العملي ، وامكانيات تطويره ، وما يلزم لذلك من اجراءات .

والواقع أن التمييز ، بواسطة هذا الفريق من الكتاب ، بين هذين المنهجين بهذه الصورة الحادة ، ينطوي على قدر غير قليل من المغالاة ، على حد تعبير استاذنا الكبير الدكتور الإمام ، إذ أن وضع الأمر بهذا الشكل يعني المفاضلة بين أسلوبين ، أحدهما يأخذ في الاعتبار مشاكل التطبيق ، والآخر لا يأخذ والإجابة تكون (بالتالي) مسبقة لأن عدم أخذ هذه المشاكل في الحسبان ، يعني مباشرة قصورا في التخطيط .

٣- الخطة الاقتصادية القومية

استنادا على التحديد السابق للعمليات والمناهج الفنية للتخطيط ، فإنه يمكن القول بأن المحصلة الناتجة من القيام بهذه العمليات الفنية ، في إطار منهاج معين للتخطيط ، هي الخطة الاقتصادية القومية بأبعادها المختلفة ، ويقصد بالخطة الاقتصادية القومية : مجموعة الاجراءات والقرارات ، التي تكفل تعبئة كافة الموارد الاقتصادية المتاحة والممكنة في الاقتصاد القومي ، وتوجيهها الى القطاعات والأقاليم المختلفة لذلك الاقتصاد ، لمواجهة أوجه استخداماتهاالمتعددة ، على نحو مكن يمكن من تحقيق اهداف قومية محددة ، في توقيت زمني معين بطريقة مثلى .

ارتكازا على هذا التعريف فانه يهمنا في هذا المجال تناول ثلاث نقاط أساسية هي :
الأولى : تحديد العناصر الأساسية التي يجب أن تتناولها الخطة الاقتصادية القومية بالمفهوم الشامل .
الثانية : تحديد المراحل المختلفة لاعداد الخطة الاقتصادية القومية بالمفهوم الشامل في الواقع العملي .
الثالثة : تحديد لأهم الأساليب التكنيكية ، التي تستخدم في إعداد الخطة الاقتصادية القومية بالمفهوم الشامل .

أ- **ففيما يتعلق بالنقطة الأولى** : العناصر الأساسية التي يجب أن تتناولها الخطة الاقتصادية القومية بالمفهوم الشامل ، يمكن إجمالها في ثلاث .

الأول : أهداف قومية تعبر عن دالة التفضيل الاجتماعي للدولة ويختلف التعبير عن هذه الأهداف تبعا لاختلاف المدى الزمني للخطة ، ففي الخطة طويلة الأجل لا يعبر عن هذه الأهداف تعبيراً رقمياً محدداً في العادة ، وغنما تكون الأهداف نوعية ، أي في صورة خطوط عامة ترسم استراتيجية قومية شاملة لمدى طويل ، اما في الخطة المتوسطة الأجل فإن الأهداف تأخذ في العادة تحديداً رقمياً لقيم متغيرات اقتصادية رئيسية مثل : الدخل – الاستثمار – الاستهلاك – الصادرات – الواردات – العمالة) والخطط السنوية هي بمثابة برنامج تنفيذي للخطة متوسطة الأجل .

الثاني : علاقات هيكلية ، ذات صفة انتاجية ، او ذات صفة سلوكية ، وتتمثل العلاقات الهيكلية ذات الصفة الانتاجية في مجموعة العلاقات التي

تربط المخرجات من السلع والخدمات ، والمدخلات من الموارد الاقتصادية اللازمة لانتاجها في قطاعات الاقتصاد القومي المختلفة اما العلاقات ذات الصفة السلوكية ، فتتمثل في العلاقات بين الأسعار والربح في كل من الانتاج والتوزيع ، العلاقات بين الأجور والدخل القومي ، والعلاقات التي تحدد توزيع وإعادة توزيع الدخل القومي ، وتأخذ هذه العلاقات شكل نسب اساسية في الخطة الاقتصادية القومية بالمفهوم الشامل

الثالث : قرارات اساسية ، تتمثل بصفة رئيسية في تحديد كل من :

- معدل التراكم الرأسمالي .
- أنماط توزيع الاستثمار .
- الانماط التكنولوجية ، وطرق الانتاج الفني .

وعلى ضوء هذا التحديد لقرارات التخطيط الرئيسية ، يمكن التوصية بمجموعة من الاجراءات التي تستخدم أدوات السياسة الاقتصادية لتعبئة الموارد الاقتصادية المختلفة ، وتوجيهها على النحو الذي يكفل تنفيذ أهداف الخطة القومية .

ب- **أما فيما يتعلق بالنقطة الثانية :** المراحل المختلفة لإعداد الخطة الاقتصادية القومية بالمفهوم الشامل في الواقع العملي ، يمكن تحديدها بشكل عام في أربع مراحل أساسية ، نستعرضها فيما يلي :-

المرحلة الأولى : التحضير لإعداد الخطة :

يتم في هذه المرحلة جمع البيانات الاحصائية المختلفة عن الاقتصاد القومي ، خلال سلسلة زمنية تغطي فترة سابقة على سنة إعداد السخطة (لتي تعرف بسنة الأساس) وذلك على النحو الذي يمكن من اعداد دراسات وصفية وتحليلة ، الغرض منها استكشاف وتحليل الطاقة والمقدرة الاستيعابية الحالية والممكنة للاقتصاد القومي في وضعه الراهن ، وكذلك حصر المشاكل والصعاب التي تواجه عمليات التنمية الشاملة ، ويجب أن تغطي هذه البيانات وبالتالي الدراسات ، بعض العناصر الرئيسية التي يتمثل أهمها في الآتي :

- نوع الملكية لوسائل الانتاج والتوزيع .

- حالة الاستخدام للموارد الاقتصادية المختلفة (سواء كانت عينية أو بشرية أو نقدية أو مالية) وذلك بغرض تحديد المستخدم منها استخداماً كاملاً أم غير كامل أم معطل .

- مستوى بعض المتغيرات الاجمالية مثل : الانتاج – الاستثمار – الاستهلاك النهائي – الصادرات – الواردات – والعلاقات التي تربط بينهم

- نوعية العلاقات المتشابكة للهيكل الاقتصادي بقطاعاته المختلفة .

- مدى اعتماد الاقتصاد القومي على السوق العالمية .

- مستوى النشاط الاقتصادي في الأقاليم المختلفة .

وفي الواقع يمكن اعتبار هذه المرحلة اشبه ما تكون بدراسة تاريخ الحالة وأعراضها في الطب حتى يمكن تشخيص الداء تشخيصاً صحيحاً تمهيداً لمباشرة العلاج الناجح ومن ثم فإن هذه المرحلة من الأهمية بمكان لأية دولة تأخذ او في سبيلها للأخذ بنظام التخطيط الشامل ، اذ يتوقف عليها نجاح المراحل التالية لاعداد الخطة من حيث الوصول (أو عدمه) الى خطة شاملة واقعية ودقيقة .

<u>المرحلة الثانية : التوجيهات العامة</u>

هذه التوجيهات تختص بها القيادة السياسية العليا ، وغالباً ما تكون عبارة عن ملامح وخطوط عامة لاستراتيجية حضارية شاملة ، فعلى سبيل المثال ، صدور توجيهات عامة ، يجب أن تراعى عند إعداد الخطة الاقتصادية القومية ، كالآتي :

- تحقيق معدلات مرتفعه للتنمية الاقتصادية تفوق كل ما سبق تحقيقه .

- القيام بعمليات الاحلال والتجديد في المرافق الاساسية والوحدات الانتاجية والخدمية .

- الانطلاق نحو التصنيع المكثف والسريع .

- تطوير الزراعة تطويراً جذرياً باستخدام مستحدثات العلم .

- تطوير النشاط السياحي .

- توفير زيادة مستمرة في الطاقة وخاصة الكهربائية .

المرحلة الثالثة : اعداد الاطار المبدئي " التجميعي " للخطة :

في ضوء التوجيهات العامة التي تصدرها القيادة السياسية العليا ، وعلى اساس المسح الاحصائي والتحليلي للاقتصاد القومي (على النحو السابق تحديده) يقوم جهاز التخطيط المركزي باعداد الاطار الأولي للخطة القومية الذي يشمل الأهداف الاجمالية الرئيسية للاقتصاد القومي وتتعلق تلك الأهداف بالمتغيرات الأساسية للنشاط الاقتصادي (أو ما يطلق عليه أحياناً المجاميع الاقتصادية الكلية من : دخل – انتاج – استثمار – ادخار – استهلاك – عمالة – صادرات – واردات) .

وللوصول الى تحديد كمي لتلك الأهداف الرئيسية ، ينبغي اعداد نموذج رياضي تجميعي على المستوى القومي ، يستند على النسب الرئيسية بين هذه المجاميع الاقتصادية الكلية ، وعلى العلاقات الوظيفية والمعاملات الفنية التي تربط بينها ، فاستنادا على هذا النموذج التجميعي ، يمكن البدأ بتحديد هدف رئيسي ، ثم نتسلسل منه ، باستخدام المعاملات الفنية لتحديد باقي الأهداف وعادة يتمثل هذا الهدف الرئيسي ،في تحقيق معدل نمو معين للدخل القومي ، ويمكن الوصول الى تحديد كمي لمعدل النمو المستهدف للدخل القومي ، اما عن طريق :

أ- تحديد معدل الزيادة المتوقعة للقوى العاملة ، والمعدل المستهدف لنمو الانتاجية المتوسطه للعمل .

ب- تحديد معدل الاستثمار المستهدف ، ومعامل رأس المال .

ثم على ضوء هدف الدخل القومي ، يمكن تحديد باقي الأهداف الرئيسية فعلى أساس تقديرات الدخل المستهدفة ، وبالاستعانه بمعاملات رأس المال

المنتج يمكن تقدير الاستثمار وكذلك يمكن تحديد هدف الاستهلاك النهائي استناداً على تقديرات الدخل المستهدف وبتحديد أهداف الدخل والاستهلاك ، يمكن الوصول الى تقدير الادخار المحلي وهكذا يمكن التسلسل الى باقي الأهداف الأخرى لتقديرها .

ويعقب تحديد الأهداف الرئيسية على المستوى القومي ، التدرج في تحديد بعضها على المستوى القطاعي وخاصة أهداف الاستثمار والانتاج والعمالة والصادرات والواردات ، وباتمام تحديد الاهداف على المستوى القومي والقطاعي ، يكون قد تم اعداد الاطار التجميعي " المبدئي " للخطة .

المرحلة الرابعة : اعداد الاطار التفصيلي للخطة

بعد الانتهاء من اعداد التجميعي " المبدئي " للخطة ، تبدأ المرحلة الأخيرة التي تتمثل في اعداد الاطار التفصيلي للخطة ، وذلك من خلال قنوات اتصال ذات اتجاهين تربط جهاز التخطيط المركزي بأجهزة التخطيط ، على مختلف المستويات التنظيمية للاقتصاد القومي ، على النحو السالف توضيحه .

ويتمثل الاتجاه من اعلى الى اسفل ، أي بتدفق البيانات المتعلقة بالاطار التجميعي " المبدئي " للخطة ، من جهاز التخطيط المركزي ، الى أجهزة التخطيط على مستوى الوحدات الاقتصادية ، ومارا بالقطاع الذي تمثله الوزارة والفرع أو النشاط الاقتصادي الذي تمثله المؤسسة ، وذلك لدراسته وابداء الملاحظات عليه .

اما الاتجاه الثاني ، فهو من اسفل الى اعلى ، حاملا البيانات المتعلقة بالاطار التفصيلي للخطة ، ابتداءا من الوحدة الاقتصادية ثم المؤسسة ، ثم الوزارة ، ثم جهاز التخطيط المركزي .

وعلى أساس البيانات الواردة من اجهزة التخطيط على المستويات المختلفة والتي تكون الاطار التفصيلي للخطة يقوم جهاز التخطيط المركزي باعداد الخطة القومية في شكلها النهائي ، لعرضها بعد ذلك على السلطة التشريعية لاقرارها ، تمهيدا لارسالها (بعد ذلك ومرة اخرى) الى المستويات الأدنى للبدء في تنفيذها .

٤ـ الأساليب التكنيكية :

وأخيراً وليس آخرا فيما يتعلق بالنقطة الثالثة ، الأساليب التكنيكية لاعداد الخطة الاقتصادية القومية فإنه يفضل تقسيمها وفقا لمراحل اعداد الخطة الى قسمين .

الأول : أساليب فنية للمعرفة السابقة على اعداد الخطة :

وتستخدم هذه الأساليب في مرحلة التحضير لاعداد الخطة إذ أن إجراء الدراسات الوصفية التحليلية التي تستهدف استكشاف الطاقة والمقدرة الاستيعابية الحالية والممكنة للاقتصاد القومي يستلزم جمع مجموعة من البيانات واستخدام مجموعة من الاساليب الفنية .

أما فيما يتعلق بمجموعة البيانات المطلوبة ، فإنه يمكن تحديدها على النحو التالي:

أ- بيانات عن الموارد البشرية : مثل عدد السكان – الكثافة السكانية – التركيب العمري للسكان – التركيب المهني للسكان على المستوى القومي والقطاعي والاقليمي – التركيب الثقافي والتعليمي للسكان على المستويات المختلفة – معدلات المواليد والوفيات – حسب السن والجنس والفئات الاجتماعية .

ب- بيانات عن الطاقات الانتاجية : مثل المساحات المزروعة والقالبة للزراعة – ونوع الأرض والمحاصيل – والمناجم والثروات المعدنية – والموارد المائية – تكوين رأس المال الثابت في القطاعات المختلفة .

جـ- بيانات عن الانتاج القومي : مثل حجم الانتاج من السلع والخدمات ، طبقا للكمية والقيمة والنوع .

د – بيانات عن التجارة الخارجية : مثل حجم الواردات والصادرات من حيث الكمية والقيمة والمصدر والهيكل .

هـ- بيانات عن الدخل القومي من زاوية توزيعه وتخصيصه .

وللحصول على هذه البيانات يمكن استخدام عدة طرق مثل :

أ- اسلوب التعداد او الحصر الشامل في الاحصاءات المتعلقة بالسكان – تكوين رأس المال الثابت " وسائل الانتاج " – الثروات المعدنية والحيوانية ... الخ .

ب- أسلوب العينة في الاحصاءات المتعلقة بالمجالات الأخرى ، وخاصة المتعلقة بالمحاصيل الزراعية والانتاج الحرفي ... الخ .

جـ- اسلوب البحوث الفنية ، وذلك بالنسبة لبعض الموارد مثل المناجم والمصادر المائية ومصادر الطاقة والمساحات الصالحة للزراعة ... الخ
ولكي تصبح هذه البيانات صالحة للاستخدام والتحليل في العمل التخطيطي لابد من تقديمها في صورة تمكن من الاستفادة منها وتوجد صور كثيرة لعرض البيانات ، يمكن ذكر بعضها على النحو التالي :

أ – الجداول الاحصائية : التي يمكن عن طريق مجموعة البيانات التي تحويها ، من معرفة الوضع الراهن للموارد موضع الدراسة ، وتطورها التاريخي خلال سلسلة زمنية متصلة بفترات سابقة ، وكذلك من حساب معاملات كثيرة منها كمعدلات نموها في تلك الفترات .

ب- جداول المحاسبة القومية National Accounts والتي يمكن عن طريقها الوصول الى توصيف للنشاط الاقتصادي الجاري ، بأبعاده التنظيمية والموضوعية ، واستخلاص تقديرات لبعض المجاميع الاقتصادية الكلية (مثل : الانتاج القومي – الدخل القومي – الاستثمار الاجمالي – الاستهلاك النهائي الفردي ، الاستهلاك الجماعي) ومعرفة هيكل الاقتصاد القومي وتركيبه وأهمية كل قطاع فيه هذا بالاضافة الى أن هذه الجداول يمكن أن تستخدم كأساس لتكوين النماذج الرياضية التخطيطية وذلك على النحو الذي سوف نتناوله تفصيلا في الفصل القادم .

جـ- نظام الخرائط : وذلك برسم موقع كثير من الكميات الاقتصادية على خرائط جغرافية مثل : توزيع السكان – التوطن الزراعي والصناعي – المساقط المائية – الطرق البحرية والحديدية – موقع الموانئ...الخ

الثاني أساليب فنية لاعداد الخطة :

يقوم جهاز التخطيط المركزي في مراحل اعداد الاطار التجميعي (المبدئي) والاطار التفصيلي للخطة باستخدام بعض الأساليب الفنية ، التي تتمثل في الموازين الاقتصادية Economic Balances وذلك لضمان تحقيق التوازن على المستوى القومي والقطاعي بين أنواع الموارد الاقتصادية المختلفة والطلب عليها وهنا يمكن تقسيم هذه الموازين الاقتصادية الى ثلاثة أنواع رئيسية هي :

- موازين سلعية أو مادية Material (Commodity) Balances
- موازين القوى العاملة Man Power Balances
- موازين نقدية ومالية Monetary and Financial Blances

وتشكل هذه الأنواع الثلاث من الموازين بمكوناتها المختلفة ، مجموعة متكاملة ومتداخلة لتصوير عمليات انتاج وتوزيع السلع والخدمات ، بأبعادها الموضوعية والتنظيمية والمكانية والزمنية ، ومن ثم فإنها تعين جهاز التخطيط المركزي معاونة كبيرة في مراحل اعداد الخطة الاقتصادية القومية بالمفهوم الشامل .

المبحث الثالث
(الركن الاجرائي)

١ـ مدخل :

يتمثل الركن الإجرائي Functional Composition، في مجموعة طرق وأساليب الإدارة الاقتصادية القومية،التي تطبق(أو ينبغي أن تطبق)، في ظل التخطيط الشامل، باعتباره شكل من أشكال التنظيم الاجتماعي لعمليات إنتاج وتوزيع السلع والخدمات، من حيث النوع وطبيعة وكيفية ومستوى اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة.

وهنا يتعين علينا لكي نستطيع أن نحدد ماهية الركن الإجرائي ـ بالتحديد السابق ـ أن نعرض أولا لأنواع القرارات الاقتصادية المختلفة التى ينبغي أن تتضمنها الخطة الاقتصادية القومية التى طبقت في ظل التخطيط الشامل. كل ذلك تمهيدا لتحديد أنواع القرارات الاقتصادية التى ينبغي أن تتضمنها الخطة الاقتصادية القومية، باعتبارها تمثل العمود الفقري لهيكل الخطط المركب في ظل نظام التخطيط الشامل ، وبالتالي تحديد نماذج وطرق وأساليب الإدارة الاقتصادية القومية المناسبة لذلك النظام .

٢ ـ أنواع القرارات الاقتصادية :

فيما يتعلق بأنواع القرارات الاقتصادية، فانه يمكن تصنيفها ارتكازا على بعض معايير إلى مجموعات معينة . وتتمثل أهم هذه المعايير في الآتي :ـ

الأول : الأثر الذي تحدثه هذه القرارات في متغيرات الاقتصادية المختلفة.

الثاني : النشاط الذي تتحكم فيه هذه القرارات الاقتصادية .

الثالث : المستوى التنظيمي والمتخذ للقرارات الاقتصاد

وسنتناول الآن عرض الأنواع المختلفة للقرارات الاقتصادية ، باستخدام هذه المعايير الثلاثة على التوالي :

أ ـ يمكن عن طريق استخدام المعيار الأول ، التمييز بين أربعة مجموعات رئيسية من القرارات هي :

المجموعة الأولى : تتضمن القرارات التي تعطي آثار إيجابية غير مباشرة ، بمعنى أن الأثر الذي يحدثه أي قرار في هذه المجموعة ، لا يقتصر على المتغير أو الظاهرة التى يتحكم فيها القرار ، وانما يمتد إلى متغيرات أو ظواهر أخرى تتحكم فيها باقي القرارات التى تنتمي إلى نفس المجموعة، ويؤثر فيها تأثيرا إيجابيا يدعم الآثار الجانبية لهذه القرارات. وهذه القرارات يمكن أن نطلق عليها اصطلاح (القرارات المتساندة أو المتشابكة) وأبرز نموذج للقرارات المتساندة أو المتشابكة ، القرارات المتساندة أو المتشابكة ، القرارات الاستثمارية التى تحدث وفورات خارجية ، (أي وفورات اتساع النطاق).

المجموعة الثانية : تتضمن القرارات التى تعطي آثارا سلبية غير مباشرة ،بمعني أن الأثر الذي يحدثه أي قرار في هذه المجموعة ، لايقتصر على المتغير أو الظاهرة التي يتحكم فيها القرار ، وانما يمتد إلى متغيرات أو ظواهر أخرى تتحكم فيها باقي القرارات التى تنتمي إلى نفس المجموعة، ويؤثر فيها تأثيرا سلبيا يضعف الآثار المباشرة لهذه القرارات يمكن أن نطلق عليها اصطلاح (القرارات المتعارضة) . أبرز نموذج للقرارات المتعارضة ، القرارات الاستثمارية التى تحدث صياغات خارجية.

المجموعة الثالثة : تتضمن القرارات التى تعطي أثارا غير مباشرة ، تمتد إلى المتغيرات أو الظواهر التي تتحكم فيها باقي القرارات التى تنتمي إلى هذه المجموعة ، و تؤثر فيها تأثيرا إيجابيا يدعم الآثار المباشرة لبعض القرارات وتؤثر في بعضها الأخر تأثيرا سلبيا ضعيف الآثار المباشر لبعض القرارات وهذه القرارات يمكن أن نطلق عليها اصطلاح (القرارات المختلطة) . وأبرز نموذج للقرارات التى تتضمنها السياسة المالية وسياسة النقد الأجنبي

المجموعة الرابعة : تتضمن مجموعة القرارات التى تنعدم أثارها غير المباشرة ، بمعنى أن أي قرار منها لا يسند و لا يعارض القرارات أخرى ، ويقتصر تأثيره على المتغير أو الظاهرة التى تتحكم فيهل، دون أن يتعداها إلى المتغيرات أو الظواهر الأخرى . وهذه القرارات يمكن أن نطلق عليها اصطلاح (القرارات المحايدة) . وأبرز نموذج للقرارات المحايدة القرارات الاستهلاكية التى يتخذها الأفراد.

ب ــ أما المعيار الثاني ، و هو النشاط الذي تتحكم فيه هذه القرارات ، فان استخدامه يمكننا من التمييز أيضا بين أربعة مجموعات رئيسية من القرارات ، هي :-

المجموعة الأولى : تشمل ما يطلق عليه (القرارات الاستثمارية) بمعنى القرارات التى توزع الموارد المتاحة للاستثمار بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتلك الموارد التى تخصص لكل قطاع بين المشروعات المختلفة داخل القطاع . وتجدر الإشارة إلى أن جميع القرارات الاستثمارية تنطوي على آثار غير مباشرة ، حيث أن كل قرار استثماري قد يؤدي إلى خلق طاقة إنتاجية و خلق فرص عمل . و من ثم فان هذه الآثار غير مباشرة هي التى تحدد اتجاهات التنمية الاقتصادية وأبعادها .

المجموعة الثانية : تشمل ما يطلق عليه (القرارات الإنتاجية) بمعنى القرارات التى تنظم العمليات الإنتاجية ، التى تقوم بها الوحدات الاقتصادية التى تمارس النشاط الإنتاجي.

و جدير بالذكر ، أن بعض هذه القرارات ، تخضع لقانون تناقص التكاليف ، وتعطي وفورات اتساع النطاق ، مثل القرارات التى تتعلق بإنتاج الطاقة الكهربائية ، والنقل وبعض الصناعات الثقيلة ، والصناعات الكيماوية . وفيما عدا هذه القرارات ، فان القرارات الإنتاجية في الزراعة ، وتجارة التجزئة والصناعات الخفيفة التى تنتج السلع الاستهلاكية غير المعمرة ، تخضع (عادة) لقانون تزايد التكاليف ، أو لقانون ثبات التكاليف ، وذلك نظرا لصغر حجم الوحدات الاقتصادية في هذه الأنشطة الإنتاجية .

المجموعة الثالثة : تشمل ما يطلق عليه (القرارات المالية) ، بمعنى القرارات التى تنظم التدفقات المالية (الداخلية والتحويلية والائتمانية). أو بعبارة أخرى ، القرارات التى تتضمنها السياسة المالية ـــ السياسة النقدية ـــ سياسة النقد الأجنبي ـــ سياسة الأجور ـــ سياسة الأسعار .

وتجدر الإشارة إلى أن القرارات المالية ، التى تنتمي إلى هذه المجموعة ، هي قرارات ذات آثار غير مباشرة تمتد إلى تحديد الإنفاق اليومي ، وميزات المدفوعات، والمستوى العام للأسعار ، وتوزيع الإنفاق القومي بين الإنفاق الاستثماري والإنفاق الاستهلاكي ، وبين الاستهلاك والادخار.

المجموعة الرابعة : تشمل ما يطلق عليه (القرارات الاستهلاكية) بمعنى القرارات التى تحدد كميات وأنواع السلع و الخدمات التى يستهلكها الأفراد ، (أي وحدات القطاع العائلي) . وهذا ما يعرف (بالقرارات الاستهلاكية الشخصية) . وبالإضافة إلى ذلك هناك (القرارات الاستهلاكية الجماعية) التى تتخذها الدولة لتوفير السلع والخدمات العامة لأفرد المجتمع

دون مقابل.

وتجدر الإشارة إلى أن القرارات الاستهلاكية الشخصية تعتبر قرارات محايدة . بينما القرارات التى تتعلق بالاستهلاك الجماعي ، مثل التعليم والصحة والبحث العلمي ، فان لها طبيعة مختلفة حيث أنها تنطوي على أثار غير مباشرة .

ح ـ بينما استخدام المعيار الثالث ، يمكننا من التمييز بين المجموعات الرئيسية الآتية من القرارات الاقتصادية ، وهي :-

المجموعة الأولى : تتضمن ما يمكن أن نطلقه عليه القرارات الاقتصادية الكلية الاستراتيجية ، وهي القرارات التى تحدد معدل واتجاه وهيكل التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، مثل معدل النمو الاقتصادية (أي الزيادة في الخل القومي الإجمالي) ، نسب الاستثمار والاستهلاك إلى إجمالي الدخل القومي ، هيكل التوزيع الاستثمارات على القطاعات و فروع و أقاليم الاقتصاد القومي ، وهيكل توزيع الدخل القومي.

المجموعة الثانية : تتضمن ما يعرف بالقرارات الاقتصادية الجارية ، وهي القرارات التى تحدد الحجم و الهيكل التفصيلي للناتج في فروع النشاط الاقتصادي وفروع الصناعة ، هيكل القوى العاملة و طرق مكافأة العاملين و الحوافز ، مشتريات المواد ، ومنافذ التسويق ، و مصادر التمويل لاحتياجات رأس المال الثابت و الجاري .... ألخ.

المجموعة الثالثة : تتضمن ما يعرف بالقرارات الفردية الشخصية ، وهي القرارات التى تختار أو تحدد أنواع وكميات سلع الاستهلاك المرغوب فيها ، وكذلك نوع العمل أو المهنة ....ألخ.

٣ ـ نماذج الإدارة الاقتصادية القومية :

تأسيسا على ما سبق عرضه من أنواع القرارات الاقتصادية ، فانه يمكن التمييز (من ناحية النظرية البحتة على الأقل) ، بين نموذجين أو تنظيمين متطرفين Tow Extremes Models ، استنادا على مستوى وسلطة اتخاذ تلك القرارات الاقتصادية ،هما :

الأول : النموذج المركزي :

وهو ذلك النموذج الذي يقوم على أساس تركيز سلطة اتخاذ جميع أنواع القرارات الاقتصادية في مستوى واحد (أي المستوى المركزي أو القومي أو الكلي) ، و من خلال جهاز (أو هيئة) واحد يتربع على قمة هذا المستوى التنظيمي . ومن ثم يمكن تلخيص الخصائص الأساسية لهذا النموذج المركزي في ما يلي :

أ ـ مستوى لاتخاذ القرارات ، ومن ثم فانه لا يوجد تعدد في مستويات اتخاذ القرارات و إنما هناك مستوى و مصدر ومتخذ واحد فقط للقرارات الاقتصادية المختلفة .

ب ـ هيكل هرمي للخطط الاقتصادية ، يتكون من خطط على مستويات التنظيمية المختلفة ، تعد بأسلوب موحد ، وتربطها علاقات رأسية بين المستوى المركزي و المستوى القطاعي و مستوى المشروعات ، ويحكمها أسلوب الأوامر والتوجيهات الإدارية الملزمة ، وهو ما يمثل الخاصية الثالثة التالية .

ج ـ الأوامر والتوجيهات الإدارية والتقارير المكتبية ، حيث أن الاتصال بين السلطة العليا و السلطات الأدنى في الهرم التخطيطي يتم بواسطة أسلوب الأوامر والتوجيهات الإدارية ، ذات الطابع الإلزامي والإجباري ، من المستوى الأعلى إلى المستويات التنظيمية الأخرى ، أما الاتصال بين المستويات الأدنى في هذا الهرم التخطيطي والمستويات الأعلى فيتم بواسطة التقارير المختلفة.

د ـ الحسابات الاقتصادية المتعلقة بتخصيص الموارد ، تتم في صورة كمية مادية دون استخدام للقيم النقدية إلا في أضيق الحدود . فهذه القيم النقدية لا تستخدم في عمليات الاختيار ، وانما تستخدم فقط في عمليات التجميع وحساب الاجماليات و الرقابة والمتابعة لتنفيذ الخطة

الثاني : وهو ذلك النموذج من النماذج الإدارة الاقتصادية القومية ، الذي يقوم على أساس أن سلطة اتخاذ جميع أنواع القرارات الاقتصادية ، هي من حق و اختصاص جميع الوحدات الاقتصادية (الأفراد و المشروعات) في الاقتصاد القومي كل على حدة ، وبحيث لا يكون هناك أي نوع من أنواع التدخل الحكومي . ويطلق أحيانا على هذا النموذج تعبير (نموذج آليات السوق الحرة Free—Market Mechanism) والذي يقوم على الملكية الخاصة لجميع وسائل الإنتاج و التوزيع ،وعلى مبدأ الحرية الاقتصادية .

بناء على ما تقدم ، فانه يمكن تحديد الخصائص الأساسية لهذا النموذج اللامركزي في الآتي :

أ ـ تعدد مستويات اتخاذ القرارات الاقتصادية ، وذلك حسب نوع القرار والأثر الذي يحدثه ، على النحو الذي سوف نتناوله فيما بعد .

ب ـ تنوع طرق و أساليب إعداد الخطط ، وذلك وفقا للمستوى التنظيمي الذي تعد له تلك الخطة . فالخطة القومية تعد بناء على الاعتبارات و الأسس التى تحددها الدولة في إطار المصالح العليا للمجتمع . في حين خطط المشروعات تعد في إطار مؤشرات السوق ومتطلبات تحقيق الأهداف للخطة القومية . أي أن هناك (بعبارة أخرى) قدر من المرونة والاستقلالية في اتخاذ القرارات على المستويات الأدنى .

جـ ـ استخدام الأدوات الاقتصادية ، وليس الأوامر الإدارية الملزمة ، للتوجيه و التحكم في النشاط الاقتصادي بما يحقق أهداف الخطة القومية .

د ـ للسوق والنقود دور هام في سلوك الوحدات الاقتصادية المختلفة ، وفي علاقاتهم الأفقية بين بعضهم البعض . هذا فضلا عن أن السلطة المركزية ، من خلال استخدامها للأدوات الاقتصادية (متغيرات العلاقات السلعية ـ النقدية) ، التى يمكنها أن توجه أو تنظم السوق (وهو ما يعرف بالسوق المنظم Market Mechanism Regulated -) وبالتالي تستخدمه كأداة في علاقاتها الرأسية مع المستويات الأدنى (القطاعات و الأقاليم و الوحدات الاقتصادية) وبما يضمن أن تعكس القيم النقدية ، التى تتحدد في السوق ، مجالات وعناصر وخصائص ومتغيرات دالة التفضيل القومي بأوزانها النسبية المختلفة .

٤ ـ تقدير أو تقييم تلك النماذج :

يمكن القول ـ بادئ ذى بدء ـ أن كلا النموذجين أو التنظيمين المتطرفين ، سواء المركزي (أي التركيز الكامل لسلطة اتخاذ القرارات الاقتصادية) أو اللامركزي (أي التشتت الكامل لسلطة اتخاذ القرارات الاقتصادية) لايوجد لهما تطبيقا حرفيا كاملا في الواقع العملي ، إذ كليهما لا يضمن تحقيق أقصى قدر من الكفاءة الاقتصادية على المستوى القومي . فالأول لا يمكن أ ن يكون نموذج للإدارة الاقتصادية القومية في إطار التخطيط الشامل ، بحيث أن الخطة الاقتصادية القومية ينبغي أن تتضمن جميع أنواع القرارات الاقتصادية المختلفة ، طبقا لتقسيماتها الثلاث . والثاني لا يضمن أيضا الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية من وجهة نظر المجتمع ككل . كما أنه لايضمن أيضا تحقيق قدر من العدالة الاجتماعية. هذا فضلا عن أنه يقوم على بعض الفروض غير الواقعية . على النحو السالف بيانه.

ومن ثم فان القضية الأساسية هنا هي محاولة تحديد معلم لنموذج إدارة اقتصادية قومية يحقق قدرا معقولا من الكفاءة في تخصيص واستخدام الموارد الاقتصادية ، وبالتالي يقلل من أوجه الفاقد والضياع المادي و الاقتصادي في اقتصاد القومي ، ومن العدالة الاجتماعية. أو بتعبير متكافئ ، تحديد عناصر التوليفة المناسبة (أو المزيج الأمثل) للقرارات الاقتصادية ، التى تخضع للتنظيم المركزي (و التي ينبغي أن تتضمنها الخطة الاقتصادية القومية)، والقرارات الاقتصادية التي تخضع للتنظيم اللامركزي ، (أي التى تكون من اختصاص المستويات التنظيمية الأدنى : القطاعات والوحدات الاقتصادية).

وللوصول إلى هذا التحديد لمعالم النموذج المناسب للإدارة الاقتصادية القومية ، أو لعناصر التوليفة أو المزيج الأمثل للقرارات الاقتصادية ، فإننا سوف نستعرض التقسيمات السابقة لأنواع القرارات الاقتصادية على النحو التالي :

أ ـ فارتكازا على التقسيم الأول للقرارات الاقتصادية ، يمكن تحديد القرارات الاقتصادية التى تخضع للتنظيم المركزي ، و بالتالي تتضمنها الخطة الاقتصادية القومية ، في الأتي :

ـ القرارات المتساندة .

ـ القرارات المتعارضة .

ـ القرارات المختلطة .

ويرجع السبب في ذلك ، إلى أن تشابك هذه القرارات ، يتطلب إدماجها إدماجا كاملا ، للحصول على أقصى مساهمة في تحقيق الأهداف التى تسعى إليها هذه القرارات . فالتنظيم اللامركزي لاتخاذ القرارات ـ على النحو السابق تحديده ـ يسقط الآثار غير مباشرة من الحساب الاقتصادي الذي يجري لاختيار صلاحية القرارات . فإسقاط الآثار الإيجابية للقرارات المتساندة يضعف العائد الاجتماعي ، الذي يعطيه الحساب الاقتصادي لمجموعة القرارات التى تصدرها الوحدات الاقتصادية ، كما أن إسقاط الآثار السلبية للقرارات المتعارضة يؤدي إلى المغالاة في تقدير العائد الاجتماعي الذي يعطه الحساب الاقتصادي لمجموعة القرارات التى تصدرها الوحدات الاقتصادية بينما التنظيم المركزي لاتخاذ هذه القرارات يسمح بمقتضى البيانات التى تتوافر لدى الجهاز المركزي للتخطيط عن العلاقات المتشابكة ـ بتقدير الآثار المباشرة والآثار الغير مباشرة لتلك القرارات .

ب ـ أما بالنسبة للتقسيم الثاني للقرارات الاقتصادية التى تخضع للتنظيم المركزي ، وبالتالي تتضمنها الخطة الاقتصادية القومية ، تتمثل في الآتي :

ـ القرارات المالية .

ـ القرارات الاستثمارية .

ـ القرارات الإنتاجية ، التى تخضع لقانون تناقص التكاليف .

ـ القرارات الاستهلاكية الجماعية .

وفيما عدا القرارات السابق تحديدها ، فأنه من الممكن أن يخضع للتنظيم اللامركزي ، وتتمثل هذه القرارات في :-

ـ القرارات الإنتاجية ، التى تخضع لقانون تزايد التكاليف أو قانون ثبات التكاليف .

ـ القرارات الاستهلاكية الشخصية.

وغني عن البيان أن هذه القرارات تنتمي إلى مجموعة القرارات المحايدة .

ج ـ وأخيرا ، وليس آخرا ، فيما يتعلق بالتقسيم الثالث للقرارات الاقتصادية ، فان المجموعة الأولى من القرارات الأقتصادية الكلية هي من اختصاص التنظيم المركزي ، وبالتالي ينبغي أن تتضمنها الخطة الاقتصادية القومية . أما المجموعتين الثانية والثالثة ، فهما ليس من اختصاص التنظيم المركزي ، وانما يقوم باتخاذها كل من القطاعات و الوحدات الاقتصادية المختلفة.

المبحث الرابع
(مقومات ومبادئ التخطيط الشامل)

يتطلب التخطيط الشامل – كنوع من أنواع التخطيط الاقتصادي على المستوى القومي (بالمفهوم السابق) – ضرورة توافر شروط (أو مقومات) معينة في الواقع العملي للمجتمعات الانسانية ، التي تريد الأخذ به كنظام تشغيل أو تسيير الاقتصاد القومي ككل ، بأبعاده المختلفة سواء التنظيمية أو الموضوعية أو المكانية أو الزمانية ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى ، فان التخطيط الشامل – بالتحديد السابق – يقوم على عدد من المبادئ العامة ، التى ينبغي مراعاتها في التطبيق العملي ، حتى نضمن له أن يؤدي دوره بفاعلية وكفاءة .

١- الشروط والمقومات :

أما فيما يتعلق بالشروط (أو المقومات) العامة التى ينبغي أن تتوافر في الواقع العملي للمجتمعات الانسانية ، التى تريد الأخذ بنظام التخطيط الشامل فانه يمكن اجمالها في الآتي :

الأول : الملكية العمة لوسائل الانتاج والتوزيع الأساسية .

الثاني : وجود حجم كاف من البيانات والاحصاءات ، وبالنوعية المطلوبة.

الثالث : توافر الكوادر الفنية المدربة على الأعمال الفنية التخطيطية على جميع المستويات التنظيمية وفي الأجهز المختلفة .

الرابع : توافر الأجهزة التخطيطية المتجانسة في الأشكال والعلاقات التنظيمية الرأسية والأفقية ، على النحو السالف تحديده .

٢ – المبادئ العامة:

بينما تتمثل المبادئ العامة، التى ينبغي مراعاتها في التطبيق العملى للتخطيط الشامل ، كنظام لتسيير الأقتصاد القومي ككل ، حتى نضمن أن يؤدي دوره بفاعلية وكفاءة في التي :

– العلمية
– المركزية
– الاستمرارية.
– المرونة.
– الالزامية.
– الديمقراطية
– الايجابية .
– الواقعية .

والآن سوف نتناول كل مبدأ من هذه المبادئ على التوالى :

أولا : العلمية :

أن التخطيط الشامل ـ بالمفهوم السابق ـ يجب يستند في التطبيق على أساس علمي، بمعنى أن يكون تطبيقه ، كنظام لتسيير الأقتصاد القومي ككل ، مبني على أساس وعي كامل ودراية تامة بالقوانين الاقتصادية الموضوعية . وفي هذا الصدد يؤكد اوسكار لانج ذلك بقوله :

وتتمثل أهم القوانين الاقتصادية الموضوعية، التى يجب أن يقوم التخطيط الشامل ـ كشكل من أشكال التنظيم الاجتماعي لعمليات انتاج وتوزيع السلع والخدمات في مجتمع معين بأبعدها المختلفة ـ على اخذها في الأعتبار، عن طريق تحديدها ودراستها ، في الآتي:

أـ القانون الاقتصادي الأساسي للنظام الاجتماعي الناشئ عن نمط ملكية وسائل الإنتاج و التوزيع .

ب ـ قانون التوافق الضروري بين قوى الانتاج و العلاقات الانتاج

ج ـ القانون الاقتصادي لعملية الانتاج أو ما يطلق عليه قانون التناسب الاقتصادي

د ـ قانون القيمة ، بمتغيراته المختلفة ، التى يطلق عليها متغيرات العلاقات السلعية ـ النقدية .

وهنا يجدر التأكيد ، بأن امكانية تطبيق التخطيط الشامل ـ بمفهومه العلمى السابق تحديده ـ من عدمه ، انما يحدده مجموعة من الدراسات ، التى يكون هدفها البحث عن شكل وطبيعة هذه القوانين الاقتصادية الموضوعية في الواقع العملي لمجتمع معين .

هذا بالاضافة إلى أن الطابع العلمي للتخطيط الشامل يتأكد من كون أنه يقوم فنيا على ضرورة :

أ ـ استخدام بعض الاساليب و الطرق ، المسمدة من فروع العلم المختلفة مثل

ب ـ مساهمة عدد كاف من العلماء المتخصصين والفنين في مختلف الفروع العلمية.

ثانيا : الايجابية :

تنبع ايجابية التخطيط الشامل ، من كونه ـ طبقا للتعريف السابق ـ نظام للتسيير الاقتصادي القومي ككل . ومن ثم فانه لابد و أن يحدد تحديدا واضحا الخطوط الاساسية لتنمية الاقتصاد القومي ، عن طريق تغيير الهيكل الاجتماعي والاقتصادي لمجتمع معين ، وخلق أوضاع جديدة يسير وفقا لها كل من النظام الاجتماعي والاقتصادي للدولة ، وهنا نجد أن بعض الكتاب من يؤكد أن التخطيط الشامل هو (وينبغي أن يكون) تخطيط هيكلي Structural Planning، وليس تخطيط وظيفي Functional Planning .

والفرق بين النوعين من التخطيط ـ استنادا على هذا المبدأ العام من مبادئ التخطيط الشامل ـ انما يتصل في كون ان التخطيط الهيكلى يعني تلك المجموعات من القرارات والاجرءات التى تتخذ بغرض تغيير الهيكل الاجتماعي و الاقتصادي لمجتمع معين، وخلق أوضاع جديدة يسير وفقا لها كل من النظام الاجتماعي و الاقتصادي للدولة . فهذا النوع من التخطيط ـ على حد تعبير استاذنا الكبير الدكتور إلامام ـ لا يقتصر على مجرد الاصلاح والترميم في البنيان القائم ، وانما يتغدى ذلك إلى حد العمل الثوري والتغيير الجذري من أجل اقامة صرح جديد و نظام قويم يقضي على مفاسد البنيان المتداعي، بينما يقوم التخطيط الوظيفي على فرض أساسي ، هو بنيان الاقتصاد القومي سليم ، بمعنى أن المنظمات القائمة (كالشركات والبنوك والاجهزة الادارية) والانظمة الاجتماعية والقوانين المنظمة لقواعد الملكية والتعامل ..... ألخ، تفي باحتياجات المجتمع وتتفق مع مصالحه ، بحيث لو مكنت من أداء وظائفها ، لامكنها تحقيق لاهداف التى يرضيها المجتمع . ومن ثم فان التخطيط الوظيفي ،يعني مجموعة القرارات و الاجراءات التى تستهدف ، في نطاق الاطار القائم للهيكل الاجتماعي والاقتصادي لمجتمع معين ، تحديد المستوى المناسب لوظائف المناسب لوظائف المنظمات والانظمة القائمة في ذلك المجتمع .

ثالثا:المركزية الديمقراطية : نعني بامركزية الديمقراطية Democratic Centralism

أن تكون سلطة اتخاذ القرارات الاقتصادية الاساسية ـ على النحو السالف تحديده ـ في يد الجهاز المركزي للتخطيط مع اشتراك الوحدات والقطاعات الاقتصادية المختلفة للاقتصاد القومي في صياغة القرارات من خلال مراحل اعدلد الخطة القومية هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى ففيما يتعلق بالتنفيذ فانه من الممكن في ظل نظام التخطيط الشامل أن يترك مجالا واسعا في اتخاذ بعض القرارات الاقتصادية ، كما سلف البيان عند استعراض نماذج الادارة الاقتصادية القومية.

رابعا: الألزامية :

ينبع هذا المبدأ الهام ، من كون أن الخطة الاقتصادية القومية ، في نظام التخطيط الشامل ، لابد وأن تصدر بقانون من السلطة التشريعية، على النحو السالف ذكره. وفي الواقع فانه بدون هذا الاقرار القانوني لأصبحت الخطة الاقتصادية القومية بمثابة برنامج توقيعي ، أو مشرؤع مقترح بخطة قد تنفذ أو لا تنفذ .

ومن ثم فان هذا الاقرار القانوني يجعل من الهيكل الأساسي للخطط (وخاصة الخطط قصيرة الأجل) ، في نظام التخطيط الشامل، بمثابة برامج عمل لمختلف وحدات وقطاعات الاقتصاد القومي ، يحدد لها المهام الإنتاجية ، التي يتعين عليها القيام بها ، ويرسم لها الطريق إلى تحقيق هذه المهام. وبالتالي تلتزم هذه الوحدات والقطاعات الاقتصادية بتنفيذ الاهداف التى تحددها لها الخطة ويحاسب المسئولين فيها اذا لم يتم التنفيذ على النحو المطلوب.

انطلاقا من هذا ، فأنه يمكن التقرير بأن التخطيط الشامل هو (وينبغي أن يكون)، تخطيط الزامي Imperative Planning ـ بالمعنى السابق ـ وليس تأشيري Indicative Planning . ويقصد بلأخير ذلك التخطيط الذي يقوم على اساس وضع مؤشرات عامة تعتبر دليل عمل وهداية للقطاعات الاقتصادية المختلفة (وخاصة القطاع الخاص) في تقريرها لسياساتها ، دون الزام باتباع سياسات معينة أو تحقيق أهداف محددة.

وفي هذا المقام يجدر التأكيد على أن الألزامية (بالمفهوم السابق) :

أ ــ تتوقف على مدى سيطرة الدولة على وسائل الانتاج والتوزيع .

ب ــ لا تعني بأية حال من الأحوال مصادرة الحرية الفردية

والتفصيل الشخصي في مجال الاستهلاك النهائي الفردي ومجال العمل . فالفرد في المجتمع الذي يأخذ بالتخطيط الشامل له مطلق الحرية في تشكيل حجم ونمط استهلاكه حسب دخله، وحرية الاختيار للعمل الذي يتناسب مع مؤهلاته وخبرته.أ بعبارة أخرى ، فان الدولة لا تفرض على الفرد في ظل التخطيط الشامل القيام بعمل معين (باستثناء الخدمة العسكرية ، التكليف بالعمل في حالة الندوة الشديدة في الفنيين من بعض التخصصات). هذا فضلا عن أنها لا تضع أي قيود على حرية الاستهلاك.

ج ــ لا يعني الجمود Rigidity ، ولا تتنافى بالتالي مع مبدأ المرونة Flexibility ، على النحو الذي سوف يتضح حالا.

خامسا : المرونة :

يعني مبدأ المرونة أن تكون الخطة الاقتصادية قابلة للأستجابة للعوامل والظروف الطارئة والمتغيرة ، أي قابلة للتعديل والتغيير حتى تتمكن من مواجهة الظروف الجديدة والطارئة التى قد يواجهها المجتمع أثنا تنفيذ الخطة مثل : حدوث حالة حرب، حدوث فيضان يؤدي إلى نقص في المحصول الزراعي، انخفاض غير متوقع في حصيلة النقد الاجنبي ....ألخ.

وفي الواقع فان المبدأ المرونة هذا لا يتنافى مع مبدأ الالزامية .فالالزامية لاتعني الجمود ، بل يجب أن ينظر دائما للخطة الالزامية على انها مرنة وقابلة للتعديل فيها في أي وقت خلال فترة تنفيذها، وذلك طالما كانت هذه التعديلات ضرورية.

وهنا تجد الاشارة إلى أن الهيكل المركب للخطط في هذا النظام يضمن من تلقاء نفسه تحقيق المرونة ، اذ أن وجود الخطط قصيرة الأجل (السنوية)، يمكن من اجراء كافة التعديلات المطلوبة لمواجهة أي موقف جديد.

هذا بلاضافة إلى أن المرونة ــ بالتحديد السابق ــ لا تعني اعفاء المخططين عند تحضير الخطة من مهمة التأكد من أن كل بند من بنودها . وكل

هدف من أهدافها ، قد تقرر بعد دراسة وافية لمتطلبات تحقيقه ، وذلك اعتمادا على امانية تعديل الخطة فيما بعد.

سادسا : الواقعية :

لما كان التخطيط الشامل هو (في واقع الأمر) تخطيط هيكلي يهدف إلى تغيير الواقع القائم والانتقال بالمجتمع إلى واقع جديد ، على النحو السابق تحديده . فان هذا يقتضي أن يكون وضع الخطة الاقتصادية القومية ، في نظام التخطيط الشامل ، مرتبط ارتباطا وثيقا بصورة المجتمع والقوانين الاقتصادية الموضوعية التى تحركه ، وأن تكون الأهداف المراد تحقيقها متلائمة مع حقيقة الوضع القائم بامكانياته، اذ أن وضع أهداف غير واقعية يتضمن بالضرورة وسائل غير واقعية.

ومن هنا كان من الضروري التأكد على الواقعية Realism، كمبدأ هام من المبادئ التى (يجب أن) يرتكز عليها نظام التخطيط الشامل . وغنى عن البيان ، أن مراعاة هذا المبدأتكلفة أحد العمليات الفنية الأساسية ، التى يقوم على أساسها الركن التكتيكي لنظام التخطيط الشامل ، والتى تعرف باسم اختبار تماسك الخطة ، على النحو السالف ذكره.

سابعا : الاستمرارية :

ينبع مبدأ الاستمرارية Continuity ، من كون أن التخطيط الشامل ــ بالمفهوم السابق ــ ليس عملا عارضا ، يظهر في شكل خطة أو خطتين ، ثم يختفي ، وليس اجراء استثنائيا تلجأ اليه الدول في ظروف معينة (مثل مرحلة التنمية أو حالة حرب) ، وانما هو اسلوب ادارة وتنظيم للأقتصاد القومي بصفة اعتيادية.

وفي الحقيقة فان هذا المبدأ الهام من مبادئ التخطيط الشامل ، انما هو نتاج لمفهوم الشمول السابق تحديده. فشمولية التخطيط الاقتصادي على المستوى القومي انما تحمل في طياتها عنصر الزمن كأحد مكوناتها الأساسية. ونعني بذلك أن التخطيط الشامل ينظر إلى عنصر الزمن على أنه عامل مستمر، وينعكس ذلك الاستمرار في هيكلة المركب للخطط، حيث نجد خطط تتفاوت في اطارتها الزمنية. فهناك الخطط طويلة الأجل ــ لالخطط متوسطة الأجل ــ الخطط القصيرة الأجل ، على النحو السالف ذكره .

وفي هذا المقام تجدر الاشارة ، إلى أن هناك نظام يطلق عليه الخطط المستمرة Rolling Plans، حيث توضع خطة مثلا 1970 وتنتهي سنة ١٩٧٥ ، وفي عام ١٩٧١ وهو أول سنوات الخطة ، يبدأ في عمل خطة خمسية أخرى، تبدأ سنة ١٩٧١ إلى سنة ١٩٧٦، وفي عام ١٩٧٢ يبدأ في وضع خطة خمسية أخرى تمتد إلى سنة ١٩٧٧ . وهذه الخطط المستمرة تضمن تحقيق المرونة الكاملة للخطة على مواجهة الظروف الجديدة ، وكما تضمن استمرار العملية التخطيطية.

خلاصة الفصل السادس

- يتمثل الركن المؤسسي للتخطيط الشامل في مجموعة التشريعات والقوانين والأجهزة والمؤسسات التخطيطية ، سواء الرئيسية منها أو المساعدة التي تتولى عمليات اعداد الخطة القومية الشاملة للتنمية ومتابعة تنفيذها .

- ينطوي الركن الفني أو التكنيكي للتخطيط الشامل على اجراء مجموعة من العمليات الفنية التي تقوم على اساس اتباع منهاج معين للتخطيط واستخدام بعض الطرق والأساليب التكنيكية وذلك بغرض الحصول على الهيكل المركب من الخطط السابق تحديدها .

- يقصد بالخطة الاقتصادية القومية مجموعة الاجراءات والقرارات التي تكفل تعبئة كافة الموارد الاقتصادية المتاحة والممكنة في الاقتصاد القومي وتوجيهها الى القطاعات والاقاليم المختلفة لذلك الاقتصاد لمواجهة أوجه استخداماتها المتعددة ؛ على نحو يمكن من تحقيق أهداف قومية محددة في توقيت زمني معين وبطريقة مثلى .

- يتمثل الركن الاجرائي للتخطيط الشامل في مجموعة طرق وأساليب الادارة الاقتصادية القومية التي تطبق في ظل التخطيط الشامل باعتباره شكل من أشكال التنظيم الاجتماعي لعمليات انتاج وتوزيع السلع والخدمات من حيث نوع وطبيعة وكيفية ومستوى اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة .

- تتمثل المبادئ العامة التي ينبغي مراعاتها في التطبيق العملي للتخطيط الشامل كنظام لتسيير الاقتصاد القومي ككل حتى نضمن ان يؤدي دوره بفاعليه وكفاءة في الآتي :

١ - العملية | ٢ - الالزامية
٣- الايجابية | ٤ - المرونة
٥- المركزية الديمقراطية | ٦ - الواقعية
٧- الاستمرارية

تدريبات على الفصل السادس

س١: وضح مدى صحة أو خطأ العبارات التالية مع التعليل :

١- يعد الجهاز المركزي للاحصاء من أجهزة التخطيط الرئيسية .
٢- من ضمن المهام الرئيسية للجهاز المركزي للتخطيط اعداد الخطة القومية الشاملة .
٣- يلقي أسلوب الحل الأمثل في التخطيط معارضة قوية في التطبيق العملي حتى في بعض الدول الاشتراكية .
٤- تعد الموازين الاقتصادية من الأساليب الفنية للمعرفة السابقة على اعداد الخطة .
٥- النموذج المركزي هو ذلك النموذج من نماذج الادارة الاقتصادية القومية الذي يقوم على اساس ان سلطة اتخاذ جميع انواع القرارات الاقتصادية القومية الذي يقوم على اساس أن سلطة اتخاذ جميع أنواع القرارات الاقتصادية هي من حق واختصاص جميع الوحدات الاقتصادية في الاقتصاد القومي كل على حدة .

س٢: اشرح مفهوم المصطلحات الاقتصادية الآتية :

١- الاتساق الداخلي للخطة .
٢- امثلية الخطة .
٣- الاسلوب التصويري في التخطيط .
٤- اعداد الاطار المبدئي " التجميعي " للخطة .
٥- ايجابية التخطيط الشامل .
٦- المركزية الديمقراطية .
٧- الواقعية في التخطيط الشامل .

س٣: تكلم عن مقومات ومبادئ التخطيط الشامل .

س٤: تكلم عن المراحل المختلفة لاعداد الخطة الاقتصادية القومية بالمفهوم الشامل .

س٥: تكلم عن نماذج الادارة الاقتصادية ا لقومية ، واذكر رأيك في كل منها .

مراجع الفصل السادس

اعتمدنا في هذا الفصل بصفة أساسية على المراجع التالية :

١ـ د/ محمد محمود الامام / الحسابات القومية كأداة لتصوير النشاط الاقتصادي ، مذكرة خارجية رقم ٨٤٠ ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ١٩٦٩.

٢ـ د / محمد دويدار:الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير ، دار الجامعات لاسكندرية ، ١٩٧٩.

٣ـ د/ عمرو محيي الدين : التخلف والتنمية ، القاهرة ، ١٩٧٦

٤ـ د/ أحمد عبد العزيزالشرقاوي: ، د/ محمد البنا : كلية التجارة جامعة المنوفية ، بدون نشر.

٥ـ د/ عبد الرحمن ذكي ، اقتصاديات التنمية والتخطيط ، القاهرة ١٩٩٨

الفصل السابع

أدوات التخطيط الاقتصادي

يهدف هذا الفصل بعد دراسته على أن يكون الدارس قادرا على أن:

- يوضح الادوات الرئيسية الثلاث للتخطيط الاقتصادي .

- يوضح مفهوم الحسابات القومية و اهميتها فى مجال التخطيط الاقتصادى .

- يناقش حسابات الدخل القومى ، و الميزانية القومية ، كاداتين للحسابات القومية و اساليب اعدادهم .

- يناقش تطور فكرة الموازين الاقتصادية و تطبيقاتها فى البلدان ذات الاقتصاد المخطط .

- يوضح مفهوم النماذج الاقتصادية و خطوات اعدادها و انواعها .

محتويات الفصل السابع

المبحث الأول:

الحسابات القومية

المبحث الثانى :

الموازين الاقتصادية

المبحث الثالث :

النماذج الاقتصادية

المبحث الاول

الحسابات القومية

الحسابات القومية اداء لوصف النشاط الاقتصادى للمجتمع وصفا رقميا تتبع فيه مجموعة من المبادىء و القواعد التى تخرج به صورة النشاط الاقتصادى. و لا شك ان القواعد و المبادىء المتبعة تستند الى منطق اقتصادى . و عليه فان الحسابات القومية تسمح بتفهم و بيان التركيب الهيكلى للاقتصاد القومى و ترابط اجزائه و توضيح الحقائق الهيكلية التى تربط بين القطاعات المختلفة للاقتصاد القومى . و للحسابات القومية اهمية كبيرة عند رسم السياسة الاقتصادية و المالية للدولة .فهذه الحسابات تهدف الى وضع صورة شاملة للنشاط الاقتصادى فى المجتمع مع توضيح مدى اسهام القطاعات المختلفة فى هذا النشاط و مقدار الادخار (الاستثمار) و توزيعه بين القطاع العام و القطاع الخاص .ذلك انه من خلال مقارنة تقديرات الدخل القومى خلال عدة سنوات ماضية ، يمكن قياس مدى التقدم الذى حققه المجتمع .و كذلك يمكن الحكم على مدى انتاجية الاستثمار عن طريق احتساب النسبة بين حجم الاستثمارات و زيادة الدخل الذى تحققه . و فضلا عن ذلك فان المسئولين عن السياسة الاقتصادية و المالية للدولة يستفيدون الى حد كبير من بيانات الحسابات القومية و ذلك عن طريق تحليل التغيرات التى تطرا على الناتج القومى و مكوناته و دراسة هذه التغيرات .

والحسابات القومية هى الاساس اللازم لامكان اعداد الميزانية القومية او ميزانية الاقتصاد القومى . و بعبارة اخرى ، اذا لم يكن للدولة حسابات قومية منظمة . فلن تستطيع اعداد ميزانية الاقتصاد القومى . والميزانية القومية تقدير لموارد و استخدامات النشاط الاقتصادى القومى عن فترة زمنية مستقبلية مؤسسة على مجموعة من الحسابات القومية التى تم اعدادها عن فترة سابقة و اسقاطها على المستقبل مع الاخذ فى الاعتبار الظروف و المؤشرات الاقتصادية التى كلن لها تاثير خلال الفترة الاساسية الماضية فضلا عن الظروف الاقتصادية و المالية المرتقبة و التغير الذى ينتظر ان يؤثر على الانماط الانتاجية و لااستهلاكية و لااستثمارية و المرونات الداخلية الاستهلاكية و الاستيرادية و التصديرية .

و للحسابات القومية اهمية خاصة فى مجال التخطيط الاقتصادى . فعند اعداد الخطة الاقتصادية تحتاج سلطات التخطيط الى انواع متباينة من الاحصاءات . و الواقع انه يستحيل الحصول على ذلك الاحصاءات مالم يمكن لدى الدولة حسابات قومية منظمة . و كذلك الحال عندما تتم متابعة تنفيذ الخطة الاقتصادية على مستوى القطاعات و الانشطة الاقتصادية المكونة لهذه القطاعات فهذه المتبعة لها اهميتها من حيث توضيح مدى التقدم و النمو المتحقق فى كل قطاع من قطاعات الاقتصاد القومى .و كذلك مدى التقدم و النمو المتحقق فى الانشطة المكونة لكل قطاع . و من الجدير بالذكر ان مثل هذه المتابعة لا يمكن ان تتم الا اذا توافرت لدى سلطات التخطيط بياناتعن المتغيرات الكلية للدخل و الادخار و الاستثمار و الاتفاق الحكومى و ما الى ذلك . و نحن نعلم ان مثل هذه البيانات لا يمكن الحصول عليها الا من خلال الحسابات القومية .

حسابات الدخل القومى :

يعتبر الاساس لدراسة هذه الحسابات هو قياس للتغيرات الاقتصادية القومية و هى الناتج القومى و الدخل القومى و الاتفاق القومى . و هذه المفاهيم الثاثة متطابقة . فهى تصور الدخل من كافة زواياه . زاوية مصدرة التى تتمثل فى النشاط الانتاجى و زاوية توزيعه كمكافات لعوامل الانتاج ثم زاوية كيفية التصرف فيه بالاتفاق على السلع الاستهلاكية و السلع الاستثمارية .
والناتج القومى هو قيمة الانتاج الكلى مطروحا منه قيمة المشترى من الموارد الاولية و الخدمات الداخلة فيه من انتاج وحدات اخرى . اى قيمة الانتاج النهائى الصافى . و بعبارة اخرى يمثل القيمة المضافة . و عند حساب الناتج القومى من مفهوم القيمة المضافة لابد ان ناخذ فى الاعتبار مشكلة الازدواج الحسابى . و بالنسبة للناتج القومى فانه يمكن ان نميز بين الناتج الاجمالى و الناتج الصافى و ذلك على اساس المعادلة الاتية :

الناتج الصافي = الناتج الاجمالى = الإهلاك .

ومن حساب الناتج القومي الصافي يمكن أن تشتق الدخل القومي . ذلك انه إذا كان الناتج القومي الصافي يحسب بسعر السوق اى على أساس الأثمان التي تباع بها المنتجات النهائية التي يتكون منها الناتج في السوق . فان الدخل القومي هو هذا الناتج القومي الصافى نفسه محسوبا بسعر التكلفة اى على اساس اثمان عوامل الانتاج التي اشتركت في تحقيق هذا الناتج و ذلك طالما أن

تلك الاثمان بذاتها هى الدخول التى دفعت الى هذه العوامل نتيجة لاسهامها فى تحقيق الناتج القومي. و الفرق بيم حساب الناتج القومي بشعر السوق و حسابه بسعر التكلفة يتمثل في عنصرين هما: الضرائب غير المباشرة و الإعانات الحكومية فالضرائب غير المباشرة تجعل قيمة الناتج القومي بسعر السوق أكبر من قيمته بسعر التكلفة و بالتالي يجب طرحها من خلال الناتج القومي بسعر السوق حتى تصل إلي الناتج القومي بسعر التكلفة. أما الإعانات الحكومية فإنها تجعل قيمة الناتج القومي بسعر السوق أقل من قيمته بسعر التكلفة و ذلك بمقدار تلك الإعانات و بالتالي يجب إضافتها إلي الناتج القومي بسعر السوق حتى نصل إليه بسعر التكلفة و علي ذلك فإن:

الدخل القومي = الناتج القومي الصافي بسعر التكلفة
= الناتج القومي الصافي بسعر السوق – الضرائب غير المباشرة + الإعانات الحكومية

و يمكن النظر إلي الدخل القومي باعتباره مجموع الدخول التي عادت علي مختلف عوامل الإنتاج من عمل و رأس مال و أرض و تنظيم نتيجة تقديمها لخدماتها الإنتاجية في شكل أجور و فوائد و ريع و أرباح و علي هذا الأساس يتم حساب الدخل القومي عن طريق جمع المبالغ الآتية و المتحققة في الاقتصاد القومي خلال فترة محددة هي سنة و إضافتها إلي بعضها:

مبالغ الأجور بما فيها إسهام المشروعات في التأمينات الاجتماعية للعاملين فيها و الأتعاب التي يتقاضاها أصحاب المهن الحرة.

الفوائد المحصلة نتيجة إقراض رأس المال.

الريع الذي يحصل عليه ملاك الأراضي و المباني بما فيها الريع المقدر للمنازل التي يسكنها أصحابها.

الأرباح التي يحققها الأفراد و المشروعات سواء وزعتها المشروعات علي المساهمين أم احتجزتها كلها أو جزء منها.

و من المعروف أن قيمة الدخل الذي عاد علي عوامل الإنتاج خلال العام نظير إسهامها في تحقيق الناتج القومي تكون مساوية لقيمة الدخل باعتباره مجموعة الدخول التي دفعت إلي عوامل الإنتاج خلال العام في مقابل اشتراكها

في تحقيق هذا الناتج. و لما كانت قيمة مجموعة تلك الدخول الأخيرة مساوية تماما لقيمة الناتج القومي في حالة الدقة في الإحصائيات لتقديرات الدخل القومي بطريقة دخول عوامل الإنتاج.

و الدخل الذي يحصل عليه أصحاب عوامل الإنتاج يستخدم في الاستهلاك أي في الإنفاق علي شراء منتجات استهلاكية من سلع أو خدمات أو لا ينفق و يطلق علي استخدامات الدخل التي لا تتخذ شكل إنفاق علي منتجات استهلاكية الادخار و عليه فإن الدخل القومي خلال فترة معينة و لتكن سنة إنما تتطابق مع قيمة الاستهلاك بالإضافة إلي قيمة الادخار في السنة نفسها و علي ذلك فإن:

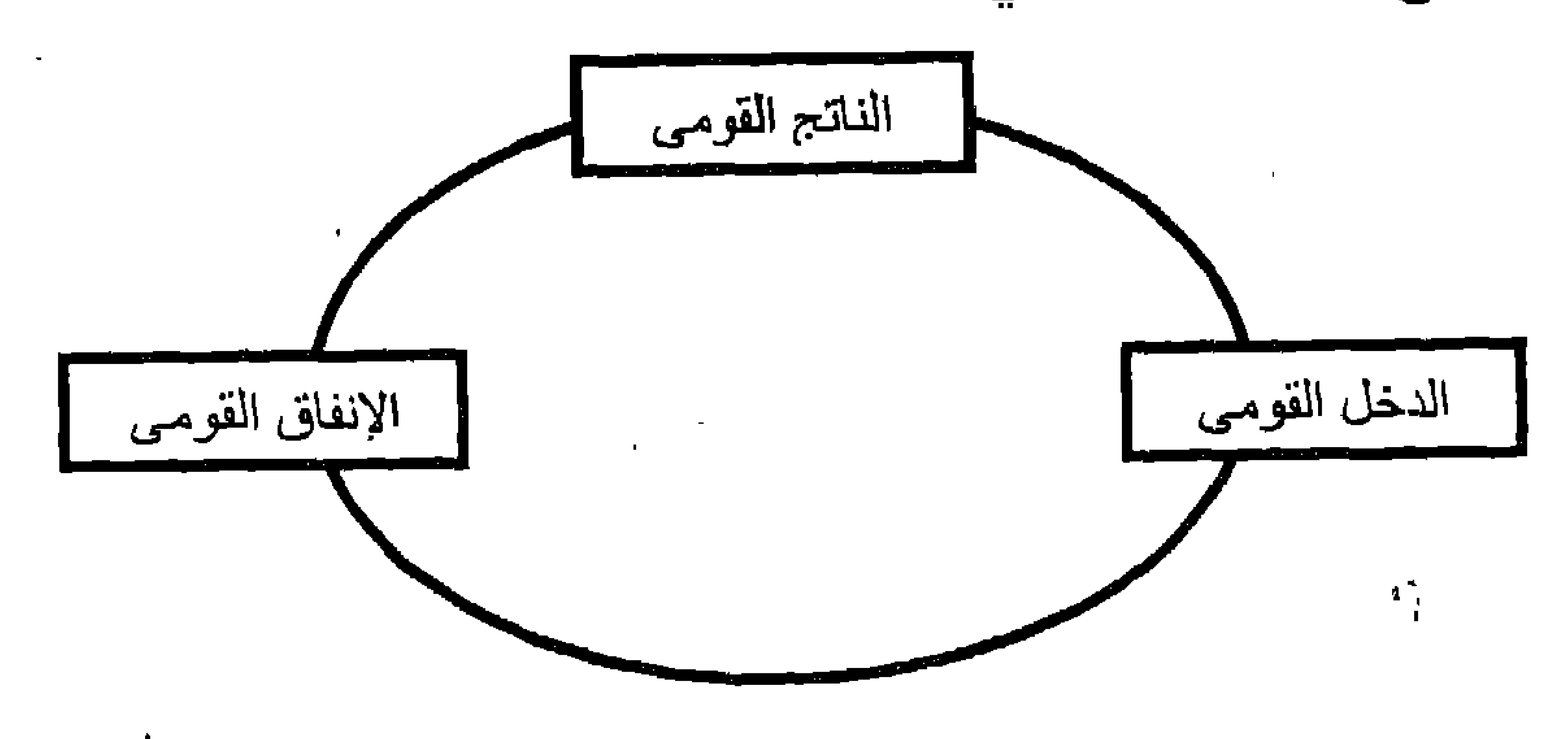
الدخل القومي = الاستهلاك + الادخار

و في هذه الطريقة ننظر إلي الناتج القومي من زاوية استخدام الدخول التي تتحقق لعوامل الإنتاج نظير مساهمتها في العمليات الإنتاجية و علي ذلك فإن:

الناتج القومي = الاستهلاك + الاستثمار + الصادرات – الواردات

و يشمل الاستهلاك النهائي استهلاك الحكومة و استهلاك الأفراد من السلع و الخدمات أما إجمالي الاستثمار المحلي فهو عملية استخدام السلع و الخدمات في تكوين طاقة إنتاجية جديدة أو المحافظة علي طاقات إنتاجية موجودة أصلا في المجتمع أو تجديها و تشمل الصادرات المبيعات من السلع و الخدمات في الخارج و كذلك عوائد عوامل الإنتاج المحصلة من الخارج أما الواردات فيقصد بها ليس فقط مشتريات السلع و الخدمات من الخارج و إنما أيضا عوامل الإنتاج المدفوعة إلي الخارج.

و هكذا يمكن تمثيل النشاط الاقتصادي لأي دولة بدائرة تبدأ بإنتاج سلع و خدمات و يتولد عن ذلك دخول يتم إنفاق هذه الدخول علي الاستهلاك و الاستثمار و ذلك يسمح بطبيعة الحال بإنتاج سلع و خدمات جديدة و يمكن توضيح ذلك بالشكل التالي:



و نخلص مما سبق أنه يمكن إعداد الحسابات القومية في شكل جداول تتضمن العناصر المختلفة التي يتكون منها الدخل القومي بصوره المتعددة و يتحقق ذلك من خلال إعداد جدول من ثلاثة أعمدة تقيد فيها قيم العناصر الأساسية للناتج القومي و الدخل القومي و الإنفاق القومي و بالإضافة إلي ذلك يتم إعداد جدول مستقل للنشاط العام و آخر للعالم الخارجي. و يتخذ جدول الناتج – الدخل – الإنفاق الشكل التالي:

صافي الناتج المتولد	الدخل القومي	صافي الإنفاق القومي
الزراعة المناجم الصناعة النقل التجارة الهيئات العامة صافي الدخل من الخارج	أجور و مهايا إيجارات فوائد أرباح	إنفاق المستهلكين علي شراء السلع و الخدمات إنفاق الهيئات العامة علي شراء السلع و الخدمات استثمارات محلية (خاصة و عامة) صافي الاستثمارات في الخارج
الناتج القومي الصافي	الدخل القومي	الإنفاق القومي الصافي

و يلاحظ في الجدول السابق أننا نقيد في العمود الأول القيمة الصافية للسلع و الخدمات التي تنتجها مختلف قطاعات و فروع الجهاز الإنتاجي مضافا إليها صافي الدخل من الخارج أما في العمود الثاني فنقيد الدخول التي تستحقها عوامل الإنتاج مقابل إسهامها في العملية الإنتاجية. و في العمود الثالث نقيد فيه جميع أوجه استخدامات الدخول و هي الاستهلاك الخاص و العام و تكوين رأس المال في الداخل و صافي الاستثمارات في الخارج. و يتخذ حساب النشاط العام الشكل التالي:

المصروفات	الإيرادات
التحويلات إلي القطاع الخاص الإعانات الإنفاق الجاري علي شراء السلع و الخدمات الإنفاق الرأسمالي	ضرائب مباشرة ضرائب غير مباشرة دخول من المشروعات العامة دخول أخري مثل الغرامات و غيرها
إجمالي المصروفات	إجمالي الإيرادات

و يبين حساب العالم الخارجي المعاملات الخارجية من استيراد و تصدير و يتخذ هذا الحساب الشكل التالي:

المصروفات	الإيرادات
واردات منظورة قيمة خدمات مدفوعة للخارج قيمة مدفوعات للمهاجرين للخارج إنفاق في الخارج	صادرات منظورة خدمات للخارج إيرادات من السياحة دخول من الخارج
جملة المصروفات	جملة الإيرادات

و الواقع أن هذا الأسلوب في إعداد الحسابات القومية علي الرغم من أنه يعطينا تقديرا للدخل القومي بصوره الثلاث إلا أن هذه البيانات ليست كافية للاعتماد عليها في الخطة الاقتصادية و متابعة تنفيذها. و ذلك لجا الاقتصاديون و خبراء الأمم المتحدة إلي أسلوب آخر لإعداد الحسابات القومية مختلف التقسيمات باختلاف البلاد.

و في الحسابات القومية اقضي بعض أنواع التحليل الاقتصادي النظر إلي المتعاملين في الاقتصاد القومي من حيث طبيعة النشاط و هذا بدوره يفرض تبويب هؤلاء المتعاملين طبقا لما يسمي بالمنهاج الوظيفي و في ظل هذا المنهاج يمكن تقسيم النشاط الاقتصادي إلي ثلاث أشكال رئيسية هي: الإنتاج و الاستهلاك و تكوين رأس المال و يمكن إضافة حساب رابع للمعاملات الخارجية.

و يوضح حساب الإنتاج موارد و استخدامات النشاط الإنتاجي ففي جانب الموارد تظهر المبيعات و الإعانات و الزيادة في المخزون و في جانب الاستخدامات يندرج شراء المواد الأولية من خارج القطاع و قيمة المواد المنتجة للاستخدام الذاتي و الضرائب غير المباشرة و إهلاك رأس المال أما العنصر المتبقي في جانب الاستخدامات فإنه يمثل القيمة المضافة الصافية للقطاع كنتيجة لنشاطه الاقتصادي و تطبيقا لمفهوم القيد المزدوج فإن عناصر الموارد في ذلك الحساب تظهر كاستخدامات في حساب أو حسابات القطاعات الأخرى كما أن عناصر الاستخدامات في حساب الإنتاج تظهر كموارد في حساب أو حسابات القطاعات الأخرى و يمكن تركيب حساب الإنتاج كما يلي:

حـ/ الإنتاج

استخدامات	موارد
تعويضات العاملين (أجورومهايا). فائض العمليات الجارية. إهلاك رأس المال الثابت. الضرائب غير المباشرة مطروحا منها الإعلانات.	الإنفاق الاستهلاكي الخاص. الإنفاق الاستهلاكي العام. الزيادة في المخزون. تكوين رأس المال الثابت الإجمالي. الصادرات من السلع و الخدمات مطروحا منها الواردات من السلع و الخدمات
الناتج القومي الإجمالي بسعر السوق	الإنفاق القومي الإجمالي بسعر السوق

و يمثل حساب التخصيص كل موارد و استخدامات الدخل في الدولة فيف جانب الموارد يظهر الربح من النشاط الإنتاجي و الدخل المتولد من الاستثمار و التحويلات الجارية من القطاعات الأخري بما فيها القطاعات في البلاد الأخري و يبين جانب الاستخدامات استخدام هذا المجموع في الإنفاق الجاري من مدفوعات و تحويلات جارية و استهلاك و ادخار و يمثل الادخار رصيد حساب التخصيص و هو عبارة عن ذلك الجزء من الأرباح التي لم يتقرر توزيعها و يمكن أن تأخذ عدة مسميات مثل الأرباح المحتجزة أو الاحتياطيات أو المدخرات و يظهر حساب التخصيص (الاستهلاك) كما يلي:

حـ/ التخصيص

استخدامات	موارد
الاستهلاك الخاص. الاستهلاك العام. المدخرات.	فائض العمليات الجارية. تعويضات العاملين (أجور و مهايا). الدخل المكتسب من العالم الخارجي. الضرائب غير المباشرة. ناقص الإعلانات. تحويلات جارية أخري من العالم الخارجي.
تخصيص الدخل القومي	الدخل القومي

و يشمل حساب رأس المال جميع عمليات التكوين الرأسمالي ففي جانب الموارد تظهر المدخرات و تحويلات رأس المال من العالم الخارجي و كذلك صافي الاقتراض من العالم الخارجي أما جانب الاستخدامات فإنه يتناول تكوين رأس المال الثابت الإجمالي و التحويلات الرأسمالية و الإقراض للعالم

الخارجي. و يهدف هذا الحساب إلي إظهار استثمارات القطاع (جانب الاستخدامات) و مصادر تمويلها (جانب الموارد) و يعتبر عنصري الادخار و إهلاك الأصول الثابتة عن مصادر التمويل الذاتي. كما يعبر صافي الاقتراض عن ما يقترضه القطاع من القطاعات الأخرى و العالم الخارجي بهدف التمويل الرأسمالي. كما يعبر عن زيادة صافي الالتزامات المالية علي صافي الأصول المالية بالقطاع. أما صافي الإقراض فيمثل ما يقرضه قطاع الأعمال للقطاعات الأخرى.

حـ/ رأس المال

استخدامات	موارد
الزيادة في المخزون. تكوين رأس المال الثابتالإجمالي. صافي المشتريات، أصول مادية و غير مادية منتجة محليا من العالم الخارجي. صافي الإقراض (رصيد).	الادخار (رصيد حـ/ التخصيص) إهلاك رأس المال الثابت. تحويلات رأسمالية من العالم الخارجي. صافي الاقتراض (رصيد).
الاستثمار الإجمالي	تمويل الاستثمار الإجمالي

و استكمالا لطريقة القيد المزدوج يتم تصوير حساب العمليات الخارجية ليصور علاقة قطاع الإنتاج بالقطاعات الأخرى المحلية و العالم الخارجي. كما يتم إقفال العمليات التي لم يتم إقفالها في الحسابات الثلاثة السابقة.

العمليات الخارجية

استخدامات	موارد
الصادرات من السلع و الخدمات. أجور العاملين من العالم الخارجي. الدخل المكتسب من العالم الخارجي. تحويلات جارية أخري من العالم الخارجي. تحويلات رأسمالية من العالم الخارجي. صافي اقتراض.	الواردات من السلع و الخدمات. أجور العاملين إلي العالم الخارجي. الدخل المكتسب للعالم الخارجي. تحويلات جارية أخري إلي العالم الخارجي. تحويلات رأسمالية إلي العالم الخارجي. صافي إقراض
متحصلات	مدفوعات

ومن ناحية أخري تقتضي بعض أنواع التحليل النظر إلي المتعاملين من حيث الطبيعة الاقتصادية للمتعامل نفسه و هذا يستلزم تبويب هؤلاء المتعاملين في قطاعات تنظيمية تبعا للوضع الاجتماعي أو الشكل القانوني و يطلق علي هذا التقسيم المنهاج التنظيمي هو الأكثر استخداما في الحسابات القومية و تبعا لهذا المنهاج يتم تقسيم الاقتصاد القويم إلي قطاعات رئيسية باعتبار أن الاقتصاد القومي مله وحدة محاسبية فرعية لها خصائص تميزها عن الأخرى و يمكن تقسيم مكونات و قطاعات الاقتصاد القومي إلي القطاعات التالية:

القطاع العائلي.

قطاع الأعمال.

قطاع الحكومة.

قطاع العالم الخارجي.

ويضم القطاع العائلي جميع من يتخذون قرارات تتعلق بالاستهلاك و ما يرتبط بالاستهلاك من قرارات أخرى مثل الادخار و من ناحية أخري فإن القطاع العائلي يتصف بقدرته النسبية في الحصول علي الدخل من مصادر مختلفة و يرجع ذلك إلي كونه يمتلك عناصر الإنتاج أو الموارد الاقتصادية فالعامل و صاحب الأرض و صاحب رأس المال و المنظم و هم جميعا يمثلون مجموعة أصحاب عناصر الإنتاج يحصلون علي دخولهم من جراء توظيف هذه الموارد في أعمال تدر عليهم دخولا و لولا هذه الدخول المولدة ما كان بالإمكان أن يقوم القطاع العائلي بالإنفاق علي الاستهلاك فالأخير لا يمكن أن يتم إلا إذا كان هناك دخل ييسر عملية الإنفاق علي السلع و الخدمات و يمكن هذا القطاع من الحصول علي احتياجاته و عليه فإن القطاع العائلي يضم مجموعة الأفراد الذين يعيشون في صورة عائلات تصدر عنهم قرارات تتعلق بالإنفاق علي السلع و الخدمات بما يمكنهم من استهلاك تلك السلع و الخدمات و يتميزون بأنهم يملكون عناصر الإنتاج و يوظفونها بما يعود عليهم من دخل نقدي يمكنهم من الحصول علي تلك السلع و الخدمات.

ولتركيب الحسابات الخاصة بالقطاع العائلي فإنه يتم تركيب حسابات ثلاث من التخصيص و رأس المال و المعاملات الخارجية و يمثل حساب التخصيص النشاط الاستهلاكي الذي يتضمن في جانب الموارد الأجور و

المرتبات و المعاشات و المكافآت و كذلك الأرباح التي يحصل عليها الأفراد من القطاعات الأخرى و كذلك الفوائد و الإيجارات سواء كانت فعلية أو ضمنية كما يتضمن كذلك التحويلات المحصلة من خارج القطاع و الإيرادات المحصلة من العالم الخارجي أما في جانب الاستخدامات فيظهر الإنفاق علي السلع و الخدمات الاستهلاكية من القطاعات الأخرى و الضرائب المباشرة و الضرائب غير المباشرة علي الاستهلاك و كذلك نصيب الأفراد في أقساط التأمينات الاجتماعية و أقساط التأمين علي الحياة و أي تحويلات مدفوعة للقطاعات الأخرى أو تحويلات مدفوعة للخارج.

ورصيد حساب التخصيص (الاستهلاك) في القطاع العائلي يمثل الفرق بين الموارد الجارية و الاستخدامات الجارية و يرحل إلي جانب الموارد من حساب رأس المال و يظهر هذا الحساب الأخير كيفية استثمار القطاع العائلي لأمواله سواء في المباني السكنية أو الأراضي أو في شكل ودائع استثمارية لدي البنوك و إقراض القطاعات الأخرى. كما يشمل ضرائب التركات و رسم الأيلولة حيث تعتبر من بنود الاستثمار لأنها تفرض علي انتقال رأس المال أي انتقال الثروة و ذلك بخلاف الضرائب المباشرة الأخرى التي تعتبر تصرفا في الدخل و انتقاله للقطاع الحكومي و يظهر في جانب الموارد من حساب رأس المال كيفية تمويل الاستثمارات سواء ذاتيا عن طريق الادخار داخل القطاع أو الاقتراض من الغير و يظهر حساب العمليات الخارجية علاقة القطاع العائلي بالقطاعات الأخرى و العالم الخارجي و تقفل فيه العمليات التي لم تقفل في احدي الحسابين السابقين.

أما قطاع الأعمال فيقوم بشراء أو باستئجار أو بتوظيف الموارد الاقتصادية و عناصر الإنتاج كما أنه يعمل كذلك علي التوليف بين تلمك العناصر حتي يمكن أن تحصل علي الناتج و بعد مرحلة الإنتاج يقوم قطاع الأعمال ببيع هذا الناتج إما إلي القطاع العائلي أو إلي قطاعات أخري تقوم بالاستهلاك و يسعي قطاع الأعمال لتحقيق الأرباح و تعتبر الأرباح التي يحققها ذلك القطاع المعيار الذي علي أساسه يتم تقييم نجاحه أو فشله و الأرباح هنا معيار ينطبق علي جميع منشآت الأعمال سواء كانت مملوكة ملكية خاصة أو كانت مملوكة ملكية عامة. و معني ذلك أنه لا يمكن القول بأن بقطاع الأعمال أهدافا أخرى غير تلك التي تتصل بالحصول علي أقصي قدر ممكن من الربح. و تأخذ حسابات قطاع الأعمال حساب الإنتاج و التخصيص و رأس المال و المعاملات الخارجية.

ويقدم القطاع الحكومي الخدمات العامة بدون مقابل أو بمقابل. و قد تقوم الحكومة بأنشطة اقتصادية و علي ذلك يمكن ترتيب الحسابات الخاصة بالقطاع الحكومي تبعا للزاوية التي ينظر بها إلي هاذ القطاع. فإذا اعتبرنا القطاع الحكومي منتجا، فهو يقوم باستخدام عوامل إنتاج لإنتاج الخدمات التي تقدم للأفراد بدون مقابل أو بمقابل رمزي و بذلك يتم ترتيب حساب الإنتاج بالقطاع الحكومي لإظهار تكلفة الإنتاج ثم يتم تصوير حساب التخصيص لإظهار كيفية تصرف القطاع الحكومي في الدخل من الموارد المختلفة للدولة و نتيجة لذلك ينتج ادخار القطاع الذي يوجه إلي الاستثمار حيث يتم تصوير حساب الاستثمار أو رأس المال و أخيرا يتم تصوير حساب موازنة لإتمام القيد المزدوج للبنود التي لم تقفل في أحد الحسابات الثلاثة السابقة.

ونتيجة لتعامل القطاعات الثلاث السابقة (القطاع العائلي – قطاع الأعمال – القطاع الحكومي) مع دول العالم الخارجي تنتج معاملات و صفقات لها آثارها الهامة علي الاقتصاد القومي و لتصوير العمليات المتبادلة بين تلك القطاعات و العالم الخارجي يتم تركيب حساب العالم الخارجي و يتم إثبات الصفقات المتبادلة لبيان أثر العلاقات الدولية علي الناتج و الدخل و الادخار و الاستثمار القومي غير أنه لا يتحتم تركيب حسابات خاصة بها لأنه قد سبق إظهارها في حسابات القطاع الذي يتعامل معه العالم الخارجي و لذلك يتم تجميع هذه العمليات و تسجيلها بصورة إجمالية في حساب العالم الخارجي.

الميزانية القومية:

الميزانية القومية تقدير لمواد و استخدامات النشاط الاقتصادي القومي عن فترة زمنية مستقبلة و تعتمد هذه الميزانية علي مجموعة الحسابات القومية التي تم إعدادها عن فترة ماضية و لإسقاطها علي المستقبل مع الأخذ تفي الحسبان الظروف و المؤثرات الاقتصادية التي كان لها تأثير خلال الفترة الماضية بالإضافة إلي الظروف الاقتصادية و المالية المنتظرة و التغيير الذي يمكن أن يؤثر علي أنماك الإنتاج و الاستهلاك و الاستثمار و المعونات الداخلية الاستهلاكية و الاستيرادية و التصديرية.

و يعتبر إعداد الميزانية القومية من أهم استخدامات الحسابات القومية و الخطوات الرئيسية لإعداد الميزانية القومية لسنة مقبلة هي:

إعداد صورة كاملة و دقيقة للحسابات القومية عن فترة ماضية و إجراء دراسات علي المنهج الذي تسلكه كل من إجماليات الرئيسية المستخرجة من حسابات الناتج و الدخل القومي و مدي تأثرها بغيرها من الإجماليات المترابطة و أثر المتغيرات الاقتصادية علي تلك الإجماليات.

دراسة البواعث و المؤثرات الاقتصادية التي سيطرت علي الوحدات الإنتاجية و الاستهلاكية و الاستثمارية في الماضي و كذلك النظر فيما إذا كانت تلك العوامل سوف تستمر مستقبلا و مدي اتجاه تغيرها.

استعراض ملامح الموقف الاقتصادي الذي ينتظر أن يسود خلال الفترة التالية مثل حجم الطاقة الإنتاجية و حجم الإنتاج المحلي و احتياجات الاستهلاك و إمكانيات التصدير و الاستيراد و حجم القوى العاملة.

الأهداف الاقتصادية للدولة و السياسة المرسومة لتحقيق هذه الأهداف و تقدير الاستهلاك العام بناء علي التقديرات الأولية التي تجرها الهيئات الحكومية.

تقدير الادخار الخاص أي مدخرات قطاع الأعمال و العائلي.
تقدير التكوين الراسمالى على اساس خطط الانفاق الراسمالى فى قطاعات الاقتصاد القومى.

و من أجل تعظيم المنفعة من عملية إعداد الميزانية القومية فإن عملية الإعداد لهذه الميزانية يجب أن تتم في ضوء الاعتبارات التالية:

١- تحسين الإطار الإحصائي:

تتأثر درجة وضوح الميزانية القومية بدرجة شمول و توافر البيانات الإحصائية عن مختلف القطاعات و الأنشطة الاقتصادية ذلك أن حجم و سعة الميزانية القومية يعتبر دالة في حجم المعلومات و البيانات و جودتها الأمر الذي يعني أن المفهوم النظري الذي يوضع للميزانية القومية يحتاج إلي محتوي فني أو عملي يتمثل في المادة الخام اللازمة لإنتاج هذا المنتج فإذا كانت تلم المادة الخام غير كافية أو معيبة فإن الأمر ينعكس بالضرورة علي جودة المخرجات ومدى شمولها.

٢- محاولة الأخذ بالأنظمة الموحدة:

من الاستخدامات الهامة للميزانية القومية استخدامها في عمل المقارنات الدولية و لكي تكون تلك المقارنات مثمرة و مفيدة لا بد من الأخذ بالأنظمة الموحدة التي تضعها هيئة الأمم المتحدة و المحافل الدولية و ذلك لضمان اتساق الوحدة الإحصائية و مبادئ التقييم و درجة التفضيل و اتساق التصنيف القطاعي و حتى يأتي تركيب الميزانية القومية ملائما لابد من أخذ العوامل التالية في الحسبان و هي:

الهيكل الاقتصادي للدولة و المرحلة التي يمر بها الاقتصاد القومي.

البيانات و المعلومات الإحصائية المتاحة.

الغرض أو الهدف من وضع الميزانية القومية.

٣- الموضوعية كمعيار للمقاييس:

يقصد بموضوعية القياس عدم التحيز في القياس أو إخضاعه لتقديرات شخصية بحتة و ما زالت هناك عناصر و بنود مختلفة غير قابلة للقياس مما يؤدي إلي استبعادها عند تصوير الميزانية القومية.

٤ـ معيار اقتصاديات المعلومات:

يقصد بمعيار اقتصاديات المعلومات عند إعداد الميزانية القومية أن المخطط يجب أن يعمل علي الموازنة بين قيمة المعلومات التي يرغب في عرضها في الميزانية و تكلفة جميع البيانات اللازمة إنتاج هذه المعلومات و يفيد هذا المعيار في تفسير اختفاء بعض المفردات أو البنود في الميزانية القومية.

٥ـ ضرورة إجراء الربط و التكامل بين الميزانية القومية و أدوات التخطيط

الاقتصادي في فترات مختلفة خلال تطورها التاريخي و لم تظهر كلها في وقت واحد و قد انفردت كل أداة منها بخدمة هدف معين أو وظيفة معينة و إزاء ذلك يجب العمل علي تحقيق نوع من الترابط بين تلك الأدوات و توفير البيانات اللازمة لمختلف الاستخدامات بشكل ملائم.

المبحث الثاني

الموازين الاقتصادية

يقوم نظام الموازين الاقتصادية علي عملية تجديد الإنتاج المجتمعي الموسع و هذا النظام يساعد علي دراسة النسب الاقتصادية و ما إذا كانت قد حددت بطريقة سليمة في الخطة القومية من عدمه ذلك أن التقدم الاقتصادي و الاجتماعي المستمر يتطلب شرطا ضروريا و هو إيجاد النسب السليمة بين مختلف فروع الاقتصاد القومي و بين فروع الإنتاج المادي و بين الإنتاج و الاستهلاك و بين الاستهلاك و الادخار للتراكم الرأسمالي و بين الإنتاج و الإنشاءات الضرورية لمؤسساته و بين الإنتاج و النقل و بين غير إنتاجية العمل المجتمعي و رصيد الأجور و المرتبات و المكافآت و كذلك التناسب بين مقدرة السكان الشرائية و عرض السوق من سلع الاستهلاك النهائي من الحاجات الأساسية للجماهير الواسعة و بين مصادر العمل المتاحة و حاجات التقدم الاقتصادي و الاجتماعي للكوادر المؤهلة خلال المرحلة التي يخطط لها و هناك نسب أخري لا تقل أهمية عن النسب السابق ذكرها و هي النسب يبن الفروع المرتبطة ببعضها اقتصاديا (بين الصناعة الاستخراجية و الصناعة التحويلية بين الإنتاج و مصادر الوقود و الطاقة) و النسب بين أنواع الإنتاج المرتبطة ببعضها فنيا (استخراج النفط و معالجته ، استخراج المعادن و معالجتها ، زراعة النباتات و تربية المواشي و غيرها من الحالات المماثلة الأخرى).

ويعتبر تحديد النسب الاقتصادية المهمة الفنية الرئيسية للمخطط و التقيد بهذه النسب لإيجاد التوازن الأمثل بين الغايات المخططة و بين مصادر ووسائل تحقيقها يعمل علي تأمين النمو المتناسب للإنتاج الاجتماعي و رفع كفاءته و عدالة توزيعه و وصولا إلي هذا الهدف يجري استخدام نظام الموازين باعتباره أحد الأدوات التخطيطية التي تساعد المخطط علي ذلك و عملية إعداد الموازين الاقتصادية بهذا المفهوم هي جزء لا يتجزأ من عملية التخطيط الشامل للتقدم الاقتصادي و الاجتماعي و الميزان كما هو واضح من معناه يوازن بين الموارد الفعلية أو التقديرية أو الاستخدامات الفعلية أو التقديرية فيساعد علي تحديد مستويات منسجمة من الإنتاج في مختلف الفروع و يساعد علي تحقيق توزيع أفضل لوسائل الإنتاج بين مختلف هذه الفروع و تأمين التوافق بين الإنتاج و

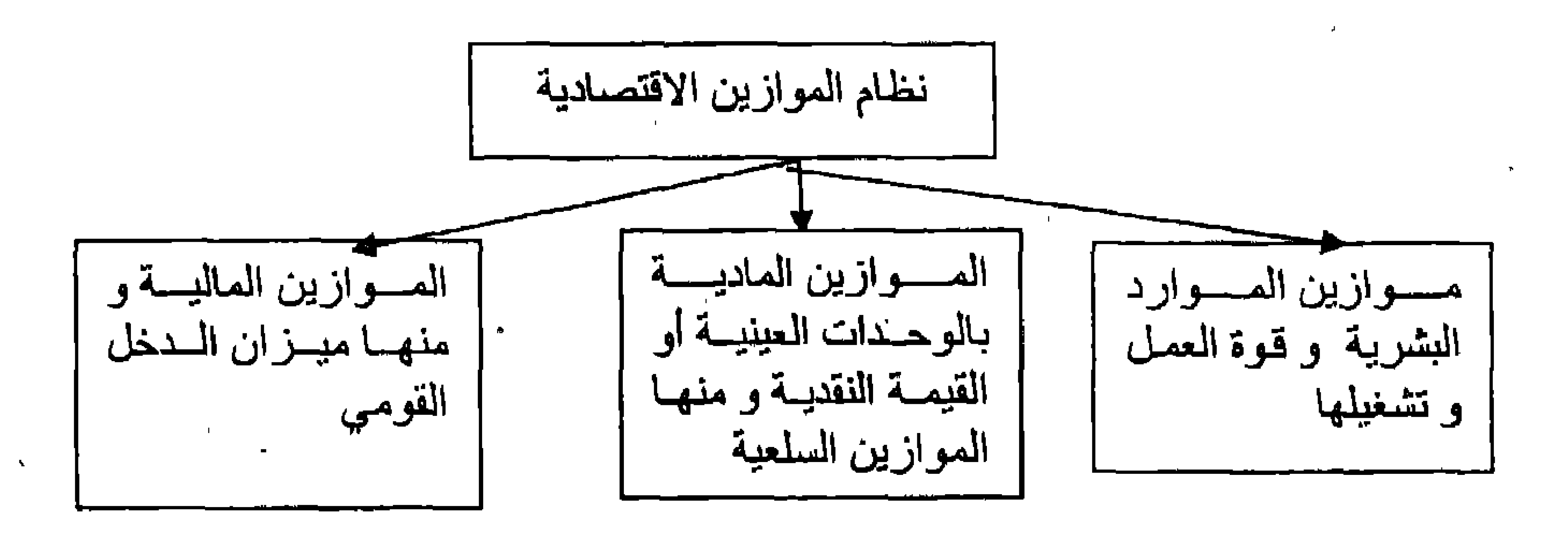
الاستهلاك لإشباع الحاجات الأساسية للأفراد و المجتمع و بصفة عامة يمكن القول بأن الموازين الاقتصادية تساعد في تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية:

(أ) اتسام الخطط الاقتصادية بالتماسك و لاتكامل على المستوى القومى .

(ب) تحقيق التوازن العام فى الاقتصاد القومى .

(جـ) استخدام الموارد النادرة افضل استخدام ممكن .

ويرتبط نظام الموازين الاقتصادية اشد الارتباط باساليب التخطيط الاخرى كالاسلوب الرياضى الذى يمدنا بخطة اقتصادية متوازية و اختيار افضل البدائل و يشمل نظام الموازين على جانب لقوة العمل البشرى و جانب مادى و جانب مالى . و لهذا يمكن اعداد الموازين لكل هذه الجوانب المتكاملة .



وقد تطورت فكرة الموازين الاقتصادية و تطبيقاتها فى البلدان ذات الاقتصاد المخطط .

ومازالت تتحسن هذه الاداه التخطيطية من خلال الممارسة و تقدم اجهزة الحسابات الاليه .و تتضمن هذه المنظومة مجموعة متنوعة من الموازين نحاول ان نشير الى اهمها .

ميزان الاقتصاد القومي :

يعتبر هذه الميزان اهم و اشمل من الحسابات القومية السابق الاشارة اليها . و هو يتمثل فى بيانات اقتصادية و علاقات تظهر السمات المميزة للعملية الكلية لاعادة الانتاج فى الاقتصاد القومى خلال فترة زمنية معينة . و يؤسس هذا الميزان على النظرية الماركسية لاعادة الانتاج . و هو يوضح التغييرات فى النسب الرئيسية للناتج الاجتماعى ، بين انتاج و سائل الانتاج و انتاج الاستهلاك .

بين الصناعة و الزراعة ، بين الانتاج المادى و القطاع غير المنتج ، و بين مختلف القطاعات الهامة فى الاقتصاد القومى . و هذا الميزان يحتوى على اربعة موازين رئيسية هى :

(أ) ميزان انتاج و استخدام الناتج الاجتماعى .

(ب) ميزان انتاج و توزيع و اعادة توزيع و استخدام الدخل القومى .

(جـ) ميزان راس المال الثابت .

(د) ميزان الموارد البشرية .

و يندرج تحت هذه الموازين الرئيسية عدة موازين فرعية اخرى .

ويؤدى ميزان الاقتصاد القومى دورا اساسيا فى عمليات التخطيط المتقدم الاقتصادى و لاجتماعى ، فهو يوضح بشكل اجمالي طريقة تجديد الانتاج الموسع ، و تحديد التوازن الاقتصادى و مراقبته ، و يستخدم هذا الميزان فى الاغراض التالية :

١- انشاء الخطط طويلة لاجل حيث يساعد هذا الميزان فى رسم صورة متوازنة لتنمية الاقتصاد القومي و تحديد معدل نمو الدخل القومي و النسب الرئيسية و العوامل التى تؤثر على نموالاقتصاد القومى .

٢- تحقيق التناسق الداخلى بين جميع عناصر و اجزاء الخطة القومية .

٣- اكتشاف القوانين الموضوعية التي تحكم النمو الاقتصادى بالدولة .

ومن اجل تناول هذا الميزان لابد من تحديد مراحل عملية تكرار الانتاج وجوانب عملية تكرار الانتاج و التفرقة بين القطاع المنتج و القطاع غير المنتج . و يقصد بتكرارا الانتاج النظر الى عملية الانتاج على اساس انها عملية مستمرة ، و تمر عملية تكرار الانتاج بالمراحل التالية .

- انتاج
- توزيع
- تداول
- استهلاك
- تراكم

وتعتبر المرحلة الاولى اهم المراحل اذ على اساسها تتحدد المراحل الاخرى . فالاستعلاك النهائى العام و الخاص يعتمد على حجم و هيكل الانتاج من سلع الاستهلاك . و كذلك فان التراكم سوف يتاثر بحجم و هيكل الانتاج من السلع الراسمالية . اما المرحلة الثانية فان الدخل القومى يوزع فى شكله النقدى على القطاعات الرئيسية فى شكل اجور و مرتبات و ارباح و فوائد و ضرائب و قروض و تحويلات اجتماعية ، و فى هذا المجال ينبغى التاكيد على اهمية التنسيق بين التدفقات النقدية من جهة و تدفقات السلع من جهة اخرى ، و المرحلة الثالثة و هى مرحلة تداول السلع من الانتاج و النقود من التوزيع . و فيها تتم عملية الشراء و البيع . ففى سوق الاستهلاك يتم انفاق الدخل بواسطة الافراد على سلع الاستهلاك و فى سوق سلع وسائل الانتاج يتم انفاق الدخل بواسطة الافراد على سلع لاستهلاك. و فى سوق سلع وسائل الانتاج يتم الانفاق من خلال دخل مشروعات الدولة .اما بالانسبة للاستهلاك و التراكم . فانهما يمثلان استخدام الدخل القومى . و على اساس نسبة التراكم الى الدخل القومى يتحدد معدل زيادة الدخل القومى و الناتج لاجتماعى . كذلك فان الاستهلاك يحدد مستوى المعيشة فى المجتمع .

وتتمثل جوانب عملية تكرار الانتاج فى ثلاثة جوانب ، الجانب المادى الذى ينطوى على انتاج السلع فى شكلها المادى و تدفقها فى الاقتصاد القومى ، و الجانب النقدى يعتمد بطبيعة الحال على الجانب المادى و هو يتضمن التدفق الدخلى فى الاقتصاد القومى . اما الجانب الثالث فهو يمثل قوة العمل و توزيعها على مختلف قطاعات الاقتصاد القومى .

وعن التفرقة بين القطاع المنتج و القطاع غير المنتج طبقا للنظرية الماركسية لتكرار الانتاج ، تتحدد الثروة المادية للمجتمع بالعمل ، فقيمة السلع تتحدد بمقدار العمل الاجتماعى الضرورى و العمل المنتج هو العمل فى القطاعات المادية و الخدمات المرتبطة بالانتاج ، اما العمل غير المنتج فهو العمل فى القطاعات غير الإنتاجية.. و عليه فان الانتاج يتولد فى القطاعات السلعية و الخدمات المنتجة ، و القطاعات السلعية هى الزراعة و الصناعة و التشييد . و لا تخلق الخدمات المنتجة انتاجا . و انما تضيف الى قيمة الانتاج و هى النقل و المواصلات التى تتصل بالسلع و التجارة. اما الخدمات غير المرتبطة بالانتاج فهى الاسكان و الصحة و الخدمات الاجتماعية و الامن و العدالة و التعليم و الخدمات الثقافية و الترويجية . و فى الصفحة التالية جدول مختصر لاهم مؤشرات ميزان الاقتصاد القومى .

وعن التفرقة بين القطاع المنتج و القطاع غير المنتج طبقا للنظرية الماركسية لتكرار الإنتاج تتحدد الثروة المادية للمجتمع بالعمل فقيمة السلع تتحدد بمقدار العمل الاجتماعي الضروري و العمل المنتج هو العمل في القطاعات المادية و الخدمات المرتبطة بالإنتاج أما العمل غير المنتج فهو العمل في القطاعات غير الإنتاجية و عليه فإن الإنتاج يتولد في القطاعات السلعية و الخدمات المنتجة و القطاعات السلعية هي الزراعة و الصناعة و التشييد و لا تخلق الخدمات المنتجة إنتاجا و إنما تضيف إلي قيمة الإنتاج و هي النقل و المواصلات التي تتصل بالسلع و التجارة أما الخدمات غير المرتبطة بالإنتاج فهي الإسكان و الصحة و الخدمات الاجتماعية و الأمن و العدالة و التعليم و الخدمات الثقافية و الترويحية و في الصفحة التالية جدل مختصر لأهم مؤشرات ميزان الاقتصاد القومي.

ميزان القوى العاملة:

تعتبر القوى العاملة العنصر الرئيسي لتحقيق التقدم الاقتصادي و هناك أمثلة كثيرة لدول تفتقر إلي الموارد الطبيعية و رغم ذلك وصلت إلي مستوي مرتفع من التقدمة بفضل ما يتميز به سكانها من صفات طبيعية أو مكتسبة و لعل اليابان و سويسرا و الدانمرك خير مثال علي ذلك و يعكس هذا الميزان جانب العمل في عملية تكرار الإنتاج و موارد العمل المتاحة و التوزيع العمري للسكان و توزيعه علي القطاعات الرئيسية في الاقتصاد القومي و يتحدد ميزان القوى العاملة علي مستوي الاقتصاد القومي علي أساس عدة موازين لأغراض التخطيط علي مستوي المشروع و المستويات القطاعية و الإقليمية و في هذا المجال يمكن التأكيد علي الموازين الإقليمية لأنه قد يحدث أن يكون ميزان القوي العاملة في حالة توازن علي مستوي الاقتصاد القومي و لكن مع وجود فائض في بعض المناطق و عجز في المناطق الأخرى و يهدف ميزان القوي العاملة إلي تحقيق الأهداف التالية:-

تحقيق التوازن العام بين عرض العمل و الطلب عليه أي بين الموارد المتاحة و الاستخدامات من العمل.

- ضمان تحقيق احتياجات فروع الاقتصاد القومي المختلفة من القوة العاملة علي اختلاف أنواعها.
- ضمان فرص التوظف لمن بلغوا سن العمل.

الربط بين تخطيط استخدام القوة العاملة و تخطيط زيادة إنتاجية العمل و الربط بين تطور الفن الإنتاجي المستخدم و تأثيره علي حجم القوة العاملة المطلوبة و إنتاجيتها و الربط بين سياسة الأجور و سياسة العمالة و الإنتاجية.
ولا يقتصر ميزان القوى العاملة علي ميزان واحد فقط بل ينقسم في العادة إلي عدة موازين و ذلك نظرا لتعدد البيانات المطلوبة و في هذا المجال يمكن أن نميز بينها بالمستويات التالية:

- الميزان الإجمالي لتخطيط قوة العمل و ذلك لتحديد قوة الموارد البشرية و استخداماتها علي مستوي الاقتصاد القومي.

- موازين القوى العاملة المكانية حسب الأقاليم و المحافظات.

- موازين القوى العاملة القطاعية.

- موازين حسب فرعي النشاط الأساسيين للإنتاج الاجتماعي الإجمالي و هما إنتاج وسائل الإنتاج و إنتاج مواد الاستهلاك النهائي.

- موازين القوي العاملة في المؤسسات و المشروعات.

و يمكن النظر إلي ميزان القوى العاملة علي أنه بيان ذو جانبين يظهر في أحد جانبيه عرض القوى العاملة (الاستخدامات) و يتم جمع المعلومات و البيانات الرقمية اللازمة إعداد هذا الميزان من إحصاء السكان و الموارد البشرية و الدراسات المكملة له و من البيانات الإحصائية الجارية في مختلف المستويات و من تحليل أرقام هذا الميزان يمكن أن نشخص مجموعة من المشاكل القائمة علي صعيد الموارد البشرية كما و نوعا ومجالات توظيفها و يمكن أن نحدد حجم البطالة العامة و البطالة الموسمية لا سيما في الريف بالإضافة إلي معرفة حجم قوة العمل و هيكلها يمكن استخلاص معلومات أخري هامة مثل إنتاجية العمل في القطاعات و الفروع المختلفة و هذا الميزان ينبغي أن تتوازن فيه مجموع موارد القوة العاملة مع مجموع استخداماتها و عند إعداد الميزان التخطيطي للقوة العاملة فالخطوة الأولي تبدأ بتقدير الاحتياجات (الطلب) من هذه القوة العاملة كما و نوعا الكفيلة بتحقيق الأهداف الإنتاجية كما جري تحديدها في سنوات الخطة و بمقابلتها بالموارد من هذه القوى العاملة (العرض) علي أساس تقديرات زيادة السكان و من هم في العمر الإنتاجي خلال فترة الخطة و يتم حساب الفنيين منهم استنادا علي المعلومات عن مخرجات أجهزة التعليم و التدريب المهني بالإضافة للموجود منهم الذي سيستمر في العمل خلال سنوات الخطة و إذا ظهر عجز كيفي في الأيدي العاملة الماهرة أو عجز إقليمي أو قطاعي أو علي الصعيد القومي فلكل حالة علاجها و قد يكون العلاج بإحلال وسائل الإنتاج المعوضة جزئيا عن العمل الحي أو باستخدام فنون إنتاجية متقدمة تزيد من إنتاجية العمل الحي أو بإعادة التوزيع للقوى العاملة فيما بين القطاعات أو فيما بين الجهات أو بتعديل الأهداف الإنتاجية أو باللجوء إلي باب الهجرة بالاتجاه الملائم و يحدث ذلك كله أو بعضه في إطار الاختيار الاجتماعي لتلك المرحلة و فيما يلي ميزان مختصر للقوى العاملة:

ميزان القوي العاملة

الموارد (العرض)	الاستخدامات (الطلب)
إجمالي عدد السكان.	عدد السكان العاملين في القطاع الإنتاجي.
عدد السكان تحت ١٥ سنة.	عدد السكان العملين في القطاع غير الإنتاجي.
عدد السكان في سن التقاعد.	السكان في سن العمل و لا يعملون.
عدد السكان في سن العمل (٤=١-٢-٣)	الطلبة فوق سن ١٥ سنة.
عدد السكان العاملين بعد سن التقاعد.	ربات البيوت.
الموارد من القوي العاملة (٦=٤+٥)	العجزة و ذوي العاهات.
	٤- الاستخدامات الكلية. (٤ = ١+٢+٣)

و هذا الميزان الإجمالي لموارد و استخدامات القوى العاملة من الأفضل أن يبين إلي جانب الأرقام المطلقة الوزن النسبي لهذه المجموعات السكانية في الريف و الحضر و الفئات العمرية و الجنس و الوزن النسبي لهذه الأخيرة إلي مجموع السكان كذلك يمكن أن يوضح ميزان القوى العاملة الوزن النسبي للعاملين في مجال المنتج المباشر و العاملين في المجال غير المنتج بالإضافة إلي الوزن النسبي في كل قطاع وف رع منسوبة إلي إجمالي مجموع العاملين و يلاحظ أن ميزان القوى العاملة ليس له الصفة الإلزامية التي للموازين المادية و المالية و إنما هو بيان بالموارد البشرية للدول لعرض فئات العمل المختلفة و توزيعها بين الصناعات المختلفة.

الموازين المادية:

تعد الموازين المادية أشهر أنواع الموازين و أقدمها في الاستعمال في الدول التي تأخذ بمبدأ التخطيط المركزي الشامل و تعمل الموازين المادية علي التوازن بين الطلب المتوقع و العرض المتوقع و قد استخدمت في التخطيط منذ أكثر من خمسين عاما و لا تزال أداة رئيسية من أدوات التخطيط و ينبني نظام الموازين المادية علي فكرة نظرية بسيطة و هي الموازنة بين الموارد و الاستخدامات فالموارد هي الإنتاج و الواردات و المخزون في أول المدة أما الاستخدامات فهي الاستهلاك الإنتاجي و النهائي و الاستثمارات و الاحتياطات و المخزون آخر المدة و هذا النظام ينطوي علي مجهود كبير من الناحية العملية

في إعداد المعلومات و البيانات اللازمة للمستوي المركزي لإعداد الموازين المادية المطلوبة.

و من الانتقادات الموجهة للموازين المادية هي أنها لا تغطي كل أوجه النشاط الاقتصادي كذلك فإنه لا يمكن حساب الآثار غير المباشرة للتغير في الإنتاج لمنتج معين أو مجموعة من المنتجات علي الاقتصاد القومي ككل و لو أن جداول المدخلات و المخرجات يمكن أن تغطي هذا النقص و مع ذلك فلا زالت الموازين المادية تمدنا بالعلاقات الأساسية في الاقتصاد القومي وما دامت الموازين المادية تغطي فقط الجانب الهام من المنتجات الزراعية و الصناعية فإن اختيار هذه السلع يعتمد علي معايير كثيرة تختلف باختلاف ظروف الدولة موضع الدراسة و بصفة عامة توجد ثلاثة معايير هي:

درجة التشابك الاقتصادي فالسلعة التي تعتبر مادة خام و تدخل في إنتاج عدد من الصناعات الهامة يقتضي الأمر عمل ميزان لها و ذلك لتجنب الاختناقات التي قد تحدث نتيجة عجز المعروض منها عن تغطية الطلب.

علاقة السلعة بالميزان التجاري سواء كانت السلعة تصدير أو استيراد مما يؤثر علي النقد الأجنبي المطلوب.

علاقة السلعة بالجوانب الاستهلاكية و التموينية.

وتقوم هذه الموازين المادية بدور كبير في التنسيق بين الكميات المتاحة للسلع الهامة و الكميات المطلوبة منها علي ضوء الأولويات المقررة في الخطة القومية و يتم هذا من خلال أسلوبين: إما زيادة المعروض من السلعة أو إنقاص المستخدم منها علي الاستخدامات المختلفة و يتم حساب الجانب المادي الذي تعكسه الموازين المادية النوعية بوحدات قياس عينية أو بوحدات قياس نقدية بالأسعار الجارية و بالأسعار الثابتة أو بأسعار الظل عند التخطيط للمستقبل و يمكن الإشارة إلي أهم هذه الموازين المادية:

- ميزان مصادر و استخدامات الأراضي(زراعية ، سكنية....)

- ميزان مصادر و استخدامات المياه (أنهار، آبار ، تحلية مياه البحر)

- ميزان مصادر و استخدامات الثروات الطبيعية (نفط ، غاز ، كبريت ، فوسفات ، حديد ، .... إلخ)

- ميزان مصادر و استخدامات الأصول الثابتة (مباني ، الماكينات، و الآلات، .... إلخ)

- ميزان مصادر و استخدامات طاقة الوقود (حسب أنواعها).

- ميزان المخزون الاحتياطي بما في ذلك المنتجات غير تامة الصنع في قطاعات الإنتاج المادي.

ومن أجل الإيضاح نعرض نموذجا مبسطا كمثال لميزان مادي يتعلق بالأصول الرأسمالية الثابتة إجمالي الدولة و هو حاصل تجميع موازين جزئية لهذه الأصول الرأسمالية الثابتة علي صعيد المؤسسات داخل هذه القطاعات و بعد ذلك نعرض نموذجا ماديا آخر لميزان الأراضي في البلاد بأسرها.

وتشكل الأصول الثابتة القسم الأكثر أهمية من الثروة القومية و يجري توصيف مخزون الموجودات الثابتة و تكوين رأس المال الثابت استنادا إلي هذا الميزان الذي يصنف بالتكاليف الأصلية (الدفترية) ناقصا الإهلاك و هذا الميزان للأصول الثابتة يبين لنا حجم و توزيع هذه الأصول حسب المجالات المنتجة و الغير منتجة في الأنشطة المختلفة و هو يكشف تدفق ألصول الثابتة خلال الفترة المشمولة بالميزان (و هي عادة سنة) و يظهر لنا صافي تكوين رأس المال الثابت و هو يتضمن الأصول الثابتة في بداية المدة زائدا إجمالي الأصول الثابتة خلال العام سواء الجديد من الماكينات و الآلات و المباني التي وضعت قيد الاستخدام أو الإصلاحات و التوسعات المنتهية و يطرح من هذه الأصول الثابتة إجمالي الإهلاك السنوي للأصول الثابتة مباشرة طبقا لمعدلات الإهلاك المعتمدة أو طبقا للمقارنة بين المؤسسات المماثلة و يحسب صافي تكوين رأس المال الثابت باعتباره الفرق بين حجم الأصول الثابتة في نهاية المدة و بين حجمها في بدايتها.

و يعتبر ميزان الأرض من الموازين المادية الهامة المستخدمة في تخطيط التنمية الزراعية و هو يبين المساحة المزروعة و يعطي صورة عامة لاستغلال جميع الأرض في البلد موضع الدراسة و يمكن علي أساس تحليل هذا الميزان التوصل إلي استنتاجات عن إمكانيات مزيد من التحسين في استغلال الأرض و عن وضع الأرض غير المستغلة أصلا أو تبعها ضمن دائرة الاستغلال الزراعي و هذه بعض مكرنات هذا الميزان:

ميزان الأرض

المساحة المتاحة	الاستخدامات
مساحة الوطن بالكامل نطرح منها: المساحات غير القابلة للاستغلال الاقتصادي: الجبال الجرداء. الأراضي الصحراوية. المناطق القابلة للاستصلاح. الباقي هو: المساحة المتاحة للاستغلال الاقتصادي.	مساحات الاستغلال الطبيعي: مثل الغابات و المراعي و الأنهار و البحيرات. المساحات المخصصة للسكن و المرافق الاجتماعية. المساحات المخصصة للاستهلاك الصناعي و التجاري. المساحات المخصصة للاستغلال الزراعي.
مجموع المصادر القابلة للاستغلال	مجموع استعمالات الأراضي

و يقدم المسح الطبوغرافي و الدراسات المكملة له المعطيات الضرورية عن المساحة الكلية ببوطن بأسره و كذلك البيانات عن البنود التفصيلية الواردة في جهة المصادر أو في جهة الاستخدامات و يبين السجل العقاري المساحات المستغلة للسكن و المرافق العامة و تظهر إحصاءات الأنشطة الاقتصادية المعلومات اللازمة عن المساحات المستغلة في النشاط الزراعي و النشاط الصناعي مع بيان تفاصيل البنود الواردة فيهما أو ما شابهها من بنود تفصيلية أخري و إذا كانت المساحة الكلية للوطن شبه ثابتة فإن الأراضي القابلة للاستصلاح من الممكن أن تتغير بإدخال جزء منها بعد استصلاحه ضمن الأراضي المستغلة فعلا و بالتالي لابد من تجديد المعلومات باستمرار عن إعادة صياغة ميزان الأرض علي الأقل مرة عند التحضير لكل خطة خمسية جديدة.

الموازين السلعية:

تعتبر الموازين السلعية حزءا من الموازين المادية و تهدف الموازين السلعية إلي تمكين المخطط من معرفة آثار الأهداف التي يضعها علي استخدام الموارد و إمكانية ذلك. و من ثم فهي آداة لتحقيق الملائمة بين أهداف الخطة و امكانيات الاقتصاد القومي المتاحة أما السلعة التي يعد الميزان بالنسبة لها فيجب أن تكون سلعة متجانسة حتي يمكن جمع وحداتها و مقارنتها. و من هنا يبرز السبب في ارتفاع عدد هذه الموازين و إذا كانت وحدات هذه السلعة غير متجانسة فلا مفر من إعداد الميزان في صورة قيمية و يلاحظ أن الموازين السلعية قد يتم إعدادها عن فترة ماضية أو فترة مقبلة و يشمل جانب الموارد من الميزان السلعي كلا من الإنتاج المحلي و الواردات و مخزون أول المدة أما جانب الاستخدامات فإنه يشمل الاستخدام الوسيط و الاستثمار و الاستهلاك الجماعي و الاستهلاك الفردي و التصدير و مخزون آخر المدة. و يضاف إلي ذلك المفقود الذي ينتج عن نقل السلعة من مواطن انتاجها إلي مواطن استهلاكها و عن تخزينها خلال المراحل المختلفة التي تمر بها منذ بدء انتاجها حتى وصولها إلي المستهلك النهائي و علي هذا الأساس يمكن تصوير الميزان السلعي بالمعادلة التالية:

الإنتاج المحلي + الواردات + مخزون أول المدة = الاستخدام الوسيط + الاستثمار + الاستهلاك الجماعي + الاستهلاك الفردي + الصادرات + مخزون آخر المدة + الفقد و الضياع.

و من الناحية العلمية الفنية لا يمكن إعداد الموازين السلعية لجميع السلع و إنما يجري اختيار مجموعة منها و تختلف هذه المجموعة المختارة من السلع من حيث الكم و الكيف من بلد إلي آخر.و من مرحلة معينة إلي مرحلة أخرى و السلع المختارة إعداد الموازين لها تسمي أحيانا بالسلع الأساسية أو الرئيسية أو الإستراتيجية وفقا لمعايير من بينها ما يلي:

درجة أهميتها في تشكيلة الإنتاج مثل الطاقة و المعادن الرئيسية و مواد البناء الأساسية و الخامات الزراعية المهمة و كل سلعة تمكن المجتمع من المحافظة علي تقدمه و زيادة كفاءة الإنتاج و كفاءة تجارته الخارجية و تؤمن النسب المخططة للتقدم الاقتصادي و الاجتماعي و لصيانة استقلال البلاد السياسي و استكماله بالاستقلال الاقتصادي.

درجة شيوع و استهلاك السلعة مثل بعض السلع الاستهلاكية الضرورية للاستهلاك الجماهيري الواسع من الحاجات الأساسية بما فيها سلع الاستعمال المنزلي.

السلع التي تعكس أكثر من غيرها العلاقات التشابكية الهامة من الأنشطة المتعددة مثل الوقود و معدن الحديد و السلع المشابهة

و هناك عوامل أخري تبرز أهمية السلع المختارة حسب ظروف البلد موضع الدراسة خلال المرحلة التي يجتازها من تطوره و من الممكن تجميعه بعض السلع المتجانسة ضمن مجموعة أكبر و ذلك لتقليص عدد الموازين و تخفيف الأعباء الفنية التي ترافق إعدادها و في الصفحة التالية نموذج مبسط لغرض الإيضاح للميزان السلعي:

الموارد (+)	الاستخدامات (ـ)
المخزون أول المدة	١- مستلزمات الإنتاج الجارية من
لدي المنتجين	الاستهلاك الوسيط:
لدي أجهزة التسويق	أ- احتياجات المنتجات التامة.
الإنتاج	ب- احتياجات المنتجات غير التامة.
الواردات:	ج- احتياجات الصيانة.
بالمقايضة	د- احتياجات الأبحاث و التجارب
باتفاقيات دفع معينة	العلمية.
بالعملات القابلة للتحويل	٢- مخصص الاستثمارات لتوسيع

من الاحتياطي: السحب من احتياطي الدولة. السحب من الاحتياطي المخطط للموازنة. موارد أخري: إعانات. هبات و ما شابهها	الصول الثابتة: أ- التشييد و المباني. ب- المعدات و الآلات و الأجهزة. ج- وسائل النقل و المواصلات في الإنتاج. د- الحيوانات كالأبقار الحلوبة في المزارع. ٣- مخصص الاستهلاك النهائي الجماعي: (للصحة و التعليم ...... إلخ) ٤- مخصص الاستهلاك النهائي العائلي المحدد للبيع في السوق: ٥- الصادرات: ٦- الاحتياطي: أ- احتياطي الدولة للسلع الإستراتيجية. ب- الاحتياطي المخطط للموازنة و غيره. ٧- مخزون آخر المدة: ٨- الفاقد (عادم في الإنتاج – تالف في التخزين – هالك بالحريق أو ما شابه ذلك)
إجمالي الموارد	إجمالي الاستخدامات

وهذا الميزان مع ما نورده من ملاحظات مبسطة عن البنود المثبتة فيه ليس بالضرورة ملازما بكل تفاصيله لكل سلعة يوضح لها مثل هذا الميزان السلعي فقد يكتفي ببعض البنود في الموارد و كذلك ببعض البنود في خانة الاستخدامات كما يمكن أن تظهر بنود أخري غير ما ورد ذكره في هذا النموذج الأساسي و ذلك حسب الحاجة عند الممارسة و هذا شرح موجز للبنود التي تم ذكرها في هذا الميزان السلعي:

<u>المخزون في أول المدة و آخرها:</u>

مخزون أول المدة هو في الواقع مخزون آخر المدة المرحل من الميزان السلعي لنفس السلعة الذي سبقه و مخزون آخر المدة في هذا الميزان سيكون

مخزون أول المدة في الميزان الذي سيليه لنفس السلعة ما دام العمل التخطيط متواصلا دون انقطاع و يتم تقدير مخزون آخر المدة لدي المنتجين و لدي أجهزة التسويق علي أساس تأمين حد معين من المعروض السلعي و مع تقدير حد أدني للانحراف في الموارد السلعية و يجب أن نأخذ في الحسبان الزمن اللازم لخروج المنتجات التامة و عرضها و شحنها و تأمين وصولها لمستخدميها حتى لا تنقطع عنهم و ينبغي مراعاة فكرة المفهوم الزمني للمخزون و طبيعة المخزون وفقا لمكوناته و دوافع تخزينه و فيما يتعلق بتسوية المخزون يجب الأخذ في الاعتبار عما إذا كانت هذه التسوية ستتم بطريقة الوارد أخيرا يصرف أولا أو باتباع طريقة الوارد أولا يصرف أولا اما عند معالجة حجم المخزون ينبغي ان يحسب حساب تكاليف الاحتفاظ به و مراعاة عوامل مثل مخاطر التلف و الضياع و فائدة رأس المال المستثمر في المخزون و كذلك عامل تكاليف الشحن و التفريغ و التحميل و المساحة المشغولة بالمخزون و تكاليف التأمين علي المخزون ثم التكاليف الإدارية و غيرها من الرسوم المترتبة علي المخزون.

الإنتاج:

يجري التعرف عليه من البرامج و الخطط الإنتاجية المقترحة من قبل الوحدة أو الوحدات الإقتصادية الإنتاجية المتعلقة بالسلعة المعينة بهذا الميزان السلعي ٣و للفترة المحددة له و هنا ينبغي الاستفادة من تحليل ميزان الطاقة الإنتاجية لهذه السلعة و تقدير الطاقة الإنتاجية المستحدثة و تقدير المنتج منها خلال فترة تشغيلها ضمن الإطار الزمني للميزان و كذلك يجري تقدير الطاقة الإنتاجية التي تستبعد و تقدير ما يقابلها من نقصان متوقع في إنتاج هذه السلعة.

الواردات و الصادرات:

يجري التعرف عليها من برامج الاستيراد و التصدير من الجهات المسئولة عن التجارة الخارجية و يدخل استيراد أو تصدير هذه السلعة ضمن اختصاصاتها.

الاحتياطي:

تحدده السلطات المسئولة بالنسبة للسلع الإستراتيجية و من برامج الوحدة الإنتاجية ذاتها فيما يخص الاحتياطي الموجود لديها لغرض الموازنة أو الذي

يفترض وجوده للمدة اللاحقة و قد يكون هناك احتياطي آخر علي مستوي الاتحاد النوعي أو التنظيم الإداري (المحافظة مثلا) و المعروف أن احتياطيات الدولة و المؤسسات من الموارد المادية و النقدية تتمتع بأهمية متزايدة في تحسين تخطيط الاقتصاد القومي.

الاستثمارات:

يجري تقدير مخصص الاستثمارات علي أساس حجم الاستثمارات في الخطة موزعا علي مختلف أنشطة الاقتصاد القومي استنادا إلي المعدلات الإجمالية للاستخدام السلعي لكل تكوين للأصول الثابتة و الجزء المخصص لبناء الطاقة الآلية هو المعول عليه في زيادة الإنتاج السلعي أكثر من الجزء المخصص للتشييد و هذا يجب الانتباه إليه عند توزيع المخصص للاستثمارات.

الاستهلاك النهائي الخاص و العام:

يتم تقديره استناد للدراسات الخاصة بالسكان و معدل زيادتهم و تركيبهم العمري و توزيعهم في الريف و المدن و هناك عوامل أخرى مؤثرة في هذا المجال مثل دراسة أوجه الإنفاق التي تظهرها ميزانية الأسرة و كذلك درجة مرونة الطلب علي السلعة ارتباطا مع التطور الجاري في دخول الأفراد.

مستلزمات الإنتاج:

يستعان هنا بالمعاملات (بضم الميم الأولي و كسر الميم الثانية) الفنية و هي أداة هامة تستخدم في تركيب الموازين السلعية و هذه المعاملات الفنية تصف كمية المستلزمات الإنتاجية (الاستهلاك الوسيط) اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من المنتج فمعرفة كمية المستخدم من مادة معينة في صناعة معينة تمكن من تقدير المعامل الفني لاستخدام هذه المادة في تلك الصناعة أي معرفة احتياجات الوحدة الواحدة من الناتج النهائي من هذه المادة و هذه المعاملات الفنية تعتبر قاعدة أساسية للتخطيط و المتابعة و الرقابة و تقييم الأداء و للإدارة الناجحة و يجري التمييز بين نوعين من هذه المعاملات:

المعاملات الفنية الإحصائية:

و تستمد من الواقع الفعلي الذي كان في الماضي أو القائم في الوقت الراهن عند حساب هذه المعاملات الفنية الإحصائية غير أن هذه المعالات الإخبارية توجد بعض الأسباب التي تحد من استعمالها عند التخطيط للمستقبل مثل التغيير في الهيكل الاقتصادي و التغيير في الأسعار و ما يقدمه التطور التقني وليد الثورة العلمية التكنولوجية المستمرة و لهذا تكمل هذه المعاملات الفنية الإحصائية بتصحيحها بشكل يعبر عن التعديلات التي يراد إدخالها في الفترة التي ستحظي بالتخطيط و بالتالي نحصل علي نوع جديد من المعاملات الفنية هي:

المعاملات الفنية التخطيطية:

و هذه يمكن الوصل إليها من تجميع المعلومات حول حجم الإنتاج المستهدف للفترة المشمولة بالتخطيط و حول حجم الإنتاج الفعلي في سنة الأساس و عن مستلزمات الإنتاج الفعلية التي كانت في سنة الأساس و أخيرا حول معامل التصحيح الذي يعكس أثر التغيير بالزيادة أو النقص المتوقع في مستلزمات الإنتاج خلال الفترة المشمولة بالتخطيط التي يجري من أجلها إعداد الميزان السلعي.

و هكذا يتضح لنا أن المعاملات الفنية الإحصائية منها و التخطيطية لها دور هام في بناء هذه الموازين و كما سبق فإن مفهوم المعامل الفني لعنصر معين هو المقدار الذي يستخدم في إنتاج سلعة معينة و عليه فهو تعبير عن العلاقة بين القدر اللازم من ذلك العنصر و بين ما يلزم لإنتاج وحدة واحدة من الناتج وفقا لفن إنتاجي معين فإذا نظرنا إلي هذه العلاقة من ناحية ما تستهلكه وحدة واحدة من السلعة المنتجة من كمية المستخدم فإننا نكون أمام مقياس الاستهلاك أما إذا نظرنا إليها من ناحية كمية الإنتاج التي تنتجها وحدة واحدة من مستخدم ما فإننا نكون أمام مقياس الاستغلال و يستخدم معيار المعامل الفني في التخطيط إذا كان متعلقا بمستوي الوحدة الإنتاجية أما إذا تعلق العمل التخطيطي بمستوي من مستويات التصوير الجمعي فإن أساس الحساب يكون هو المتوسطات التخطيطية للمعاملات الفنية و هي متوسطات لكل فرع إنتاجي محسوبة علي أساس المعاملات الفنية للوحدات التي تتمتع حاليا بإنتاجية أعلي من المتوسط الحالي إنتاجية الوحدات الإنتاجية و يوجه إلي الموازين السلعية بعض الانتقادات نجمل أهمها فيما يلي:

إن استخدام متوسطات المعاملات الفنية يؤدي فقط إلي معرفة الكميات من مختلف الأنواع للمنتجات اللازمة مباشرة لإنتاج مقدار معين من سلعة معينة أما المستخدمات اللازمة بصفة غير مباشرة لإنتاج هذه المستخدمات المباشرة فلا توضع كثيرا في الاعتبار رغم أهميتها و يرجع السبب في ذلك إلي أنه عند تغيير إنتاج أية سلعة فإن ذلك سوف يؤثر بالتالي علي الإمكانيات الإنتاجية للسلع الأخرى و من الصعوبة بمكان متابعة آثار هذا التغيير في نظام الموازين بأكمله بما يتضمن ذلك من وجوب إعادة تركيبها و تعديلها علي ضوء التغيير المبدئي الذي وقع لذلك فإنه يكتفي عادة بحساب الآثار المباشرة للإنتاج حسابا دقيقا مع عمل تقدير تقريبي فقط للآثار غير المباشرة المترتبة علي إنتاج بعض السلع الاقتصادية فقط دون غيرها.

عدم التمكن من نقل المعلومات اللازمة و الصحيحة عن متطلبات الإنتاج من المشروعات إلي جهاز التخطيط فالمعاملات الفنية قد لا تتسم في كثير من الأحيان بالواقعية نتيجة تعذر إظهار ظروف إصلاح الآلات و المعدات و صيانتها بشكل دقيق كما أن تغيير الفنون الإنتاجية أو تغيير مواصفات السلع المنتجة أو وقع أحداث غير متوقعة أثناء تنفيذ الخطط الاقتصادية أو تجاوز بعض المشروعات لأهدافها يؤدي إلي إصابة الموازين السلعية بحالة عدم الاستقرار.

يقتصر استخدام الموازين السلعية علي التعرف علي شروط التناسب بتوازنات جزئية في الاقتصاد القومي و هذا يعني توازن فروع النشاط الاقتصادي كلا علي حدة فهي لا تبين شروط التوازن العام بين الإنتاج الكلي و الاستخدامات المختلفة له و هي الشروط التي تضمن تناسق الخطة في مجموعها.

و مع ذلك فإن الموازين السلعية جزء من نظام الموازين و بوحدتها مع غيرها و بتحسينها المستمر يمكن أن نحصل علي أداء أفضل باستخدامها في التخطيط الشامل لكل طور من أطوار التقدم الاقتصادي و الاجتماعي.

<u>الموازين المالية:</u>

هي جزء من نظام الموازين تعكس العلاقات الاقتصادية معبرا عنها بالنقود في المجالات التي توضع لها و أهمها ميزان الدخل القومي و هي

الجانب المقابل للجانب المادي العيني الذي تغطيه بعض الموازين المادية التي تحدثنا عنها فيما سبق و هذه الموازين المالية تقوم إلي جانب ربط التدفقات المالية بالتدفقات العينية في الاقتصاد القومي بدور الأداة التخطيطية للمقادير المالية كالائتمان و الضرائب و الأرباح و الأجور و الحوافز.

و الدخل القومي هو القيمة الجديدة التي يخلقها العمل المنتج لسكان بلد معين خلال فترة معينة و تمثل الفرق بين قيمة الإنتاج الاجتماعي في هذه الفترة معبرا عنها بالنقود و قيمة مستلزمات الإنتاج من مواد و وقود و مواد مساعدة و ما إلي ذلك و يمثل الدخل القومي من حيث شكله الطبيعي المادي كل المواد المنتجة للاستهلاك و ذلك الجزء من وسائل الإنتاج المخصصة للتوسع اللاحق و ميزان الدخل القويم يعرفنا مستوي هذا الدخل و مكوناته و معدلات نموه تبين للممول خصائص عملية تجديد الإنتاج الموسع و المستوي المعيشي للسكان من المعدل الحسابي العام لمتوسط حصة الفرد من هذا الدخل كما نتعرف منه علي طاقة البلاد و تركيب الاقتصاد القومي بفروعه المختلفة و يمكن النظر إلي ميزان الدخل القومي من ثلاث جوانب هي:

إنتاج الدخل القومي.

التوزيع الأولي و إعادة التوزيع.

الاستخدام النهائي.

و هكذا يأخذ ميزان الدخل القويم صورا متعددة ابتداء من توليده و مرورا بتوزيعه الأولي و توزيعه الثانوي و توزيعه النهائي وصولا إلي استخدامه النهائي و يمكن النظر إلي ميزان الدخل القومي علي أنه ميزان الإنتاج و الإنفاق و هو عبارة عن بيان ذي جانبين يوضع في أحد جانبيه (الموارد) الدخل المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج و صافي عوائد الدخل مع العالم الخارجي و الضرائب غير المباشرة ناقصا إعانات الإنتاج و يوضع في الجانب الآخر (الاستخدامات) استهلاك الأفراد، الاستهلاك الجماعي، الاستثمار الثابت المحلي الإجمالي، التغير في المخزون، الصادرات من السلع و الخدمات، صافي عوائد الدخل مع العالم الخارجي، ناقصا الواردات من السلع و الخدمات و يمكن تصوير هذا الميزان بالشكل التالي:

الموارد	الاستخدامات
الدخل المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج صافي عوائد الدخل مع العالم الخارجي الضرائب غير المباشرة ناقصا: إعانات الإنتاج	استهلاك الأفراد الاستهلاك الجماعي الاستثمار الثابت المحلي الإجمالي التغير في المخزون الصادرات من السلع و الخدمات صافي عوائد الدخل مع العالم الخارجي ناقصا: الواردات من السلع و الخدمات
الناتج القومي الإجمالي	الإنفاق علي الناتج القومي الإجمالي

ومن ناحية أخري يمكن النظر إلي ميزان الدخل القومي علي أنه ميزان الإيرادات و الإنفاق النقدي و هو بيان ذو جانبين أحدهما للإيرادات و الآخر للإنفاق علي المستوي القومي و يساعد هذا الميزان في دراسة احتمالات القوي التضخمية أو الانكماشية في الاقتصاد القومي و ذلك في حالة اختلال التوازن بين القوة الشرائية المتاحة للسكان و بين قيمة السلع و الخدمات المعروضة ففي جانب الإيرادات تظهر الأجور و الفوائد و الريع و الأرباح و في جانب الاستخدامات يظهر استهلاك الأفراد و الاستهلاك الجماعي و الاستثمار فإذا زاد جانب الإيرادات عن جانب النفقات تكون هناك فجوة انكماشية أما إذا زاد جانب النفقات عن الإيرادات فتكون هناك فجوة تضخمية و يلاحظ أن ميزان الإيرادات و الإنفاق النقدي ما هو إلا نقطة التوازن بين إنتاج الدخل القومي و الإنفاق علي الاستهلاك و الاستثمار هذا بالإضافة إلي أن ميزان الإيرادات و الإنفاق النقدي يجب إعداده عن فترة مستقبلية حتي يمكن تحديد الفجوة التضخمية أو الانكماشية و اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتجنبها أو علي الأقل التخفيف من حدتها أما إعداد هذا الميزان عن فترة ماضية فيكون غير ذي موضوع و يمكن تصوير هذا الميزان بالشكل التالي:

الإيرادات	الإنفاق
أجور فوائد ريع أرباح	استهلاك الأفراد استهلاك جماعي استثمار رصيد (–) فجوة تضخمية (+) فجوة إنكماشية

وأخيرا فإن ميزان الدخل القومي يمكن النظر إليه من خلال ميزان النشاط الاقتصادي و هو عبارة بيان ذي جانبين يوضح أحدهما العرض الكلي و يوضح الآخر الطلب الكلي و يتكون العرض الكلي من القيمة المضافة في القطاعات التي يتكون منها الاقتصاد القومي بالإضافة إلي قيمة الواردات أما الطلب الكلي فيتكون من الاستهلاك الكلي و الاستثمار الكلي بالإضافة إلي قيمة الصادرات و يمكن تصوير هذا الميزان بالشكل التالي:

العرض الكلي	الطلب الكلي
القيمة المضافة في قطاع الزراعة	الاستهلاك الخاص
القيمة المضافة في قطاع الصناعة	الاستهلاك العام
القيمة المضافة في قطاع الخدمات	الاستثمار الخاص
الواردات	الاستثمار العام
	الصادرات

وتجدر الإشارة إلي أن ميزان الدخل القومي يتم إعداده في فترة مقبلة ففي حالة اختلاف التوازن بين العرض الكلي و الطلب الكلي يتم اتخاذ الإجراءات و اتباع السياسات الكفيلة بتجنب هذا الاختلاف و من ثم تحقيق التوازن.

وإضافة إلي ميزان الدخل القومي توجد موازين مالية مكملة نذكر منها ميزان خزينة الدولة و ميزان الجهاز المصرفي و ميزان النقد الأجنبي و يمثل ميزان خزينة الدولة خطة القطاع العام حيث أنه يتضمن الموارد المالية للقطاع العام و استخدامات هذه الموارد و يعتبر ميزان خزينة الدولة أداة من أدوات التخطيط و ليست مجرد أداة للرقابة علي التصرفات المالية للحكومة و يمكن تصوير هذا الميزان بالشكل التالي:

ميزان خزينة الدولة

الموارد (+)	النفقات (ـ)
من حقول الإنتاج (أرباح و ضرائب علي رقم الأعمال)	نفقات استثمارية في حقول الإنتاج
من حقول الخدمات (ارباح و ضرائب)	نفقات استثمارية في حقول الخدمات
موارد أخرى	مرتبات و معاشات
	إعانات
	نفقات أخري

و يشمل ميزان الجهاز المصرفي جانبي الموارد و الاستخدامات و لابد من توافر شرط التوازن لفترة طويلة و يتخذ هذا الميزان الشكل التالي:

ميزان الجهاز المصرفي

الموارد (+)	النفقات (–)
رؤوس أموال المصاريف أصول المؤسسات في حساباتها لدي المصارف تسديد أقساط قروض للمصارف فوائد و رسوم معاملات مصرفية موارد أخري	قروض قصيرة الأجل قروض متوسطة الأجل قروض طويلة الأجل . تسديد فوائد علي الأصول الخاصة تسديدات و مصاريف أخري

و يمثل ميزان النقد الأجنبي خطة التجارة الخارجية خلال فترة زمنية معينة و في جانب الموارد نجد إيرادات النقد الأجنبي من الصادرات السلعية و الخدمات و القروض التي تحصل عليها الدولة من الخارج و التحويلات من الخارج و في جانب الاستخدامات نجد الواردات السلعية و الخدمات و أقساط القروض الأجنبية و التحويلات إلي الخارج و المفروض في ميزان النقد الأجنبي أنه يندمج مع الخطة السلعية أي الخطة الإنتاجية و الاستثمارية حيث أن تنفيذ البرنامج الاستثماري الذي تتضمنه الخطة يتطلب معدات رأسمالية مستوردة من الخارج و ينبغي علي المخطط أن يحدد بدقة قيمة الواردات من هذه المعدات حتى يخصص لها النقد الأجنبي اللازم و إذا انحرف تقدير النقد الأجنبي المخصص لاستيراد المعدات الرأسمالية عن تقدير البرنامج الاستثماري فإن الفجوة بين التقديرين تؤدي إلي اختلال تنفيذ الخطة حيث تصبح الموارد المتاحة من السلع الرأسمالية أقل من الموارد المطلوبة لتنفيذ البرنامج الاستثماري و بذلك يتعطل تنفيذ جزء من هذا البرنامج و تفاديا لذلك يجب الحرص علي توفير شرط التطابق بين تقدير النقد الأجنبي المخصص لاستيراد السلع الرأسمالية و تقدير احتياجات الخطة الاستثمارية للنقد الأجنبي.

و من ناحية أخري يتوقف تشغيل الوحدات الإنتاجية علي تفور خامات و سلع نصف مصنوعة من الخارج تستورد و ما دام تنفيذ الخطة الإنتاجية يتوقف علي توفير مستلزمات الإنتاج حتي لا تتعطل الخطة الإنتاجية و يلاحظ أن الواردات تتضمن كذلك سلعا استهلاكية في الحدود التي لا تتعارض مع الأهداف الإنتاجية للخطة.

و في الدول النامية بصفة عامة يجب علي سلطات التخطيط أن تقوم بإعداد ميزان النقد الأجنبي العمل علي زيادة الإيرادات الناتجة عن الصادرات غير المنظورة إلي أدني حد ممكن و يستخدم ذلك الإجراء من أجل تحقيق فائض في ميزان الخدمات لتغطية ما قد ينشأ من عجز في الميزان التجاري نتيجة استيراد كميات كبيرة من السلع الإنتاجية و الوسيطة اللازمة لتنفيذ الخطة الاقتصادية و لا سيما إذا ما كانت هذه الخطة تهدف إلي تحقيق معدلات سريعة نحو التصنيع و يمكن تصوير ميزان النقد الأجنبي بالشكل التالي:

ميزان النقد الأجنبي

الموارد	الاستخدامات
حصيلة الصادرات	الواردات
التجارة العابرة	التجارة العابرة
التأمين	التأمين
الملاحة	الملاحة
رسوم المرور في الممرات المائية	رسوم المرور في الممرات المائية
فوائد و أرباح	فوائد و أرباح
إيرادات السياحة	مدفوعات السياحة
إيرادات أخري	مدفوعات أخري

المبحث الثالث

النماذج الاقتصادية

تهتم النماذج الاقتصادية بقياس العلاقات الاقتصادية بعد تحويلها إلي صيغ رياضية و ذلك من خلال بيانات واقعية بغرض اختبار مدى صحة هذه العلاقات كما تعرضها النظرية أو تفسير بعض الظواهر أو وضع بعض السياسات أو التنبؤ بسلوك بعض المتغيرات الاقتصادية و يقصد بتعيين النموذج صياغة العلاقات الاقتصادية محل البحث في صورة رياضية حتي يمكن قياس معاملاتها باستخدام ما يسمي بالطرق القياسية و ينطوي تعيين النموذج علي عدد من الخطوات أهمها:

تحديد متغيرات النموذج.

تحديد الشكل الرياضي للنموذج.

تحديد التوقعات القبلية.

ويوجد هناك نماذج عديدة للعلاقات الاقتصادية التي يمكن قياسها مثال ذلك العلاقة بين الإنفاق الاستهلاكي كمتغير تابع و الدخل المتاح كمتغير مستقل و هو ما يعرف بدالة الاستهلاك و العلاقة بين الادخار كمتغير تابع و الدخل المتاح كمتغير مستقل و هو ما يعرف بدالة الادخار و العلاقة بين مستوي البطالة كمتغير مستقل و مستوي التضخم كمتغير تابع و هو ما يعرف بعلاقة فيليبس و العلاقة بين حجم الاستثمار كمتغير تابع و سعر الفائدة كمتغير مستقل و هو ما يعرف بدالة الاستثمار و غيرها من العلاقات الأخرى و هنا سوف نتناول شرح كل خطوة من خطوات تعيين النموذج Specification of the model بالتطبيق علي نموذج الاستهلاك.

تفترض النظرية التي وضعها J. M. Keynes وجود علاقة طردية بين مستوي الاستهلاك و حجم الدخل حيث توضح هذه النظرية أنه كلما زاد الدخل كلما زاد الاستهلاك و العكس صحيح و هذا يعني أن هذه النظرية تعتبر الدخل أحد المحددات الأساسية للاستهلاك و من ناحية أخري تشير النظرية الكلاسيكية إلي أن سعر الفائدة هو عائد الادخار و بالتالي يستنبط من ذلك أن سعر الفائدة

يؤثر تأثيرا سلبيا علي الاستهلاك حيث كلما ارتفع سعر الفائدة كلما زاد الادخار و انخفض حجم الاستهلاك مع ثبات الدخل كما تشير المشاهدات الواقعية إلي وجود علاقة طردية بين توقعات الأسعار و مستوي الاستهلاك فإذا توقع الأفراد ارتفاع الأسعار في المستقبل بدرجة كبيرة فإنهم يزيدون الطلب علي السلع الاستهلاكية في الوقت الحاضر خاصة القابلة للتخزين منها و تشير بعض الدراسات السابقة إلي وجود علاقة بين توزيع الدخل و مستوي الاستهلاك ذلك أن إعادة توزيع الدخل في صالح الطبقة الفقيرة و في غير صالح الطبقة الغنية تزيد من مستوي الاستهلاك الكلي و ذلك باعتبار أن الميل الحدي للاستهلاك لدي الطبقة الفقيرة أعلي منه لدي الطبقة الغنية و لعل هذا يعني أن المصادر المختلفة تشير إلي أن المتغيرات التي يحتوي عليها نموذج الاستهلاك تتمثل فيما يلي:

المتغير التابع: الإنفاق الاستهلاكي................ س

و المتغيرات المستقلة:

الدخل.. ى

سعر الفائدة .... ف

مستوي الأسعار المتوقع................. ث

توزيع الدخل .... ت

أي أن دالة الاستهلاك تأخذ الصيغة العامة التالية:

س = د (ى ، ف ، ث ، ت) .... (١)

ولكن ليست كل المتغيرات التفسيرية علي نفس الدرجة من الأهمية فهناك بعض الدراسات السابقة التي أوضحت أن كلا من سعر الفائدة و توزيع الدخل و الأسعار المتوقعة من العوامل قليلة الأهمية في التأثير علي نستوي الاستهلاك و لذلك في محاولة منا للتبسيط سوف نسقط هذه المتغيرات و نركز علي الدخل كأهم متغير تفسيري في دالة الاستهلاك و من ثم لإغن نموذج الاستهلاك البسيط يأخذ الصيغة التالية:

س = د (ى) .... (٢)

(١) دالة الاستهلاك الخطية غير النسبية و هي تأخذ الصيغة التالية:

ص= أ + ب ى .... (٣)

ويلاحظ في هذه الحالة أن كل زيادة في الدخل بوحدة واحدة تؤدي لزيادة الاستهلاك بمقدار ثابت = ب و يمثل هذا المقدار بالميل الحدي للاستهلاك.

$\frac{ء س}{ء ي}$ = ب أي أن ميل دالة الاستهلاك ثابت و لذا فإنها دالة خطية

ولكن خطية دالة الاستهلاك تتضمن أن الميل الحدي للاستهلاك لدي أصحاب الدخول المرتفعة يساوي الميل الحدي للاستهلاك لدي أصحاب الدخول المنخفضة حيث أن الميل الحدي للاستهلاك لا يتغير بتغير الدخل و من ثم فإن إعادة توزيع الدخل في صالح الطبقة الفقيرة و في غير صالح الطبقة الغنية لا يؤثر علي مستوي الاستهلاك وفقا لدالة الاستهلاك الخطية الموضحة بالمعادلة (٣) و من ناحية أخري يلاحظ أن دالة الاستهلاك كما هي مصاغة في المعادلة (٣) تعتبر دالة غير نسبية حيث تؤدي الزيادة في الدخل بنسبة معينة إلي زيادة الاستهلاك بنسبة أقل أي أن النسبة المرفقة من الدخل علي الاستهلاك (الميل المتوسط للاستهلاك) تتناقص مع زيادة الدخل و يمكن استيضاح ذلك بقسم طرفي المعادلة (٣) علي ى فنحصل علي:

$\frac{س}{ي}$ + $\frac{أ}{ى}$ = ب .... (٤)

و من المعادلة (٤) يتضح أنه كلما زاد الدخل انخفضت النسبة التي تمثل الميل المتوسط للاستهلاك و ذها لا يحدث بالطبع إلا إذا كانت نسبة الزيادة في الاستهلاك أقل من نسبة الزيادة في الدخل و لعل هذا يعني أن النسبة التي ينفقها الأغنياء (أصحاب الدخول المرتفعة) من دخولهم علي الاستهلاك أقل من النسبة التي ينفقها الفقراء (أصحاب الدخول المنخفضة) و يلاحظ أن مرونة الاستهلاك للدخل > ١ حيث :

$$\text{مرونة الاستهلاك للدخل} = \frac{\text{الميل الحدي للاستهلاك}}{\text{الميل المتوسط للاستهلاك}}$$

$$\frac{\text{ب}}{\frac{\text{أ + ب ى}}{\text{ى}}} = \frac{\text{ب ى}}{\text{أ + ب ى}} < 1$$

و ذلك لأن الميل الحدي للاستهلاك < الميل المتوسط للاستهلاك

(٢) دالة الاستهلاك النسبية و تأخذ هذه الدالة الصيغة التالية:

س = ب ى .... (٥)

و يلاحظ أن دالة الاستهلاك كما تمثلها المعادلة (٥) تعتبر دالة خطية أيضا حيث أن ميلها الذي يتمثل في الميل الحدي للاستهلاك = ب ثابت و لا يتغير بتغير الدخل غير أن الفرق بين الصيغة (٣) و الصيغة (٥) لدالة الاستهلاك ينحصر فيما يلي:

أ- أن الحد الثابت (المعلمة التقاطعية) في الصيغة (٥) = صفر و هذا يعني أنه إذا انخفض الدخل للصفر ينخفض الاستهلاك للصفر أما المعلمة التقاطعية في الصيغة (٣) فهي موجبة الأمر الذي يعني أن هناك حدا أدني من الإنفاق الاستهلاكي لابد أن يقوم به المجتمع حتى لو انخفض الدخل للصفر و هو يتمثل في المعلمة أ و يسمي بحد الكفاف.

ب- أن دالة الاستهلاك كما هي موضحة في الصيغة (٥) تعتبر دالة نسبية حيث إذا زاد الدخل بنسبة معينة يزداد الاستهلاك بنفس النسبة الأمر الذي يعني أن تظل النسبة المنفقة من الدخل علي الاستهلاك ثابتة مهما تغير الدخل و يتضح ذلك بقسمة طرفي المعادلة (٥) علي ى فنحصل علي:

$$\frac{\text{س}}{\text{ي}} = \text{ب} = \text{ثابت}$$

هذا في حين ان الميل المتوسط للاستهلاك في حالة الدالة (٣) غير ثابت.

ج- في حالة الصيغة النسبية نجد أن الميل الحدي للاستهلاك

$\frac{\text{ء س}}{\text{ء ي}}$ = الميل المتوسط للاستهلاك ($\frac{\text{س}}{\text{ي}}$ ب =

ثابت و من ثم فإن :

مرونة الاستهلاك للدخل = $\frac{\text{الميل الحدي للاستهلاك}}{\text{الميل المتوسط للاستهلاك}}$ = ١

و يختلف هذا عن المرونة في حالة الدالة (٣) و التي هي أقل من الواحد.

د- تصف الصيغة (٣) العلاقة بين الاستهلاك و الدخل بطريقة أفضل عند استخدام بيانات قطاعية أو بيانات سلسلة زمنية لفترة قصيرة نسبيا و لعل هذا يعني أن الدالة غير النسبية تصف علاقة الاستهلاك بالدخل بصورة أفضل في الفترة القصيرة و لذا ينظر إليها علي أنها دالة استهلاك في الفترة القصيرة و من ناحية أخري تصف الصيغة (٥) العلاقة بين الاستهلاك و الدخل بطريقة أفضل عند استخدام بيانات سلسلة زمنية لفترة طويلة و هذا يعني أن دالة الاستهلاك النسبية أكثر ملائمة لقياس العلاقة بين الاستهلاك و الدخل في الفترة الطويلة فالمجتمع الذي لا ينتج في الفترة الطويلة يموت و لذل عندما ينخفض الدخل للصفر ينخفض الاستهلاك للصفر و يمكن أن توضح شكله دالة الاستهلاك النسبية بخط نابع من نقطة الأصل ذو ميل ثابت و أقل من الواحد و عندما تكون البيانات المستخدمة في التقدير بيانات قطاعية فإن صيغة الدالة غير النسبية أكثر ملائمة من الصيغة النسبية و نخلص إلي أن الصيغة التالية هي الأكثر ملائمة لتقدير دالة الاستهلاك :

س = أ + ب ى

و تمثل المعلمة أ حد الكفاف الذي لابد أن يحصل عليه المجتمع حتى إذا انخفض الدخل للصفر و لذلك فإنه من المتوقع أن تكون أ > صفر و تمثل المعلمة الانحدارية ب الميل الحدي للاستهلاك و من المتوقع أن تكون صفر< ب < ١

فهي اكبر من الصفر لأن العلاقة بين الاستهلاك و الدخل من المتوقع أن تكون طردية و أقل من الواحد لأن الزيادة في الدخل تتوزع بين زيادة في

الاستهلاك و زيادة في الادخار كما أنه من المتوقع أن تكون مرونة الاستهلاك للدخل أقل من الواحد حيث أن الميل الحدي للاستهلاك < الميل المتوسط في حالة دالة الاستهلاك غير النسبية فيلاحظ أن الصيغة السابقة لدالة الاستهلاك غير النسبية لا تحتوي علي حد عشوائي و لعل هذا يعني أننا ننظر للعلاقة بين الاستهلاك و الدخل علي أنها علاقة مؤكدة حيث أن كل التغييرات في س ترجع بكاملها للتغييرات في ي و لكن في الواقع لا يكون الأمر هكذا فليس بالضرورة أن يكون استهلاك كل فرد متساو مع الآخر في حالة تساوي الدخول و هذا يعني أن العلاقة بين الاستهلاك و الدخل علاقة احتمالية في الواقع و لابد أن تحتوي العلاقة الاحتمالية علي الحد العشوائي و من ثم فإن دالة الاستهلاك الاحتمالية يمكن كتابتها في الصورة التالية:

س = أ + ب ى + و

حيث تشير و إلي المتغير العشوائي أو الحد العشوائي بالدالة و الذي يجعلها احتمالية و السؤال الذي يثور الآن: ما هي العوامل التي تحدد حجم الحد العشوائي بالدالة المقدرة ؟ و بمعني آخر ما هي العوامل التي تؤدي لانحراف القيم المشاهدة عن الخط المقدر أو الخط النظري؟ يلاحظ في هذا الصدد أن الحد العشوائي كثيرا ما يسمي بالخطأ العشوائي و يمكن التفرقة بين نوعين من الخطأ العشوائي:

خطأ المعادلة (خطأ الحذف).

خطأ المشاهدة (خطأ القياس).

و إذا كان النموذج السابق لا يمثل سوي علاقة واحدة هي العلاقة بين الإنفاق الاستهلاكي و الدخل فهناك نماذج أخري تمثل مجموعة من العلاقات حيث يأخذ النموذج في الحسبان عدة متغيرات كذلك فإن النموذج الاقتصادي قد يمثل النشاط الاقتصادي في الجتمع في مختلف قطاعاته مثل نموذج جداول المدخلات و المخرجات.

و تعتبر النماذج الاقتصادية الوسيلة العملية التي تسمح بإيجاد تنسيق بين أهداف الخطة الاقتصادية و يعد التنسيق جوهر عملية التخطيط الاقتصادي فإذا عمدت الدولة إلي إعداد خطة اقتصادية دون الاستعانة بنموذج اقتصادي يوضح لها مدي ارتباط القطاعات و الفروع المختلفة بالنشاط الاقتصادي بعضها ببعض فمن المحتمل أن تخطئ في توجيه الاقتصاد القومي توجيها سلبيا و

بعبارة أخري فإن عدم الاستعانة بالنماذج الاقتصادية قد يؤدي إلي التوسع في قطاع معين أو في فرع معين أكثر مما يجب فلا يتيسر الحصول علي الخامات و الموارد اللازمة لهذا التوسع أو لا يتمكن من تصريف جزء كبير من إنتاجه بأثمان مجزية و فوق ذلك فإن النماذج الاقتصادية تفيدنا في مجال التخطيط الاقتصادي في معرفة قيمة بعض المتغيرات الاقتصادية التي تعتبر معرفتها شرطا أساسيا لإمكانم إعداد و تنفيذ الخطة الاقتصادية فنموذج هارود – دومار – علي سبيل المثال – يمكننا من معرفة معدل الادخار اللازم تحقيقه إذا ما أردنا زيادة متوسط دخل الفرد بنسبة معينة خلال سنوات الخطة مع الأخذ في الحسبان معدل النمو السكاني و معامل رأس المال بالإضافة إلي ما تقدم فإن النماذج الاقتصادية تفيد المسئولين عن التخطيط الاقتصادي من حيث ضمان حسن توزيع أي عنصر نادر علي أوجه استخدامه المختلفة.

خلاصة الفصل السابع

- للحسابات القومية أهمية خاصة في مجال التخطيط الاقتصادي ، فعند إعداد الخطة الاقتصادية تحتاج سلطات التخطيط إلى أنواع متباينة من الاحصاءات ، والواقع أنه يستحيل الحصول على تلك الاحصاءات مالم يكن لدي الدولة حسابات قومية منظمة.

- يمكن إعداد الحسابات القومية في شكل جداول تتضمن العناصر المختلفة التى يتكون منها الدخل القومي بصوره المتعددة ، ويتحقق ذلك من خلال إعداد جدول من ثلاثة أعمدة تقيد فيها قيم العناصر الاساسية للناتج القومي والدخل القومي والانفاق القومي ، وبالاضافة إلى ذلك يتم إعداد جدول مستقل للنشاط العام وأخر للعالم الخارجي.

- تساعد الموازين الاقتصادية في تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي : استخدام الموارد النادرة أفضل استخدام ممكن ، تحقيق التوازن العام في الاقتصاد القومي ، اتسام الخطط الاقتصادية بالتماسك والتكامل على المستوي القومي

- تعتبر النماذج الاقتصاديو الوسيلة العملية إلى إعداد خطة اقتصادية دون لاستعانة بنموذج اقتصادي يوضح لها مدي ارتباط القطاعات والفروع المختلفة للنشاط الاقتصادي بعضها ببعض فمن المحتمل أن نخطئ في توجيه الاقتصاد توجيها سليما.

تدريبات على الفصل السابع

أولا : ضع كل مصطلح في مكانه المناسب بالفراغات الموجودة

الاستهلاك – الضرائب غير المباشرة – الناتج القومي بسعر السوق – الادخار – الاعانات الحكومية – الاستثمار – الصادرات – الواردات

الدخل القومي = ... - .... + ...

الدخل القومي = ... + ...

الدخل القومي = ... + ... + ... + ...

ثانيا : تكلم عن الاعتبارات الواجب اعداد الميزانية القومية في ضوئها :

ثالثا : إذكر الاهداف التي يهدف ميزان القوى العاملة إلي تحقيقها.

رابعا : إذكر صحة أو خطأ العبارات التالية مع التعليل :

١- لا يقتصر ميزان القوة العاملة على ميزان واحد. ( )
٢- تعد الموازين المادية أشهر أنواع الموازين وأقدمها في الاستعمال في الدول التى تأخذ بمبدأ التخيط المركزي الشامل. ( )
٣- من الناحية العلمية الفنية يمكن إعداد الموازين السلعية لجميع السلع. ( )
٤- ميزان الدخل القومي عبارة عن بيان زي جانبين يوضح إحدهما الايراد الكلي ويوضح الأخر الانفاق الكلي. ( )
٥- تعتبر النماذج الاقتصادية الوسيلة العملية التى تسمح بإيجاد تنسيق بين أهداف الخطة الاقتصادية. ( )

خامسا : فيما يلى مصفوفة المعاملات الفنية التى تشمل قطاع أ ، قطاع ب

مصفوفة المعاملات الفنية

		القطاعات المستخدمة	
		أ	ب
القطاعات المستخدمة	أ	٠,٥	٠,٣
	ب	٠,٤	٠,٢

المطلوب : حدد مستويات الانتاج الكلي لكل قطاع والتى تلزم الانتاج الكلي النهائي والذي يقدر بـ ٨٤ للقطاع أ ، ٥٦ للقطاع ب.

مراجع الفصل السابع

اعتمدنا في هذا الفصل بصفة أساسية على المراجع التالية :

١- حسن عبد الحميد العطار : الميزانية القومية في مصر بين النظرية والتطبيق ورسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ، ١٩٨٨.

٢- د/ عمرو محيي الدين : التخلف والتنمية ، القاهرة ، ١٩٧٦

٤- د/ أحمد عبد العزيزالشرقاوي: ، د/ محمد البنا : كلية التجارة جامعة المنوفية ، بدون نشر.

٥- د/ عبد الرحمن ذكي ، اقتصاديات التنمية والتخطيط ، القاهرة ١٩٩٨

فهرس الكتاب


تم بحمد الله

رقم الإيداع
٢٠٠٨/٢٠٥٩٩

مطبعة الهادي فرج
ت:٦٨٨١٣٣٩-٦٨٨٢٢٢٠

مطبعة الهادي فرج
ت:٦٨٨١٣٣٩-٦٨٨٢٢٢٠



Bibliotheca Alexandrina
0667373

مطبعة الهادى فرج
دماص - ميت غمر
٠٥٠/٦٨٨١٣٣٩ - ٦٨٨٢٢٢٠